موسوعة الوعي العقائدي العربي
٢

عبد الله محمد الريماوي

البيان القومي الثوري

٢ النظرية الثورية المعاصرة

الناشر
دار مكتبة الفكر
٤٣. شارع عشرين الفاتح
ص.ب ٢٤٦٠٥ طرابلس. ليبيا

البيان القومي الثوري

٢ ـ القضية العربية المعاصرة

عبد الله محمد الريماوي

موسوعة الوعي العقائدي العربي

٢

البيان القومي الثوري

حسن أبو يوسف الكويتي

(٢) القضية العربية المعاصرة

الناشر
دار مكتبة الفكر
٤٣ ـ شارع عمرو بن العاص
ص.ب ٣٤٦٠٥ طرابلس ـ ليبيا

الطبعة الثانية

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

حسن أبو يوسف اللويشي

"هذه كلمة حق .. لا تذهب
مع الريح في وادٍ ، لأنها في
منطق التاريخ أقوى من الباطل ،
وبإرادة الثورة تعصف بالأوتاد ."

ثوريون لنحيا – قوميون لنكون

محمد أبو سيف اللويثي

المقدّمة

أولاً :

هذه الموسوعة

— ١ —

هذه الموسوعة — بمضمونها في جملته وتفصيله ، وبصدورها في ذاته وتوقيته — اصرار عنيد على ثلاثة امور ، هي :

ا — تأكيد دور الكلمة العقائدية ، أي الكلمة المعبرة عن الوعي والمحركة للإرادة والملتحمة بالممارسة ، في حياة الإنسان ومجتمعه عبر تاريخه .

ب — تأكيد أن دور تلك الكلمة العقائدية هو في حياة الأمة العربية اليوم أكثر أهمية وأكبر حجماً منه في أي وقت مضى .

ج — محاولة الإسهام الايجابي والجوابي بكلمة عقائدية هي مضمون كتب هذه الموسوعة في معركة الأمة العربية الحاسمة المعاصرة ، على صعيديها القومي والعالمي .

وتفصيل ذلك على الوجه التالي :

— أ —

إن دور الكلمة العقائدية ، المعبرة عن الوعي والمحركة للإرادة والملتحمة بالممارسة في حياة الإنسان ومجتمعه عبر تاريخه حقيقة لا يمكن انكارها .

وان لهذا الدور منابعه الإنسانية ، وله سماته المميزة .

أما المنابع الإنسانية لهذا الدور بصورة عامة فهي ، على وجه التحديد ، مكان الوعي ومكانته من حياة الإنسان ومجتمعه عبر تاريخه ؛ وهي ، على سبيل التفصيل ، المنابع التالية :

* دور العقل ومكانه من مقومات الإنسان، وجوداً وحياة، بكونه كائناً حيا يتميز بالعقل تميزاً نوعياً عن غيره من الكائنات الحية الأخرى .

* دور الحياة العقلية — الروحية ومكانها من مقومات المجتمع الانساني، شكلا ومحتوى وحركة ، بكونه مجتمعاً يتميز بالحياة العقلية — الروحية تميزاً نوعياً عن غيره من تجمعات او قطعان الكائنات الحية الاخرى .

* دور النظرية ومكانها من مقومات الثورة ، ميلاداً ومساراً ومصيراً، بكونها أعظم أعمال الإنسان في مجتمعه عبر تاريخه مسئولية .

وأما السّمات المميزة لذلك الدور فإنها تنشأ عن المنابع المذكورة من جهة ، وتتقرر بطبيعة أوضاع الأمة وقضيتها في عصر معين من تاريخها من جهة أخرى. وهي توجز في السمات التالية :

* انه دور حركي لا ينفصل عن الإرادة الفاعلة والممارسة الحيّة: فعلاً وتقييما للفعل ؛ فلا ينفصل عن التاريخ أو عن الجماهير صانعة التاريخ .

* أنه دور متواصل لا يقتصر على مرحلة معركة في حياة الأمة،وإنما يستمر عبر المراحل التي تتلو احراز النصر في المعركة لصنع الحياة الجديدة .

* أنه دور رئيسي في جميع ظروف المعركة وأوضاع صنع الحياة الجديدة، فلا يكون ثانوياً أبداً .

* أنه دور قيادي في جميع ساحات المعركة وشاطات صنع الحياة الجديدة، لأنه فيها جميعها الموجِّه والمخطِّط والمقيِّم .

— ب —

إن دور الكلمة العقائدية ، المعبرة عن الوعي والمحركة للإرادة والملتحمة بالممارسة ، هو في حياة الأمة العربية في هذا العصر أكثر أهمية وأكبر حجماً منه في اي وقت مضى .

وتنشأ تلك الزيادة في الأهمية وهذا الكبر في الحجم عن عوامل موضوعية تتعلق بواقع الأمة العربية في نطاق عالمها وسياق عصرها. وذلك على الوجه التالي:

* أن دور الكلمة العقائدية ازداد أهمية وكبر حجماً في حياة الإنسان المعاصر عموماً فأصبحت الكلمة ساحة أساسية وسلاحاً فعالاً من ساحات كل معركة وأسلحتها في هذا العصر .

* ان أعداء الأمة العربية يعطون «الكلمة» أهمية كبرى وخاصة كساحة رئيسية وسلاح استراتيجي من ساحات وأسلحة الحرب التي يشنونها على هذه الأمة وقضيتها ، وعلى الأخص في هذا العصر .

* أن «الكلمة» غير الواعية وغير المسئولة أصبحت من أفواه بعض أبناء الأمة العربية سلاحاً بيد أعدائها ، وأصبحت من أفواه البعض الآخر عبثاً يخدم خطط الاعداء ، من حيث تبلبل الفكر الثوري وتشل الإرادة المقاتلة .

* أن تخلف وعي الامة العربية عن وعي اعدائها كان، دوماً، أهم عوامل النكسات التي أصابت تلك الأمة وأهم عوامل الانتصارات التي أحرزها أعداؤها ، وأن الكلمة العقائدية الواعية والمسئولة هي السبيل الاول من سبل مواجهة هذا التخلُّف بغية التغلب عليه وعلى العوامل المذكورة النابعة منه.

* أنّ الأمة العربية، في هذا العصر، تمر بأحرج مراحل تاريخها الحديث: فهي في مباق مع عالمها وعصرها ؛ وهو سباق مرير ستكون مقدمته سباق

هذه الأمة مع نفسها . ولسوف يأخذ ، قريباً ، صيغة صراع شامل يشتد عنفاً وضراوة ، ويتسع نطاقاً ومدى كلما ازداد وقع خطى القوة القومية العربية الثورية اتساقاً مع مقتضيات الفوز في ذلك السباق بإدراك معطيات عالمنا ومنطق عصرنا :

فالأمة العربية ، اليوم ، تواجه، من جديد ، مواجهة مستقبل ومصير ، السؤالين الكبيرين ... من نحن في نطاق عالمنا وإلى أين نسير في سياق عصرنا ؟

وأمام هذه الأمة ، كما نرى ، فرصة لا نخالها تتعدى نهاية هذا القرن لكي تتمكن من الأجابة العقائدية الملتزمة – فكراً ونضالاً – على هذين السؤالين ، فتتمكن بذلك أن تلحق بعالمها وتواكب عصرها . والا فأننا ، نحن العرب ، بجهلنا أو تجاهلنا لمن نحن ؟ وإلى أين نسير ؟ قد نجد أنفسنا في مطلع القرن القادم وقد قامت بيننا وبين عالمنا في عصرنا فجوة حضارية لا يمكن عبورها ، فاستقر بنا المقام أمة هُدِرَتْ مقومات وجودها فَمُزِّقَتْ نهائيا إلى أمم ؛ واغْتُصِبَتْ أجزاء جديدة من وطنها وَمُزِّقَ الباقي نهائيا إلى أوطان ؛ وَنُهِبَتْ النسبة الكبرى من ثرواتها وَطُمِسَتْ الومضات المضيئة في تراثها فأضحت بلا ثروة وبلا تراث ؛ فنجد أنفسنا وقد أضعنا أنفسنا .

— ج —

هذه الموسوعة ، إذن ، اصرار عنيد على الإستمرار في الإسهام بواسطة الكلمة العقائدية في معركتين :

المعركة الاولى – المعركة القومية المصيرية المستمرة منذ مطلع هذا القرن على نطاق الوطن العربي الكبير والدائرة ، أساساً ، حول مصير الأمة العربية ووطنها .

وهي معركة خاضتها وتخوضها جموع امتنا العربية المناضلة المعطاءة بأشكال مختلفة وفي ساحات متعدّدة ، حول راية قضية تبلورت،بعد عصور

طويلة من العذاب والنضال ومن الألم والأمل، في أنها قضية قومية واحدة مركبة من عناصر الحرية والوحدة والاشتراكية واسترداد أجزاء الوطن السليبة . اي في انها قضية إقامة الدولة العربية الواحدة التي يتحرر ويتوحد بها وفيها المواطن والأمة والوطن من التجزئة والاستعمار والاغتصاب ومن الاستغلال والاضطهاد والإرهاب ، فتعود لها وبها أجزاء الوطن السليبة وثرواته المنهوبة، ليصنع الشعب العربي العامل التقدم في ربوعها ، بالاشتراكية — الديموقراطية ، كفايةً وحريةً وعدلاً، وليسهم في الحضارة الإنسانية اسهاماً خلاقاً يشمل مجالاتها المادية والعلمية والروحية .

والمعركة الثانية — المعركة الإنسانية الشاملة المستعرة بصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والدائرة، أساساً ، حول مصير أمم العالم الثالث وأوطانها بل حول مستقبل الإنسان والإنسانية على سطح الكرة الأرضية .

وهي معركة خاضتها وتخوضها تلك الأمم ضد الاستعمار القديم والجديد مهما كانت اقنعته؛ وضد النفوذ الأجنبي مهما كانت عقائده ومبرراته . فخاضتها طلباً للتحرر والتقدم تحت رايات القومية الاشتراكية الديموقراطية، التي ترفض الرأسمالية ونظريتها رفضاً حاسماً وتتخطى الشيوعية وعقيدتها تخطياً مطمئناً .

وخلاصة ما تقدم :

* إن هذه الموسوعة، اذن، هي استمرار في اداء واجب التحذير والنذير ومهمة التوعية والتغيير اللذين مارسناهما — ما وسعنا الجهد والاجتهاد — طيلة عشرين عاماً مضت: ممارسة متواصلة متعددة الاشكال والساحات . وكان من أبرز أشكالها وساحاتها الكلمة العقائدية التي تبدو في اعداد المؤلفات التي تنشر بعد تنقيحها وتنسيقها وتصنيفها وتحديثها في كتب هذه الموسوعة .

* وأنه اذا كانت الكلمة العقائدية سلاحاً من أسلحة المعركتين المذكورتين وساحةً من ساحاتهما فمما لا شك فيه انها سلاح يقيّم كل الأسلحة الأخرى، وانها ساحة تمتد إلى كل الساحات الأخرى كذلك .

* وانه اذا كان الوعي الثوري والاخلاص الحركي هما الشرطان اللذان لا بد منهما لكي يكون دور الكلمة العقائدية في المعركتين دوراً ايجابياً فعالاً فإن الكلمة العقائدية تبقى سبيلاً اوليا من سبل صنع الوعي الثوري وقياس عمقه ومن سُبل الاخلاص الحركي وامتحان صدقه ؛ كما تبقى السبيل الرئيسي في حماية الجماهير ومسارها والقضية ومصيرها والمعركة ونتيجتها من آثار الكلمة والفعل غير الواعيين او غير المخلصين .

* وأنه ، في النتيجة النهائية ، فإن من أعمق السنن التي يؤكدها استقراء منطق حياة الانسان في مجتمعه عبر تاريخه في خوض المعارك الكبيرة واحراز النصر فيها القانون الذي نوجزه بالقول : « في البدء تكون الكلمة العقائدية تحليلا وتخطيطاً ، ثم تلتحم هذه الكلمة بالممارسة للعملية تنفيذاً وتطبيقاً ، وفي النهاية تعود هذه الكلمة تقييما وتصحيحاً » .

— ٢ —

تتكون مادة هذه الموسوعة من مادة مؤلفاتنا التي نشرت والتي لم تنشر ، بعد تنقيحها واعادة ترتيبها وتصنيفها في ضوء التجربة القومية والعالمية التي تكونت عبر الربع الثالث من هذا القرن أي عبر أكثر حقب التاريخ الحديث خصوبة في المجالات العلمية والاجتماعية وفي ساحات الصراعات العقائدية والحركية .

فهي تتكون من مادة مؤلفات اعددتها عبر فترة من الزمن تبلغ ، على وجه التحديد ، ستة عشر عاماً تبتدىء من أوائل سنة ١٩٥٨ وتنتهي في أوائل سنة ١٩٧٤ : أي أنها تبتدىء عندما ارتقت القضية العربية ، منتصرة ، من مرحلة رفع الشعارات إلى مرحلة بدء تحقيق الاهداف بميلاد الجمهورية العربية المتحدة في أوائل سنة ١٩٥٨ ؛ وتنتهي عندما انحدرت القضية العربية ، كما يبدو في الظاهر على الأقل ، متراجعة حتى أصبحت تتعرض لمحاولة التصفية

الشاملة من خلال تصفية المشكلة الفلسطينية في أوائل سنة ١٩٧٤ .

لقد شهدت هذه السنوات أحداثاً جساماً وتغييرات واسعة ، وقعت على الصعيدين القومي العربيّ والعالمي ، ولكنها شهدت بصورة خاصة منجزات كثيرة ونكسات كبيرة لحقت بالقضية القومية العربية بالذات .

ولكننا لسنا بحاجة، في هذه المقدمة، للتعرض إلى سرد تلك الاحداث والتغييرات وهذه المنجزات والنكسات ، او لاستخلاص دلالاتها ونتائجها ، فذلك كله بعض مواضيع كتب هذه الموسوعة .

ولقد كان لتلك الاحداث والتغييرات ولهذه المنجزات والنكسات آثارها في تعديل او تغيير بعض الافكار والآراء التي وردت في مؤلفاتنا التي نشرت او أعِدّتْ خلال فترة حدوث هذه الاحداث والتغييرات ووقوع هذه المنجزات والنكسات ، أي قبل صدور هذه الموسوعة .

ولكننا لسنا بحاجة ، في هذه المقدمة ، إلى تسجيل أو تفسير او تبرير تلك التعديلات او التغييرات . وذلك لأنها ستظهر في التنقيحات التي أصابت تلك المؤلفات حتى استقرت على ما هي عليه في هذه الموسوعة ، ولأنه لا داعي لتفسير او تبرير التعديلات والتغييرات التي تصيب الافكار والآراء نتيجة استقراء التجارب القومية والعالمية بمنجزاتها ونكساتها ، فهذا من طبائع الامور ومن سنن الحياة . يضاف إلى ذلك أن تلك التعديلات والتغييرات لم تصب الأفكار والآراء العقائدية او الأساسية أو الاستراتيجية ، بمقدار ما أصابت تقييم بعض المنجزات تقييماً غيرته التجربة الحية وغيرت ، بالتالي ، النتائج المترتبة عليه .

على أن ما نحن بحاجة اليه ، في هذه المقدمة ، انما هو بيان موجز لمخطط تصنيف وترتيب الكتب التي تصدر في هذه الموسوعة ، وذلك تحقيقاً لغايتين :

الأولى : اعطاء القارىء فكرة عامة وشاملة عن ذلك المخطط يساعده

على وضع كل كتاب من كتب هذه الموسوعة في مكانه الصحيح منها ككل وبالنسبة لغيره من كتبها كذلك .

الثانية : لفت نظر القارىء إلى أن بعض الفصول تتكرر بنصها في أكثر من كتاب من كتب هذه الموسوعة ، بل في كتابين منهـــا في بعض الاحيان وشرح الأسباب والاهداف التي أدت إلى هذا التكرار .

ولذلك فإننا نوجز مخطط تصنيف وترتيب الكتب التي تصدر في هذه الموسوعة فنقول: إن هذه الموسوعة تطمح في معالجة القضية العربية المعاصرة في جميع ابعادها النظرية والتنظيمية والتطبيقية بالمنهجية التالية :

اولا ــ تأكيد أهمية تأسيس هذه القضية، في جميع أبعادها، على قاعدة نظرية ملزمة ، استجابة لمنطق التاريخ عامة ومنطق عصرنا خاصة في تأكيد أهمية وأسبقية توفر النظرية : كقاعدة عقائدية لكل قضية تغيير كبرى ، وكسلاح عقائدي بيد القوى والاداة التي تتصدى لحمل أعباء تلك القضية باحداث هذا التغيير . ومحاولة التصدي لاستخلاص وصياغة هذه النظرية .

ثانيا ــ تأكيد وحدة القضية العربية المعاصرة، رغم تعدد عناصر هدفها وساحات معركتها تعدداً نابعاً من طبيعة وحدة التناقض الكبير المركب المتعدد العناصر المتجسم في الواقع العربي القائم والذي تتركز القضية العربية في أنها النضال من أجل حلّه حلاً جذرياً طلبا للواقع العربي المنشود . ومحاولة التصدي لمعالجة تلك القضية كقضية واحدة ذات عناصر متعددة .

ثالثاً ــ التصدي لمعالجة عناصر القضية العربية وأبعادها كل «على حدة». وذلك في ضوء ما تقدم من تأكيد وصياغة لتلك النظرية ومن تأكيد ومعالجة لهذه القضية كقضية واحدة .

لذلك ، فأننا صنفنا ورتبنا كتب هذه الموسوعة وحددنا موادها على الشكل التالي :

اولاً — جعلنا الكتاب الأول فيها وهو البيان القومي الثوري، كتاباً وافياً يكون القاعدة لكتبها الأخرى . وجعلناه كتاباً واحداً ذا جزأين :

أما الجزء الأول فهو : البيان القومي الثوري — النظرية الثورية المعاصرة — حيث استخلصنا وصغنا النظرية الثورية المعاصرة تعبيراً عن النقطة المنهجية الأولى المذكورة سابقاً .

وجدير بالملاحظة أن هذا الجزء من البيان القومي الثوري يشتمل على عدة أبواب ، وأن الباب الرابع منها يحدد المضمون الإنساني الشامل للنظرية الثورية المعاصرة تجاه مبادىء : القومية والنزوع القومي ، الاشتراكية والصراع الطبقي ، الديموقراطية والنضال الديموقراطي ، الحياة العقلية الروحية والكفاح العقلاني العلمي ، باعتبارها مبادىء انسانية شاملة تكوّن ، في مجموعها وتفاعلها ، المحاور الأساسية التي يدور حولها منطق التاريخ الإنساني :

وأما الجزء الثاني فهو : البيان القومي الثوري — القضية العربية المعاصرة — حيث تصدينا لمعالجة القضية العربية كقضية واحدة رغم تعدد ساحاتها وعناصرها تعبيراً عن النقطة المنهجية الثانية المذكورة آنفاً .

وجدير بالملاحظة أن الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس من هذا الجزء من البيان القومي الثوري تعالج — في ايجاز — المسائل التالية على التوالي :

اولاً التناقضات في الواقع العربيّ ، الوحدة العربية ، الاشتراكية — الديموقراطية العربية ، أجزاء الوطن السليبة ، الرسالة الحضارية العربية .

ثانياً — اننا صنفنا ورتبنا كتب الموسوعة الأخرى التي يعالج كل منها واحدا من عناصر القضية العربية او بعادها على الصورة التالية :

* القومية — بحث نظري
* الوحدة العربية
* « الاشتراكية — الديموقراطية العربية »

* أجزاء الوطن السليبة
* الرسالة الحضارية العربية
* الثورة العربية
* الحركة العربية الواحدة ــ أداة الثورة العربية ــ
* الاقليمية الجديدة
* المنطق الثوري للحركة العربية المعاصرة

ثالثا ــ أننا استهدفنا أن نجعل من كل كتاب من كتب هذه المجموعة كتاباً قائماً بذاته نعالج موضوعه معالجة نظرية وتطبيقية متكاملة . لذلك فقد جعلنا فصول الكثير منها نفس الفصول المعنيّه بالموضوع من جزأي البيان القومي الثوري مـــع اضافة المواد والفصول اللازمة لاستيفاء معالجة كل موضوع منها في كتاب قائم بذاته .

ويبدو هذا ، على سبيل المثال ، في أن مبدأ القومية والنزوع القومي الذي يكوّن احد فصول الجزء الأول من البيان القومي الثوري بصفته مبدأ نظريا شاملا يتكرر بنصه كفصل أخير لكتاب « القومية ــ بحث نظري » باعتبار هذا المبدأ مضمون الموقف القومي من مسألة القومية او اللاقومية الّتي يعالجها هذا الكتاب ، كما هذا الفصل بذاته يتكرر أيضاً في مطلع كتاب « الوحدة العربية » باعتباره المبدأ الذي يبرز سنة النزوع القومي نحو تكوين الدولة القومية كمبدأ انساني شامل نؤسس عليه نزوع الأمة العربيـــة نحو طلب « الوحدة العربية » وتحقيقها .

ويبدو الأمر نفسه أيضاً في كتاب « الاشتراكية الديموقراطية » العربية حيث يتكرر في مطلعه فصل « مبدأ الاشتراكية » وفصل « مبدأ الديموقراطية » بنصيهما الواردين في الجزء الأول من البيان القومي الثوري ،

ويبدو الأمر نفسه كذلك في كتب : « الوحدة العربية » و « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ، و « استرداد أجزاء الوطن السليبة » ، و « الرسالة الحضارية العربية » حيث نجد أن الفصول المتعلقة بهذه المواضيع كما هي واردة في الجزء الثاني من البيان القومي الثوري ، ترد بنصّها كفصول من فصول هذه الكتب أيضاً .

* * *

ومعنى ما تقدم اننا ، بهذه الموسوعة ، تصدينا لمعالجة القضية العربية على جميع أبعادها معالجة شاملة تضع بين يدي القاريء الكتب التالية :

١ — كتاباً يعالج « النظرية الثورية المعاصرة » كنظرية انسانية وعالمية شاملة ؛ تكوّن ، في الوقت نفسه ، نظرية القضية العربية وثورتها وأداتها .

٢ — كتابا يعالج « القضية العربية المعاصرة » كقضية واحدة متكاملة ذات عناصر وأبعاد متعددة .

٣ — كتابا يعالج كل عنصر أو بعد من عناصر وابعاد القضية العربية على حدة معالجة متكاملة : تحوي المبدأ النظري الشامل وتحوي المضمون القومي العربي لهذا العنصر او البعد كذلك .

فلعلنا بذلك قد اسهمنا اسهاماً ايجابياً جاداً وجديداً في الجواب النظري والحركي على السؤالين الكبيرين : من نحن في نطاق عالمنا ؟ وإلى أين نسير في سياق عصرنا ؟

عبدالله محمد الريماوي
١٩٧٤/١/١٥

ثانياً :

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب القضية العربية المعاصرة ، معالجة موجزة ، من حيث يتصدى في معظم مادته لمعالجة عناصر مضمونها وهي : الوحدة العربية ، « الديموقراطية ــ الاشتراكية » العربية ، استرداد اجزاء الوطن السليبة ، الرسالة الحضارية العربية .

وليس ما يعنينا ، في هذه المقدمة ، هو أن نتعرض لمضمون فصول هذا الكتاب لأن هذا هو مادة الكتاب ذاته فلا يغني عن دراستها محاولة ايجازها في المقدمة .

ولكن الذي يعنينا ، في هذه المقدمة ، هو أن نبرز أهم ملامح منهاج معالجة القضية العربية المعاصرة التي يعيها ويبرزها ، بل ويتميز بها ، هذا الكتاب بعنوانه وبتصنيفه وبمضمونه . وهذه الملامح هي :

أولاً ــ ضرورة تأسيس القضية العربية ــ مضموناً ومنهاجاً واداة ــ تأسيساً نظرياً يقوم على قاعدة نظرية عصرية متكاملة .

واستجابة لهذه الضرورة فقد جعلنا المدخل لبحث القضية العربية المعاصرة موضوع هذا الكتاب ايجازاً لأهم معالم النظرية الحركية ــ الحياتية ــ الانسانية التي نعتبرها النظرية الثورية المعاصرة . وذلك لكي يدخل القارىء إلى البحث

في القضية فيعيه ويقيّمه من خلال هذا المدخل . وقد فعلنا ذلك تأكيداً للضرورة التي اشرنا اليها؛على الرغم من أن الجزء الأول من البيان القومي الثوري وهو الكتاب الأول من هذه الموسوعة كان بحثاً مستفيضاً في النظرية الثورية المعاصرة توصلنا فيه إلى أنها « النظرية الحركية ــ الحياتية ــ الانسانية » .

ثانياً ــ ضرورة تأكيد وحدة القضية العربية في جميع ابعادها تأكيداً حاسماً على الرغم من تعدد عناصر الهدف وساحات المعركة ، وضرورة تأسيس هذه الوحدة على دعامتين راسختين :

الدعامة الاولى : هي تأكيد واثبات ان الحقيقة الاولى ، الكبرى والمنطلق، في ادراك القضية العربية والتصدي لها تصدياً نظرياً او نضالياً ، في أي بعد من ابعادها الهدفية او التنظيمية او التخطيطية او الحركية ، انما هي الحقيقة التي توجز في قولنا : ان العرب في ربوع وطنهم الكبير أمة واحدة متكونة ــ وليست في طريق التكون ــ ؛ وذات قومية واحدة متكونة ــ وليست في طريق التكون ــ ومن ثم فأن قضيتهم قضية واحدة ، ومصيرهم مصير واحد،رغم التجزئة والاقليمية وما يفتعله دعاتهما من حجج ومبررات مصطنعة وزائفة .

والدعامة الثانية : هي ادراك الصلة بين القضية العربية من جهة وبين التناقض الكبير الموجود في الواقع العربي من جهة أخرى : فالقضية العربية ، في جوهرها، هي حل هذا التناقض الكبير حلاً جذرياً يقيم واقعاً عربياً منشوداً على انقاض الواقع القائم . لذلك فأن تعدد عناصر هذا التناقض ــ التجزئة ، الاستعمار ، الاستغلال ، الاغتصاب ، التخلف الحضاري ــ يقابلها تعدد عناصر تلك القضية ــ الوحدة الحرية الاشتراكية استرداد اجزاء الوطن السليبة الرسالة الحضارية ــ . ولكن التفاعل الجدلي القائم بين عناصر ذلك التناقض الكبير المركب الذي يوحد هذه العناصر في تناقض مركب واحد يقابله التفاعل الجدلي القائم بين عناصر هذه القضية الكبيرة المركبة الذي يوحد هذه العناصر في قضية مركبة واحدة أيضاً .

إستجابة لتلك الضرورة في تأكيد وحدة القضية العربية وتأسيس وحدتها على الدعامتين المذكورتين :

فقد جعلنا الفصل الأول من هذا الكتاب تأكيداً علمياً ايجابياً وجوابياً للحقيقة الكبرى المنطلق وهي أن الأمة العربية أمة واحدة متكونة ، ذات قومية واحدة متكونة ؛ وتأكيداً حركياً نضالياً لكون هذه الحقيقة حقيقة حركية — ديناميكية — يترتب عليها بالضرورة أن القضية العربية قضية واحدة في جميع ابعادها .

ثم جعلنا الفصل التالي من هذا الكتاب تحليلاً علمياً للواقع العربي فعالجنا تناقضاته في تعددها وتفاعلها ووحدتها واوضحنا انها تتوحد في تناقض واحد مركب على جميع الأبعاد ، ثم توصلنا ، بالاستناد إلى ذلك ، إلى أن حلول تلك التناقضات المتعددد هي ايضاً متفاعلة موحد في حل واحد كبير على جميع الابعاد ، وهو ، بالذات ، القضية العربية الواحدة .

ثم انطلقنا في ضوء هذا التأكيد والتوضيح لوحدة القضية العربية وذلك التأسيس النظري لها فعالجنا باختصار مسائل « الوحدة العربية» و«الاشتراكية— الديموقراطية » العربية و « استرداد اجزاء الوطن السليب » . و « الرسالة الحضارية العربية » كلاً في فصل خاص .

* * *

لقد كان تجاهل او جهل تلك الملامح او أي منها في منهاج معالجة القضية العربية معالجة فكرية او تنظيمية او نضالية سبباً من أهم اسباب الهزائم والنكسات التي أصابت هذه القضية ، بمقدار ما كان ادراك تلك الملامح واستلهامها في معالجة القضية على اي بعد من ابعادها مقوماً من أهم مقومات الانتصارات والمنجزات التي احرزتها هذه القضية .

ولا أخال اننا بحاجة لسرد الأمثلة الواقعية التي تثبت ما نذهب اليه إثباتاً

قاطعاً : فهذه اهداف الوحدة والاشتراكية والديموقراطية وإسترداد اجزاء الوطن السليبة امامنا لنقيّم ، بأمانة مع النفس وصراحة مع الغير ، ما أصابها من نتائج ايجابية او سلبية خلال ربع القرن هذا ليتضح لنا، فوق كل شك، سلامة واهمية ما نذهب اليه في هذا المجال بصدد ملامح منهاج معالجة القضية العربية .

فلعلنا بهذا الكتاب نواصل الإسهام في توضيح ملامح المنهاج التي اشرنا اليها وفي تأكيد ضرورة استلهامها لدى معالجة القضية العربية في كل ابعادها ، فنواصل الإسهام في تجنيب امتنا الهزائم والنكسات الناشئة عن جهل تلك الملامح او تجاهلها وفي احراز هذه الأمة الانتصارات والمنجزات النابعة عن وعي تلك الملامح ومراعاتها .

عبدالله محمد الريماوي

١٩٧٤/١/١٥

الباب الأول

مدخل

موجز النظرّية القومّية العربّية

الأساس النظري للقضية العربيّة

ان «القضية العربية» : ليست مجرد عمليات واجراءات قد تدعى ثورية !» تتم وتتطور ، بغير أساس عقائدي ؛ او تتم وتتطور على اساس «التجربة والخطأ» كبديل عن الاساس العقائدي .. والا كانت عمليات واجراءات انتهازية : غير جديرة بأن تسمى «ثورية» ؛ ومعرضة ، أيضا ، أن تنتكس ، أو تنحرف ، أو تنقلب على نفسها بوعي ، كان ذلك ، أو بغير وعي .. مهما بدت تقدمية وثورية .

ان منطق «التجربة والخطأ ذاته ، عندما يكون عنصرا من عناصر المنطق العلمي في تحقيق عناصر «القضية العربية» ، فانه يكون منطقا يفترض ويقتضي وجود «الاساس العقائدي» الذي يمكن أن «تقيم» التجربة بالنسبة اليه ، تحديدا للخطأ والصواب ، وتحقيقا للتصحيح الذي يتحقق على أساس هذا التقييم ..

واذا كانت التجربة «الثورية» العربية ، حديثة عهد :

لم تحقق ، بعد ، مدى التطبيق ومستويات التقدم التي تطمح في تحقيقها ،

ولم تشمل ، بعد ، الوطن العربي الذي لا تستكمل معالمها بغير ان تشمله ..

فان الزعم بأنها ، لذلك ، لا تقوم على أساس عقائدي واضح المعالم يتبلور ، اليوم ، في نظرية عقائدية قابلة للاستقراء العلمي ، وللاعلان والالتزام الحركيين ؛

أو الزعم بأن أساسها النظري ، لذلك ، لا بد وأن يستخلص ، بالحصر ، من استقراء «المنجزات الاقليمية» التي تحققت في بعض أجزاء الوطن ، وأنه لا بد وأن يبقى في حدود هذا التطبيق ؛

انما هو زعم سطحي أو مخادع :

* فهو ، في بعض الاحوال ، زعم سطحي :

يعجز اصحابه عن ادراك «طبيعة» النظرية الثورية ونوع «المسائل» التي تجيب عليها ؛

ويعجزون ، كذلك ، عن ادراك ما هي «التجربة» التي تكون منبعا للنظرية الثورية ؛

ويقصرون ، أيضا ، عن وعي «طبيعة» الصلة الجدلية بين التجربة والنظرية ؛

فلا يدركون ، اطلاقا ، شروط ميلاد النظرية الثورية الجديدة ، وسبيل استخلاصها .

* وهو ، في احوال اخرى ، زعم مخادع :

يستهدف منه بعض أصحابه — من الرجعيين المستغلين المعادين للقضية العربية ، والموالين للرأسمالية والاستعمار — أن يجمدوا هذه القضية وينحرفوا بها ويضربوها ، بأن يفقدوها أساسها والتزامها وأسلحتها العقائدية ؛ ويأملون من وراء ذلك أن يثبوا على الثورة العربية ليسحقوها .

ويستهدف منه بعضهم الآخر — من الماركسيين والشيوعيين بصفة خاصة — ان يفرضوا — تلصصا وتسللا — نظرية عقائدية يؤمنون بها على «الاجراءات» و «التطبيقات» الاشتراكية التي تتم في بعض أجزاء الوطن العربي ، ويأملون من وراء ذلك أن يثبوا على الثورة العربية وينحرفوا بها .

* ليست «النظرية العقائدية» التي تكون أساس أي تجربة «ثورية» مجموعة

من الآراء والأفكار التفصيلية أو التطبيقية التي تنصرف الى الجواب على اسئلة ومشكلات تنحصر ، أساسا واولا ، في مجال اسلوب الانتاج وعلاقاته ، أو تنحصر ، عمقا وامتدادا ، في هذه الاسئلة والمشكلات كما تبدو في تجربة محدودة ، مبتدئة أو متقدمة .

وانما «النظرية العقائدية»، بطبيعتها، مجموعة مبادىء عامة وقيم شاملة في تفسير وتقييم : الانسان ، والمجتمع ، والحضارة — والتاريخ ؛ تكون ، في الوقت نفسه ، سلاحا فكريا بيد ارادة التغيير ، تعيد القوى الثورية ، على اساسها ، صنع الحياة ، فتصنع التاريخ ؛

* فليس الامر : ان للاشتراكية «نظرية» اشتراكية ، وللديموقراطية«نظرية» اخرى ديموقراطية ، وللقومية «نظرية» ثالثة قومية ، وهكذا ..

وانما الامر ، : ان « النظرية » بطبيعتها المذكورة ، هي أساس ينبع منه الموقف تجاه قضايا : الاشتراكية ، والديموقراطية ، والقومية ، وينبع منه ، ايضا ، منهج عام : في النضال والعمل الثوريين ؛

* وليست «التجربة» التي تستخلص منها «النظرية الثورية» — اية نظرية ثورية ، في اي عصر عبر التاريخ — هي «تطبيق» محدود في المكان والزمان ،

وانما «التجربة» التي تكون «منبع» النظرية الثورية هي «التجربة الانسانية الحضارية الشاملة » بطولها ، عبر الزمان ؛ وبعرضها ، عبر المكان ؛ في عصر معيّن بلغت به هذه التجربة النضج ، فأصبحت تطالب بتخطي «نظريات» قائمة سائدة .

* وليس «السبيل» لاستخلاص «النظرية الثورية الجديدة» التي يطالب بها عصر معين : هو الانطلاق ، في تكوين هذه النظرية ، من الصفر ؛ انكارا للتراث الفكري العقائدي الانساني او تنكرا متحيزا ضد بعض هذا التراث ؛ او الانحصار ، لدى محاولة استقراء هذه النظرية ، في تطبيق او تجربة محدودين

في المكان والزمان انكارا للتجربة الانسانية الحضارية الشاملة ، أو تنكرا متحيزاً ضد التطبيقات والتجارب التي تتم في امكنة اخرى ؛ وللتراث الانساني الحضاري الذي يتراكم من ازمنة سابقة ؛

وانما «السبيل» لاستخلاص «النظرية الثورية الجديدة» هو استقراؤها من تحليل وتقييم «التجربة الانسانية الحضارية الشاملة» بطولها عبر الزمان وبعرضها عبر المكان ، استقراء يرتكز للتراث الفكري العقائدي الانساني في منجزاته وفي اعلى مستوياته ، ويعي عوامل النضج المعاصرة التي تطالب بميلاد «النظريةالثورية» الجديدة» كما تبدو هذه العوامل — في نشوئها وتطورها — في التجارب والتطبيقات المعاصرة القائمة على النطاق العالمي الشامل .

* وليس استقراء النظوية الثورية او اعلانها او الالتزام بها ، في هذا العصر ، مهمة وحقا مقصورين على بناء او أبناء مجتمع أقام «تجربة اشتراكية » ، نامية متقدمة او مبتدئة متطورة ، ينحصران في حدود هذه التجربة وضمن دلالتها «الخاصة» .

وانما الامر على العكس من ذلك ، تماما ، لان التجارب الاجتماعية — والاشتراكية منها بصورة خاصة — هي ملك الانسان الواعي اينما كان من الارض التي اختصر العلم ابعادها وتخطى حواجزها .

فلقد اصبحت هذه التجارب ، في جميع ابعادها التطبيقية ودلالاتها العقائدية. مطروحة على هذا الانسان بصورة حية ومباشرة وواضحة ، نتيجة للتقدم العلمي الهائل في وسائل المواصلات ، والاتصال ، والاعلام ، ونتيجة للتفاعل العالمي المتبادل القائم بين الاحداث والصراعات والتجارب التي تجري وتتم في انحاء العالم المختلفة .

وفوق هذا كله .. فان أكثر التجارب الاجتماعية الثورية في عصرها، انما جاءت تطبيقا وتحقيقا لنظريات مستقرأة معلنة متبناة قبل بناء هذه التجارب وليس بعد بنائها ، فكان التطبيق والبناء محكا للنظرية ، وعاملا على اثرائها

وتطويرها وتصحيحها ؛ ولعل التجربة الشيوعية اوضح مثل على هذا القول .

فلا يملك أحد ، اذن :

أن ينكر على طلائع «الثورة العربية» حقها أو قدرتها في استقراء نظرية ثوريةجديدة، بزعم ان التجربة الاشتراكية العربية ما زالت في مرحلة الطفولة ؛

او ان يحصر ابعاد هذه النظرية ومضامينها في نطاق ما يتحمله «التطبيق الاشتراكي» العربي ويؤكده من مبادىء عقائدية ، بزعم ان هذا «التطبيق» هو المنبع الوحيد لهذه النظرية ؛

ولقد كان الكتاب الاول من «البيان القومي الثوري» محاولة عالجنا فيها هاتين النقطتين بصورة وافية :

• فبينا الاسباب والتناقضات والصراعات والمنجزات والتجارب ، القائمة على النطاق العالمي كله ، التي تؤكد حاجة «العصر» الى نظرية ثورية جديدة ، والتي تلح على ضرورة ميلاد هذه النظرية .

• واستقرأنا النظرية، «الحركية — الحياتية — الانسانية» كنظرية ثورية جديدة طرحناها ، «كأساس مقترح لميثاق الحركة العربية الواحدة» فطرحناها ، بالنتيجة ، كأساس للهدف العربي الشامل الواحد ، ولكل عنصر من عناصره ، التي تكوّن مضمون القضية العربية المعاصرة .

* * *

ان النظرية العقائدية «الحركية — الحياتية— الانسانية»التي تقوم عليها«القضية» العربيـــة ،

• هي عقيدة «حياتية — انسانية» شاملة : مجالها هو — حصرا وشمولا — حياه «الانسان» في مجتمعه عبر تاريخه ؛ فهو ليس اي شيء قبل هذه «الحياة — الانسانية» او بعدها ، وليس اي شيء غير هذه الحياة : اقل منها كان او اكثر ، اضيق منها كان او اوسع ؛

* وهي عقيدة «علمية» مستقرأة ، في هذا العصر ، من تحليل التجربة الانسانية الحضارية الشاملة تحليلا علميا ، وبصفة خاصة من تحليل التجارب الاشتراكية المعاصرة وفي مقدمتها التجربة الثورية العربية ذاتها ،

* فهي عقيدة جديدة : تخطت ما سبقها من عقائد ثورية ، في كثير من مضامينها الاساسية تخطي المستوعب لهذه العقائد ، والمقيِّم لها تقييما موضوعيا ؛ وذلك من موقع تاريخي حضاري متقدم تقدما هائلا عن موقع الذين صاغوا تلك العقائد قبل قرن ونيف من الزمن ، حيث صاغوها قبل ميلاد التجارب الاشتراكية ونموها الحي ، وقبل ظهور العالم الثالث وثوراته ، وقبل قيام التناقضات العالمية الجديدة ، وقبل دخول العلم والعالم الى عصر الذرة والفضاء ثم الى عصر التعايش السلمي والوفاق الدولي

* وهي عقيدة غير مطلقة أو جامدة : فلا تتنكر لامكانيات تصحيحها وتطويرها بتقدم العلم والحضارة ، وفي ضوء التجربة؛ ولا تُخضع الانسان والحياة والتاريخ ،قسرا وعنتا ،لقوالب ومناهج جامدة مستنتجة بالمنطق الصوري الذي يفتقر لحرارة الحياة وواقعية التجربة ، والذي يتحدى كذلك امكانيات الابداع الانساني .

* * *

ونعود ، فيما يلي ، فنوجز اهم المبادىء والقيم التي تنطوي عليها هذه النظرية ــ بعد ان بسطنا مضمونها ، بصورة وافية ومقارنة ، في الكتاب الاول من هذا «البيان القومي الثوري» ــ وذلك من اجل اغراض ما نحن بصدده من معالجة للقضية « العربية » المعاصرة .

ان هذه النظرية ، تشمل ثلاثة مجـالات كبرى تكاد تستغرق « حياة الانسان » وتنحصر فيها :

* فهي اولا ــ موقف عقائدي اساسي تجاه « الانسان في مجتمعه ع. تاريخه » ؛

* وهي ثانيا — موقف عقائدي مشتق تجاه محاور الصراع الاساسية في حياة « الانسان في مجتمعه عبر تاريخه » ، الا وهي :

• محور القومية او اللاقومية ؛

• محور الاشتراكية او اللااشتراكية ؛

• محور الديموقراطية ؛

• محور العقلانية العلمية ؛

* وهي ثالثا — موقف «حركي» نابع من ذلك الموقف العقائدي بمجاليه الاساسي والمشتق ؛

ان هذا الموقف — في ابعاده الثلاثة المذكورة — موقف علمي (حياتي — انساني) :

• يرفض التفسيرين والتقييميين التقليديين : المثالي والمادي ؛

• ويرفض المناهج التقليدية : الغيبية ، والميكانيكية ، والجدلية الطبيعية .

• ويقيم على انقاضهما التفسير والتقييم والمنهاج «الحركي — الحياتي — الانساني » ، كتفسير وتقييم علميين ؛ وكمنهاج حركي يتوفر به ، ايضا ، السلاح العلمي اللازم لقوى التغيير والتقدم التي تعيد صنع حياة الانسان فتصنع تاريخه .

* * *

● **اولا ..**

ان هذه النظرية موقف عقائدي اساسي تجاه «الانسان في مجتمعه عبر تاريخه» يوجز فيما يلي :

أ — تجاه «الانسان» .. هي موقف :

١ — يؤكد ان الانسان كائن حي «فذ» ، مقومات انسانيته انه عاقل

(واع) ، منتج ، ذو قلب وخيال ، صاحب ارادة ، تراثي حضـــاري ، اجتماعي .

٢ — ويؤكد ان كل مقوم من هذه المقومات انما هو مقوم أســاسي وأولي ؛ يتميز به الانسان ويمتاز — نوعيا — عن غيره من الكائنات الحية ؛ ويتفاعل مع غيره من المقومات تفاعلا حيا في تكوين حقيقة الانسان وتشكيل مضمون حياته ومجتمعه وتقرير منطق تاريخه ؛

٣ — ويؤكد ان هذه المقومات — بمطالبها وفعاليتها والعلاقات النابعة عنها ، المتفاعلة المتشابكة المعقدة المتطورة — تتوحد في الشخصية الانسانية الاجتماعية التراثية الحضارية التاريخية ، التي يتميز بها «الانسان» ويمتاز — نوعيا — عن غيره من الانواع الحية ؛ والتي يتميز بها ، كذلك ، «مستوى الوجود الانساني» ومنطق حركة التاريخ الانساني ويمتازان — نوعيا أيضا — عن غيرهما مـــن مستويات الوجود الاخرى ومنطق الحركات الاخرى .

٤ — فيؤكد ان مكان «الانسان» ودوره ومسئوليته في الطبيعة والحياة والتاريخ ، هي مكان ودورة ومسئولية «فذة» ؛ تنبع من مقومات انسانيته — وفي مقدمتها الوعي — ويتميز بها «الانسان» ويمتاز ، بصورة نوعية ، عن غيره من الكائنات الحية .

٥ — ويؤكد ان الانسان — وهذه مقوماته — متساو مع كل انسان آخر في القيمة الانسانية .

٦ — ويؤكد أن «الانسان في مجتمعه عبر تاريخه » ، قد رفض كل نظرية ، في فهمه وتقييمه لا تقوم على تلك الاسس مجتمعة ، على انها تجريدية لا انسانية وغير حياتية ، مادية كانت النظرية او مثالية ؛

كما يؤكد أن الانسان ، قد رفض ، كذلك ، كل نظام يجسم هـــذه النظريات :

فلقد رفض «الانسان» وتحدى كل نظرية او نظام :

* ينكر ايا من مقومات انسانيته ؛

* أو يتنكر لمتطلبات أي مقوم من تلك المقومات أو لفعاليته ، أو للعلاقات النابعة منه ، او لأثرها في الحياة والمجتمع والتاريخ .

* او يصنف تلك المقومات والمتطلبات والفعاليات والعلاقات النابعة منها الى اولي ومشتق ، اساسي وثانوي ، خيِّر وشرير ، سام ومنحط ، قبيح وجميل ،

* او يضع بعض هذه المقومات والمتطلبات والفعاليات والعلاقات النابعة منها في نقطة التناقض ، الازلي أو الطبيعي ، مع البعض الآخر .

* او يعجز عن ادراك مكان الانسان ودوره ومسئوليته «الفذة» في الطبيعة والحياة والتاريخ ، ككائن حي يتميز عن بقية الاحياء ويمتاز عليها نوعيا .

* او يقوم على التنكر لمبدأ تساوي الانسان مع الانسان الآخر في القيمة الانسانية مهما كانت مظاهر هذا التنكر ؛

ولقد رفض الانسان وتحدى جميع تلك النظريات والنظم في صورها المختلفة ؛ فثار عليها لأنها تنتهي — في النتيجة — الى تحطيم الشخصية الانسانية او تشويهها ، والى هدر الحياة الانسانية او افقارها ، والى قسر التاريخ الانساني او اساءة تفسيره .

لذلك .. فان « القضية العربية » المعاصرة تقوم على ادراك مطمئن ، لذلك التعريف والتقييم « للانسان » وعلى مراعاة لمنطقهما وعلى وعي عميق لرفض «الانسان» وتحديه للنظريات والنظم والمناهج التي تتناقض أو تتباين معهما ،

* * *

ب — تجاه «المجتمع» .. هي موقف :

١ — يؤكد ان الانسان كائن «اجتماعي» بطبعه ؛ واجتماعيته مقوم اولي

واساسي من مقومات انسانيته ؛

* فالانسان «ذات» فردية «وجودها» اجتماعي :

* ومستوى الوجود الانساني لا يقوم ويتحقق الا بالمجتمع الانساني وفيه .. فهو مستوى وجود اجتماعي .

* وشخصية الانسان الحية لا توجد وتتجلى الا بالمجتمع الانساني وفيه .. فهي شخصية اجتماعية .

* وجميع الفعاليات والعلاقات والقيم التي تكون مضمون حياة الانسان لا توجد او تتحقق الا بالمجتمع الانساني وفيه .. فهي فعاليات وعلاقات وقيم اجتماعية .

٢ – ويؤكد ان «اجتماعية» الانسان هي تجسيم لمتطلبات وفعاليات وعلاقات – مادية وعقلية روحية – تقوم في المجتمع بين « الانسان » كشخصية انسانية حية متكاملة وهو «يلتقي» في هذا المجتمع مع «الانسان الآخر» كشخصية انسانية حية متكاملة اخرى ايضا ؛ وهو «التقاء» يشتركان به في جميع مقومات انسانيتهم المادية والعقلية والروحية .. فلا يكون «الانسان»، كطرف في هذه العلاقات والفعاليات الاجتماعية المركبة، بالنسبة «للانسان الآخر»، كطرف آخر فيها : مجرد «موضوع» للمشاهدة والتحليل والمعرفة ، كالظواهر الطبيعية الاخرى ؛ او مجرد «قوة وثروة» انتاجية يسيطر عليها أو يستغلها الانسان الآخر في عملية الانتاج كالقوى والثروات الأخرى ؛ وانما يكون «الانسان» أكثر من ذلك كله وفوق ذلك كله .. لأنه شخصية انسانية حية متكاملة وغير مجردة .

فليست «اجتماعية» الانسان ، «قطعانية تجمعية حيوانية» ، كغريزة القطيع في الفيلة مثلا ، او «قطعانية انتاجية حيوانية» ، كغريزة المسكن في النمل والخلية في النحل مثلا ، تطورت بالنشوء والارتقاء حتى بلغت مستوى «الاجتماعية الانسانية » .

وليست «اجتماعية» الانسان ، كذلك ، تعبيرا عن نوع من «العلاقات» الاختيارية او الطارئة او التعاقدية او التعاونية تقوم نتيجة «اتفاقية» يعقدها افراد الجماعة او المجتمع فيما بينهم لغرض معين يجمعهم .

وليست «اجتماعية» الانسان ، ايضا ، تجسيما لعلاقات وفعاليات تقوم بين الناس بسبب ضرورة توفير متطلبات مقوم «واحد» من مقومات انسانية الانسان ، كالمقوم المادي الاقتصادي والفعاليات الناشئة عنه .

وليست الصلة بين الانسان ومجتمعه صلة تعاقد أو تناقض بين فرقاء : لكل فريق منهم وجوده المستقل عن الفريق الآخر ، وله مصالحه الخاصة به ؛

* فوجود الانسان لا يتحقق الا في المجتمع ، وكذلك لا يتحقق وجود المجتمع الانساني بغير الافراد فيه .

إنه موقف يؤكد بهذا كله ..

* ان الصيغة الحية للوجود الانساني الواقعي هي : « الانسان في مجتمعه عبر تاريخه » .

* وأن «الانسان الفرد» ، معزولا عن مجتمعه ، تجريد مثالي ليس له وجود واقعي حي .

* وان «المجتمع الانساني» ، معزولا عن المواطنين فيه بعلاقاتهم وفعالياتهم في وطنهم تجريد مثالي ليس له وجود واقعي حي .

* وان « المجتمع الانساني» ليس وصفا شائعا ؛ لأن المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط حياته بحياة غيره من المواطنين وجودا وتراثا ومحتوى ومصيرا ، من أجل يوم كريم وغد عزيز لهم جميعا وللاجيال القادمة من ابنائهم واحفادهم ، بكل ما تقوم بين هؤلاء المواطنين عن علاقات وما يمارسونه من افعال وفعاليات .

* وأن «الانسان في مجتمعه» ، معزولا عن تاريخه التراثي المتواصل من

ماضيه الى حاضره الى مستقبله ، تجريد مثالي ليس له وجود واقعي حي .

٣ — ويؤكد ان المجتمعات البشرية — من شعوب وأمم — متساوية في امكانياتها الحضارية ، وفي حقوقها القومية والدولية في اطار الاسرة الانسانية .

٤ — ويؤكد : ان « الانسان في مجتمعه عبر تاريخه » قد رفض كل نظرية في فهم وتقييم «المجتمع» او في تصنيف المجتمعات البشرية لا تقوم على هذه الاسس الأولية مجتمعة ، على انها نظرية تجريدية لا انسانية وغير حياتية ، مادية كانت النظرية او مثالية ؛

وانه قد رفض ، كذلك ، كل دولة وكل وضع دولي يجسم هذه النظريات :

فلقد رفض «الانسان» وتحدى كل نظرية أو نظام :

• يؤله «الفرد» في غير ادراك لكون «وجوده» هو وجود اجتماعي ، فينتهي الى مفاهيم ومواقف «فوضوية» للمجتمع والدولة والحرية والديموقراطية والاشتراكية ؛

• ينكر «المساواة» بين الامم والشعوب في الامكانية الحضارية ، وفي الحقوق القومية والدولية في الاسرة الانسانية ، فينتهي الى مفاهيم ومواقف استعمارية او امبراطورية او تسلطية او عنصرية ، تجاه المجتمع والدولة والحرية والديموقراطية والاشتراكية .

لذلك .. فان « القضية العربية » المعاصره تقوم على ادراك هذا التعريف والتقييم للمجتمع الانساني وعلى مراعاة صارمة لمنطقهما ، وعلى وعي عميق لرفض «الانسان» وتحديه للنظريات والنظم والمناهج التي تتناقض او تتباين معهما ،

ج — تجاه التاريخ ومنطقه .. هي موقف :

(١) يؤكد — خلافا لكل نظرية ازلية او جمودية تنكر الحركة التاريخية — ان

التاريخ الاجتماعي الحضاري هو «حركة» تطور وتغير متواصلة تصيب «حياة الانسان في مجتمعه» بمحتواها وشكلها .

(٢) ويؤكد – خلافا لكل نظرية حركية تنكر منطق التاريخ – ان التاريخ الاجتماعي الحضاري هو حركة «ذات منطق» يحدد عوامل الدفع لها واتجاهها وسننها ؛ فليس «التاريخ» ركاما من الاحتمالات والصدف لا ينتظمها اي منطق .

(٣) ويؤكد – خلافا لكل نظرية حركية حسابية او ميكانيكية في تحديد منطق التاريخ – ان التاريخ الاجتماعي الحضاري هو حركة «جدلية» ذات منطق «جدلي» ينبع من التفاعل المتبادل بين عوامل الدفع لها ، ويحدد اتجاهها العام ، والسنن التي تتحكم في مسيرتها .

(٤) ويؤكد – خلافا لكل نظرية حركية متحيزة ضيقة ؛ او قدرية خارجية ، في تحديد منطق التاريخ ، حتى لو كانت جدلية ، – ان حركة التاريخ ومنطقها انما ينبعان، في الاساس، من تفاعل جميع مقومات الانسان الاساسية الاولية ، المادية واللامادية ، ومن تفاعل متطلباتها وفعالياتها ، تفاعلا جدليا تتوحد به تلك المقومات والمتطلبات والفعاليات في شخصيته الانسانية ، وفي حياته الاجتماعية ، وفي حركته الحضارية التاريخية ، وتقرر منطق هذه الحركة في جميع ابعاده :

* فهي حركة لا تنبع من مقوم أساسي أولي واحد من مقومات الانسان؛ ولا يتركز منطقها في مبدأ أساسي أولي واحد ذي قانون اساسي اولي واحد كذلك .

* وهي حركة لا تنبع من عوامل خارجية – فوقية او تحتية – تقع خارج نطاق مقومات الانسان الاساسية الاولية ومتطلباتها وفعالياتها .

* وانما هي حركة انسانية حياتية تنبع من تفاعل هذه المقومات وعنها : فلا

يتبلور منطقها في قانون طبيعي خارجي مستقل عن أي من هذه المقومات ومتطلباتها وتفاعلها ، وانما يتبلور في سنن «انسانية حياتية» تتقرر بجميع هذه المقومات ومتطلباتها وتفاعلها ، وفي مقدمتها ؛ وعي الانسان وارادته :

(٥) ويؤكد ، بالتالي ، وفي النتيجة :

ان «الحتمية التاريخية» انما هي حتمية **انسانية حياتية داخلية** وليست حتمية طبيعية خارجية ؛

وان سننها انما هي سنن انسانية حياتية داخلية ترتكز الى عنصري الوعي والارادة الانسانيين ، وليست قوانين طبيعية خارجية مستقلة عن هذين العنصرين .

وبهذا المفهوم الانساني الحياتي الداخلي للحتمية التاريخية وسننها ، يتحدد ويتأكد الاساس الصلب «لحرية» الانسان ، كنوع متميز وفذّ بين الاحياء ، ويتضح المضمون الجوهري لهذه « الحرية الانسانية » ،

فيكون جوهر ذلك الاساس وهذا المضمون هو : ان الانسان هو الكائن الحي الوحيد الذي تنبع حتمية حركة حياته الاجتماعية التاريخية وسننها من مقومات انسانيته ، وتجسم متطلباتها ، وتتحقق بفعالياتها .

ان هذا المفهوم «للحرية» و «للحتمية التاريخية» هو مفهوم علمي :

* لا يدع أي سبيل لوضعهما في نقطة التعارض أو التصادم احدهما مع الاخرى ؛

* ولا يترك ، كذلك ، سبيلا لنقل «حرية الانسان» الى صعيد الطبيعية الخارجية وحركتها ، حيث تسود «الحتمية الطبيعية وقوانينها» ، او لنقل « الحتمية الطبيعية وقوانينها» الى صعيد الحياة الانسانية وحركة تاريخها حيث تسود « الحتمية التاريخية الانسانية » وسننها .

* * *

بهذه المضامين ، المتفاعلة المتكاملة ؛ تجاه تفسير وتقييم «الانسان في مجتمعه وعالمه، عبر تاريخه» التي تكون محتوى النظرية التاريخية«الحركية ــ الحياتية ــ الانسانية» ، يبدو لنا ، بجلاء ، ان هذه النظرية المستقرأة بالنهج العلمي ، المدعمة بأهم منجزات التجربة الانسانية الحضارية ودلالاتها ــ ، هي نظرية تقوم على الدعامات الخمس التالية التي تعتبر كل دعامة منها ركنا اساسيا من اركان الحل «القومي ــ الاشتراكي ــ الديموقراطي» ، فتكون بالتالي ركنا أساسيا من اركان « القضية العربية » المعاصرة وكل عنصر من عناصرها .

(١) ان « الانسان في مجتمعه » :

هو منبع حركة التاريخ ومصدرها ؛

وهو موضوع حركة التاريخ وصانعها ؛

وهو غاية حركة التاريخ ، ووسيلتها ؛

(٢) ان الوعي والارادة الانسانيين . بما ينطويان عليه ــ في مجال الفعل الانساني ــ من ممارسة للحرية وتحمل للمسئولية في صنع الحياة وتقييمها واعادة صنعها ــ :

* هما مقومان اساسيان وأوليان من مقومات الانسان ومجتمعه وحياته ؛

* وهما عاملان أوليان وأساسيان من عوامل حركة تاريخه وتقرير منطق هذا التاريخ ..

(٣) ان التاريخ الانساني الاجتماعي الحضاري حركة جدلية تقدمية صاعدة ، منطقها هو الحتمية التاريخية «الانسانية ــ الحياتية ــ الداخلية» ؛ وان هذه « الحتمية التاريخية » :

* تنفي ان التاريخ اكوام من الاخطاء واكداس من الاحتمالات وسلسلة من الصدف ؛

* ولكنها، في الوقت ذاته ومن حيث كونها نابعة من وعي الانسان

وحريته ، قائمة على ارادة الانسان ومسئوليته ، .. فانها «حتمية» فيها مجالات : للاحتمالات والبطولات ، وللابداع والخطأ ، كذلك ..

(٤) ان «الانسان» ـ ككائن واع حر ، هو المسئول ، باسم الحياة وبمنطق التاريخ :

* عن ضمان سير التاريخ ، سيرا تقدميا الى الامام صاعدا الى الاعلى :

* وعن صنع «الثورة» — التي هي اكثر افعال الانسان ابداعا ايجابيا — عندما تصبح «الثورة» — باسم الحياة وفي منطق التاريخ — السبيل الوحيد .. من اجل تحرير حركة الحياة ومسيرة التاريخ من قبضة القوى والمصالح والمفاهيم «الرجعية» التي تحاول ، في اي مجتمع وفي اي عصر ، ان توقف حركة الحياة وتجمد مسيرة التاريخ أو أن تفرض عليهما لبطء ، او ان تنحرف بهما عن خط سيرهما التقدمي الصاعد على طريق الحل «القومي — الاشتراكي — الديموقراطي » ..

وشتان بين نظرية ثورية لا يكون «الانسان» بها الا «أداة» بيد قوانين الانتاج تُستَهلك في«انتاج» الثورة .. وبين نظرية ثورية يكون الانسان بها «مسئولا» يحقق انسانيته في «الابداع » الثوري .

(٥) ان الانسان — ككائن واع عقائدي ، تراثي اجتماعي — هو الكائن الحي الوحيد الذي يصنع حياته ، ويقيمها ، ويعيد صنعها ؛ كل ذلك ، بينما هـــو :

* بحاجاته من اجل «البقاء» يقف على ارضه
* وبمثله في «الحياة» يتطلع نحو سمائه
* يتعلق «بالحياة» كقيمة اشمل من كل قيمة
* ويبذل «الحياة» من اجل اجيال قادمة وفي سبيل مثل اعلى .. طلبـــا للخلود .

* * *

● ثانياً —

ان هذه النظرية موقف «مشتق» تجاه محاور الصراع الاساسية في تاريخ الانسان الاجتماعي الحضاري :

١ — يؤكد القومية ، وسنة النزوع القومي .. في وجه النظريات والمواقف والمناهج التي تنكرهما أو تتنكر لهما ، أو تحاول ان تتخطاهما او ان ترفض النتائج الحركية والتطبيقية النابعة منهما ، سواء اكان ذلك تحت شعارات مثالية او مادية ، أممية أو إقليمية .

* فيرفض — بصورة حاسمة — النظريات والمواقف والمناهج الاستغلالية الرجعية التي تعرف «القومية» وسنة النزوع القومي وتقيمهما تعريفا وتقييما ، غيبيين أو صوفيين أو عرقيين : فتحاول الارتكاز الى ذلك التعريف وهذا التقييم في انكار وجود «الطبقات» داخل الامم غير الاشتراكية ، وفي التنكر لسنة الصراع الطبقي بين ظهرانيها ؛ وتزعم ان الايمان بالقومية وسنة النزوع القومي يتناقض أو يتعارض مع القول بوجود الطبقات ومع الايمان بسنة الصراع الطبقي .. كل ذلك لتضع «القومية» في نقطة التصادم مع الاشتراكية ؛ ولتجعل من «القومية» سلاحا رجعيا ضد قوى الشعب العاملة من الامة في كفاحها الطبقي من اجل الاشتراكية ؛ متجاهلة ان أكبر الامم رسوخا وقوة وتماسكا «قوميا» انما هي الامم التي تبني المجتمع «الاشتراكي — الديموقراطي» اللاطبقي بين ظهرانيها ، فتلغي الصراع الطبقي بالغاء الاستغلال الطبقي وتصفية الطبقات المستغلة ، لتقيم الدولة «القومية — الاشتراكية — الديموقراطية» .

* ويرفض — بصورة حاسمة أيضا — النظريات والمواقف والمناهج الماركسية البروليتارية التي تعرف «القومية» وسنة النزوع القومي وتقيمهما تعريفا وتقييما انتاجيين ، فتحاول الارتكاز الى ذلك التعريف وهذا التقييم في زعمها ان القومية وهم برجوازي وسلاح رجعي بيد الطبقات البرجوازية والرأسمالية ، لا بد وان تسقط بسقوط هذه الطبقات ؛ وان اساس انقسام البشر الى طبقات اعمق

وأصلب من انقسامهم الى أمم ، فتزعم ان الايمان بالاشتراكية وبسنة الصراع الطبقي يتناقض او يتعارض مع الايمان بالقومية وسنة النزوع القومي .. كل ذلك لتضع «الاشتراكية» في نقطة التصادم مع «القومية» ولتجعل من «الطبقية الاممية» سلاحا تشهره في وجه قوى الشعب العاملة وحركاتها التي تناضل من أجل الاشتراكية نضالا «طبقيا — قوميا» ، يرفع راية القومية ويرفض ان يرفع راية البروليتارية الاممية التي تنادي : «يا عمال العالم اتحدوا فليس للعامل وطن»

(٢) يؤكد الاشتراكية ، وسنة الصراع الطبقي .. في وجه النظريات والمواقف والمناهج التي تنكرهما او تتنكر لهما او تحاول رفضهما ورفض النتائج الحركية والتطبيقية النابعة منهما ، سواء أكان ذلك تحت شعارات غيبية او طوبائية أو انتهازية وعلى الأخص تجاه مسألة الملكية الفردية لوسائل الانتاج .

(٣) يؤكد الديموقراطية ، وسنة الكفاح الديموقراطي .. في وجه النظريات والمواقف والمناهج التي تنكرهما أو تتنكر لهما او تحاول رفضهما ورفض النتائج الحركية والتطبيقية النابعة منهما ، سواء اكان ذلك وراء اقنعة كاذبة من « الديموقراطية الطبقية الاستغلالية» الزائفة ، أو كان ذلك استنادا الى حجج وتبريرات تساق في تدعيم الديكتاتورية الطبقية البروليتارية .

(٤) يؤكد العقلانية — العلمية ، وسنة الضال «العقلاني — العلمي» في وجه النظريات والمواقف والمناهج التي تنكرهما او تتنكر لهما ، او تحاول وضعهما في خدمة القوى الطبقية المستغلة وفي تدعيم عقائديتها الرجعية ، او وضعها في خدمة الحركات الشيوعية وفي تدعيم عقائديتها المادية الكلية .

• فيؤكد في هذا المجال :

(أ) ان جوهر الاديان : هو انها جاءت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ؛ فكانت ذات رسالات تقدمية لا تتعارض مع حقائق الحياة ومسيرتها التقدمية ؛ بل جاءت تأكيدا حاسما لحق الانسان في الحياة وفي الحرية وفي المساواة ، تحرم الاستغلال وترفض القهر والتمييز . حتى ان اساس الثواب

والعقاب في الدين انما هو توفر الفرص المتكافئة لكل انسان ؛

(ب) ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الاديان قادرة — كما هو ثابت بالتجربة الحضارية الانسانية — على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من اجل النضال في سبيـــل الخير والحق .

ولكن الرجعية التي ارادت احتكار خيرات الارض وتسخير طاقـــات الانسان لصالحها وحدها اقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وبالقيم الروحية وراحت — بمحاولاتها هذه وما ترتكز اليه من تفسيرات زائفة للدين وللقيم الروحية — تقيم تصادما بين الدين والقيم الروحية من جهة وبين الانسان والحياة والتقدم من جهة اخرى .

كما ان الماركسية التي ارادت ان تضرب العقائدية الاستغلالية الرجعية ، خلطت بين جوهر الدين وبين تلك التفسيرات الرجعية الزائفة المخالفة لجوهرة ؛ فوقعت في خطأ وخطيئة اعتبار الدين والقيم الروحية — في جوهرها — سلاحا رجعيا متصادما مع حركة التقدم ، واعتبرت «الالحاد» مقياسا للتقدمية الفكرية ، واعلنت انه اساس وسلاح لا زمان لبناء «الاشتراكية العلمية»

(ج) فيؤكد ، بالنتيجة ،

ان « العقلانية — العلمية » تفرض « الاشتراكية — الديموقراطية » — بأهدافها ودعاماتها ومناهجها — كحل انساني حياتي حتمي ؛ وهو « حل » يؤكـــد الدين ، اهدافه وقيمه الاولية ؛ ولكنه بدعاماته ومناهجه «حل» لا يقع في نطاق الدين ولا يقع الدين في نطـــاقه ؛ ولذلك ، فليس ثمة اي مبرر عقلي او علمي لاقحام مسألة الايمان او الالحاد في قضية الاشتراكية ؛ او لوصف الاشتراكية او الاشتراكيين بالايمان او بالالحاد من حيث كونها اشتراكية ، او كونهم اشتراكيين ؛

* فيرفض ، في حسم ، العقائدية الطبقية الاستغلالية الرجعية التي تدعي — خلافا للحقيقة — بأن الايمان الديني والقيم الروحية تتعارض مع الاشتراكية ،

بدعاماتها ومناهجها العلمية ، فتسعى كي تحول «الدين» الى «سلاح» عقائدي رجعي تدافع به عن الاستغلال والاستعمار والامبريالية والرجعية ، وذلك بتفسير طبقي استغلالي لجوهر الدين وقيمه الروحية يدعي ــ كذبا بل الحادا ــ ان بناء الاشتراكية ــ بأهدافها الانسانية ودعاماتها العلمية ومناهجها الثورية ــ هو عملية الحادية .

• كما يرفض ، في حسم ايضا ، العقائدية الطبقية البروليتارية الماركسية التي تدعي خلافا للحقيقة ان الايمان الديني والقيم الروحية هي افيون للشعوب يخدرها عن النضال التقدمي الثوري ، فتدعي ان «الالحاد» هو السلاح العلمي الذي لا بد وان تخوض به قوى التقدم بالثورة معركة بناء الاشتراكية ،

* * *

● ثالثاً :

ان هذه النظرية تتبلور ، بالنتيجة ، في موقف حركي :

• يؤكد «حتمية» انتصار الحل «القومي ــ الاشتراكي ــ الديموقراطي» على النطاق العالمي ، كحل انساني جديد تتحرك نحوه مسيرة تاريخ الانسان وحركة حضارته في وجه جميع العوائق المادية والعقائدية المتشابكة التي تعترض تلك المسيرة وهذه الحركة ؛

• ويحدد ، في الوقت نفسه ، «المضمون» العلمي (الحياتي ــ الانساني) لهذا الحل ، في كليته ، وفي كل عنصر من عناصره ، وفي حتميته ايضا ــ تحديدا نابعا من استقراء منطق التجربة الانسانية الحضارية الشاملة مدعما بحقائقها ودلالاتها ، متميزا عن المضامين التقليدية المطروحة في هذا المجال .

لذلك ..

فان وعي المضامين الاساسية للنظرية «الحركية ــ الحياتية ــ الانسانية» من حيث كونها الاساس العقائدي للقضية العربية الذي يؤثر تأثيرا حاسما ومميزا على مضمونها بهدفه ودعاماته ومناهجه ــ نقول ان هذا الوعي يصبح الخطوة الأولى على طريق النضال العلمي لتحقيق تلك القضية وحماية ما يحرز من مكاسب على طريق تحقيقها .

الباب الثاني

الفصل الاول : الأمة العربية والقومية العربية

الفصل الثاني : التناقضات في الواقع العربي

الفصل الأول

الأمة العربية والقومية العربية

- المقومات العلمية
- النتائج الحركية

الامة العربية والقومية العربية

١

ان العرب ، في ربوع وطنهم الكبير ، « أمة واحدة » :

• تتوفر لها جميع مقومات الأمة ، المادية منها واللامادية .

• وتملك هذه المقومات عبر أجيال وحقب طويلة في التاريخ ؛ فعمرها — كأمة — أطول من عمر أكثرية الامم القائمة اليوم في العالم .

• وحافظت على وجودها ومقوماتها ، كأمة واحدة ، في وجه جميع المحاولات المتواصلة التي استهدف بها أعداؤها ، طيلة قرون عديدة ، أن يمزقوا ذلك الوجود ، أو أن يمحوا هذه المقومات ، كلها او بعضها ، في بعض ارجاء الوطن .

ان الامة العربية « جماعة » من البشر :

(١) تكونت تاريخياً من تفاعل القبائل والشعوب التي كانت تسكن بلاد الوطن العربي ، منذ العصور القديمة ، تفاعلاً واسعاً متواصلاً عبد الطريق لانصهارها — بحركة الفتح العربي الاسلامي وبالحياة الحضارية المشتركة التي قامت به — انصهاراً تاماً في « المركب البشري » القائم اليوم الذي تتكون منه هذه الأمة .

ان هذا « المركب البشري العربي » ، الواحد في أرجاء الوطن كله . اكثر انصهاراً ووحدة – بجميع المقاييس – من أكثرية المركبات البشرية التي تتكون منها الأمم الأخرى ، وهو أقدم في تكونه واستقراره من أكثريتها الساحقة .

(٢) مستقرة في وطنها الكبير ؛ الذي يقع من العالم القديم في قلبه ، ويصل قاراته الثلاث بعضها مع البعض الآخر ، ويمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي ، فيشمل مساحة تبلغ احد عشر مليون كيلومتر مربع تقريباً يقع ثلاثة أرباعها في قارة أفريقيا ، ويقع الربع الآخر في قارة آسيا .

ويرسم حدود « الوطن العربي » خط : يبتدىء من نقطة حدود موريتانيا على المحيط الأطلسي ، ويسير مع شواطىء هذا المحيط فيعبر مضيق جبل طارق ، ثم يمضي شرقاً ، بغير انقطاع ، مع الشاطىء الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط حتى ينعطف شمالا مع الشاطىء الغربي لهذا البحر فيشمل سواحل لـــواء الاسكندرون ؛ ثم يعبر ارض القارة الآسيوية متجهاً شرقاً ليخترق جبـــال طوروس فجبال بشتكويه ، وينحدر بعد ذلك في اتجاه الجنوب الشرقي مع الحدود الشرقية للعراق وعربستان ليصل إلى رأس الخليج العربي ؛ ثم يسير بعد هذا – متواصلا – مع شواطىء الجزيرة العربية حتى باب المندب ، حيث يقفز عبر البحر الاحمر ليلمس شاطئه الغربي الافريقي في نقطة حدود الصومال الجنوبية ، ويمضي مخترقاً قلب القارة الافريقية في قوس هائل ينتهي عند نقطة حدود المغرب ، التي بدأ منها ، على شواطىء الاطلسي .

ان الوطن العربي ، بهذه الحدود ، وطن واحد ؛

واذا كانت تقوم فيه بعض الحواجز الطبيعية ، وبصفة خاصة بعض البوادي والصحاري ، فانها لا تقسمه إلى « اوطان » .

ان الحواجز الطبيعية ، وبصفة خاصة البوادي والصحاري القائمة في الوطن العربي ، حواجز تخطتها الموجات البشرية الحضارية العربية ؛ وهي ، فوق هذا مناطق : كان بعضها عامراً بالحياة والحضارة ، كما ان اكثرها مليء بالثروات

قابل للتعمير والحياة والتحضير .

فهي لا تقسم الوطن العربي إلى « اوطان » ولا تقطع حبل الاتصال البشري الحياتي الحضاري الذي تتحول به البيئة الطبيعية إلى وطن ، ويقيم لهذا الوطن حدوده .

(٣) تملك وحدة « اللغة » :

فاللغة العربية ، لغة واحدة في جميع أجزاء الوطن ؛ وهي تقف في طليعة اللغات القوية الحية ، القادرة على حمل معاني فكر الانسان وعلى التعبير عن نبضات قلبه وخلجات وجدانه في صورة ثرية ومتطورة .

ولقد حلت اللغة العربية محل جميع اللغات التي وجدت في الوطن العربي ؛ كما تحدت ، بعد ذلك ، جميع محاولات العبث بها : فلم تندثر في أي جزء من أجزاء الوطن رغم محاولات قتلها في بعض هذه الاجزاء ، ولم تنقسم إلى « لغات » رغم التجزئة السياسية ، والجهود الاستعمارية .

أما « اللهجات » التي نجدها دارجة في الوطن العربي ، فهي ليست لغات ، متعددة ، بل انها ليست لهجات بالمعنى العلمي ، كما هي الحال في اللهجات الموجودة في أكثر لغات الأمم الأخرى .

ان « اللهجات » العامية في الوطن العربي لهجات « لفظية » ؛ وما يقوم بين بعضها القليل من تباينات ثانوية غير لفظية هي في الغالب عربية الأصول والجذور والتركيب ؛ وهي لا تقيم حواجز لغوية أو حضارية أو نفسية بين الذين يتكلمون بها ؛ ولا تنطبق على تقسيمات بشرية أو جغرافية أو حضارية أو سياسية قائمة في الوطن العربي ؛ بل أنها توجد بين منطقة وأخرى ، أو بين مدينة وأخرى ، بلى بين حي وآخر في المدينة الواحدة من الوطن العربي .

ان « اللغة العربية » من أرسخ مقومات الأمة العربية ومن أكثرها صموداً للاحداث ، ومسايرة للتطور ، وحفاظاً على وحدة هذه الأمة .

(٤) تملك وحدة « التكوين النفسي والطابع الحضاري » : النابعة من وحدة اللغة والحياة والحضارة ؛ المتبلورة في التراث الواحد والقائمة في وحدة الضمير والوجدان ، وفي الحياة العقلية – الروحية المشتركة .

ان التكوين النفسي والطابع الحضاري ، القوميين العربيين ، هما تكوين وطابع يبدوان في اتجاه الامة العربية العام نحو الحياة ، وفي تعبيرها الحضاري عن هذا الاتجاه الحياتي تعبيراً قومياً عربياً نلمسه واضحاً في المجالات المادية والعقلية والروحية من مجالات الحضارة الانسانية .

لقد تحقق لشعوب الوطن العربي ، بالفتح العربي – الاسلامي والحياة المشتركة التي قامت في الوطن العربي على أثره ، تكوين نفسي واحد وطابع حضاري مشترك، تلمسهما حيثما انتقلت عبر الوطن العربي منذ أربعة عشر قرناً تقريباً ؛

ولقد تعمق هذا التكوين النفسي الواحد وهذا الطابع الحضاري المشترك ، بعد ذلك ، بالتفاعل الواسع الخصب الذي حققته الحضارة العربية الاسلامية مع الحضارات القديمة التي تفتحت عليها ، ونقلت كنوزها للاجيال التالية ؛ ثم بالمعارك التي خاضتها الأمة العربية ، دفعاً عن مقومات وجودها وعن الحضارة الانسانية ، في وجه موجات البرابرة المغول ، ثم في وجه الغزو الأوروبي الذي انطلق نحو الوطن العربي تحت رايات الصليب ، والصليب منها براء .

وإذا كانت عصور الظلام التي خيمت على الوطن العربي بالغزو العثماني قد أصابت الحيوية العربيـــة بالركود فانها لم تتمكن من الغاء اي مقوم من مقومات وجودها القومي كأمة واحدة متكونة : فلم تتمكن حتى من سحق تراثها العريق ، ولم تتمكن ، كذلك ، من تفتيت وحدة تكوينها النفسي وطابعها الحضاري القوميين ، فلقد كانت هذه الوحدة أعمق وأقوى من أن تعبث بها عوامل السيطرة العثمانية .

ولقد بدت هذه الحقيقة قوية ناصعة وناشطة عندما باشرت الأمة العربية مراحل نهضتها الحديثة ، فأقبلت ، في تفتح ، على موجة الفكر والعلم الحديث

التي انطلقت في أوروبا بعد عصر النهضة ، وصمدت ، في أصالة ، للمحاولات الرأسمالية الاستعمارية التي كانت تسعى ، جاهدة ، كي تحطم الشخصية العربية الحضارية وتمزق وحدة التكوين النفسي والطابع الحضاري في الأمة العربية ، بأخبث الأساليب المادية واللامادية ، وفي مقدمتها : فرض التجزئة وخلق الأقليمية ، ومحاولة سحق اللغة ، وتشويه التراث ، واصطناع ثقافة ومثقفين بغاية ضرب هذه الوحدة .

ولقد بدت الشخصية القومية العربية الحضارية في اعمق صورة ، وظهرت وحدة التكوين النفسي القومي للأمة العربية في أقوى مظهر ، عندما تمكنت في أعقد المراحل التاريخية — مرحلة الثورات الاشتراكية في عصر الذرة والفضاء — أن تقدم ، نموذجاً جديداً للثورة : انسانياً حياتياً في مبادئه وقيمه ، قومياً عربياً في جذوره وطابعه ، يجسم التكوين النفسي والطابع الحضاري للأمة العربية ويؤكدهما .

(٥) وتملك الحياة الاقتصادية المشتركة .

ان مقوم « الحياة الاقتصادية المشتركة » متوفر للأمة العربية على الرغم من انقسامها السياسي ، وعلى الرغم من محاولات الاستعمار والفئات الحاكمة والطبقات المستغلة في أكثر أجزاء الوطن أن تجعل من اقتصاد كل جزء منها « اقتصاداً اقليمياً » مرتبطاً بالمصالح الاستعمارية والاحتكارية الكبرى ، في واقعه وفي تطوره .

ان « الحياة الاقتصادية المشتركة » للأمة العربية لا تقاس وجوداً او غياباً « باقتصاد » احتكارات البترول والغاز والتمور والاقطان والكروم ؛ وهي الاحتكارات التي اقامها في أجزاء الوطن العربي رأس المال المستعمر وشريكه الصغير رأس المال العربي ؛ والتي تتقاسم دخولها الماثلة الدولُ المستعمرة وشركاتها من جهة، والفئات العربية الحاكمة والطبقات المستغلة من جهة أخرى .

ان«الحياة الاقتصادية المشتركة»للامة العربية،تقاس بالعوامل الأربعةالتالية :

(١) بكون الوطن العربي،في ثرواته الوفيرة والمتنوعة،« وحدة اقتصادية متكاملة »: من الممكن – بتحريرها من نهب الاستعمار والرجعية، وباستثمارها موحدة لصالح الجماهير العربية العاملة على أسس علمية مخططة واشتراكية – من الممكن أن نحقق أرفع مستوى من مستويات الحياة والتقدم للانسان العربي والأمة العربية ، بل وان تمكن « الدولة العربية الواحدة » المنتظرة . . من الاسهام في التنمية الاقتصادية والحضارية لأصدقائها من الأمم والشعوب الأخرى .

ان الثروات الطبيعية الموجودة في الوطن العربي : من ارض زراعية سهلية وجبلية في المناخات المختلفة اللازمة لأنواع المحاصيل الزراعية ومن ثروات معدنية متنوعة وضخمة ومن طاقات الوقود البترولي والغازي والكهربائي . . هي ثروات هائلة ، لا تقل عن ثروات اكبر الدول في العالم .

وان ما ينهبه رأس المال المستعمر والمستغل ، وما يبدده السفهاء والعملاء من فئات حاكمة ورجعية من ثروات الوطن العربي – حتى ضمن مستوى الاستثمار المتخلف القائم اليوم – لا تقل عن آلاف ملايين الجنيهات سنوياً .

(٢) بوحدة « مستوى الحياة الاقتصادية » ، الذي تعيشه جماهير هذه الأمة على نطاق وطنها كله ، وبوحدة « حالة الانتاج » القائمة فيه ؛ فالجماهير العربية عموماً تشترك في معاناة نتائج الاستعمار والتجزئة والاستغلال والتخلف التي فرضت ذلك المستوى وهذه الحالة ، وعملت جاهدة على تجميد الحياة في نطاقهما .

(٣) بعجز الاستعمار والاستغلال والتجزئة ان يقطعا « جميع » وشائج الحياة الاقتصادية المشتركة في الوطن العربي على الرغم من المحاولات المستمرة لتقطيع هذه الوشائج باصطناع « حياة اقتصادية اقليمية » في كل جزء من أجزاء الوطن ، منفصلة بعضها عن البعض الآخر ، مستوعبَة في الحياة الاقتصادية للدول المستعمرة واحتكاراتها وأسواقها المشتركة ومرتبطة بها ؛

ومرد ذلك : ان تلك الوشائج تنبع من عوامل موضوعية وتاريخية وحياتية

تمكنت ان تفرض نفسها على دول الاستعمار واحتكاراتها ، فترغمها على مراعاتها والاعتراف بها في كثير من الحالات .

(٤) بوحدة الارادة والمصلحة العربية الثورية في تحرير الوطن من الاستعمار والاستغلال وفي توحيد واسترداد اجزائه السليبة وثرواته المنهوبة تحقيقاً للوحدة الاقتصادية العربية وللسوق العربية الواحدة في الدولة الواحدة . . بتحقيق « الوحدة العربية » .

٢

ان « الامة العربية الواحدة » التي تتوفر لها جميع مقومات الامة هذه ، هي – بالنتيجة والضرورة والواقع – ذات « قومية عربية واحدة » أيضاً مهما كان النهج الذي يؤخذ به في تعريف القومية وتحديد عناصرها ، ما دام هذا النهج :

نهجاً قادراً أن يدرك ، ما أوضحناه ، من صلة طبيعية بين الأمة والقومية من حيث أنه لا توجد « الأمة » الا وتوجد أيضاً « قوميتها » ، وأنه لا توجد القومية الا لأمة ؛

ونهجاً قادراً ان يدرك أيضاً ، ما بسطناه ، من فروق بين الأمة والدولة وبالتالي بين القومية والجنسية .

ان « القومية العربية » – الواحدة والوحيدة للأمة العربية ولكل جزء من هذه الامة – حقيقة موضوعية قامت بنشوء الأمة العربية وبقيت قائمة منذ نشأتها ..

ان « القومية العربية » ليست في طريق النشوء او التكوين لأن « الأمة العربية » ذاتها ليست في طريق النشوء والتكوين ايضاً .

ان ما هو في طريق « النمو والتعاظم » بعد أن نشأ وتكوّن ، هو « الحركة القومية العربية » التحررية الوحدوية الاشتراكية الديموقراطية ؛

ولكن هذه « الحركة » ، في نشوئها وتعاظمها ، وفي نضالها وهدفها :

انما تنبع من الحقيقة الموضوعية الاجتماعية التاريخية الكبرى وهي : ان العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة .

وانما تصدر في نضالها وهدفها عن الايمان الواعي بهذه الحقيقة ؛

وهي ، بهذا كله ، لا تصنع — اليوم — الأمة العربية وقوميتها بمقدار ما هي تؤكد انهما حقيقة حية قائمة ، فتعمل لكي تعيد صنع الحياة العربية وفقاً لهذه الحقيقة ولمنطقها .

٣

ان الذين ينكرون الحقيقة الكبرى في أن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة ، فيتنكرون ، بصيغة أو بأخرى ، للنتائج « القومية » التي تنبع من هذه الحقيقة ، وتترتب على الايمان العلمي الواعي بها . . انما يغالطون التاريخ والواقع والعلم : جهلاً وسطحية ، أو تجاهلاً وتآمراً ، فيتنكرون للمفاهيم العلمية للأمة والقومية ، ويتحدون سنن التاريخ ومنطقه :

• سواء أكانوا يزعمون أن هذه الأمة أو قوميتها هما في طريق النشوء والتكون ؛

• أو كانوا يزعمون أن العرب ينقسمون إلى أمم متعددة ، لكل أمة منها قوميتها الخاصة .

• أو كانوا يعترفون بأن العرب أمة واحدة قائمة متكونة ، ولكنهم يقولون بأنها تنقسم إلى عدة شعوب أو دول ، لكل منها أو لبعضها ، شخصيتها المميزة أو قوميتها الخاصة ؛

• أو كانوا يعترفون بأن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة قائمة متكونة ، لا تنقسم إلى شعوب أو أمم ذات قوميات خاصة ، ولكنهم يتنكرون

للنتائج الحركية القومية الشاملة التي تترتب على ذلك .

ان الأسس التي تحاول جميع التيارات والدعوات « اللاقومية » في الوطن العربي أن تبني عليها مواقفها من هذه المسألة وتقيم عليها مسالكها التي تجسم هذه المواقف ، هي أسس باطلة : تطرح في حجج مضللة واهية يمكن تصنيفها ومناقشتها فيما يلي :

(أولا) الحجة التاريخية ؛
(ثانياً) حجة التجزئة السياسية ؛
(ثالثاً) حجة التفاوت والفجوات . . الاقتصادية – الاجتماعية .
(رابعاً) حجة الانقسامات الطائفية والاقليات .

* * *

أولا – لا ينفي كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة :

ان تكون امم وشعوب أخرى قديمة ، ذات حضارات مجيدة ، قد قامت في بلاد الوطن العربي – في جزيرة العرب ، ووادي النيل ، وما بين النهرين ، وعلى شواطىء المتوسط وجبال فلسطين وسهولها ، وفي مروج المغرب أو جبال الأطلس – فكان الوطن العربي ، بذلك ، مهد أقدم الحضارات الانسانية وأعرقها ، وأصبحت أرضه مرصعة بآثار رائعة وخالدة ، تصف حياة تلك الشعوب والدول ، وتروي للأجيال – العربية والانسانية – حضاراتها القديمة المجيدة .

• فليست « وحدة » العرق أو الجنس مقوّم من مقومات الأمة ؛ وليس بين أمم الأرض قاطبة أمة لا تتكوّن من أصول بشرية وحضارية متشابكة متفاعلة ، ما دامت هذه الأصول قد انصهرت وتوحدت في « مركب بشري حضاري» جديد .

ولقد سقطت النظرية العرقية في نشوء الأمم وقيامها وتقييمها سقوطاً نهائياً.

• وليس انصهار تلك الشعوب والحضارات التي تكونت منها الأمة العربية القائمة ، بأقل عمقاً وشمولاً وعمراً لدى هذه الأمة منه لدى أية أمة أخرى .

• يضاف الى هذا ...

(١) أن علوم الأجناس القديمة وتحركات موجاتها البشرية ، منذ أقدم العصور ، تؤكد أن القبائل والشعوب التي كانت تقطن منطقة الوطن العربي ، منذ القديم ، هي ذات أصول « عربية » غالبة ، خرجت من جزيرة العرب في موجات متواصلة متلاحقة شملت بلاد العراق والشام ومصر والسودان وشمال أفريقيا ، وبقيت متواصلة حتى ظهور الاسلام ، بل قام بعضها حتى بعد ظهوره .

(٢) ان الحركة التاريخية الثورية المباشرة التي تكونت بها الأمة العربية القائمة اليوم — وهي الحركة العربية الاسلامية — هي حركة تحقق بها امران :

• أولا — تحقق بها انصهار تلك الشعوب ومقوماتها انصهاراً تاماً حلت به اللغة العربية نهائياً محل كل لغة اخرى ، وتكون به « المركب البشري الجديد » الذي كان « العرب » هم الجنس الغالب والقائد في تكوينه ،

• ثانياً — تحققت بها، كذلك، وحدة الحياة: « المادية » و « العقلية — الروحية » لهذا المركب البشري الجديد فأصبح « أمة واحدة » تُدعى بحق — لهذه الاسباب وفي حدود هذه المعاني — الامة العربية .

(٣) أنه على الرغم من أن الامبراطورية العربية الاسلامية شملت أمما وشعوباً شتى في آسيا وأفريقيا وأوروبا فتح العرب بلادها واتخذت أكثرها الاسلام دينا ، فان « الأمة » العربية القائمة في وطنها الكبير ، لم تتكوّن من جميع هذه الشعوب والأمم ، وإنما هي تكونت من القبائل والشعوب المذكورة ذات الأصول العربية الغالبة ، والتي كانت تسكن منطقة الوطن العربي ؛ كذلك فان « الوطن العربي » لم يشمل جميع بلاد تلك الامبراطورية بل انحصر في حدود هذه المنطقة ؛

(٤) ان الامة العربية بقيت « امة واحدة » عندما انهارت الامبراطورية العربية الاسلامية فانفصلت عن هذه الامبراطورية أمم قديمة كالأمة الفارسية مثلا ، أو تكونت بعد انهيارها أمم أخرى جديدة غير الأمة العربية .

يضاف إلى هذا ايضاً ، أن الأمة استمرت تناضل دفاعاً عن مقومات وجودها القومي وطلباً لدولتها العربية الواحدة منذ انهيار تلك الامبراطورية ، وحتّى اليوم ، ضد جميع القوى الداخلية والخارجية المعادية .

ان ادراك هذه الحقائق العلمية والتاريخية جميعها تنقض الحجة التاريخية كأساس لانكار كون العرب « أمة واحدة ذات قومية واحدة » ، وتفضح منطق أصحابها المضلل ، وأهدافهم المشبوهة .

ان الأمة العربية ، بتكوينها وقوميتها ، ليست عنصرية ، وهي تدرك انها مركب بشري يتكون من انصهار شعوب وحضارات قديمة ومجيدة بل انها تعتبر هذا مدعاة لفخرها ، وتأكيداً لعمق الجذور الحضارية لأصولها الضاربة في أعماق التاريخ وفي أعماق أرضها .

ولكن التذرع بهذه الحقائق لتدعيم أي تيار : ينكر أن الأمة العربية أمة متكوّنة واحدة بقومية متكونة واحـــدة ، ويزعم انها أمّة في طريق التكوّن ذات قومية في طريق التكوّن، أو أنها تنقسم إلى أمم أو شعوب ذات قوميات خاصة ، انما هو نهج مضلل :

فهو نهج يحاول ، بالحجة التاريخية ، ان ينسف واقعاً حياً متواصلاً طيلة أربعة عشر قرنا من التاريخ: فيؤكد بصورة تاريخية مشوّهة وغير علمية أصولا قديمة انصهرت نهائياً في هذا الواقع التاريخي الحي المتواصل ، وينكر – في وجه الواقع والتاريخ – انصهارها ، ليدعم اهدافا مفضوحة يرفضها الواقع ، وتناقض ، كذلك ، منطق التاريخ .

ان الشعوب والدول والحضارات القديمة التي قامت في الوطن العربي كالفرعونية في مصر وكالفينيقية في سواحل الشام وقرطاجنة مثلا ، وقائع

تاريخية ؛ ولكن « تيار » الفرعونية أو«السورية القومية» مثلا شأن كل تيار غير قومي ، أو غير قومي عربي يرتكز إلى الحجة التاريخية في انكار وحدة الأمة العربية وقوميتها أو يتنكر للمنطق القومي الوحدوي النابع منها . . انما هي تيارات تزور حقائق التاريخ ، أو تسيء تفسير الحقائق والتاريخ ، فتسقط معها ، كتيارات حركية ، حجتها التاريخية .

• • •

ثانياً — لا ينفي كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة :

أن تكون هذه الأمة ووطنها مجزأين ، خلافاً لمنطق الطبيعة والحياة والتاريخ وخلافاً للمصلحة والارادة القوميتين ، إلى كيانات سياسية متعددة من ممالك ودول ودويلات وامارات ومشيخات .

ان فرض التجزئة السياسية على أمة — أي أمة — ، لا ينفي وجودها أو يلغيه كأمة واحدة ذات قومية واحدة ، ولا يقيم منها أمما وقوميات متعددة ، ذلك أن الأمة والقومية غير الدولة : فليست الدولة من مقومات الأمة ، ولا يعني افتقار الأمة الواحدة إلى دولتها القومية الواحدة فقدانها لوجودها كأمة واحدة ذات قومية واحدة ، كما لا يعني وجود دول أو أشباه دول متعددة في أجزاء من أمة واحدة ، انقسام هذه الأمة إلى أمم وقوميات تبعاً لتعدد هذه «الكيانات» السياسية.

ان القوى والمصالح الأجنبية التي تفرض التجزئة على الأمة وتقيم فيها كيانات سياسية متعددة ، تقيم وتخلق ، كذلك ، قوى ومصالح اقليمية انفصالية ترتبط بها وتتعاون معها في محاولة تفتيت وحدة الأمة وتفكيك عرى قوميتها بأساليب متنوعة ؛ حتى لقد تؤدي التجزئة ، مع طول الزمن وفي ظروف مواتية ، إلى نجاح تلك القوى في اضعاف الوجود القومي للأمة ومن ثم إلى اندثاره .

ولكن التقييم العلمي لأثر التجزئة والاقليمية على الأمة العربية ، كأمة واحدة ذات قومية واحدة ، يجب أن يكون تقييماً ينبع من ادراك الحقائق التالية :

١ ــ أن التجزئة السياسية واقع طارىء فرض على الأمة العربية ، بعد أن كانت قد بلغت مرتبة الأمة الواحدة ذات القومية الواحدة ، بل بعد أن عاشت دولتها الواحدة قروناً عديدة .

٢ ــ أن التجزئة السياسية ــ بصورتها القائمة اليوم في الوطن العربي وجميع الصور المتغيرة التي مرت فيها ــ لا تستند إلى أي أساس موضوعي للانقسام في البشر أو الوطن أو الحضارة أو المصلحة .

فلقد كانت تجزئة الأمة العربية، دوماً، تمزيقاً « للكل الواحد » إلى أشلاء وفقاً لعوامل ومصالح وأهواء غريبة عن هذا الكل ، وهي اشلاء لا يملك أي منها مقومات الكيان الخاص بالمعنى السياسي لكيان الدولة ، دع عنك أن تتوفر لأي منها مقومات الكيان الخاص بمعناه الاجتماعي التاريخي كأمة .

٣ ــ ان الحدود التي كانت ترسم بالتجزئة السياسية على خريطة الوطن العربي ، فوق كونها مفروضة وطارئة تجسم عوامل ومصالح وأهواء غريبة فلا تستند إلى أي أساس موضوعي ، هي حدود تغيرت بصورة متواصلة سريعة خلال فترة التجزئة ؛ فلم يتح لها ــ واقعياً ــ أن تتحول ، بالتعمق التاريخي ، إلى حواجز وسدود تقطع أوصال الأمة العربية لتقيم من الكيانات الاقليمية أمماً جديدة ذات قوميات جديدة في أوطان جديدة .

٤ ــ ان التجزئة السياسية ــ بالنتيجة ، وعلى الرغم من الجهود الاستعمارية والرجعية والانفصالية الهائلة المتواصلة ــ قد عجزت حتماً وحسماً عن محو مقومات الوجود القومي للأمة العربية، أو بعضها، في أي جزء من الوطن، وان الاقليمية ــ بالتالي ــ عجزت حتما وحسما عن تفتيت القومية العربية ، كقومية واحدة لهذه الأمة الواحدة .

٥ ــ انه فوق هذا كله ــ وهو كاف لرد الحجة السياسية وفضح أصحابها ــ فان الارادة القومية العربية الجماهيرية كانت ولا تزال ترفض التجزئة والاقليمية وتتحداهما بصورة صاعدة متعاظمة ؛ فلا تمنح الكيانات الاقليمية ولاءها ،

بل وتقاوم الكيانات والمصالح والقوى والدعوات الانفصالية الاقليمية ، القديمة منها والجديدة ، الصريحة منها والمقنعة ، الرجعية منها والتي تزعم الثورية ؛ وتكشف، في أصالة وصراحة، عن مدى رسوخ مقومات وحدة الأمة العربية وقوميتها ، وعن مقدار استعداد القوى العربية العاملة للنضال والاستشهاد تأكيداً لهذه الحقيقة وحماية لها وطلباً للوحدة السياسية التي تنبع منها وتجسّمها بقيام الدولة العربية الواحدة .

إن الحجـــة السياسية أوهى من أن تبرّر موقف الذين ينكرون أن الأمة العربية أمة واحدة ذات قومية واحدة ؛ وأضعف من أن تحمي أصحاب هذا الموقف بالحدود التي يحتمون وراءها ، وبالعهود التي يمثلونها وبالسياسات والمناورات التي يجيدونها ؛

وليس أكثر دلالة على سقوط الحجة السياسية : من تساقط بعض تلك الحدود والعهود ؛ ومن اضطرار من تبقى منها — في انتظار المصير المحتوم — أن تعلن الايمان بالأمة العربية كأمة واحدة ذات قومية واحدة ، اعلاناً مخادعاً تسقط به الحجة السياسية ؛ وتسقط ، معها ، آمال هذه العهود الاقليمية الانفصالية وأوهامها في أن تتجنب ، هي نفسها ، السقوط مع تلك الحجة .

* * *

ثالثاً — لا ينفي كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة :

أن يكون بين قطاعات أو فئات فيها ، أو بين مناطق في وطنها تفاوت أو تباين في « مستويات » الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، يترتب عليها بالطبع تفاوت أو تباين في « مستويات » الوعي كذلك .

ان التيارات التي تحاول الارتكاز إلى وجود ذلك التفاوت أو التباين بين قطاعات وفئات في الأمة العربية ، أو بين مناطق من الوطن العربي . . لكي تبرر انكارها لكون العرب أمة واحدة متكوّنة ذات قومية واحدة متكوّنة، أو لكي

تبرّر تنكرها للنتائج الحركية الشاملة التي تترتب على هذه الحقيقة ، انما هي تيارات تجسم ، بهذا المنطق ، نوعين من المغالطات :

مغالطات عامة : تتصل بتعريف الأمة والقومية ، وتحديد مقوماتهما ، وبيان العوامل التي يجوز – علمياً – الارتكاز إلى وجودها أو غيابها لتأكيد وجود الأمة وقوميتها أو لنفي هذا الوجود .

مغالطات خاصة : تتصل بالأمة العربية ذاتها ، وتبدو في وصف كاذب ومبالغ لحقيقة التفاوت أو التباين القائم بين قطاعات أو فئات فيها ، أو بين مناطق في وطنها ؛ كما تبدو ، كذلك ، في التوصل إلى نتائج هادفة وخاطئة قائمة على هذه المبالغة . . فلا يبررها الواقع ، أو التاريخ ، أو العلم .

فاذا كانت « الحياة الاقتصادية المشتركة » مقوما من مقومات الامة ، فان « المستوى الواحد » لهذه الحياة الاقتصادية الاجتماعية ليس مقوّماً من تلك المقومات ؛

ان التفاوت أو التباين في هذه المستويات بين قطاعات في الأمة الواحدة أو فئات منها ينبع أساساً من أسلوب الانتاج السائد فيها ، ومن المرحلة الانتاجية التي تعيشها ومن مدى تأثير القوى الخارجية المستغلة المستعمرة في هذين الأساسين ؛ وجميع هذه العوامل ليست من مقومات الأمة .

ان التفاوت او التباين في مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية كان ، ولا يزال ، قائماً بين ظهراني جميع الامم على اختلاف أساليب الانتاج أو تباين حالات الانتاج فيها ؛ فلا نعدم وجوده بين ظهراني جميع الامم : الاشتراكية أو الرأسمالية ، المستعمرة وغير المستعمرة ، المتخلفة والمتقدمة ، دون أن ينفي ذلك وجود هذه الأمم وقومياتها بأية حال .

ان هذا التفاوت أو التباين يبدو في صورة التفاوت الطبقي الواسع بين الطبقات المستغلة والطبقات العاملة في الأمم غير الاشتراكية فيقوم بين الطبقات

الاقطاعية والبرجوازية والرأسمالية من جهة وبين مجموع الشعب من فلاحين وعمال وحرفيين من جهة اخرى ؛ وهو يزداد حدة عندما تكون هذه الأمم مستعمَرة ومتخلّفة حيث يصبح تفاوتاً حاداً بين طبقة حاكمة ومستغِلة تابعة للاستعمار قليلة العدد فاحشة الثراء وبين مجموع الشعب العامل المستغل الفقير .

ثم ان هذا التفاوت أو التباين يبدو في صورة أخرى بين فئات قوى الشعب العاملة ذاتها في جميع الأمم حتى الأمم الاشتراكية : فهو يقوم تبعاً للقطاعات التي تعمل فيها هذه الفئات فيقوم بين فئات البدو في بواديهم والفلاحين في ريفهم والعمال في مدنهم ، بل والاداريين والفنيين في مكاتبهم ،

ذلك انه إذا كان الحل الاشتراكي قادراً على ضرب التفاوت الأول بسرعة مع تصفية العلاقات الانتاجية غير الاشتراكية واقامة العلاقات الاشتراكية على أنقاضها ، فان ضرب التفاوت الثاني يحتاج إلى وقت اطول وتخطيط أدق وأشمل ؛ سيما في الامم المتخلفة التي تحاول بناء مجتمعاتها الاشتراكية منطلقة من مراحل التخلف ، حيث لا يتحقق صنع التقدم والارتفاع بالانتاج إلى حالة جديدة شاملة الا عبر فترة طويلة من الزمن تبقى قطاعات البداوة والرعي والزراعة قطاعات قائمة خلالها .

فلا نزال ، حتى اليوم ، نجد هذه القطاعات قائمة في الأمم المتقدمة على طريق الصناعة ؛ ولا نزال ، كذلك ، نجد التباين العام بين مستويات حياة الفئات العاملة في هذه القطاعات قائماً حتى في الأمم الاشتراكية المتقدمة ذاتها .

واذا كان كفاح قوى الشعب العاملة في الأمة ، طلباً للكفاية بالعدل ، وصنعاً للتقدم بالاشتراكية ، هو الطريق العلمي لازالة التفاوت أو التباين في مستوى الحياة بين قطاعات الانتاج وفئات الأمة العاملة فيها ، فان هذا الكفاح : لا ينطلق من أن وجود التفاوت والتباين في مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية بين طبقات الأمة وقطاعاتها ينفي وجودها كأمة واحدة ذات قومية واحدة ، ولا يستهدف الغاء هذا الوجود ، لأنه على العكس

من ذلك ، يحقق للأمة الاشتراكية الديموقراطية المتقدمة المزيد من صلابة الوجود القومي وتماسكه واستقراره .

اما حيث يكون التباين والتفاوت قائماً بين ظهراني أمة جزأها الاستعمار وتحكم في مستوى الحياة ومحتواها فيها ، فاصطنع فئات وطبقات وأقام مستويات من الحياة متباينه متفاوتة . . فان الأمر يصبح أكثر حسماً في أن وجود التباين أو التفاوت المصطنع في مستويات الحيـــاة بين قطاعات أو مناطق من الوطن لا ينفي وجود الأمة وقوميتها ، بمقدار ما يحفزها للتمسك بهذا الوجود وللنضال من أجل المحافظة عليه ؛

فاذا حاولنا ، بعد هذا وفي ضوئه ، أن ندرس « الواقع العربي » من زاوية التفاوت والتباين في مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، وأثره على كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة ، فلسوف تبدو أمامنا الحقائق التالية :

(١) أن التفاوت الطبقي بين الطبقات المستغلة في جهة وبين جماهير الشعب في جهة أخرى– على نطاق الوطن – كله لا ينفي، بطبيعته ، وحدة الأمة وقوميتها . وهو قائم ، حيث توجد هذه الطبقات على نطاق الوطن كله .

(٢) أن أي تفاوت وتباين قائم بين مستوى الحياة ومحتواها بالنسبة للفئات الحاكمة والطبقات المستغلة في أجزاء الوطن العربي المختلفة ، لا يعد معياراً لمستوى الحياة أو محتواها في الأمة العربية .

(٣) أن الزعم بوجود تفاوت وتباين كيفي أو كمي محسوس بين مستوى الحياة ومحتواها بالنسبة للجماهير العربية بشكل عام على نطاق الوطن كله هو زعم مضلل ؛ فهو زعم :

• ينفيه – أولا – أن حالة الانتاج في الوطن العربي بصورة عامة لا تزال حالة الانتاج الزراعي المتخلف ، مع وجود قطاعي البداوة والصناعة الاستهلاكية اللذين يتباينان في اتساعهما بين قطر عربي آخر ولكنهما لا يطبعان حالة الانتاج

ومستوى حياة الجماهير عبر الوطن كله بطابع التباين .

• وينفيه – ثانياً – ان متوسط الدخل بين صفوف هذه الجماهير متقارب إلى حد كبير يقيم معه تماثلاً واضحاً في مستوى الحياة الاقتصادية ، وفي مستوى الحياة الاجتماعية ، وعلى الأخص من ناحية مكان الاسرة والمرأة في هذه الحياة .

فالبدو ، والفلاحون ، والعمال ، وصغار الحرفيين والموظفين والتجار ، والمثقفون الثوريون . . هذه القطاعات جميعها من قوى الأمة العربية العاملة تعيش في مستوى حياة اقتصادية اجتماعية واحد . . لا يكاد يقوم بين صفوف القطاع الواحد منها على نطاق الوطن العربي كله اي تباين أو تفاوت في هذا المستوى ، ولا يقوم هذا التباين أو التفاوت ، كذلك ، بين مستوى الحياة في أي قطاع منها وبينه في القطاعات الأخرى عبر الوطن كله .

(٤) ان التفاوت والتباين القائم فعلا في مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية ومحتواها بين الطبقات الحاكمة والمستغلة ككل واحد وبين قوى الأمة العربية العاملة ككل واحد آخر في الوطن العربي ، أكبر بكثير ، كيفيا وكميا ، من التفاوت الذي يقوم في ذلك المستوى والمحتوى بين قطاع من قوى الشعب العامل في جزء من الوطن وقطاع آخر منه في أي جزء أخر من أجزائه .

(٥) انه مهما قيل ، اصطناعاً ومبالغة ، حول التفاوت والتباين بين مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية ومحتواها في الأمة العربية ، فانه ما من سبيل علمي او موضوعي للزعم بأن هذا التفاوت أو التباين يطابق الكيانات السياسية القائمة في الوطن العربي ، أو يطابق مناطق غير هذه الكيانات يمكن أن يقسم الوطن العربي اليها .

ان التباين الحقيقي الوحيد القائم اليوم بصورة كيفية في الوطن العربي انما هو التباين ، بل التناقض ، القائم بين أسلوب الانتاج واتجاه تطوره في البلاد العربية الثورية التي تسير على طريق الاشتراكية العربية وبين غيرها من الدول والدويلات ؛

ولكن هذا التباين لا يمكن أن يسوقه أحد ، لتدعيم انكار وحدة الأمة العربية وقوميتها ، أو لتبرير التنكّر للنتائج المترتبة على ذلك .

إنّ وجود هذا التباين والتناقض يعود إلى قيام «الثورة! » في بعض أجزاء الوطن ، ويتناسب مع مدى انطلاقها على طريق اعادة صنع الحياة بالتغيير الثوري: الذي يقيم الأسس الاشتراكية للعلاقات الانتاجية ويبني فوقها مستوى حياة اقتصادية – اجتماعية جديدة ؛ فلا يستطيع أحد أن يرتب على ذلك التباين أو التناقض أية نتائج تنكر وحدة الأمة العربية وقوميتها ، أو تتنكّر للمنطق النابع منها ؛ فهو تباين أو تناقض قام بالثورة وبالتغيير الثوري ؛ ويزول بامتداد الثورة العربية الواحدة ، وامتداد التغيير الثوري الذي يتم بمنطق وحدة الثورة والهدف والمصير ليشملا الوطن كله .

من الواضح أن الاصرار على مفهوم « الثورات الوطنية » المتعددة وان محاولة « بناء التقدم على أسس التجزئة » هما اصرار ومحاولة يتناقضان مع المنطق القومي الثوري ، ويخلقان نوعاً جديداً من التباين والتناقض في الحياة العربية يؤدي ، إذا استمر ونجح ، إلى نوع جديد من الاقليمية وتكريس التجزئة :

ان هذا النوع الجديد من « الاقليمية الجديدة الثورية ! ؟ » ومن « التجزئة التقدمية ! ؟ » قد يكون أخطر على وحدة الأمة وهدف الوحدة من الاقليمية الرجعية والتجزئة المجسمة لها ؛ وهو يكوّن تحدياً جديداً لوحدة الأمة العربية وقوميتها وثوريتها ويعيق هذه « الوحدة » بصورة جديدة ، ولكنه ، مع ذلك ، لا يكون حجة تبرر انكار وحدة الأمة العربية وقوميتها .

ومعنى هذا ، بالنتيجة ، أن حجة التباين والتفاوت في مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية التي يسوقها اصحابها في تدعيم انكارهم لوجود الأمة العربية وقوميتها الواحدة ، أو في تبرير تنكرهم للنتائج القومية التي تنبع عن هذه الحقيقة . . هي حجة زائفة ؛ وهي لاتقصّر عن تدعيم ذلك الانكار أو تبرير

هذا التنكر ، فحسب ، وانما هي حجة تسقط مع سقوط « اللاقومية » وسقوط « الاقليمية » أمام حقائق الوجود القومي العربي الراسخة .

رابعاً – لا ينفي كون العرب امة واحدة ذات قومية واحدة :

(١) أن يدين أكثر العرب بالاسلام ، وبعضهم بالمسيحية ، وأن تتعدد المذاهب والطوائف في كل من الدينيين .

(٢) أو أن توجد في الوطن العربي جماعات من الناس لا يشاركون الأمة العربية جميع مقوماتها كالأرمن في لبنان ، أو أن توجد فيه « أقلية » قومية واحدة هي « الاقلية الكردية » في العراق .

فليس الدين مقوما من مقومات الأمة ، ولا يعني تعدد الديانات أو تعدد المذاهب والطوائف الدينية في جماعة من البشر تملك مقومات الأمة انتفاء وجودها كأمة واحدة ذات قومية واحدة ، وانقسامها إلى أمم وقوميات « دينية » .

وأكثر من هذا ، فان هذا التعدد الديني والمذهبي لا يقيم « أقليات » داخل الأمة ، ومن الخطأ الفاحش وصف الطوائف الدينية من أبناء الأمة الواحدة بأنها « أقليات » .

كذلك فان تلك الجماعات – غير العربية – الموجودة بين ظهراني الأمة العربية في وطنها كله هي جماعات قليلة العدد لا تكون الا نسبة ضئيلة لا تكاد تذكر من الامة ؛ اما وجود الاقلية القومية الكردية في العراق – وهي الأقلية القومية الوحيدة في الوطن العربي – فانه يقيم مشكلة تتطلب حلا ، ولكنه لا ينفى وجود الامة العربية وقوميتها الواحدة .

* * *

واذا كان صحيحا ، وانه لصحيح ، أن الأمة العربية ليست بحاجة الى اثبات انها أمة واحدة ذات قومية واحدة ، حتى لقد أصبح المنكرون لهذه

الحقيقة والمتنكرون للمنطق الحركي القومي النابع منها ، على تعدد أغراضهم ودوافعهم ومصالحهم وحججهم ، غير قادرين على التصريح بحقيقة موقفهم منها بل أصبحوا مجبرين على اعلان ايمانهم « اللفظي » بها . . فاننا لا نسوق ما تقدم في دحض حجج المنكرين لها والمتنكرين لمنطقها من أجل التدليل العلمي على تلك الحقيقة فحسب ، وانما نحن نسوقه ، قبل ذلك ، لنفضح الأغراض والمصالح والتيارات والدعوات والخطط والمشاريع اللاقومية واللاوحدوية التي تستند الى تلك الحجج في مقاومة « وحدة الهدف » العربي او « هدف الوحدة العربية » بصورة خاصة ؛ وفي رفض مبدأ « الثورة الواحدة بالحركة العربية الواحدة لهذه الأمة ؛ مهما تباينت صيغ هذه المقاومة أو صورها أو أساليبها .

ان كون العرب « أمة واحدة ذات قومية » ليس مجرد حقيقة تؤكد انتساب العرب لأمتهم ، أو مجرد شعار يحفظ عـــن ظهر قلب ويردد بطرف اللسان ويودع في بطون الكتب أو الدساتير . . لأنها حقيقة حركية حية ، لا بد وأن يترتب على الاقتناع العلمي والايمان الصادق بها نتائج نظرية وتطبيقية كبرى تصيب الحياة العربية في جميع ابعادها ؛ وتصيب بشكل خاص :

الهدف العربي : في أساسه ومضمونه وقواه ،

والثورة العربية : في نظريتها واداتها ونهجها ،

والعمل الثوري العربي : في تخطيطه وتنفيذه وتقييمه ،

فتصيب المصير العربي كله : تصورا واملا وعملا ورسالة ؛

ان هذه الحقيقة الحركية الحية . . لا بد وان تفرض منطقها « القومي » على كل فكر وعمل ، وعلى كل اداة ونضال ، وعلى كل تخطيط وتطبيق تتصدى لاعادة صنع الحياة — في أي جزء من اجزاء الوطن وفي اي مجال من مجالات الحياة — صنعا علميا ثوريا يناضل لاسترداد اجزاء الوطن السليبه ، وينشد التحرر والحرية ، ويطلب الوحدة العربيـــة ، ويبني فيها — كمحتوى لها — « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية .

وان هذه الحقيقة الحركية الحية ، بهذا المنطق « القومي » وبالارادة الشعبية الثورية المجسمة لهما ، كفيلة بأن تسقط المفاهيم والتيارات والمناهج والعهود التي تتنكر لها ، او تحاول الاحتيال عليها ، مهما كانت حججها او شعاراتها . . ذلك أن هذا هو منطق الانسان والحياة والتاريخ في الأمة العربية ووطنها ، وهو منطق أقوى من كل العوائق المصطنعة ، والاوضاع الطارئة ، والارادات المتخاذلة .

* * *

الفصل الثاني

التناقضات في الواقع العربي

○ وحدة القضية العربية

١

إنّ « الواقع القائم بالفعل » — بوجهيه المادي ، واللامادي — هو المنبع لتصور كل « واقع جديد منشود بالامل » ؛ وهو نقطة البداية التي تتحرك ، انطلاقا منها وارتفاعا عنها ، ارادة التغيير طلبا لهذا الواقع الجديد ؛ وهو مصدر الخطط العلمية والعملية التي تتقدم بها قوى التغيير على طريق بلوغ الواقع المنشود وفي سبيل حماية ما يتحقق من مكاسب على هذا الطريق . .

وإن « الالتصاق » « بالواقع القائم بالفعل » التصاقا يدركه ادراكا علميا في جميع ابعاده ، وكان « الانفصال » عن هذا الواقع انفصالا يقيمه تقييما عقائديا تقدميا في جميع تلك الابعاد ، هما عنصرا « الالتحام » بالواقع التحاما ثوريا ، قادرا — بالالتصاق المدرك والانفصال المقيم — ان يغير « الواقع القائم بالفعل » دفعا تاريخيا به الى الامام والاعلى على طريق « الواقع » المنشود بالامل » . .

لذلك فأن تحليل « الواقع القائم بالفعل » تحليلا علميا في كل مرحلة من مراحل العمل الثوري هو مهمة اساسية : مطلوبة من الطلائع الثورية ، لازمة

للجماهير الزاحفة على طريق تغيير ما هو قائم بالفعل الى ما هو مطلوب بالامل .

٢

ان التحليل العلمي « للواقع » — كل واقع — :

• ليس تصويرا وصفيا يرسم ما هو قائم سائد في المجتمع او ما هو طاف على السطح فيه :

يقصر عن رؤية ما هو اعمق واصدق منهما ، أي ما هو متجمع في الاعماق ونابع منها ، يتكون تحت السطح ويتجه نحوه . . استعدادا ثوريا للانقضاض على الزبد الطافي فوقه ،

فيكون ، بقصوره وفي سطحيته ، هذين ، مجرد سرد للواقع والظواهر والمصالح والقيم والقوى القديمة السائدة الطافية ، عاجز عن ادراك الارادة والمصالح والقيم والقوى الجديدة التي تتكون وتتجمع تحت السطح ، وتتجه في حركة صاعدة نحوه ، متناقضة متصارعة مع ضغط ما هو عائم طاف عليه . . تتهدد بالطوفان .

ويكون — بالتالي — تحليلا سقيما عاجزا عن وعي حركة ذلك التناقض وهذا الصراع ، وعن تقدير منطقها واتجاهها وسرعتها وهي تتجمع لتصبح ، « بالثورة » ، طوفانا يذهب به الزبد الطافي جفاء ، فيحل محله ما ينفع الناس ،

• وليس تصويرا لما هو قائم — في المجتمع — بالفعل ، وتصورا لما يجب ان يقوم — فيه — بالامل :

يدوران ، في عزلة وتجريد ، حول نفسيهما : بعيدين عن سياق تيار التاريخ والحياة والحضارة الدافق الدافىء ، على بعديه في الزمان والمكان .

فيكون ، في عزلته وتجريده ، وصفا جامدا للوقائع والظواهر ، والمصالح والقوى ، والنظم والقيم ، وكأنها تقوم وتتفاعل وتتصارع وتتحرك بمعزل عن

المرحلة التاريخية وروح العصر ، سواء في النطاق القومي او في النطاق العالمي ؛

ويكون — بالتالي — تحليلا سقيما :- غريبا عن واقعه وتائها في احلامه ، سواء في ادراكه لما « هو قائم » او في تصوره لما « يجب ان يقوم » : فلا يعرف ، بالمنطق العلمي ، حقيقة ما هو قائم ولماذا يقوم ؛ ولا يدرك ، بالامل الثوري ، ما يجب ان يقوم وكيف يقوم ؛ ولا يعى ، بالجمع الجدلي بين المعرفة والامل ، ما اصبح ضرورة تاريخية ومهمة ثورية واجبة الاداء وممكنة التحقيق انتقالا مما « هو قائم » الى ما « يجب ان يقوم » .

ان التحليل العلمي « للواقع » — كل الواقع —

* لا بد وان يكون : وعيا للوقائع والظواهر والمصالح والقوى والقيم والنظم — المادية منها واللامادية — :

يدركها على امتداد رأسي في المجتمع ، على السطح وفي الاعماق .

ويدركها على امتداد تاريخي عبر الزمان وفي التراث .

ويدركها على امتداد افقي في المكان على نطاق قومي عالمي في سياق مرحلتها التاريخية .

* ولا بد وان يكون ، ايضا ، وعيا للصلة الحية ، صلة « التفاعل — المتبادل » ، التي تقوم بين تلك الوقائع والظواهر والمصالح والقوى والقيم في وجهيها المادي واللامادي وعلى جميع تلك الابعاد .

* ولا بد وان يكون ، كذلك ، استيعابا « لحركة » التطور والتغير في تلك الوقائع والظواهر والمصالح والقوى والقيم والنظم : يرى ويكتشف محتوى هذه الحركة واتجاهها وسرعتها ، في مجتمع معين في عصر معين ، فيدرك « منطق التاريخ الخاص » بذلك المجتمع في هذا العصر .

٣

ان تحليل الواقع العربي القائم، تحليلاعلميا ، هو اليوم مهمة ثورية ملحة،

من أجل ادراك منطق التاريخ « الخاص » بالأمة العربية في هذا العصر ؛

ذلك ان هذا المنطق « الخاص » هو المنطق « الواقعي الحي » ، العلمي والعملي الذي لا بد من ادراكه واستلهامه في سبيل تحقيق التغيير الجذري الشامل في هذا « الواقع » وفي سبيل حماية حركة تحقيقه المتواصلة ، ايضا ؛

ان هذا التحليل العلمي ـ شأن كل تحليل علمي اجتماعي لواقع أية أمة في كل عصر ـ لا بد وان يقوم على دعامتين اساسيتين :

• الدعامه الاولى . . أساس عقائدي : يحدد الموقف من الانسان والمجتمع ومنطق التاريخ (العام)

• الدعامة الثانية . . نهج تحليلي : يحدد أسلوب النظر للاحداث والوقائع ، وطريقة تقييم مكانها واثرها من حياة المجتمع ، وفي حركته .

٤

• أما الأساس العقائدي ـ فقد اوضحنا معالمه واوجزنا مضمونه في النظرية « الحركية ـ الحياتية ـ الانسانية » التي استقرأناها وبسطناها في الباب الثاني من الكتاب الاول من هذا « البيان » :

• فحددنا بها الموقف العلمي « الحركي ـ الحياتي ـ الانساني » تجاه الانسان والمجتمع ومنطق التاريخ في اربعة مبادىء اساسية اولية ، تتفاعل تفاعلا متبادلا تتوحد به في منطق التاريخ العام وهي : مبدأ القومية ، مبدأ الاشتراكية ، مبدأ الديموقراطية ، مبدأ العقلانية العلمية ؛

• وقيّمنا على اساسها الموقفين : «المثالي ـ التاريخي» و« المادي ـ التاريخي » تقييما تاريخيا حياتيا مقارنا ، انتهينا به الى رفض الموقف الاول رفضا حاسما ، والى رفض الثاني فيما يدعيه من كلية وشمول يبلغان حد الاطلاق ..

• واكدنا بها حتمية انتصار الحل « القومي – الاشتراكي – الديموقراطي » كحل انساني جديد شامل وحددنا مضمون هذه الحتمية ومنابعها تحديدا جديدا .

٥

• واما النهج المحدّد – فقد مارسناه اثناء عملية استقراء النظرية « الحركية – الحياتية – الانسانية » بتتبع التجربة الانسانية الحضارية وتحليلها منذ اقدم العصور حتّى العصر الحاضر ؛ كما أننا أشرنا ، ايضا ، خلال عملية الاستقراء ، هذه ، الى اهم عناصر هذا النهج ، وتوصلنا بنتائج هذه العملية الى تأكيد هذه العناصر وتوضيح مضمونها ؛

ان هذا النهج المحدّد هوالنهج العلمي « الجدلي » .

ان النهج الجدلي ليس بالنهج اللازم لتفسير اوضاع المجتمع وادراك حركته فحسب ، وانما هو ايضا النهج اللازم كسلاح « لارادة » التغيير التقدمية الثورية وقواها في المجتمع ، لتكون قادرة على تحقيق التغيير تحقيقا علميا متواصلا : يسير على طريقه ، ونحو هدفه ؛ في غير طفولة يسارية ، او انتهازية .

ان النهج الجدلي نهج في « التحليل » عرفه الفكر الانساني منذ القديم ، وعلى الاخص عند الفلاسفة الاغريق ؛ وقد بلغ الذروة في تطبيقه الفيلسوف الالماني « هيجل » ، ولكن بأساس ومحتوى « مثاليين » .

ولقد تسلمت « الماركسية » هذا النهج ، من « هيجل » : لتعطيه اساسه ومحتواه « الماديين » فتصوغ « المادية الجدلية» وقوانينها ؛ ثم، لتطبق ذلك على « الانسان في مجتمعه عبر تاريخه » فتصوغ « المادية التاريخية » وقوانين الحتمية التاريخية « الطبقية » التي تزعم لها العلميّة والاطلاق .

ان التجربة الانسانية الحضارية اسقطت « المثالية » و « المادية » كفلسفتين شاملتين ، واسقطت « المثالية – التاريخية » و « المادية – التاريخية » كنظريتين

تاريخيتين ، واقامت على انقاضهما النظرية « الحركية ـ الحياتية ـ الانسانية » .

ولكن النهج الجدلي « الدياليكتيكي » على الرغم من ذلك ـ وكما يؤكد منطق العلم ، واستقراء التجربة الانسانية الحضارية ـ يبقى هو النهج العلمي في فهم الحياة والمجتمع وحركة التاريخ ، عندما نعطيه اساسه ومحتواه «الحركيين ـ الحياتيين ـ الانسانيين » بالمضمون الذي بسطناه في الكتاب الاول من هذا « البيان القومي الثوري » .

• ان النهج العلمي (الجدلي) هو نهج :

• يتميز ـ اولا ـ عن النهج اللاحركي (الغيبي الازلي) : بأدراكه ان « الحركة » التاريخية ـ اي التطور والتغير ـ هي سنة حياة الانسان في مجتمعه عبر تاريخه .

• ويتميز ـ ثانيا ـ عن النهج الحركي (الميكانيكي) :

بادراكه ان حركة التطور والتغير التي تصيب هذه الحياة ، في اي مقوم من مقوماتها وفي اي مجال من مجالاتها ، تتأثر بحركة التطور والتغير التي تصيب تلك الحياة في مقوماتها ومجالاتها الاخرى ، وتؤثر فيها ، بصورة متبادلة ، ومتواصلة : سواء اكان ذلك في النطاق « الداخلي » اي على صعيد المجتمع الواحد ، أو في النطاق « الخارجي » أي على صعيدالعلاقات الدولية بين المجتمعات والدول ؛

وبادراكه ، ايضا ، ان مواجهة التحديات وتفاعل التناقضات (أو صراعها) هما عاملا الدفع لحركة التطور والتغير هذه ، على بعديها الداخلي والخارجي المذكورين .

• ويتميز ـ ثالثا ـ عن النهج الحركي الجدلي (المادي الطبقي) : بإدراكه وتأكيده للدور « الاساسي ـ الاولي » الذي يلعبه وعي « الانسان » وارادته ، في تقرير اتجاه حركة التطور والتغير وسرعتها ، وفي تقرير مضمون « حتميتها » وتحقيق هذه الحتمية .

• ان النهج العلمي (الجدلي) ، هو نهج :

• يتجه نحو التحديات والتناقضات ــ المادية منها واللامادية ــ القائمة في مجتمع معين في عصر معين ، فيدرسها ويعيها في ابعادها المختلفة ، ليتمكن ، بذلك ، وفي ضوء ادراك منطق التاريخ العام ، ان يحدد منطق التاريخ « الخاص » بهذا المجتمع في عصره تحديدا حيا ، وبذلك .. فإن ارادة التغيير وقواها تتمكن ان ترسم خططها وتحدد اساليبها ووسائلها ، بصورة علمية ، اثناء نضالها وعملها لمواجهة التحديات وحل التناقضات بتحقيق « التغيير » الذي يجسم النجاح في مواجهتها وحلها .

• ان النهج العلمي (الجدلي) عندما يتجه لتحليل التناقضات في المجتمع :

• يدرك ــ اولا ــ ان لكل تناقض اساسه ومحتواه الموضوعيين ، وان له ، كذلك ، العلاقات والمظاهر ــ المادية واللا مادية ــ التي يتجسّم فيها ؛

• ويدرك ــ ثانيا ــ ان لكل تناقض طرفيه ، اي الفريقين اللذين يقوم التناقض بينهما ؛ وهما في كل مجتمع « قوى اجتماعية » تتحدد بأسس هذا التناقض وبمحتواه .

• ويدرك ــ ثالثا ــ ان كل تناقض يتجسم في تفاعل يقوم بين طرفيه ، ويأخذ احيانا شكل « الصراع » او « التصادم » .

• ويدرك ــ رابعا ــ ان لكل تناقض « حله » العلمي ، الذي لا تتحقق ازالة ذلك التناقض الا بتحقيقه .

• ويدرك ــ خامسا ــ ان كل تناقض اساسي يقرر الاداة والوسائل والاساليب العامة التي لا يمكن حله بغير توفرها .

• ويدرك ــ سادسا ــ ان التناقضات في المجتمع ــ بأسسها ومحتوياتها المادية واللامادية ، وباطرافها وقواها البشرية ، وبحلولها العلمية ، وبالتفاعلات والصراعات الاقتصادية والاجماعية والسياسية والفكرية التي تنبع منها وتدور

حولها — تتفاعل وتتشابك بصورة حية ، متبادلة ومعقدة .

* ويدرك — سابعا — ان التناقضات قابلة للتصنيف في صور متعددة ، تبعا للاساس الذي يتم عليه التصنيف ؛ ووفقا للزاوية التي ينظر منها الى التناقضات :

فقد تصنف التناقضات الى تناقضات اساسية ، واخرى مشتقة .. فالتناقضات بين الطبقات المالكة «لوسائل الانتاج» وبين طبقة الشعب المالكة «لعملها» فقط تناقض اساسي اولي ، بينما التناقض القائم بين السلطة الحاكمة (المجسمة لديكتاتورية تحالف الطبقات المالكة المستغلة) وبين الشعب المحكوم هو تناقض مشتق .

وقد تصنف التناقضات الى تناقضات « مادية » واخرى « لا مادية » (عقلية — روحية) . . فالتجزئة تناقض مادي ، واساسي أيضا ، بينما الاقليمية تناقض لامادي ومشتق .

وقد تصنف التناقضات ، ايضا ، الى تناقضات مباشرة واخرى غير مباشرة : فالتناقض بين الديكتاتورية السياسية لتحالف الطبقات المستغلة وبين قوى الشعب هو تناقض مباشر ، بينما التناقض بين تلك الطبقات المستغلة وبين هذه القوى الشعبية هو تناقض غير مباشر .

وقد تصنف التناقضات كذلك — سواء اكانت اساسية او مشتقة ، مادية او لامادية ، مباشرة او غير مباشرة — الى تناقضات عدائية : طابع التفاعل حولها هو الصراع العدائي وسبيل حلها هو الثورة ؛ والى تناقضات غير عدائية : طابع التفاعل حولها هو الحوار الايجابي ، وسبيل حلها هو التطور الثوري .

فالتناقض القائم بين البلاد الاستعمارية وبين الامم والشعوب المستعمرة ، أو القائم بين ديكتاتورية تحالف الطبقات المستغلة وبين الشعب المستغَل ، حتى في الدول المستقلة ، هو تناقض عدائي ؛

ولذلك .. فإن طابع التفاعل حوله هو « الصراع العدائي » وسبيل حله هو « الثورة » ؛

اما في بلد مستقل انتصرت فيه الثورة السياسية وأسقطت ديكتاتورية تحالف قوى الاستغلال، فأقامت على انقاضها سلطة ثورية : اشتراكية الاتجاه وا لهدف: تستعد للدخول مرحلة التحول الاشتراكي . . فإن التناقضات التي تبقى قائمة — اثناء فترة الاستعداد وخلال هذه المرحلة — بين قوى الشعب العامل أو فئاته بعضها مع البعض الآخر ، أو بين قوى الشعب وبين السلطة الثورية الجديدة ومؤسساتها ، لا تكون تناقضات عدائية ؛

ولذلك . . فإن طابع التفاعل حولها هو «الحوار الايجابي »، وسبيل حلها هو « التطور الثوري » .

• ويدرك — ثامنا — ان عمليّة التصنيف هذه، وبصفة خاصة عملية تحديد «التناقض العدائي المباشر» من بين التناقضات المتعددة القائمة في اي مجتمع ، عمليّة تتغير من عصر الى آخر ، وتتباين من مجتمع الى آخر ، ايضا .

ان التناقض العدائي المباشر على الصعيد العالمي ، مثلا ، اصبح ، في هذا العصر ، هو التناقض القائم بين الامم والشعوب المستعمَرة المتخلفة في جهة ، وبين الدول الرأسمالية الامبريالية المتقدمة في جهة اخرى ، بعد ان كان في عصر سابق التناقض بين الرأسمالية والشيوعية مثلا .

كذلك ، فإن التناقض العدائي المباشر القائم بين الدول الاستعمارية في جهة وبين الامم والشعوب المستعمَرة في جهة اخرى لم يعد ، في هذا العصر ، منفصلا — في الزمان او القوى او المعركة او الحل — عن التناقض القائم بين القوى العاملة في هذه الامم والشعوب المستعمرة في جهة ، وبين الطبقات « الوطنية ؟ ! » المستغلّة — الاقطاعية والرأسمالية — فيها ، المرتبطة بالرأسمالية والاستعمار ارتباطَ مصلحة ومصير في جهة اخرى ،

فأصبحت الثورة « التحررية — السياسية — الاشتراكية » في امم العالم الثالث

ثورة متواصلة ، بقوى واحدة تخوض معركة متواصلة واحدة من اجل تحقيق التحرر والتقدم ؛

هذا ، خلافا لما كان يعتقد ، في عصر سابق ، من ان التناقض الاول هو التناقض العدائي المباشر ، بينما التناقض الثاني لا يصبح عدائيا مباشرا الا بعد انتصار « الثورة التحررية » بمساهمة القوى « الوطنية ؟ ! - » المستغِلّة ، وبعد قيام « الاستقلال » الزائف بقيادتها.

كذلك ، فإن تصنيف التناقضات ، بصورة عامة ، وتحديد التناقض العدائي المباشر ، بصورة خاصة ، في هـــذا العصر نفسه ، يتباين مـــن مجتمـــع الى آخر :

تبعا لاسلوب الانتاج فيه ،
وتبعا لحالته من التقدم أو التخلف ،
وتبعا لوجود سيطرة اجنبية عليه او عدم وجودها او لصيغة وجودها ،
وتبعا لكونه مجتمع امة موحدة ام مجزأة ؛

ويبلغ ذلك التصنيف وهذا التحديد ذروة التعقيد والتشابك في هذا العصر ، في أمة ، كالأمة العربية ، تعاني من التجزئة والاستعمار والاستغلال والاغتصاب في وقت واحد ،

• ويدرك – عاشرا – ان كل تناقض مادي في المجتمع ينعكس في وضع « عقلي – روحي » سائد يدعم هذا التناقض؛ فتحاول القوى السائدة المستغِلّة في هذا المجتمع ان تجعل من هذا الوضع « العقلي – الروحي » سلاحا بيدها تحمي به الوضع المادي السائد وتثبت اركانه في وجه القوى الاجتماعية التي تتطلب مصلحتها وارادتها ، أن تثور لتحل هذا التناقض وتزيل اساسه المادي .

فيدرك ان هذا السلاح : سلاح « العقلية والنفسية » الرجعية المحافظة الذي تستعمله القوى السائدة المستغلة ، بخبث ومهارة ، كي تفتك بالوعي الثوري

للقوى الاجتماعية العاملة المستغَلّة، هو سلاح فعال، يكاد يفوق في اثره الاسلحة المادية التي تمتلكها قوى الاستغلال .

ويدرك ، بالنتيجة ، اهمية واساسية واولية « **ثورة الوعي** » بالنسبة للثورة الشاملة :

ذلك انه مهما بلغ التناقض المادي من الحدة ، فان توفز العقلية والنفسية الثائرتين عليه بين صفوف القوى الاجتماعية الصاعدة ، هو الشرط الاول لامكان تحرك ارادة التغيير الثورية بين صفوف هذه القوى لحل هذا التناقض حلا جذريا ؛

وذلك انه ، ايضا ، عندما تبدأ « ثورة الوعي » العقلي والنفسي بين صفوف القوى الاجتماعية العاملة بصورة جادة فان قتل هذه الثورة بالارهاب ، يصبح امرا مستحيلا ؛ بل ، ان الارهاب ، نفسه ، يصبح عاملا من عوامل انضاج الثورة .

ومن اقرب الامثلة على هذا « القانون » . . من قوانين النهج العلمي(الجدلي) المثالان التاليان :

اولا — تحاول الطبقات المستغِلّة، المالكة لوسائل الانتاج، ان تحيط «الملكية الخاصة » لوسائل الانتاج بهالة من « القداسة » ؛ وتحاول ان تؤكد ان ما «يحفز » الانسان للانتاج والعمل هو « غريزة » الربح بالاستغلال .

وتسعى هذه الطبقات كي تستقر بين صفوف القوى الاجتماعية المستغلة — غير المالكة — حالة عقلية ونفسية رجعية محافظة تجسم هذين المعنيين الطبقيين الاستغلاليين ؛

ويبلغ الامر حدا تصبح عنده القوى الاجتماعية العاملة نفسها« أداة » بيد الطبقات المستغِلّة للمحافظة على هذه القيم والعلاقات الاستغلالية خلافا لمصلحة تلك القوى العاملة وحريتها وتقدمها .

وهكذا فان « ثورة الوعي » الطبقي على هذه الحالة « العقلية ـ الروحية » ـ تحديا لها ورفضاً واعيا لقيمها وعلاقاتها ـ تصبح شرطا اساسيا لانفجار الثورة الاشتراكية الديموقراطية وحمايتها ونجاحها .

ثانيا : تقوم على اساس « التجزئة » ـ كواقع مادي في الامة المجزأة ـ « الاقليمية » كحالة عقلية ونفسية ، تحمي التجزئة وتحاول ان تثبت اركانها .

وتسعى القوى والمصالح الاستعمارية التي تجزّىء الامم واوطانها، بالاشتراك مع حليفتها الرجعية صاحبة المصلحة في بقاء هذه التجزئة ، تسعى ما وسعها الجهد ، ان تغذي الاقليمية وتعمقها ، كعقلية ونفسية، وان تصطنع لتأكيدها وتعميقها الفلسفات والشعارات والمبررات . . التي يستهدف بها التحالف الاستعماري الرجعي ان يفتك بالوعي القومي « الثوري الوحدوي » بين صفوف القوى الاجتماعية العاملة في مثل هذه الامة .

وهكذا فان « ثورة الوعي » القومي الوحدوي : التي تتحدى الاقليمية والانفصالية ، في جميع مجالات حياة ، هذه الامة ، تصبح الشروط الأول والخطوة الاولى على طريق « ثورة الوحدة » التي تقضي على المصالح والقوى الاقليمية الانفصالية فتحقق « الوحدة » .

إن « ثورة الوعي » على الحالة العقلية والنفسية التي تحمي تناقضا ماديا قائما . . لا بد وان تكون نقطة الانطلاق على طريق حل هذا التناقض وازالة اساسه المادي .

إن ادراك هذا « القانون » . . من قوانين النهج الجدلي . . تجاه قضية الثورة وشروطها امر اولي وأساسي يكاد يستحيل على الثورة ، بدونه ، ان تنفجر ، او ان تمضي ، اذا انفجرت ، على طريقها التاريخي الطويل .

* * *

واذا كنا ، بما تقدم ، قد اوجزنا معالم النهج العلمي (الجدلي) تحديدا نابعا من اساس ومحتوى « حركي ـ حياتي ـ انساني » ؛

واذا كنا ، بما تقدم ، قد أكدنا اهمية هذا النهج للثورة وللثوار كي يكون النضال والبناء الثوريان ، في جميع ابعادهما ، نضالا وبناء علميين ،

فانه لا بد لنا وان نؤكد ان تطبيق هذا النهج ، في هذا العصر ، على اوضاع بلاد العالم الثالث بصورة عامة ، وعلى أوضاع امة « مجزأة — مستعمرة — متخلفة» شأن الامة العربية — بصورة —خاصةانما هومسألة «أصيلة» متميزة، تتحمل الطلائع الثورية في هذه البلاد واجب المبادرة المسئولة في مباشرته بغير تأخير .

٦

ان المرحلة التاريخية المعاصرة ، تطرح مسألة التناقضات القائمة في بلاد العالم الثالث بصورة جديدة ؛ وهي صورة لا ينفع ، معها ، الاكتفاء بتحليل لهذه التناقضات يقوم على العقائد والمناهج التقليدية التي صيغت في عصور سابقة ، ونبعت من ظروف اقتصادية اجتماعية تراثية مختلفة .

● ان هذه المرحلة التاريخية المعاصرة :

• لا تؤكد ان « الثورة » هي الطريق الوحيد المفتوح امام امم بلاد العالم الثالث وشعوبه ، كلها ، من اجل « حل » التناقضات التي تعانيها، فحسب .

• ولا تؤكد ان « الحل الاشتراكي » هو الحل الحتمي الوحيد الذي تتمكن به هذه البلاد من مغالبة « التخلف » المريع الذي تعيش فيه، فقط .

• فلا تؤكد « ضرورة » الثورة » و « حتمية » الحل الاشتراكي ، فحسب ، او فقط .

• وانما تؤكد ، بالاضافة الى ذلك ، نقاطا مبدأية اساسية تجاه « مسألة التناقضات » في هذه البلاد ، وبالتالي تجاه « قضية الثورة » فيها بجميع مقوماتها وابعادها ،

ان تأكيد هذه النقاط ينشأ عن ثلاثة حقائق رئيسية كبرى ، هي :

الاولى ــ اوضاع « التخلف » التي تعيش فيها هذه البلاد جميعها ، مهما تباينت مستويات التخلف بينها : حيث لا تزال حالة الانتاج فيها ، بصورة عامة ، هي حالة الانتاج الزراعي ؛ ولا تزال ، الاكثرية الساحقة من قواها العاملة المستغَلّة هي الفلاحون .

الثانية ــ طبيعة « التركيب الطبقي » المتميز ، الناشئة عن التدخل الاستعماري ، في حركة التطور ومسيرة التاريخ في هذه البلاد ، تدخلا متواصلا خلق ــ من اجل الاغراض الاستغلالية الرأسمالية الاستعمارية المتجددة ــ طبقات مصطنعة هجينة هي الطبقات البرجوازية والرأسمالية والحاكمة « الوطنية ؟ ! » المستغِلّة ؛

فهي طبقات تختلف ، بالنشأة والتكوين والارتباط الاجنبي ، اختلافا نوعيا عن الطبقات المماثلة التي نشأت في أوروبا ، نتيجة التطور الطبيعي في اسلوب الانتاج وعلاقاته ونتيجة الصراع الطبقي الداخلي الذي دار بين ظهراني امم اوروبا ؛ وهي طبقات لا تقدر ــ بالنتيجة ــ ان تلعب اي « دور ايجابي » في حياة اممها وشعوبها كالذي لعبته مثيلاتها الاوروبية .

الثالثة ــ تغير خريطة المتناقضات والصراعات والضغوط الدولية في هذا العصر تغيرا جذريا عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وبعيدها .

الرابعة ــ انعكاس هذه التناقضات والصراعات والضغوط الدولية على بلاد العالم الثالث كلها انعكاسا مؤثرا على خريطة التناقضات والصراعات داخل كل بلد منها ، ومؤثرا بالنتيجة على التحليل العلمي لها . .

اما اهم تلك النقاط المبدئية الاساسية فهي النقاط التالية :

١ ــ ان القوى « الوطنية » !؟ المستغِلّة في هذه البلاد ــ الاقطاعية القديمة أو البرجوازية والراسمالية المصطنعة الجديدة ــ هي قوى واقعة فعلا في اطار التحالف الامبريالي الرجعي :

• فهي تكون « عنصرا » اساسيا من عناصر هذا التحالف يشارك عناصره الاخرى — من دول رأسمالية وامبريالية ومن احتكارات عالمية — مصالحها ومصيرها ، ويسهم اسهاما كبيرا في رسم وتنفيذ خططها الرامية الى ضرب حركة التحرر والتقدم والاشتراكية في كل بلد من بلاد العالم الثالث وعلى الصعيد العالمي ايضا .

• وهي توفر — في الوقت ذاتــه — « القناع » الذي يحاول التحالف الامبريالي الرجعي في بعض بلاد العالم الثالث ، ان يختفي وراءه في صورة استعمارية جديدة يقوم فيها مع اعلام « الاستقلال الزائف » وشكلياته .

• فهي ، بالنتيجة وبصورة قاطعة ، قوى « وطنية ؟ ! » لاتقع ، بمنطق العلم والتجربة ، في صف القوى المعادية « للثورة الاشتراكية » فحسب ، وانما تقع في صف القوى المعادية « للثورة التحررية السياسية » ايضا .

٢ — ان الثورة « المتواصلة » التحررية — السياسية — الاشتراكية : اصبحت ، لذلك ، الصيغة العلمية الوحيدة لطريق « حل » التناقضات الاساسية العدائية القائمة في بلاد العالم الثالث كلها ؛

ويصح هذا القول على هذه البلاد : مهما تباينت صور الوجود الاستعماري الرجعي فيها ، بين القديم والجديد ، وسواء أكانت بلادا « مجزأة » ام لم تكن كذلك .

٣ — ان مسيرة قوى الشعب العاملة وطلائعها على طريق « الثورة المتواصلة » في هذه البلاد ، أصبحت مسيرة واضحة المعالم والابعاد ، كما ان معركة حل التناقضات بهذه المسيرة اصبحت واضحة الخطى والساحات ، وذلك على الشكل التالي :

اولا — ان تتوجه قوى الشعب العاملة بنضالها ضد التحالف الامبريالي الرجعي القائم في بلادها — قديما كان أو جديدا — وان توجه الضربة الثورية

المباشرة للسلطة السياسية لهذا التحالف بغاية اسقاطها من اجل اقامة سلطةالشعب العامل على انقاضها :

وذلك بغير ان تعبر قوى التقدم بالثورية ، في هذه الامم والشعوب ، مرحلة سلطة القوى الوطنية – الاقطاعية او البرجوازية او الرأسمالية المصطنعة – ؛ ودون ان تفرّق هذه القوى التقدمية الثورية تفريقا ، نوعيا ، بين هذه السلطة «الوطنية ؟!» التي تختفي وراءها ديكتاتورية تحالف « استعماري – رجعي » جديد تحت اعلام « الاستقلال » الزائف ، وبين سلطة الاستعمار الصريح المباشر .

ثانيا – ان تخوض هذه القوى معركة حماية الثورة « التحررية – السياسية » – بعد انفجارها – ضد احتمالات الثورة المضادة ، وان تباشر بناء التقدم في بلادها ، بالدخول الحاسم الى مرحلـــة التحول الاشتراكي بغير تردد او تباطؤ ،

وان تواجه مشاكل الحماية والتحول في هذه المرحلة ، معتمدة اعتمادا اساسيا على حركة القوى الشعبية العاملة ، **التي تقودها طليعة ثورية واعية منظمة** ، مدركة ادراكا علميا لحركة التناقضات والصراعات والضغوط الدولية الماثلة التي تواجهها الثورة اثناء هذه المرحلة .

ثالثا – أن تتمسك قوى الشعب وطلائعها وحركتها المنظمة ، في صلابة ، بموقفها وبمكانها التاريخيين خلال المسيرة الثورية كلها نحو بناء المجتمع الجديد المنشود ؛

وهو الموقف الذي ينبع من سمتيها الاساسيتين الاوليتين :

الاولى : انها قوى « ثورية تحررية اشتراكية » تقع في نطاق الجبهة العالمية التحررية الاشتراكية التي تناضل من اجل تصفية الاستعمار والاستغلال على الصعيد العالمي ، وانها تتحمل ، في نطاق هذه الجبهة العالمية ، مسئولية كبرى في تقوية نضال عناصر هذه الجبهة ، وتدعيم تعاونها المتكافىء ، وتنسيق خططها

العامة الرامية الى هزيمة الاستغلال والاستعمار القديم والجديد ، على هـذا الصعيد .

والثانية : انها ، في الوقت نفسه ، قوى قومية : متميزة في العقيدة والهدف النهائي ، عن غيرها من القوى اللاقومية الواقعة في هذه الجبهة ، وتجسم حلا ومنطقا انسانيين حضاريين جديدين ؛

فهي – بالنتيجة – قوى ثورية « طليعية – قيادية » متميزة في هذه الجبهة ، لا يجوز ان تعاني « مركبات النقص » أو ان ترضى « بمعـاني التبعية » – العقائدية او المنهجية او الحركية – تجاه غيرها من عناصر الجبهة التحررية الاشتراكية العالمية ، مهما كانت هذه « العناصر » قوية او متقدمة.

* * *

ولكن هذه المرحلة التاريخية المعاصرة التي تحدد دعامات النهج العلمي : اللازم لمواجهة « مسألة التناقضات » القائمة في امم العالم الثالث وشعوبه ، واللازم لوعي « قضية الثورة » فيها ، على الصورة العامة المذكورة آنفا –

هذه المرحلة المعاصرة بالذات . . تطرح « مسألة التناقضات » و « قضية الثورة » في بعض امم العالم الثالث وشعوبه في صورة « خاصة » ، اكثر تعقيدا وتركيبا من الصورة العامة . . كما هو الحال في « الأمة العربية » ، فتتطلب مواجهتهما – في هذه الحال – نهجا « خاصا » ايضا اكثر تعقيدا وتركيبا .

٧

ان الامـة العربية نموذج صارخ لامم العالم الثالث التي تتميز « مسألـة التناقضات » و « قضية الثورة » فيها بتعقيد خاص ، يجعلها مسألة وقضية فريدتين ، لا يكفي ، في مواجهتهما مواجهة علمية واقعية : الاكتفاء بالنهج الذي استعملناه آنفا في تحليل التناقضات القائمة في بلاد العالم الثالث بصورة عامة ، او الاكتفاء

بالنتائج التي تترتب على ذلك النهج تجاه « قضية الثورة » في جميع ابعادها .

ان الامة العربية :

• لا تعاني تناقضات الاستغلال والاستعمار والتخلف المشتركة بينها وبين غيرها من امم العالم الثالث وشعوبه فحسب ،

• وانما تعاني، فوق كذلك ، من « التجزئة » كواقع مادي ومن « الاقليمية » كواقع عقلي — نفسي قائم عليها ؛

• وتعاني، كذلك ، من اقتطاع بعض اجزاء من وطنها — سلبا واغتصابا — لالحاق بعضها بدول اخرى ، كما هو الحال في الاسكندرون وعربستان مثلا ، ولأقامة دولة غازية في بعضها الآخر كما هو الحال في فلسطين .

ان هذين التناقضين يجعلان « مسألة التناقضات » « وقضية الثورة » في الامة العربية مسألة وقضية فريدتين معقدتين تتميزان عنهما في امم العالم الثالث وشعوبه الاخرى التي لا تعاني من التجزئة والاغتصاب ؛ فتتميز مواجهتهما ، مواجهة علمية ، بتعقيد خاص وبأهمية خاصة لقوى التقدم والثورة في هذه الامة.

ليس مصدر ذلك التعقيد وهذه الاهمية ، ان « التجزئة » تقيم تناقضا أساسيا اضافيا يتطلب الوحدة كحل له فحسب ، او ان « الاغتصاب » يقيم تناقضاً اساسيا اضافيا آخر يتطلب استرداد الوطن السليب كحل له فقط .

وليس مصدرهما ان هذين التناقضين الاضافيين يزيدان « عناصر » هدف الثورة في الامة العربية زيادة « عددية » عما هي عليه بالنسبة للثورة في غيرها من امم العالم الثالث وشعوبه الاخرى ، فتضيفان الى أهداف « الحرية » و «الاشتراكية »، و« التقدم » هدفي « الوحدة » و«استرداد اجزاء الوطن السليبة » فحسب .

وانما مصدرهما: ان التناقضين القائمين «بالتجزئة» و «بالاغتصاب» يتفاعلان تفاعلا عضويا متبادلا مع التناقضات الاخرى القائمة بالاستغلال والاستعمار

والتخلف، وان هدفي « الوحدة » و«استرداد اجزاءالوطن السليبة » كحلّين لهما، يتفاعلان مع اهداف « الحرية » و « الاشتراكية » و « التقدم » تفاعلا عضويا متبادلا بصورة لا يمكن معها ادراك اي تناقض منها في جميع ابعاده – من قواه الى حله الى معركته – بمعزل عن مكانه في « التناقض المركب » القائم بها كلها، او ادراك اي هدف منهما بمعزل عن مكانه من « وحدة الهدف » الشاملة لها كلها .

إن هذا التفاعل العضوي المتبادل :

* يجعل « التناقض » القائم في الواقع العربي، « تناقضا مركبا » متميزا نوعيا عنه في أمم العالم الثالث وشعوبه الاخرى .

* ويجعل « حل » هذا التناقض المركب ايضا « حلا مركبا » متميزا نوعيا عنه في تلك الامم والشعوب .

* فيجعل « الثورة » – بهدفها وقواها واداتها ومناهجها الاساسية – ذات طابع متميز ، نوعيا ، عنها في تلك البلاد .

* ويجعل، بالنتيجة، « النهج العلمي » اللازم لمواجهة « مسألة التناقضات » في الامة العربية و « قضية الثورة » بين ظهر انيها ، نهجا مركبا متميزا بدعاماته ونتائجه عنه بالنسبة لأمم العالم الثالث وشعوبه الأخرى التي لا تعاني من هذه التناقضات .

٨

قد يظن البعض – وهذا الظن من اهم اسباب الازمات والنكسات – اننا قد حللنا التناقضات القائمة في الواقع العربي تحليلا علميا؛ وأننا ادركناها، في ابعادها المختلفة ، ادراكا ثوريا : نتمكن بهما من الانطلاق العلمي على طريق حلها .. عندما نقول :

• اننا « بالوحدة » نحل التناقض القائم « بالتجزئة » ، . . وان القوى التي ستحقق هذا الحل . . هي القوى القومية ، .

• واننا « بالتحرر والاشتراكية الديموقراطية » . . نحل التناقص القائم «بالاستعمار والاستغلال » ، .. وان القوى التي ستحقق هذا الحل هي القوى التحررية الاشتراكية الديموقراطية . . او الطبقات العاملة الكادحة ، .

• واننا « بالتقدم العلمي » نحل التناقض القائم « بالتخلف » ، . . وان ثراوتنا كافية ، بالعلم والتصنيع ، لحله ولصنع التقدم المادي والحضاري المنشود .

• ان هذا كله . . لم يعد مغنيا للثورة العربية ومعركتها في كثير او قليل :

بل انه هذا كله : قد كان ، في عموميته وسطحيته ، عاملا من اهم عوامل الارتباك والاضطراب والانحراف التي اصابت بعض قوى الثورة في الامــة العربية ؛

واصبح ، اليوم، « لغة » تحسن استعمالها القوى المعادية ، للوحدة، وللتحرر وللاشتراكية الديموقراطية ، وللتقدم ،

كما اصبح ، ايضا، « ثغرة » تنفذ منها تلك القوى المعادية ، اجنبية كانت ام عربية ، للفتك بالمد العربي الثوري : في قواه وجماهيره وقياداته، وفي سيره ، وانطلاقه ، ومنجزاته .

● ولم يعد كافيا ، ايضا ، في تحليل التناقضات القائمة في الواقع العربي ، في هذه المرحلة ولاغراض احراز النصر في معركتها المحتدمة بين ظهراني الامة العربية ، ان نقول :

• ان الحرية والاشتراكية والوحدة واسترداد اجزاء الوطن السليبة — مهما كان الترتيب في ذكرها — تكون « وحدة هدف » ،

• وان طريقنا اليه هو الثورة .

بل ان هذا كله، كان ويبقى ، في عموميته وغموضه، منفذا فسيحا للقوى

المعادية لوحدة الهدف ، والمعادية « للثورة » القادرة على تحقيقه : تخفي بعضها وراءه حقيقتها الانفصالية وخططها الانتهازية المرتدة ، وتخفي بعضها الآخر وراءه حقيقته وخططه اللاقومية اللاوحدوية المتربصة .

فتحت « شعار » وحدة الهدف — بصيغته العامة — تسللت قوى الانحراف والانتهاز والانفصال والتآمر الى النضال العربي فطعنته في ادق اللحظات ، ووثبت عليه في احرج اللحظات .

وعلى الرغم من رفع شعار « وحدة الهدف » — بصيغته العامة — فان جماهير المد القومي الثوري العربي وطلائعه وقياداته المؤمنة التي تقف صامدة لاسباب الانحراف او اليأس ، تعاني ، في الوقت ذاته ، من تساؤلات عميقة جذرية ، وتصارع القلق والضياع اللذين تتعرض لهما نتيجة لهذه التساؤلات التي لا تجد لها جوابا علميا شافيا ، على صعيدي النظرية والتنظيم والتطبيق .

لا شك في ان طلائع المد القومي الثوري العربي وقياداته المؤمنة ، قد عبرت احيانا — بالقول وبالعمل — عن ادراك للتناقضات القائمة في الحياة العربية ، وعن وعي لحلولها ؛

ويبدو ذلك الادراك ، وهذا الوعي ، في اعلى المستويات ، بمواقف ثورية كبيرة تمت ، برفع شعار « ان سلامة الثورة العربية لا يتجزأ » ؛ وتنفيذا له

ثم يبدوان كذلك ، بصورة ، اعمق واشمل :

• بالتأكيد الصريح المسبّب على « ان التقدم في الوطن العربي لا يمكن ان يبنى على اسس التجزئة »

• وبالتأكيد الواضح المعلّل على « ضرورة ميلاد الحركة العربية الثورية الواحدة » والدعوة الواضحة لمباشرة العمل من اجل ميلادها ونموها ، كأداة ضرورية وحتمية « للثورة العربية » : التي لا « تتجزأ » سلامتها ، والتي لا يتحقق على اساس « التجزئة » هدفها .

ولكن هذا كله ، على اهميته ، لم يبلغ مستوى المواجهة العلمية الوافية « لمسألة التناقضات » و « قضية الثورة » في الواقع العربي مواجهة يتحقق معها الالتزام بالنتائج العقائدية والتنظيمية والتخطيطية والتنفيذية التي تترتب، بالضرورة، على هذه المواجهة .

كما ان هذا كله ، على اهميته ، لم يصل الى مستوى معالجة التساؤلات القائمة بين صفوف المد القومي الثوري العربي ، معالجة تجيب عليها اجابة علمية ملتزمة تقيم وضعا فكريا ثوريا مطمئنا موحدا .

* * *

ان التساؤلات التي يعاني منها « المد القومي الثوري العربي » ، بجماهيره وطلائعه وقياداته ، فتبعث الارتباك والقلق والضياع بين صفوفه وفي نضاله ، هي تساؤلات كثيرة ، تطرحها المسيرة الثورية العربية المعاصرة بصورة جادة وملحة ،

وهي لا تجد لها ، في الفكر العربي الثوري المعاصر — الشعبي والرسمي — اجوبة علمية محددة ملزمة ؛

او تجد لها اجوبة غير علمية — وبالتالي غير ثورية — من حيث كونها اقليمية غير قومية ، او طوبائية غير طبقية ، او ميكانيكية غير جدلية — .

ونذكر منها على سبيل المثال ، لا الحصر ، مجموعات التساؤلات التالية :

المجموعة الاولى — تجاه مسألة التناقضات بصورة عامة :

(١) هل بين التناقضات الاساسية الرئيسية القائمة في الواقع العربي ، ما يمكن حلّه — او السير على طريق حله — بغير الثورة وقواها ومنطقها ؟

• واذا كانت « الثورة » هي السبيل الوحيد لحل هذه التناقضات كلها ، فأي التناقضات منها هو التناقض العدائي المباشر ،

وهل يحدد هذا التناقض تحديدا قطريا ؟ ام تراه يحدد تحديدا قوميا يتبع ما تحققه الثورة العربية من انطلاق شامل على طريق وحدة الهدف ؟

• واذا كان « التطور » هو السبيل لحل هذه التناقضات كلها او بعضها — او للسير على طريق حلها —

فهل هو — عندئذ — التطور « المضاد للثورة » الذي يتم ويجرى تحت ظل حكم التحالف الاستعماري — الرجعي ووفقا لخطط ديكتاتوريته القديمة او الجديدة ومصالحها ؟ ام تراه التطور « الثوري » الذي يتم ويجرى في ظل حكم ثوري: اسقط، بالثورة السياسية، تلك الديكتاتورية، فأصبح « التطور الثوري » عندئذ منطق العمل الثوري المخطّط الذي تضعه وتنفذه قوى الثورة ذاتها .

(٢) هل بين التناقضات الاساسية الرئيسية القائمة في الحياة العربية : ما يمكن ان تشترك او تسهم في حله — او في الاعداد لحله — القوى العربية كلها — سواء الشعبية او الرسمية — بمعزل عن عوامل الصراع القائمة بينها والدائرة حول التناقضات الرئيسية الاخرى وحلولها ، او بمعزل عن تصنيف حازم لهذه القوى الى قوى عاملة ثورية واخرى مستغِلّة رجعية ، والى « قومية — وحدوية » ثورية ، واخرى « إقليمية — انفصالية — لا وحدوية » رجعية ؟

(٣) هل بين هذه التناقضات ما يقتضي حله — او الاعداد لحله — تجميد او محاولة تجميد الصراع الدائر حول التناقضات الاخرى تجميدا استراتيجيا او تكتيكيا يشمل جميع الابعاد الحركية والعقائدية لهذا الصراع او يشمل بعضها ؟ وذلك تحقيقا لوحدة « الجهد » او « العمل » القومي العربي ، او تحقيقا لوحدة « الجهد » او «العمل» القطري الوطني اللازمة !؟ لحل ذلك التناقض أو للاعداد من اجل حله ؟

(٤) هل بين التناقضات الاساسية الرئيسية القائمة في الحياة العربية : ما هو — في اساسه ومظاهره وتأثيره — تناقض « قطري » : يمكن او يجب « حلّه» حلا جذريا بنضال « وطني » وعلى نطاق « قطري » ؟

وهل يكون ذلك النضال « الوطني » وهذا الحل « القطري » ، عندئذ ، معزولين ، او منفصلين — بأي معنى — عن النضال العربي الثوري الموحد ، وعن الحل القومي الشامل ، وعن مقتضياتهما وخططهما ؟

المجموعة الثانية — تجاه هوية « الثورة » العربية ومقوماتها :

(١) هل الثورة — القادرة على حل التناقضات في الوطن العربي : تحقيقا للهدف في وحدته ، وحماية لما يتحقق من المكاسب على طريق تحقيقه — هل هي ثورة عربية « واحدة — متواصلة » ، ام تراها غير ذلك ؟

• هل هي واحدة : تقوم وتنطلق على نطاق الامة العربية في وطنها الكبير : ثورة واحدة العقيدة والهدف والنهج ، وواحدة القيادة والاداة والتخطيط مهما تعددت مجالات العمل الثوري او تعددت ساحات المعركة الثورية ،

• وهل هي متواصلة : تلتحم فيها الثورة التحررية والسياسية والاجتماعية والوحدوية التحاما عضويا ،

ام تراها « متعددة » : تتكون من عدة ثورات « وطنية !؟ » تقوم كل منها في جزء من الوطن كثورة « وطنية » مستقلة عن غيرها ، في اي مقوم من مقوماتها ، ويكون ، بعضها او كلها ، ثورات غير متواصلة ، تنفصل فيها — بالنظرية او بالتطبيق — الثورة التحررية ، عن الثورة السياسية عن الثورة الاجتماعية ، وعن الثورة الوحدوية .

(٢) هل الثورة العربية « الواحدة — المتواصلة » قادرة ان تنطلق نحو « وحدة الهدف » — دون تعرض جدي لمخاطر التكسات او الانحرافات او الانقلاب المضاد على الذات — بغير ان تتوفر لها المقومات العقائدية والتنظيمية والمنهجية التي تترتب بالضرورة على كونها ثورة « واحدة — متواصلة »

• واذا لم تكن قادرة على ذلك بغير توفر تلك المقومات :

- فهل هذه المقومات — كلها او بعضها — متوفرة لها ،

وما هو السبيل العلمي والعملي في توفير او استكمال ما هو غير متوفر منها ؟

وكيف يتحقق للثورة العربية : وحدة النظرية العقائدية ، ووحدة الحركة الطليعية القيادية ، ووحدة التخطيط والتنفيذ الثوريين العلميين .

المجموعة الثالثة — تجاه « الهدف » وعناصره وطريقه

١ — تجاه هدف التحرر :

هل التحرر — كعنصر من عناصر الهدف العربي — هو التحرر من الاستعمار المباشر المحتل فحسب ، او من قواعده العسكرية فقط ؟

أم تره ، ايضاً وقطعاً ، التحرر من الاستعمار الجديد ، الذي يتجسم — تحت اعلام الاستقلال — في ديكتاتورية التحالف « الاستعماري — الرجعي » ؛ والذي يحتفظ ، بواسطتها ، بكل ما يمارسه من نهب واستغلال للطاقات البشرية والطبيعية ، وبكل ما يتمتع به من نفوذ وتوجيه سياسي وفكري ؟

وهل يتحقق التحرر — بمعناه الحقيقي — لجزء من اجزاء الوطن ويحمي ، في هذا الجزء ، بغير تحققه وحمايته على الأرض العربية كلها ؟

٢ — تجاه هدف الوحدة :

هل الوحدة — كعنصر من عناصر الهدف العربي — سواء في الخطوة التي تقوم بها دولة « الوحدة — النواة » ، أو في الخطوات التي يتحقق بها السير على طريق « الوحدة — الشاملة » . . هل هي « وحدة » ام « اتحاد » ؟

* فاذا كانت « وحدة » . .

فهل هي وحدة « متكافئة ؟ ! » :

تقوم بين اقطار ذات هويات وشخصيات ومصالح « قطرية » خاصة لا بد من احترامها وتأكيدها « بالتكافؤ » ؟

أو تقوم بين احزاب وحركات وثورات قطرية او متعددة ؟ ! فلا بد من احترام وجودها وتطلعاتها ومصالحها ، بهذا « التكافؤ » ؟

أم تراها : « وحدة » اجزاء من أمة ووطن تلتقي — بعد معاناة عذاب التجزئة ونتائجها — لتلغي « بالوجود الوحدوي » ، كل « وجود اقليمي » ، فتتحدى كل دعوات التكافؤ ومعانيه ؟ و « وحدة » قوى عربية عاملة واحدة الهدف والمصير تتوحد — بعد معاناة التفتيت — لتلغي منطق تعدد الاحزاب والحركات والثورات، وتتحدى كل ادعاءات التكافؤ ومدعيه ؟

* واذا كانت « اتحادا » :

فهل « الاتحادية » صيغة من صيغ التعاون او التضامن: تتجسم في « توحيد » بعض « شئون السيادة » ومؤسسات ممارستها ، بين بعض اجزاء الوطن أو بينها كلها ، سواء اكان ذلك بصورة شكلية دعائية او كان بصورة فعلية جادة فتسمى « اتحاداً » فدراليا او كونفدراليا او « وحدة — اتحادية » ، او غيرهما من التسميات اللاوحدوية التي تحتفظ « بالكايانات السياسية » القائمة وتحميها ؟

أم ترى « الاتحادية » مصطلحاً يستعمل ، بالخطأ ، كمرادف « للامركزية الادارية » في دولة واحدة ؛ او شعاراً يرفع ، بوعي هادف ، لمقاومة قيام « الوحدة » وعرقلته ؟

ثم :

* هل نقول — « الوحدة بأي ثمن واولا » بين أجزاء الوطن المتجاورة جغرافيا حتى حيث يكون المعنى الفعلي لهذا الشعار ، الدعوة لقيام « الوحدة » بين عهود تمثل تحالف الاستعمار والرجعية في بعض أجزاء الوطن ، ؟ او حتى حيث يكون المعنى الفعلي لهذا الشعار هو الدعوة والامل القائمان على أن تحقق الطبقات الاقطاعية والبرجوازية « الوحدة » او تسهم في تحقيقها ، بالحوار مع بعضها البعض ، ومع الاستعمار وبالاتفاق معه ؟ . .

أم ترانا نقول، باصرار، إن التحرر من سلطة التحالف الاستعماري الرجعي

واسقاط ديكتاتوريته هو الشرط المسبق والطريق الوحيد لقيام كل خطوة « وحدوية » على طريق « الوحدة » المنشودة ؟ .

* هل نقول ، مع أعرق الخطط الاستعمارية واخطرها ، إن الوطن العربي وحدات متميزة وكبرى ، هي المغرب ، ووادي النيل ، والهلال الخصيب والجزيرة العربية ، وإن النضال العربي لا بد وان يستهدف ، اولا ، « الوحدة » او « الاتحاد » في كل منها ، ومن ثم ان يتطلع إلى التقاء هذه « الوحدات الكبيرة » او تعاونها او تضامنها او اتحادها ؟ . .

أم ترانا نؤكد ان الأمة العربية امة واحدة في وطن واحد لا مجال لتقسيمه إلى « وحدات » كهذه ، او كغيرها ، وان الطريق العلمي الوحيد لبلوغ الوحدة الشاملة ، هو في قيام دولة « الوحدة – النواة » . . دولة :

تشد ، بقيامها، اجزاء الوطن والأمة في آسيا اليها في افريقيا ،

وتبني محتواها « الاشتراكي – الديموقراطي » العربي،

وتكون ، قاعدة انطلاق قومي ثوري ،

تمتد « بالثورة » لتشمل الوطن كله ؟

* هل نقول ، – مع بعض « القوميين ؟ ! » – : تقوم ، « الوحدة » بين اجزاء الوطن المتحررة من الاستعمار ، ولكن لا يجوز رفع شعار الاشتراكية كمحتوى للوحدة ، ولا يجوز مباشرة عملية التحويل الاشتراكي في اي جزء انتصرت فيه الثورة السياسية ، بل لا يجوز مباشرتها حتى في دولة « الوحدة النواة » . . كي لا نخيف الطبقات الاقطاعية والبرجوازية والرأسمالية في أجزاء الوطن الاخرى ، بل كي « نقنعها » بالوحدة ونضمن ولاءها لها ؟

او هل نقول « بصراحة !؟ » – مع رأي آخر –: لا بد من تحرر بعض الاقطار العربية ، بثورات وطنية يتعبر بها كل قطر منها، مرحلة الثورة السياسية إلى مرحلة الثورة الاقتصادية الاجتماعية ، ويقيم المجتمع « الاشتراكي –

الديموقراطي » فيه ، قبل أن يكون جائزاً أو ممكناً ان نقيم دولة « وحدة نواة » ، بينها ؟ ونقول ايضاً : لا بد من توفر هذا الشرط في اي قطر عربي ، بعد ذلك ، ليجوز دخوله في دولة « الوحدة النواة » بعد ان تقوم ؟ . .

* أم هل نذهب مع هذا المنطق « الاشتراكي ؟ ! » إلى ما هو ابعد من ذلك :

فنقول : لا بد من تحرر جميع أجزاء الوطن ، وقيام المجتمع الاشتراكي — الديموقراطي في كل منها قبل قيام أي خطوة وحدوية ؛

ونقول : ان « الوحدة الشاملة » ستكون ، عندئذ وبالنتيجة ، « الثمرة » التي تتحقق « باجماع واجتماع » هذه « الدول » الحرة الاشتراكية ؛ والتي تتوج ، بالضرورة ، انتصار « الثورات الوطنية » فيها وقيام « الاشتراكيات القطرية » بين ربوعها ،

* ام ترانا نؤكد ، في رفض حازم لذلك كله ، وفي تحديه ، . .

أن تحقق التحرر من ديكتاتورية التحالف الاستعماري الرجعي بالثورة السياسية تحرراً يضع السلطة السياسية بيد القوى الشعبية العاملة ويحميها ويرسي دعاماتها ،

وأن الاستعداد العلمي ، على أساس ذلك ، لدخول مرحلة التحول الاشتراكي ،

هما الشرطان الضروريان — والكافيان أيضاً — : لقيام « الوحدة » بين الاقطار العربية التي يتحققان فيها، ولدخول اي « قطر » يتحقق له هذان الشرطان إلى « حرم الوحدة » ، ما دامت قد استقرت فيه الثورة السياسية واصبحت السلطة فيه بيد القوى الاجتماعية العاملة . .

وأن الثورة العربية الواحدة بالحركة العربية الواحدة هي السبيل الوحيد لتحقيق هذين الشرطين ولقيام الوحدة وامتدادها ؛

وأن السير في عملية التحويل الاشتراكي بالثورة الاقتصادية الاجتماعية يجب ان يباشر في نطاق هذه « الوحدة » وكمحتوى لها ،

وأن هذا ، لا غيره ، هو الطريق الوحيد : ليس لتحقيق « الوحدة » ،

فحسب ، وانما لتحقيق « الاشتراكية ــ الديموقراطية » العربية ايضاً ؟

٣ ــ تجاه هدف « الاشتراكية » :

هل « الاشتراكية » ــ التي تتطلع اليها جماهير الأمة العربية وتحاول أن تبني صرحها « بالثورة » ــ هل هي اشتراكية « علمية » ؟

• واذا كانت « اشتراكية علمية » ــ تعي وتؤكد ان عبارة « الاشتراكية غير العلمية » هي عبارة متناقضة بالمبنى ، وفارغة بالمعنى ،وتجسم جهلاً فاضحاً بالاشتراكية وتآمراً واضحاً عليها ــ فما هو مضمون « العلمية » كسمة ملازمة لهذه الاشتراكية ؟ :

هل هو المضمون الذي تحدده لها الماركسية او الماركسية ــ اللينينية ، او غيرهما من المدارس الشيوعية ؟ ، ام تراه مضموناً مختلفاً عن المضمون الشيوعي اختلافات اساسية او تفصيلية ؟ ،

وما هي ، عندئذ هذه الاختلافات وما هي أسبابها ومنابعها ؟

• واذا كانت « اشتراكية علمية » ــ تختلف عن « الاشتراكية » الماركسية اختلافات اساسية او تفصيلية ، وتعي وتؤكد ان « العلمية » كسمة للاشتراكية ليست مرادفة للماركسية او لغيرها من المدارس الشيوعية ،

فهل هي عندئذ « حل وسط » بين الرأسمالية والشيوعية ؟

أم هل هي « مرحلة » على طريق « الشيوعية » كحل يزعم دعاته انه متحقق حتماً مهما تعددت المراحل وصولاً اليه ؟

أم تراها ليست هذا ولا ذاك ؟

• واذا كانت « اشتراكية علمية » ــ تختلف عن « الاشتراكية » الماركسية اختلافات اساسية او تفصيلية ، ولم تكن حلا وسطاً بين الرأسمالية والشيوعية او مرحلة على طريق الشيوعية :

• فهل وصفها بأنها اشتراكية : « انسانية » او « مؤمنة » او « اسلامية » أو « رشيدة » او «دستورية» .. هل هو وصف يؤدي المعاني الحقيقية المميزة لها « كاشتراكية عربية » علمية ، أم تراه وصفاً مربكا مرتبكاً في احسن الاحوال ، معادياً « للاشتراكية » متآمراً عليها في احوال اخرى ؟

وهل يمكن ، علمياً وواقعياً ، ان يقوم صرح « الاشتراكية العلمية » — التي تتطلع اليها جماهير الأمة العربية ، وتؤكد بنضالها حتمية قيامها ، وتحاول ، بالثورة ، ان تبنيها وتحميها — في « اي » قطر عربي ، لوحده وبامكانياته ؟ ام ترى ان اقامة صرح الاشتراكية : صرحاً متطوراً إلى آفاق غير محدودة من التقدم على طريق العدل والكفاية ، وصرحاً غير مستوعَب في مناطق النفوذ والاسواق الدولية ، هو « هدف » لا يمكن ، قطعاً ، ان يتحقق على « أساس التجزئة » ، او في « اي » جزء من اجزاء الوطن — لوحده وبامكانياته — مهما كان غنياً أو كبيراً .

• واذا كان بناء « الاشتراكية العلمية » — في الوطن العربي في هذا العصر — لا يمكن أن يتحقق ويُحمي ويتطور على اساس التجزئة :

فهل معنى هذا ان « الاقطار العربية » ، التي تتفجر فيها الثورة « التحررية — السياسية » وتستقر ، لا يجوز لها ان تباشر عملية التحول الاشتراكي وبناء الاشتراكية حتى تتحقق الوحدة الجزئية او الشاملة ؟

أم ترى ان مباشرة تلك العملية وهذا البناء في هذه الاقطار — قبل دخول الوحدة ، واستعداداً لدخولها — هما ضرورة حياتية ، وأساس حتمي لقيام الوحدة ؟

وعندئذ :

ما هي المقاييس العلمية التي تحدد ما اذا كان بناء الاشتراكية — في اي قطر عربي يباشر بناءها قبل الوحدة — هو بناء يدرك الصلة الحياتية المصيرية بين الاشتراكية والوحدة ، ويراعي بصورة علمية وعملية مبدأ : « ان الاشتراكية

لا يمكن ان تبني في الوطن العربي على اساس التجربة » ومبدأ ان « الاشتراكية العربية » هي « عنصر » من عناصر وخدة الهدف العربي الثوري . . أم أنه بناء لا يدرك تلك الصلة وهذين المبدأين ولا يراعيهما ؟

وفي ضوء هذا كله ،

ما هو مدى توفر العلمية والجدية والاخلاص — او اي عنصر منها — لدى الذين يتحدثون عن « الاشتراكيات » القطرية في الوطن العربي ، والذين يحاولون ان يبرروا هذه « الاحاديث » ، بالظروف والأوضاع « الخاصة » بكل قطر عربي ، وذلك :

ايهاماً للجماهير بأن « الاشتراكية » يمكن ، بل يجب ، أن تُبنى في كل « قطر عربي » — لوحده وبامكانياته وبطريقته الخاصة ،

وعبثاً « بالاشتراكية العربية » يقسمها إلى « اشتراكيات » . . لبيبة ، وسورية ، ومصرية ، وجزائرية ، وعراقية ، وتونسية ؟ ! وغيرها .

• وهل « الاشتراكية العربية ، بعد ذلك ، » هي المصطلح العلمي الذي يتضمن جميع المعاني العلمية التي تكوّن اساس هذه الاشتراكية ومضمونها ومناهجها ، ام تراه « التطبيق العربي للاشتراكية » ؟

وما هي المبررات النظرية والدوافع الحركية التي تكمن وراء استعمال كل منهما ، او تقف خلف الفرقاء الذين « يتجادلون » حول وجوب الالتزام بواحد منهما ؟

• ما هي طبيعة الصلة بين هذه « الاشتراكية العربية » وبين الديموقراطية ، وما هي مظاهر التعبير اللازمة عنها ؟

* * *

٤ — تجاه هدف « الديموقراطية » :

ما هو مضمون « الديموقراطية » وما هي أسسها ودعاماتها ومؤسساتها ،

كما تتصورها الثورة العربية وتريدها في المجتمع الاشتراكي العربي المنشود خلال مراحل التحول والانطلاق على طريق بلوغ ذلك المجتمع كمحتوى للوحدة العربية الشاملة .

ما هو اثر « اهداف » الاشتراكية ، والوحدة ، واسترداد اجزاء الوطن السليبة على مضمون الديموقراطية ومؤسساتها خلال مراحل التحول والانطلاق ، ؟

وما هو تأثير « الثورة » ومقتضيات حمايتها وانطلاقها نحو بلوغ هذه الاهداف على ذلك المضمون وهذه المؤسسات ؟

ما هو موقف هذه الديموقراطية من مسألة الاحزاب المتعددة او الحزب الواحد وما هي مبررات هذا الموقف ؟

٥ – تجاه هدف « استرداد فلسطين » :

اين تقع مشكلة فلسطين من هدف الثورة العربية ومن مسيره هذه الثورة على طريق « وحدة الهدف » ؟ ، وما هو التصور الثوري العربي لحلها ، ولمعالم طريق هذا الحل ؟

ما هي القوى الحقيقية القادرة على تحقيق هذا الحل ؟ وما هي الشروط الموضوعية – العربية والدولية – اللازمة لتحقيقه ؟ وكيف يمكن ان تحقق هذه الشروط ؟

ما هو اثر عنصر الزمن ، على المشكلة وامكانية حلها ، وما هو تأثير احتمالات احراز « اسرائيل » للسلاح الذري ، على هذا العنصر ، وعلى « المشكلة » ككل .

ما هو الدور الفعلي لشعب فلسطين في معركة انقاذ فلسطين ، واين يقع هذا الشعب بتنظيمه ونضاله من القوة العربية الذاتية وحركتها الثورية الواحدة ، ومن

خططها الشاملة في المسيرة القومية على طريق « وحدة الهدف » ونحو هدف انقاذ فلسطين.

٦ ــ تجاه « وحدة الهدف » :

ما هي طبيعة الصلة بين اهداف : التحرر والاشتراكية والديموقراطية واسترداد اجزاء الوطن السليبة ؟ وما هو أثر هذه «الصلة» على الثورة العربية في نظريتها وأداتها ومناهجها لتكون قادرة على تحقيق اي هدف منها ، وعلى تحقيقها كلها ؟

هل يمكن الفصل بين هذه الاهداف، كلها أو بعضها، في الزمان أو القوى او المعركة ؟ وهل يستقيم، مثلا، القول: نحقق التحرر من الاستعمار على نطاق الوطن كله ، ثم نقيم الاشتراكية الديموقراطية في كل قطر عربي ، ثم نقيم الوحدة ، وبعد ذلك نحرر فلسطين ؟ او هل يستقيم اي « ترتيب » آخر لتحقيق « وحدة الهدف » يُتَصوّر تحقيقه تصوراً ميكانيكياً يتم به تحقيق احد عناصره أولا ، ثم الآخر ثانياً ، ثم الثالث بعد ذلك وهكذا ؟

أم ترانا نرفض هذا التصور رفضاً قاطعاً لنقيم على أنقاضه التصور « الجدلي » للهدف ولطريق تحقيقه ؟

وبعد هذا كله . .

كيف نرد نظرياً وعمليا على « الواقعيين » ، على اختلاف المنابع والدوافع لهذه « الواقعية »، أو على « العقائديين ؟! » الوحدويين الانفصاليين، أو على « الثوريين الوطنيين » . . الذين يقولون :

على الرغم من ان العرب « امة واحدة » ، ذات قومية واحدة ،
وعلى الرغم من ان الاهداف المذكورة كلها اهداف شريفة وصحيحة . .
فان الحقائق الواقعية هي :

• ان الامة العربية « شعوب في دول »

• وان بين هذه الشعوب والدول في اوطانها من الفروق والفجوات او التناقضات ما يجعل كلا منها « مجتمعاً » متميزا ذا شخصية ومصالح خاصة ، وذا تناقضات فيه متميزة وخاصة ايضاً ،

• وأن هذا ، كله ، يقتضي — في منطق « الواقعية ! » — البعيدة عن المثاليات والاحلام والاوهام كما يقولون — ادراك تلك الحقائق ومراعاتها في تصور « القضية العربية » ، بمضمونها وطريقها ؛ فهو يقتضي ، بالنتيجة :

١ — الحفاظ على « شخصيات » هذه الاقطار و « دولها » في كل تصور « للوحدة العربية » وفي كل مشروع او خطوة على طريقها ،

٢ — الاعتراف بأن الاشتراكية في كل من هذه الاقطار او الدول هي اشتراكية قطرية خاصة نابعة من طبيعة مرحلة تطور كل منها ومن التناقضات الاجتماعية القائمة فيه ، وان عملية التحول الاشتراكي في كل منها تقتضي مراحل ومخططات قطرية خاصة ،

٣ — الاعتراف بأن حركة الحياة ومسيرة التاريخ في الأمة العربية تجاه قضيتي الوحدة والاشتراكية لا بد وأن يكونا تطوراً هادئاً يرفض الثورة ومنطقها ، وتتحقق به الوحدة على مراحل : بأسلوب الاتفاقيات والمعاهدات — الاقتصادية والثقافية والعسكرية — التي يجب ان تقوم بين الدول العربية في نطاق جامعة هذه الدول ، او بين بعض دولها في اي نطاق آخر .

٤ — الاعتراف بأن قضية « فلسطين » : يمكن أن توضع فوق الخلافات والتناقضات العربية جميعها ، وأن تستند في حلها إلى « وحدة عمل » تضم الدول العربية على اختلاف نظمها وسياستها وارتباطاتها ؟

٩

ان وجود هذه الاسئلة والتساؤلات بين صفوف المد القومي الثوري

العربي ، بجماهيره وطلائعه وقياداته ، وإن استمرارها في الوجود والنمو والتفريخ ، خلال السنوات الماضية من هذه المرحلة الحاسمة، وان ما يتبلور فيه وجودها واستمرارها : من نكسات تصيب بعض المنجزات الثورية العربية الكبرى ، ومن مناهج وخطط ومسالك « تفتت » الارادة العربية الثورية ، وتبعث الارتباك والاضطراب بين صفوف قواها الحقيقية . . ،

ان هذه ، كلها ، حقائق صارخة تؤكد دروساً اساسية واولية ، لا بد من وعيها ومن الاعتراف بها ، كمدخل ضروري لممارسة تحليل التناقضات القائمة في الواقع العربي تحليلاً علمياً ، يجيب على الاسئلة والتساؤلات ، ويكون اساساً صلباً لموقف عربي ثوري ملتزم تجاه « مسألة التناقضات » و « قضية الثورة » في الامة العربية .

ان اهم هذه الدروس ما يلي :

الدرس الاول: أن افتقار النضال العربي، في مراحله السابقة، إلى مجرد الاتجاه نحو مسألة التناقضات القائمة في الواقع العربي — دع عنك تحليلها تحليلا علمياً ، يكون بمثابة الاساس لذلك النضال — كان من أهم اسباب النكسات التي لحقت بذلك النضال وقواه ووثباته في تلك المراحل من هذا القرن .

الدرس الثاني : أن طلائع المد القومي الثوري العربي وقياداته المعاصرة — الشعبية منها والرسمية — في مواجهتها « لمسألة التناقضات » في الواقع العربي و « لقضية الثورة » بين ظهراني الأمة العربية في المرحلة القائمة اليوم — لا تزال « عاجزة » عن بلوغ المستوى اللازم من العلمية والثورية والالتزام التي تقتضيها هذه المواجهة في ظروف الأمة العربية الخاصة .

الدرس الثالث : أن هذا « العجز » كان منبعاً من أهم منابع الارتباك والتساؤل القائمة بين صفوف المد القومي الثوري العربي ، وعاملا من عوامل النكسات التي لحقت به وببعض منجزاته الكبرى خلال هذه المرحلة ؛

وأنه سيبقى — حتى يعالج بصورة جريئة وحاسمة على صعيدي النظرية والتطبيق — منبعاً للمزيد من الارتباكات والتساؤلات : التي تتعلق بمسائل اساسية من مسائل الثورة العربية ؛ والتي يؤدي عدم الجواب عليها او الجواب عليها ، بصورة غير علمية ، إلى دفع بعض القوى العربية الثورية المخلصة إلى مواقع اليأس او الضياع ، او إلى مناهج المغامرة او الانتهاز ، وهي المناهج التي تتناقض مع المواقع والمناهج العلمية الثورية ، وتكون خطراً عليها . .

وأنه سيبقى ، ايضاً — حتى يعالج بمسئولية وجرأة على صعيدي النظرية والتطبيق — مصدراً لنكسات جديدة ولمخاطر متجددة تتعرض لها « الثورة العربية » ومنجزاتها في جميع اجزاء الوطن ، مهما خلصت النوايا او رخصت التضحيات بين صفوف القوى العربية العاملة ، ولدى طلائعها وقياداتها المؤمنة — الشعبية منها والرسمية — سيما بعد أن وصل « المد القومي الثوري العربي » او كاد ، إلى موقع : « مكانك عد أو مكانك راوح » .

الدرس الرابع : أن النتيجة الحتمية لاستمرار هذه الاوضاع — بعد الوصول إلى ذلك الموقع — لن تكون الا ان يجد « المد القومي الثوري العربي » نفسه أمام احد احتمالين لا ثالث لهما :

فتح الابواب امام الاستعمار الجديد وشريكته الرجعية الوطنية، المستَغَلة أو الانفصالية او الانتهازية ، لتثب على الثورة العربية تحت شعارات وبمشاريع ، استعمارية — رجعية ، صريحة او مقنعة .

أو فتح المجال امام القوى الشيوعية للوثوب على الثورة العربية والانحراف بها تحت مزاعم العلمية والثورية والتقدمية والأممية .

الدرس الخامس : أن مصدر ذلك « العجز » وأسبابه ، تتركز — اساساً — في « افتقار » تلك الطلائع وهذه القيادات الثورية العربية إلى تحديد « دعامات » النهج القادر على مواجهة « مسألة لتناقضات» ، في الواقع العربي و « قضية الثورة » بين ظهراني الأمة العربية ، مواجهة علمية واقعية ، تصبح أساساً مُلزماً للثوار ولعملهم الثوري في جميع مراحله ومجالاته .

والخلاصة

ان تحديد دعامات النهج العلمي اللازمة لمواجهة « مسألة التناقضات » و « قضية الثورة » في الواقع العربي ، هو المهمة الاساسية التي لا بد من ادائها ، كشرط مسبق ، لامكانية مواجهة تلك المسألة وهذه القضية مواجهة علمية تقيم الاساس الصلب لتحديد الدعامات الأساسية لهوية الثورة العربية والسمات المميزة لها ، ولتحديد المعالم الكبرى لمسيرتها على طريق بلوغ الهدف .

١٠

في ضوء هذه المقدمة — وهي بالنسبة لموضوع كبير كموضوع التناقضات القائمة في الوطن العربي ، تبقى مقدمة موجزة مهما بدت مسهبة — نحدد الدعامات الاساسية اللازمة « للنهج العلمي » في مواجهة « مسألة التناقضات » في الواقع العربي ، و « قضية الثورة » بين ظهراني الأمة العربية . . بأنها دعامات ثلاث :

١ — قومية النهج . . . كنقيض للاقوميته (بصورها الاقليمية والاممية) .

٢ — طبقية النهج . . . كنقيض لطوباثيته .

٣ — جدلية النهج . . . كنقيض لميكانيكيته .

* * *

● إن هذه الدعامات الثلاث تنبع من الاساس العقائدي « الحركي — الحياتي — الانساني » وتأخذ مضامينها منه ؛

وهي تنشأ من واقع الأمة العربية القائم اليوم ، كما يجب ان يفهم ويقيّم بالمنطق النابع من هذا الاساس العقائدي .

● إن هذه الدعامات الثلاث مجتمعة — نؤكد مجتمعة — :

هي الدعامات التي لا بد من توفرها لطلائع المد القومي الثوري العربي وقياداته لتمتلك « المفتاح و السلاح » :

• اللازمين لادراك التناقضات القائمة في الواقع العربي ، ولوعي حركة الصراع النابعة عنها في جميع ابعادها .

• واللازمين لوضع ذلك الادراك وهذا الوعي في خدمة قضية الثورة وهدفها ، وقواها ، لكي تنطلق هذه القوى — من « الواقع القائم » نحو « الواقع المنشود » — انطلاقاً حركياً علمياً مطمئناً : لا يتعرض للنكسات والمزالق والاخطار ، ولا يعاني انواع الارتباك والاضطراب التي سقنا بعض الامثلة عليها آنفاً .

فهي الدعامات التي لا بـــد من ان تتوفر « للنهج » الذي يتصدى « لمسألة التناقضات » ، و « لقضية الثورة » في الأمة العربية ليكون نهجاً علمياً ثورياً ؛

• إن افتقار النهج الذي يحلل التناقضات القائمة في الواقع العربي ، إلى أية دعامة من هذه الدعامات الثلاث — نؤكد كلمة اية —:

يجعله نهجاً « غير علمي » . يستقر ، في النتيجة وبمقاييس الثورة القومية « الاشتراكية — الديموقراطية » ، نهجاً غير ثوري أي « رجعياً » ، مهما لبس من اقنعة الثورة او رفع من شعاراتها .

ويؤدي بأصحابه ، حتماً ، إلى فقد الدعامتين الاخريين ، فيؤدي بهم إلى نتائج خاطئة كبيرة ويضعهم في مواقف خاطئة خطيرة ؛ فينتهون — من حيث يعون ويريدون او من حيث لا يعون ولا يريدون — إلى مواقع « الرجعية » تجاه حركة التقدم العربي ، وإلى موقع « الثورة المضادة » تجاه الثورة العربية .

• ان الافتقار إلى دعامة « قومية النهج » لدى تحليل التناقضات القائمة في الواقع العربي لا يؤدي بأصحابه إلى « الاقليمية » فحسب ، وانما يؤدي بهم — حتماً — إلى طوباثية النهج ، وميكانيكيته ايضاً ؛ ويضعهم في مواقع الرجعية والثورة المضادة ، حتى لو ظن اصحاب النهج « اللاقومي » انهم ، بتوفر عنصري « الطبقية » و « الجدلية » ، يبلغون مستوى « التقدمية الثورية » أو

يحققون « الاشتراكية » ، سواء اسميت تلك « التقدمية الثورية » المدعاة ، « علمية » ، او « واقعية » ، او دعيت « تقدمية ثورية وطنية » .

* وان الافتقار إلى دعامة « طبقية النهج » لدى تحليل التناقضات القائمة في الوطن العربي لا يؤدي بأصحابه إلى الطوبائية فحسب ، وإنما يؤدي بهم — دائماً — إلى « اقليمية » النهج « وميكانيكيته » أيضاً ، ويضعهم في مواقع الرجعية والثورة المضادة ، حتى لو ظن أصحاب النهج « اللاطبقي » انهم بتوفر عنصري « القومية » و « الجدلية » يبلغون مستوى « التقدمية الثورية » ويحققون « الوحدة » ، سواء اسميت تلك « التقدمية الثورية » المدعاة « قومية » او « انسانية » أو « تراثية » ، أو دعيت « تقدمية ثورية اصيلة » .

* أما الافتقار إلى عنصر دعامة « جدلية النهج » لدى تحليل التناقضات القائمة في الواقع العربي فانه ذو خطورة متميزة نوعياً :

فهو لا يؤدي بأصحابه إلى الاقليمية والطوبائية والانتهازية والميكانيكية ، فحسب ، ولا يضعهم في مواقع الرجعية والثورة المضادة فقط ؛

وانما هو يؤدي بهم إلى تلك المواقع جميعها ، ويجعل منهم ، في الوقت ذاته ، ادوات بيد القوى المادية للثورة العربية ، تعجز عن ادراك مواقعها وأدوارها ، فتعجز عن نقد ذاتها ومواقفها ، وتمثل اخطر انواع الثورية الزائفة ، او اخطر أنواع أقنعة الثورة المضادة : وذلك بسبب طوبائيتها وانتهازيتها ، النابعتين من الافتقار إلى « جدلية » النهج والعقلية .

* * *

* إن « قومية » النهج — تجاه « مسألة التناقضات » و « قضية الثورة » — :

لا تعني ، قطعاً ، القول بالتغاضي عن « طبقية » النهج اثناء النضال لحل اي تناقض من تلك التناقضات الرئيسية ، في أية مرحلة ، من مراحل هذا النضال .

ولا تعني ، بالنتيجة ، القول ، بأن للطبقات « الوطنية ؟! » — الرجعية

المستَغَلّة: الاقطاعية القديمة، والبرجوازية والرأسمالية الهجينه المصطنعة الجديدة — دوراً ايجابياً تؤديه تجاه حل اي تناقض من تلك التناقضات في أية مرحلة من مراحل الزحف الجماهيري الثوري على طريق حلها ؛

وانما تعني ، قطعاً ، ان « طبقية » النهج — في تحليل التناقضات وتصنيف القوى ، وتحديد الحلول — لا بد وأن تعي التناقضات وتحللها وتضع لها الحلول على نطاق الأمة والوطن ككل واحد ، وأن تدرك أن مصير القوى الشعبية العاملة وهدفها ومكاسبها في كل جزء من هذه الاجزاء مصير واحد ، يتقرر بمعركة متواصلة واحدة في مواجهة عدو مشترك واحد مهما تعـــددت الساحات والمجالات، بتعدد « اجزاء » الوطن وكياناتها وحدودها .

• وان طبقية » النهج :

لا تعني ، قطعاً، القول بتحليل التناقضات والصراعات تحليلا مادياً صرفاً يعيدها إلى أسس « مادية — انتاجية » فحسب ،

ولا تعني ايضاً تفسير التناقضات والصراعات المادية الانتاجية ذاتها بمنطق تقليدي نشأ في عصر مضى ، وطبق على مجتمعات مختلفة في تركيبها الطبقي والتراثي .

وانما تعني ، قطعاً ، ادراك هذه التناقضات الطبقية بمفهوم واساس « حركي — حياتي — انساني » ، وفي نطاق اوضاع العالم الثالث في هذا العصر بالذات .

• اما « جدلية » النهج :

فلا تعني ، قطعاً ، مجرد وعي التفاعل المتبادل بين التناقضات والصراعات « المادية — الانتجاعية » وبين التناقضات والصراعات « العقلية — الروحية » في نطاق جزء واحد من أجزاء الوطن فحسب ،

ولا تعني ، ايضاً ، مجرد وعي التفاعل المتبادل بين تلك التناقضات والصراعات « المادية — الانتاجية » و « العقلية — الروحية » القائمة في هذا

الجزء ، من جهة ، والقائمة على الصعيد العالمي من جهة أخرى ، فحسب

وانما تعني ، ايضاً ، وعي الصلة المتبادلة بين التناقضات والصراعات القائمة « في » اجزاء الوطن كلها ، على تلك الأبعاد جميعها ، في نطاق ادراك الصلة المتبادلة بينها من جهة ، وبين التناقضات والصراعات القائمة « بوجود » تلك الاجزاء وقيام الاغتصاب في الوطن العربي ، من جهة اخرى ؛

١١

فاذا حاولنا، في ضوء ما تقدم، أن نواجه « مسألة التناقضات » و « قضية الثورة » في الواقع العربي المعاصر مواجهة علمية :

(١) تبتدىء من « الحقيقة الكبرى المنطلق » التي دللنا عليها تدليلا علمياً- ايجابياً وجوابياً — في الفصل السابق ؛ وهي : « ان العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة » ؛

(٢) وتقوم : على اساس عقائدي : « حركي — حياتي — انساني » ،

(٣) وترتكز : إلى نهج علمي : « قومي — طبقي — جدلي » ،

(٤) وتعي : اوضاع عصرها وروحه ، ومنطق حركة التاريخ العامة فيه ،

اذا فعلنا ذلك ، فاننا قادرون على ان نتوصل إلى النتائج الاساسية تجاه تلك المسألة وهذه القضية ، فنتوصل بها إلى مضمون منطق التاريخ « الخاص » بحركة الحياة ومسيرة التاريخ بين ظهراني الأمة العربية في هذا العصر ،

* * *

ان مباشرة هذه المهمة ، يجب ان تتم بخطوات اربع ، هي :

- الخطوة الاولى . . وصف معالم الواقع العربي القائم وصفاً عاماً ،
- الخطوة الثانية . . رسم خريطة التناقضات القائمة في هذا الواقع ،

• الخطوة الثالثة . . تحليل « التناقضات » القائمة في الواقع العربي ، على ابعادها المختلفة ؛ ثم « تركيب » النتائج المترتّبة على هذا التحليل تركيباً جدلياً .

• الخطوة الرابعة . . مواجهة « قضية الثورة » بين ظهراني الأمة العربية ، في جميع ابعادها الاساسية ؛

١٢

الخطوة الاولى :

● وصف معالم الواقع العربي القائم وصفاً عاماً ، لتحليل التناقضات فيه :

إن « واقع » الأمة العربية القائم ، اليوم ، — وهي الأمة الواحدة ذات القومية الواحدة — هو واقع يمكن وصف معالمه الكبرى على الشكل التالي :

١ — التجزئة :

فالامة العربية الواحدة في وطنها الواحد « مجزأة » إلى عدة كيانات من دول ودويلات ، واشباه دول ، ومن امارات ، وسلطنات ، ومشيخات ،

وهي كيانات مفروضة على الواقع العربي خلافاً لمنطق الطبيعة والحياة والتاريخ :

ولا يتوفر للاكثرية الساحقة منها المقومات العلمية التي لا بد من توفرها للدولة وكيانها ،

ولا يتوفر لاي منها بدون استثناء — ضمن اطارها القطري وبامكانياتها الاقليمية — الطاقات المادية والبشرية اللازمة ، في هذا العصر ، للتحرر من الاستعمار والنفوذ الاجنبي ، ولاقامة وحماية مجتمع « اشتراكي — ديموقراطي » حر ، متطور ؛

« وجود » كل كيان منها هو — في ذاته — تحد للوحدة القومية للامة

العربية ، ولتزوعها القومي ؛ فهو يكوّن أساساً لتناقض رئيسي عدائي شامل قائم في الحياة العربية بوجود «التجزئة»،وذلك بقطع النظر عن توفر المقومات اللازمة ليكون أي « كيان » من تلك الكيانات كياناً سياسياً أو عدم توفرها ، وبقطع النظر عن محتواها الاقتصادي – الاجتماعي .

* * *

٢ – الاستغلال والاستعمار وديكتاتورية تحالف قواها . .

إن الاستغلال والاستعمار يقومان في بعض أجزاء الوطن العربي – حتى اليوم – احتلالا مباشراً ، وحكماً اجنبياً صريحاً ،

والاستغلال والاستعمار يقومان ، ايضاً ، في اكثرية اجزاء الوطن العربي – مع الاستقلال « الاقليمي » وتحت اعلامه – في صورة أو في اخرى من صورهما واشكالهما ، المتجددة ؛ ويتجسمان في عهود ونظم قائمة في هذه الاجزاء: تمثل دكتاتورية التحالف « الاستعماري – الرجعي » وتخدم مصالحها وخططها .

وهي بين عهود ونظم : وجودها وبقاؤها يستند إلى المصالح والقواعد العسكرية الاستعمارية والصهيونية ، واقتصادها يقوم على المعونات الاجنبية المشروطة ؛ وبين عهود ونظم اخرى : يملك تحالف الاستعمار والاستغلال فيها من اسباب النفوذ الاقتصادي والسياسي والفكري ما يقدر بها على ممارسة الوان شتّى من السيطرة والتوجيه على الفئات الحاكمة فيها بحيث تقع ، بالنتيجة ، في موقع المعادي لوحدة الهدف والثورة العربيين.

والاستغلال والاستعمار – فوق هذا – يقومان في الوطن العربي في صورة « فريدة » ، خاصة ، حيث يقومان اغتصاباً اجنبياً معتدياً :

يقتطع بالغز والعدوان والتآمر ، جزءاً من قلب الوطن ليقيم فيه ، ويحمي « دولة عصابات » غازية متوسعة تكون خطراً مادياً وبشرياً وحضارياً يتجسم في « اسرائيل » ؛ .

ويقتطع بالغزو والعدوان والتآمر كذلك ، اجزاءاً أخرى من الوطن يلحقها بدول مجاورة كعربستان ، ولواء الاسكندرون .

* * *

٣ — التخلف . .

ان الأمة العربية تملك من الطاقات البشرية ، ومن الثروات الطبيعية ما هو كاف — بوسائل العلم الحديث وبأساليبه في دولة « قومية — اشتراكية — ديموقراطية » حديثة — لكي يتحقق لها مستوى من التقدم الحضاري — المادي واللامادي — لا يقل عن المستوى الذي يتحقق لأغنى الامم ، ولاكثر الدول تقدماً في هذا العصر ؛ بل ما هو كاف ، بدون ريب ، لكي تسهم هذه الدولة في خطط التنمية والتقدم لدى كثير من الامم الحرة الصديقة ؛

ومع ذلك :

فان حالة الانتاج ومستوى الحياة في هذه الامة ، لا يزالان في مرحلة تخلف مريع ،

كما ان القوى العاملة في الوطن العربي لا تزال تعيش في مستوى حياتي محزن ، من التدني والبؤس .

هذا :

بينما تقع تلك الطاقات البشرية وهذه الثروات الطبيعية فريسة ونهبا لدول الاستعمار واحتكاراته وشريكته الصغيرة — الرجعية الوطنية :

فتحصي دول الاستعمار واحتكاراتها وشركاتها ارباحها المتحققة من ذلك النهب والسلب بآلاف الملايين ،

وتعيش الفئات الحاكمة والطبقات الرجعية « العربية ؟ ! » في سفه مخجل تتيحه لها حصتها الباهظة من ذلك النهب والسلب ، على الرغم من انها حصة تافهة بالنسبة لحصة الدول الامبريالية واحتكاراتها .

بل ان الأمر بلغ حداً اصبحت به ثروات الوطن العربي الهائلة ، كالبترول مثلاً ، سلاحاً بيد الاستعمار واحتكاراته وعملائه :

يشهرونه في وجه التقدم الاقتصادي الانتاجي ، حتى في الاقطار البترولية ذاتها ؛

ويشهرونه في وجه التحرر من الاستعمار وقواه ، حتى على النطاق القومي وفي غير بلاد البترول ذاتها ؛

ثم يستعملونه ، باسلوب خبيث جديد :

لخلق نوع جديد من الاقليمية هي « الاقليمية البترولية » التي يحاولون بها اقامة « حواجز » جديدة ضد « الوحدة العربية » ؛

ولاصطناع نوع زائف من الرخاء هو « الرخاء البترولي » الذي يحاولون به اقامة « عقبات » جديدة ضد « الاشتراكية العربية » .

* * *

٤ – الواقع العربي الثوري :

وفي قلب هذه الصورة العامة « للواقع العربي القائم » يقوم « الواقع العربي الثوري » الجديد الصاعد : الذي يجسّم – في نطاق تحفظات اساسية – الارادة العربية الثورية ، ويعبر عن حركتها التاريخية في رفض ذلك « الواقع القائم » وتحديه وتغييره تغييراً جذرياً ، على الرغم مما في هذا « الواقع الثوري » نفسه من رواسب وثغرات ، وما أصاب بعض منجزاته من نكسات .

ويتجسم هذا « الواقع الثوري » ، مع مراعاة تلك التحفظات :

* في « المد القومي الثوري العربي » كواقع جماهيري ثوري شامل ، قائم على نطاق الوطن كله ؛

* وفي المنجزات التي تحققت بهذا المد القومي الثوري ، خلال هذه المرحلة ، على طريق حل تلك التناقضات الاساسية الثلاثة في بعض اجزاء الوطن :

١٣

الخطوة الثانية :

* رسم خريطة التناقضات ، القائمة في الواقع العربي ، كاطار نواجه مسألة « التناقضات » و « قضية الثورة » في نطاقه :

إن وصف معالم الواقع العربي القائم ، على الصورة المذكورة ، من حيث يشير إلى التناقضات الرئيسية القائمة في هذا الواقع ؛ ومن حيث ، يشير ، كذلك ، إلى معالم الطريق الحتمية لمسيرة حركة الصراعات والتفاعلات الدائرة حولها فيه ، فإنه وصف يحدد — بالنهج العلمي — معالم خريطة هذه التناقضات واسلوب طرحها ، كخطوة على طريق تحليلها ؛ وذلك على الصورة التالية :

١ — التناقض « المركب » القائم في الحياة العربية بين « ما هو قائم بالفعل » وبين « ما يجب ان يقوم بالامل » .

وهو تناقض « مركب واحد » : متعدد العناصر والمظاهر يقوم بين صورة الواقع العربي ، ومضمونها ، كما هي قائمة اليوم بالفعل ، وبين صورة الواقع المنشود، ومضمونه، كما يجب أن تقوم بحتمية التاريخ ومنطق الامل في «الدولة العربية الواحدة » ذات المحتوى الاشتراكي الديموقراطي ، التي وحدت اجزاء الوطن واستردت اجزاءه السلبية ؛

٢ — التناقضات القائمة في الواقع العربي « كعناصر » في ذلك التناقض « المركب الواحد » وكصور له ؛ وهي :

اولا : التناقضات القائمة : « **بوجود** » اجزاء الوطن العربي ككيانات متعددة .

ثانياً : التناقضات القائمة : « **في** » كل جزء من أجزاء الوطن العربي ،

ثالثاً : التناقضات القائمة : « **بين** » اجزاء الوطن العربي ،

رابعاً : التناقض القائم : « **بوجود** » اسرائيل كتناقض « **فريد** » في الحياة العربية .

٣ ــ الاساس المادي الموضوعي لذلك التناقض المركب ، ولكل عنصر من عناصره تلك : في وجوده القومي ، وفي صورته القطرية .

٤ ــ الانعكاس العقلي والنفسي لذلك التناقض المركب ، ولكل عنصر من عناصره تلك : في وجوده القومي وفي صورته القطرية ايضاً .

٥ ــ تحديد القوى المتصارعة حول ذلك التناقض المركب ، بجميع عناصره ، تصنيفاً اساسياً تنقسم به هذه القوى : إلى « قوى » تقع ــ بالفعل او بالإمكان ــ في صف حل هذا التناقض المركب حلا جذرياً يتحقق به « الواقع المنشود » كما حددناه ؛ وإلى « قوى » اخرى معادية لا تقع في ذلك الصف ، مهما غيرت من مواقعها وشعاراتها ــ اثناء المعركة الطويلة لبلوغه ــ تغييراً مرحلياً وتكتيكياً .

٦ ــ التناقضات القائمة بين صفوف كل قوة من تلك القوى المتصارعة حول حل ذلك التناقض المركب .

٧ ــ التركيب بعد التحليل . . النتائج المبدأية الاساسية لتحليل التناقضات على الصورة السابقة .

١٤

الخطوة الثالثة :

* تحليل التناقضات القائمة في الواقع العربي

إن تحليل التناقضات القائمة في الواقع العربي ــ بعد ان وصفنا معالم هذا الواقع ، ورسمنا خريطة التناقضات فيه ــ ليس مطلوباً منا ، في هذا « البيان » ، تحليلا تفصيلياً يصلح ان يكون اساساً « لبرنامج عمل » قومي ثوري محدود

بمرحلة معينة من مراحل النضال العربي او « لخطة عمل » قومية او قطرية محدودة الهدف او المجال او الساحة او التوقيت على طريق هذا النضال وفي مسيرته نحو الهدف الكبير ،

فهذه مهمة حركية : – تخطيطية استراتيجية وتنفيذية تكتيكية – تتحمل الحركة العربية الثورية ، بهيئاتها وقياداتها المسئولة ، عبء ادائها بصورة متواصلة ؛ وتبعاً للتطور أو التغير الذي يصيب التناقضات،والصراعات ، والقوى،ومواقع القوى خلال المسيرة على طريق تحقيق ذلك الهدف ؛ فلا يقع اداء هذه المهمة في نطاق هذا الكتاب .

ولكن تحليل التناقضات القائمة في الواقع العربي – بعد أن وصفنا معالم هذا الواقع ، ورسمنا خريطة التناقضات فيه – مطلوب منا في هذا « البيان » ، تحليلا اساسياً عاماً يصلح ان يكون اساساً لاستخلاص « النقاط المبدأية » التي تكون – مع النقاط المبدأية التي توصلنا اليها آنفاً بصدد دعامات النهج العلمي في مواجهة « مسألة التناقضات و « قضية الثورية » في الواقع العربي ، – اهم عناصر مضمون « نظرية الاسلوب » في الثورة العربية ؛

فهذه مهمة « نظرية»: تقع النتائج المترتبة على أدائها في نطاق « القضية الثورية العربية » وترقى إلى مستوى « المبادىء » فيها ؛ فيقع اداؤها في نطاق ميثاق الحركة العربية الواحدة .

كذلك ، فانه يحسن بتحليل هذه التناقضات ان يبتدىء بتحليل كل عنصر من عناصر « التناقض المركب » القائم في الحياة العربية ، المذكورة آنفاً ، ليتوصل بالتركيب ، بعد التحليل ، إلى وعي هذا التناقض المركب ، في جميع ابعاده ، وعيا حيا : يقوم على وعي كل عنصر من عناصره ، وعلى وعي الصلة الجدلية بين هذه العناصر ؛ فهذا هو النهج العلمي في تحليل الظواهر المركبة .

وبهذا التحديد لما هو مطلوب منا ، في هذه الخطوة من الخطوات اللازمة لمواجهة « مسألة التناقضات » و « قضية الثورة » في الواقع العربي ، يمكننا ان

نباشر الخطوة الثالثة ، وهي تحليل هذه التناقضات ؛ ويمكننا ان نوجز النتائج التي نتوصل اليها على الصورة التالية :

* * *

اولا — تجاه التناقضات القائمة « **بالتجزئة** » ، اي القائمة « **بوجود** » الكيانات — الاجزاء التي تقسم لها الامة العربية في وطنها الكبير ،

إن « وجود » هذه الكيانات — الاجزاء جميعها ، هو — في ذاته — وجود يتحدى منطق الحياة وارادة الأحياء في الوطن العربي ، ويخلق العوائق أمام حركة الحياة ومسيرة التاريخ على الأرض العربية ؛

فهو — في ذاته — يقيم تناقضاً اساسياً في الحياة العربية يتجسم في « التجزئة » كواقع موضوعي ، وفي « الاقليمية » كراسب عقلي — نفسي قائم عليها ؛ وذلك بقطع النظر — تماماً — عن نوعية او طبيعة النظم « السائدة » في تلك الكيانات — الاجزاء ؛ وبقطع النظر ، ايضاً ، عن اية صورة من صور « التجزئة » التي عرفها الوطن العربي في الماضي ، او التي يعاني منها في الحاضر ، او التي تدعو لقيامها ، في المستقبل ، بعض التيارات والحركات ؛ كتقسيم الوطن ، مثلا ، إلى هلال ، وجزيرة ، ووادي نيل ، ومغرب كبير .

إن هذا التناقض هو تناقض اساسي واولى ورئيسي — غير مشتق أو فرعي أو ثانوي — يتحدى سنة النزوع القومي وقواها في الأمة العربية ، كأمة واحدة ذات قومية واحدة : من حيث يتحدى ، بصورة خاصة ، نزوعها لتحقيق دولتها القومية الواحدة ، ويتهدد أيضاً مقومات وجودها وأمنها وتقدمها القوميين .

وهو تناقض ، يبقى قائماً في الحياة العربية : كتناقض اساسي واولى ورئيسي يتطلب الحل « بالوحدة » ؛ وكتناقض عدائي يتطلب الحل « بالثورة » تحقيقاً للوحدة ، وذلك :

* ما بقي أي كيان من تلك الكيانات — الأجزاء موجوداً منفصلاً عن

الوحدة ، بقطع النظر عن محتوى الحياة الاقتصادية — الاجتماعية — السياسية في هذا الكيان ،

* وما بقي أي جزء من الوطن منفصــلاً مغتصباً — مهما كان أساس الاغتصاب او شكله فيه .

ولا يغير شيئاً من بقاء هذا التناقض قائماً في الحياة العربية ، كتناقض اساسي واولي ؛ كما لا يغير شيئاً من بقاء سمته العدائية ، أن نفترض — خطأ وجدلا — أن التناقضات القائمة «في» تلك الكيانات — الاجزاء قد حُلت كلها ، او بعضها ، « في » كل تلك الاجزاء او « في » بعضها .

لذلك . .

فأن « الوحدة » — وهي الوضع الجذري الوحيد ، الذي « يحل » هذا التناقض بالغاء وجود تلك « الكيانات — الاجزاء » — هذه الوحدة :

* انما هي ، بهذه الصفة ، هدف في ذاتها ، مطلوبة وواجبة وحتمية لذاتها أيضاً .

* فهي ليست : مجرد تجسيم لالتقاء « المصالح الجماهيرية القطرية » — بعضها او كلها — في تلك « الكيانات — الاجزاء » بعضها أو كلها ، أيضاً ؛

* وهي ليست : مجرد وسيلة — حتى لو قيل انها اساسية حتمية — او مجرد شرط وظرف — حتى لو قيل انهما لازمان ضروريان — : لامكان حل التناقضات الاخرى القائمة « في » كل كيان من تلك « الكيانات — الاجزاء » أي لأمكان تحقق التحرر لهذا الجزء وبناء التقدم « بالاشتراكية — الديموقراطية » فيه .

ولكن التناقض القائم « بالتجزئة » — كواقع مادي متجسم بوجود تلك « الكيانات — الاجزاء » ، و« بالاقليمية أو بالانفعال الاقليمي » — كواقع « عقلي — روحي » يعكس « التجزئة » فيبررهــا ويحميها ويحاول ان يخضع

الحياة العربية لمنطقها ، بل يحاول أن يخضع الثورة العربية ذاتها لهذا المنطق بصورة او أخرى من صوره – هذا التناقض هو ، في الوقت نفسه ، اساس صلب ودعامة كبرى من اسس ودعامات وجود واستمرار التناقضات الاخرى القائمة «في» تلك « الكيانات – الاجزاء »، المتجسمة بصورة خاصة : في الاستغلال والاستعمار والتخلف ، كواقع مادي ، وفي « الرجعية » كواقع « عقلي – روحي » قائم عليها يبررها ويحميها ويحاول ان يخضع الحياة العربية لمنطقها كي يضرب الثورة العربية ويهزمها .

فهو ، بالتالي ، اساس صلب ودعامة كبرى من اسس ودعامات التناقض المركب الواحد الحي القائم في الحياة العربية الذي يستوعب جميع هذه التناقضات

لذلك ، أيضاً . .

فأن « الوحدة » – بالاضافة إلى ما تقدم من تأكيد لها كهدف في ذاتها ، مطلوبة وواجبة وحتمية لذاتها ايضاً – :

• هي وسيلة اساسية حتمية ، وشرط وظرف لازمان ضروريان ، لامكان حل التناقضات الاخرى القائمة « في » كل « كيان – جزء » من « الكيانات – الاجزاء » القائمة في الوطن العربي ، ولحل التناقض القائم باغتصاب بعض اجزاء الوطن ، حلا جذرياً يتحقق به قيام الحرية وبناء « الاشتراكية – الديموقراطية » كمحتوى « للوحدة » ، ويتحقق ، بالسير على طريقة ، استرداد اجزاء الوطن السليبة ؛

• وهي تحقيق « للمصلحة » الجماهيرية القومية – بكل معنى من معاني المصلحة وفي كل مجال من مجالاتها – من حيث يتحقق بها وفيها حل التناقض المركب الواحد القائم في الحياة العربية الذي لا تتحقق المصلحة الجماهيرية القومية بغير حله .

أما « الصراع » القائم حول الوحدة – كهدف ، في ذاتها ولذاتها ،

وكوسيلة وشرط وظرف ضرورية وحتمية لامكان بلوغ الاهداف الاخرى— فأنه صراع عدائي: كان قائماً باستمرار بينَ القوى الوحدوية والقوى اللاوحدوية طيلة اجيال طويلة مضت من تاريخ الأمة العربية ؛ وهو يقوم اليوم ، في هذه المرحلة العربية والعالمية بين هذه القوى ، صراعاً عدائياً حتى الموت ؛

وذلك بسبب ما هو واضح وضوحاً علمياً ، لا سبيل للتساؤل فيه ، من ان تحقيق « دولة — الوحدة » بالمفهوم والمضمون المذكورين ، انما هو في الحقيقة والنتيجة ، « ثورة كبرى » ذات نتائج تاريخية كبرى ، على الصعيدين العربي والعالمي :

فهي الثورة التي تُسقط ، بصورة حتمية ، مع اسقاط التجزئة والاقليمية ، والكيانات المجسمة لها ، جميع المصالح والقوى الاستغلالية الاستعمارية ، الاجنبية منها والعربية ، التي تقوم بالتجزئة والاقليمية او تتدعم بوجودهما ؛

وهي الثورة التي تُسقط ، بصورة حتمية ، مع قيام دولة الوحدة «الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ، جميع خطط وآمال القوى الدولية التي تدرك النتائج الكبرى التي تترتب على قيام هذه الدول فتحاربها ؛ وذلك على اختلاف تلك الخطط والآمال في المنشأ والاهداف والعقائد .

لذلك . .

فأن تصنيف القوى المتصارعة في الوطن العربي حول هدف « الوحدة ذات المحتوى الاشتراكي — الديموقراطي » تصنيفاً علمياً : يدرك الحقيقة المميزة لها كغاية في ذاتها ولذاتهـــا ، وكوسيلة وشرط وظرف ، حتمية وضرورية ، لاسترداد اجزاء الوطن السليبة ولقيام محتواها « الاشتراكي — الديموقراطي » سيكون ، بالضرورة ، تصنيفاً يُخرج من بين صفوف القوة الوحدوية جميع القوى التالية :

القوى والطبقات والفئات المستغلة المعادية لمضمون الوحدة الاشتراكي — الديموقراطي ، حتى لو الحت في التأكيد على أنها « قوى قومية » ؛

الاحزاب والقوى اللاقومية اللاوحدوية ، حتى لو الحت في التأكيد على أنها قوى « اشتراكية » ،

الاحزاب والقوى الانفصالية « الانتهازية » حتى لو الحت في التأكيد على انها قوى قومية وحدودية ، تقدمية اشتراكية ؛

* * *

ثانياً — تجاه التناقضات القائمة « في » الكيانات — الاجزاء من الوطن العربي ،

لعل هذه التناقضات — في بعض ابعادها وبصفة خاصة البعد الانتاجي الاقتصادي — هي التناقضات التي تحظى بانتباه الفكر الثوري العربي المعاصر ، الذي يتجه ، في علمية ، نحو مواجهة « مسألة التناقضات » في المجتمع ، كشرط اساسي من شروط توفير طابع « العلمية » للعمل الثوري ، تخطيطاً وتنفيذاً .

ولا مراء : في أن هذا الاتجاه ، هو الاتجاه السليم والصحيح الذي لا بد من تأكيده وتعميقه وتعميمه بين صفوف المد القومي الثوري العربي بجماهيره وطلائعه وقياداته — الشعبية منها والرسمية — ليرتفع العمل الثوري العربي في جميع المجالات عن مستوى الطوبائية او المراهقة او الانتهازية او المزاودة التي تتسرب إلى كل عمل ثوري لا يستند إلى مثل ذلك الاتجاه : فتسلبه سمة الثورية الحقيقية ، وتتهدده — رغم كل اخلاص ذاتي او تضحيات فعلية — بكل احتمالات التدمير : جموداً أو تخبطاً او انحرافاً .

ولا مراء ، أيضاً : في أن التصدي « لوصف » المضامين والمظاهر المادية واللامادية ، للتناقضات القائمة « في » أي « كيان — جزء » من الكيانات القائمة في الوطن الغربي ، وصفاً علمياً واحصائياً وتفصيلياً ، هو مقدمة ضرورية لامكان تحليل هذه التناقضات تحليلاً منتجاً ، من حيث كون هذا « الوصف » يوفر « المادة » اللازمة لممارسة عملية التحليل نفسها ممارسة تتوصل إلى نتائج تصلح أساساً لوضع البرامج والخطط اللازمة لحل هذه التناقضات .

ولا مراء كذلك : في أن اداء هذه المهمة هو واجب مطلوب من هيئات فنية مختصة، بصورة متجددة، تواكب التطورات والتغييرات التي تصيب هذه التناقضات وتؤثر في القوى المتصارعة حولها سواء في مواقعها او خططها او اساليبها ؛

ولكن التصدي « لتحليل » هذه التناقضات هو مهمة «اكثر واكبر» من مجرد « وصف » مظاهرها على الصورة المذكورة ، على الرغم من أن التحليل لا بد وان يرتكز إلى ذلك الوصف بأحصائياته وتفصيلاته :

ان التحليل مهمة « اكثر — واكبر » من مجرد الوصف :

سواء أكان التحليل مطلوباً من أجل وضع برامج العمل الثوري وخططه الاستراتيجية وفي سبيل تحديد مراحله واساليبه التكتيكية ، حيث تكون المهمة ، حينئذ ، مهمة « ثورية — قيادية » ،

او كان مطلوباً من اجل التوصل إلى مضمون « نظرية الاسلوب » للثورة العربية ؛ حيث تكون المهمة ، عندئذ ، مهمة « ثورية — عقائدية » ؛ وحيث تكون النتائج المترتبة عليها « مبادىء » تحكم وضع الخطط والبرامج التخطيطية ، كما تتحكم أيضاً في تحديد المراحل والاساليب التكتيكية ؛

إن تحليل التناقضات القائمة « في » اي كيان من الكيانات القائمة في الوطن العربي ، وبصفة خاصة على المستوى الثاني ولاغراضه الثورية العقائدية ،

• يعني تحديد الاساس المادي والانعكاسات العقلية — الروحية لكل تناقض منها ، وتحديد القوى المتفاعلة أو المتصارعة حوله ؛

• ويعني ، أيضاً ، تصنيفها من زوايا التصنيف المتعددة

• ويقتضي ان يتم ذلك، كله، في ادراك موضوعي: لنشئها وتاريخها في امسها ، ولواقعها في يومها وعصرها ، ولمستقبلها ومصيرها في غدها ، ولحركة التطور والتغير التي تصبها بين الامس واليوم والغد .

وسواء ، أكنا نتصدى لتحليل هذه التناقضات في « كيان — جزء » كبير او صغير ، خاضع للسيطرة الاستعمارية القديمة المباشرة الصريحة ، او الجديدة المقنعة باعلام الاستغلال الزائف ، او غير خاضع لاي منهما ، او كنا نتصدى لتحليلها في « كيان — جزء » قامت فيه الثورة السياسية أو لم تقم ودخل بها إلى الثورة الاجتماعية ام لم يدخل ،

فسنجد — أولا — ان الاساس المادي : لكل تناقض من التناقضات القائمة « في » اي كيان من « الكيانات — الاجزاء » التي تقسم اليها الأمة العربية في وطنها الكبير ، هو اساس مركب ، عنصراه هما « التجزئة » و « الاستغلال » .

ان « التجزئة » كواقع سياسي و« الاستغلال » كواقع انتاجي — اقتصادي ، هما العنصران الماديان الموضوعيان الاساسيان والاوليان اللذان يقوم عليهما ، في تفاعلهما المتبادل ، كل تناقض من تلك التناقضات القائمة «في» اجزاء الوطن بغير استثناء ، فيكون كل تناقض منها مظهراً من مظاهر وجود التجزئة والاستغلال او صورة من صور هذا الوجود: ماديا كان هذا التناقض او عقلياً — روحياً .

وسنجد — ثانياً — ان « الاقليمية » كواقع « عقلي — روحي » يقوم على التجزئة ، وان « الرجعية الفكرية » كواقع عقلي — روحي يقوم على الاستغلال ، هما الدعامتان « العقليتان — الروحيتان » المتفاعلتان اللتان تكونان — بصورة متطورة متجددة — أمضي الاسلحة التي تشهرها القوى المعادية لحل تلك التناقضات ، المستفيدة من بقائها ، «في» وجه القوى المناضلة من اجل حلها والمستفيدة من هذا « الحل » .

وسنجد — ثالثاً — ان كل تناقض اساسي « في » اي كيان من تلك « الكيانات — الاجزاء » هو قائم ايضاً في كل كيان آخر منها ، مهما تباينت صور وجوده او شكله من كيان إلى آخر .

وسنجد — رابعاً — أن كل تناقض منهما ، هو — في المنشأ وبالمضمون ، في الواقع وبالمصير ، في القوى وبالحل — هو جزء من التناقض نفسه كما هو

قائم على نطاق الوطن كله كوحدة واحدة .

ان كل نقطة — من هذه النقاط اللازمة لوعي وحل كل تناقض قائم « في » كل جزء من اجزاء الوطن — هي نقطة تكشف عنها دراسة تاريخ نشوء التناقضات القائمة « في » اي « كيان — جزء » في الوطن العربي ، وتؤكدها الصراعات القائمة « في » كل كيان منها خلال هذه المرحلة من تاريخ النضال العربي بصورة خاصة ؛ فلا بد وان تعيها القوى العربية العاملة التي تناضل من اجل حل كل تناقض من تلك التناقضات وعيا علمياً ملزماً .

ان وعي هذه النقاط ، في مجموعها ، هو الوعي التقدمي الثوري الذي يفضح ويُسقط كل تحليل نظري أو تخطيط عملي يواجه اي تناقض من التناقضات القائمة « في » أي « كيان — جزء » من الوطن العربي على انه تحليل او تخطيط رجعي غير ثوري :

• اذا كان تحليلا او تخطيطاً يقصر عن ادراك ارتباط كل تناقض منها بأساسه المادي واللامادي المركب المذكور .. اي بالتجزئة والعقلية الاقليمية وبالاستغلال والعقلية الرجعية — فيجهل او يتجاهل أنّ « حل » كل تناقض منها هو حل يقع بجميع ابعاده — من المضمون إلى القوى إلى الطريق — في نطاق الحل الجذري لذلك الاساس ، الذي يلغي التجزئة والاقليمية ليقيم الوحدة والقومية ، ويصفي الاستغلال والاستعمار ليبني الاشتراكية — الديموقراطية ؛

• او اذا كان تحليلا او تخطيطاً يدرك ذلك الارتباط ، ولكنه يدركه ادراكاً سقيماً ، يفصل بين التجزئة والاقليمية في جهة وبين الاستغلال والاستعمار والتخلف والرجعية في جهة اخرى او يعتبر ان ايا منهما اساسي او اولى بينما الآخر ثانوي او مشتق :

فيجهل أو يتجاهل ان « الوحدة » كحل جذري وحتمي للتجزئة ، وان « الاشتراكية — الديموقراطية » كحل جذري وحتمي للاستغلال والاستعمار والتخلف هما في الحقيقة الحية « حل » جذري حتمي « واحد » — ألا وهو

« الوحدة ذات المحتوى الاشتراكي ــ الديموقراطي » ــ لتنــاقض مركب واحد هو «التجزئة مع الاستغلال والاستعمار والاغتصاب والتخلف».

ويمضي، بهذا الجهل او التجاهل، في أمل أو عمل لحل أي تناقض من تلك التناقضات القائمة «في» اي كيان ــ جزء من الوطن العربي، بمنطق ان في الامكان حله حلا جذرياً « بالوحدة » لوحدها، أو « بالاشتراكية ــ الديموقراطية » لوحدها،

* * *

ان تحليل « معارك » التحرر من الاستعمار ، في صورة المتعددة والمتجددة : من الاحتلال مع الاستيطان ، إلى الاحتلال بغير استيطان ، إلى الاحلاف ، لى القواعد ، إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية بالاستعمار الجديد ، كما خاضتها وتخوضها القوى العربية العاملة « في » كل جهة كيان ــ جزء من اجزاء الوطن ، . .

وان تحليل « معارك » ميلاد « الثورة السياسية » التي تسقط ديكتاتورية التحالف الاستعماري ــ الرجعي و« معارك » حماية هذه الثورة، بعد أن تولد، كما خاضتها او تخوضها القوى العربية العاملة « في » كل « جزء ــ كيان » من اجزاء الوطن ، بلغ نضالها فيه هذا المستوى ، . .

وان تحليل « معارك » تحقيق « الوحدة » وحماية أية خطوة فعلية على طريق تحقيقها ، كما خاضتها وتخوضها القوى العربية العاملة على نطاق الوطن كله ، . .

وان تحليل « معارك » الدخول بالثورة السياسية الى « الثورة الاجتماعية » بمباشرة عملية التحول الاشتراكي ، وبمحاولة بناء « الاشتراكية ــ الديموقراطية » العربية وحل معادلتها الصعبة كما خاضتها وتخوضها القوى العربية العاملة « في» أي « كيان ــ جزء » من أجزاء الوطن ، دخل الى تلك المرحلة الحاسمة ، وباشر هذه المحاولة الكبرى ، . .

ان تحليل هذه «المعارك» كلها ، تحليلا علميا يعي « التجربة » بانتصاراتها ونكساتها ودروسها، هو تحليل قادر أن يتوصل، في غير تردد أو التواء أو قلق، الى جميع النتائج « المبدأية » التي توصلنا اليها فيما تقدم من بحث للتناقضات

القائمة « في » الكيانات — الأجزاء في الوطن العربي .

ان التحليل النظري العلمي والتحليل العملي الحركي يلتقيان ، بصورة واضحة وحاسمة ، على تأكيد تلك النتائج « المبدأية » :

واذا كانت مشكلة « فلسطين » — على سبيل المثال — مشكلة تبرز تلك النتائج وتؤكدها بشكل صارخ في جميع مراحل هذه المشكلة — السابقة لها واللاحقة — فإن الأمر لا يختلف — في الجوهر — تجاه مشاكل أخرى قد توصف ، أو تبدو ، بأنها مشاكل « قطرية » كمشكلة « الأكراد » في العراق أو كمشكلة « الجنوب » في السودان ، أو كمشكلة « التعريب » في الجزائر ، أو كمشكلة «زيادة السكان» في الجمهورية العربية المتحدة ، أو غيرها من المشاكل الكبيرة . .

والخلاصة . .

أن جميع التناقضات القائمة « في » كل « كيان — جزء » من أجزاء الوطن ، انما هي — بالأساس والمضمون ، وبالفرقاء والصراع الدائر بين الفرقاء ، وبالحل وبالطريق — انما هي « عناصر ومظاهر » لتناقض مركب واحد قائم على نطاق الوطن كله مهما بدا أي تناقض منها أو صوّر أو طُرح على أنه تناقض «قطري» ؛

فكل تناقض منها يمتد — في الحقيقة والواقع — امتدادا حيا يتخطى به « الحدود » الاقليمية ليكون عنصرا ومظهرا من تناقض قائم على الصعيد « القومي العربي » الشامل ، وفي المعركة القومية الشاملة الدائرة حوله .

* * *

ثالثا — التناقضات القائمة « بين » الكيانات — الأجزاء التي يقسم لها الوطن العربي .

لعل هذا النوع من التناقضات هو «النوع» الذي تستفيض في الحديث عنه ، والمبالغة فيه ، القوى والحركات والتيارات «اللاقومية» :— «الاستغلالية — الاستعمارية» أو « الشيوعية — الأممية » — التي تنكر على العرب أنهم «أمة واحدة متكوّنة ذات قومية واحدة متكوّنة» ، فتقف من القضية العربية ، في جميع أبعادها ،

موقفا مبدأيا يجسّم — في الأساس وبالجوهر — هذا الانكار ، مهما تباينت — بعد ذلك — الصور الاستراتيجية أو التكتيكية في التعبير عنه كموقف مبدئي .

وهو ، في الوقت نفسه ، ذلك « النوع » من التناقضات الذي تستفيض في الحديث عنه والمبالغة فيه ، قوى وحركات وتيارات : تعلن ايمانها — الصادق أو المخادع — بأن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة ، وتلح — الحاحا لفظيا شديدا — على أن شعوب هذه «الكيانات» هي أجزاء من الأمة العربية . ولكنها تؤكد — في الوقت ذاته :

• ان هذه الامة مقسمة واقعيا الى عدة « كيانات — أجزاء » ،

• وأن « بين » هذه الكيانات — على الرغم من كونها «أجزاء» أمة واحدة — تناقضات أساسية لا بد من ادراكها ومراعاتها ، في تصور « القضية العربية » والعمل من أجلها ، على جميع أبعاد ذلك التصور وهذا العمل ، وبصفة خاصة تجاه هدفي «الوحدة» و «الاشتراكية» وتجاه «الثورة» العربية في جميع مقوماتها .

ان النتائج التي تتوصل اليها بعض هذه القوى والحركات والتيارات «القومية !؟» أو «الوحدوية ؟!» التي تنطلق من هذا «المنطلق — الواقعي!» تجاه «القضية العربية» هي نتائج تتراوح ما بين التقاء واتفاق القوى والحركات والتيارات «الاستغلالية — الاستعمارية» منها مع مثيلاتها من القوى والحركات والتيارات « الاستغلالية — الاستعمارية » التي تنكر وحدة الأمة العربية وقوميتها في المبدأ والأساس ، وما بين التقاء واتفاق القوى والحركات والتيارات التي تدعى التقدمية أو الثورية منها مع مثيلاتها من القوى والحركات والتيارات «الشيوعية» التي تنكر وحدة الأمة العربية وقوميتها في المبدأ والأساس أيضاً ؛

وتكون المحصّلة الواقعية الفعلية ، لانطلاق تلك القوى والحركات والتيارات من هذا المنطلق «الواقعي ؟!» هي التوصل ، تحت ستار «القومية» اللفظية ، الى نتائج لا قومية ولا وحدوية ، وبالتالي رجعية غير ثورية ، تجاه «القضية العربية» : في مضمونها وطريقها وفي كل بعد آخر من أبعادها وعلى الأخص تجاه هدفي « الوحدة » و « الاشتراكية » ؛

ولقد وصلت هذه النتائج ، في بعض الأحيان، حدّ إعلان بعض « القوميين العقائديين !!» انه لا بد من المحافظة على « الوجود القطري » في نطاق الوجود القومي ، وأنه لا بد من صنع «الوحدة» العربية : « وحدة ـ اتحادية ـ متكافئة» ؛ ولا بد من بناء «الاشتراكية» العربية : « اشتراكيات ـ قطرية ـ متعددة » ؛

ولقد بيّنا في الفصل السابق، أن العرب أمة واحدةمتكوّنة ذات قومية واحدة متكوّنة تتوفر لها جميع مقومات الأمة الواحدة وجميع دعامات القومية الواحدة ؛ وبسطنا فيه، كذلك، جمع الحجج التي تساق في معرض انكار هذه الحقيقة الأولية الكبرى فناقشناها ونقدناها ونقضناها ، وكان لنا من ذلك البيان ومن هذه المناقشة والنقد رد علمي ـ ايجابي وجوابي ـ على القوى والحركات والتيارات اللاقومية « الاستغلالية ـ الاستعمارية » أو « الأممية ـ الشيوعية » التي تنكر تلك الحقيقة الأولية الكبرى أو تشكّك فيها .

ولكن ما نحن بصدد بحثه هو مدى العلمية والموضوعية في مزاعم القوى والحركات والتيارات القومية أو الوحدوية (لفظا واعلانا) التي تدعي أن ثمة « تناقضات ؟ » قائمة « بين » الكيانات ـ الأجزاء في الوطن العربي وانه من الواقعية العلمية ـ بل والثورية كما يقول بعضها ـ ان ندرك هذه «التناقضات!» ونراعيها ادراكا ومراعاة يخضع لهما تصور « القضية العربية» والعمل من أجلها ، على جميع أبعاد ذلك التصور وهذا العمل ، وبصورة خاصة تجاه هدفي « الوحدة » و « الاشتراكية » ، وتجاه « الثورة العربية » في جميع مقوماتها ؛

ان حسم هذه المسألة حسما قاطعا هو من أولى مهام الفكر العربي الثوري المعاصر ؛ وهو أمر يقتضي أن نعود، مجددا ، لتأكيد نقطتين أوليّتين هما المدخل العلمي الضروري لحسم هذه المسألة حسما علميا ؛

النقطة الأولى : ان التناقض ـ كل تناقض ـ هو « علاقة » لا بد ، من أجل قيامها ، أن تتوفر العناصر التالية :

(١) أساس ومضمون حياتيان : ماديان ، وعقليان ـ روحيان ؛

(٢) طرفان أو فريقان ـ هما دوما قوى بشرية ـ يقوم التناقض بينهما : فيتوحد كل منهما ، بأساس ذلك التناقض ومضمونه ، في «طرف» يقف في

مواجهة « طرف » آخر ، فيتفاعل الطرفان حول حل هذا التناقض تفاعلا يتحول الى صراع أو صدام عندما يكون التناقض أساسيا أو عدائيا .

أما الأسس العلمية : التي لا بد من توفرها لقيام «التناقضات» بين جماعة وأخرى من البشر ، والتي يتحدد بها مضمون كل تناقض منها ، كما تتحدد بها ، كذلك ، وتتوحد الجماعات البشرية لتكون أطرافا في هذه التناقضات ، هذه الأسس هي ، بالحصر : الاستغلال ، أو القهر ، أو كلاهما — مجتمعين متفاعلين — بدعاماتهما المادية واللامادية ؛

وأما مضامين التناقضات : القائمة على تلك الأسس العلمية ، فهي بالحصر : تناقض في المصلحة ، أو العقيدة ، أو فيهما كليهما متفاعلين ، يتبلور تصادما في الأهداف والقيم ، وفي الحركة «الجماعية» على طريق تحقيق هذه الأهداف وصيانة هذه القيم .

وأما الأطراف الفرقاء في هذه التناقضات ، فلا بد وأن يكونوا ، على سبيل الحصر، طبقات أو أمما أو قوى اجتماعية تتوحد، بالمصلحة أو العقيدةأو كليهما، على هدف تقف في محاولة تحقيقه في مواجهة طبقات أو أمم أو حركات أخرى تتوحد بالمصلحة أو العقيدة أو كايهما على هدف آخر .

وغير عسير أن نجد أمثلة حية واقعية وتاريخية على كل تقدم ، تؤكد صحته وشموله أيضاً .

وهكذا فأن «التناقضات» لا بد وأن تقع ،حصراً، في احدى الأصناف التالية :

ا — تناقضات طبقية : تقوم بين طبقات مستَغَلّة واخرى تستغِلها وتقهرها استغلالاً وقهراً ماديين ومعنويين طبقيين

ب — تناقضات قومية : تقوم بين أمة ، او اجزاء من أمة ، تعاني الاستغلال والتسلط الأجنبيين أو كليهما، وبين الأمة او الدولة التي تمارس ذلك الاستغلال والتسلط ، بأي معنى من المعاني وتحت اي مبرر او شعار .

جـ — تناقضات عقائدية ، تقوم بين فئات أو حركات أو طبقات أو أمم، انعكاسا لتناقضات مادية أو تعبيرا عن تناقضات تقييمة هدفية قائمة بينها .

فكل زعم يقول بوجود « تناقضات » بغير أن تتوفر لها هذه العناصر الأولية، وبغير ادراك أساسها ومضمونها ، وبغير تحديد «القوى البشرية» التي تكون أطرافها ، أو الفرقاء المتفاعلة أو المتصارعة حولها ، انما هو زعم سقيم في ذاته وفيما يُبنى عليه من نتائج حركية .

ولقد بسطنا – في الكتاب الأول من « البيان القومي الثوري » – هذا المفهوم « الحركي – الحياتي – الانساني» للتناقضات والتفاعلات – والصراعات – التي تقوم بين أطرافها من القوى البشرية فتؤثر – بذلك ، في حركة الحيـــاة ومسيرة التاريخ الاجتماعيين الحضاريين ؛

وناقشنا المفاهيم المتباينة مع هذا المفهوم وفندناها ؛ فلسنا ، هنا ، في معرض مناقشتها من جديد .

فاذا حاولنا ، في ضوء هذا المفهوم ، أن نناقش القول بوجود «تناقضات» قائمة بين «الكيانات – الأجزاء» في الوطن العربي ، بأن نحاول تحديد أسسها ومضامينها والأطراف فيها ، وبأن نحاول وضعها في نطاق واحد أو آخر من أصناف التناقضات المذكورة ، فستبدو أمامنا النتائج التالية صارخة حاسمة :

أولا – أنه لا يوجد لأي تناقض – يقال بأنه قائم «بين»تلك «الكيانات – الاجزاء » أو بين بعضها – أي أساس علمي أو أي مضمون واقعي : ماديا كان أو عقائديا ، طبقيا كان أو قوميا ؛

فليس بينهما « كيان – جزء » يستغل الآخر أو يستعمره أو يتسلط عليه ،

ثانيا – انه لا يوجد لأي تناقض – يقال بأنه قائم «بين»تلك «الكيانات – الأجزاء » أو بين بعضها – اطراف ، يتكونون من قوى بشرية موحدةالمصلحة أو الهدف او الارادة أو العقيدة واقفة بهذه «الوحدة» في مواجهة بعضها كما هو الحال في كل « تناقض » .

فليسَ « جميع الناس » في أي « قطر عربي » منهـــا فريقاً بشرياً موحد

المصلحة أو الهدف أو الارادة أو العقيدة ، واقفا بهذه «الوحدة» في موقف التناقض مع « جميع الناس» في أي « قطر عربي » آخر كفريق بشري موحد المصلحة أو الهدف أو الارادة أو العقيدة ؛

ويترتب على ذلك :

(١) أنه لا يمكن أن يوضع أي تناقض من تلك التناقضات المزعومة في نطاق أي صنف من أصناف التناقضات التي تقوم بين القوى البشرية، كالتناقضات الطبقية، أو القومية ، أو العقائدية .

(٢) وأنه لا يمكن أن يقال أن ثمة تناقضا واحدا من تلك التناقضات المزعومة يقوم بين « جميع الناس » في « قطر» من هذه الأجزاء وبين « جميع الناس » في « قطر » آخر .

ومعنى هذا ، بكل بساطة علمية :

(١) ان القول بوجود تناقضات قائمة «بين» هذه « الكيانات ــ الأجزاء » هو ــ بهذه الصيغة ــ قول هراء وباطل ومضلّل ،

(٢) وان النتائج التي تبنى على هذا القول هي نتائج زائفة باطلة ومضللة ؛

إن هذا القول ــ شأن النتائج التي تترتب عليه ــ هو قول هراء وباطل ومضلّل لأنه ــ في النهاية ــ غير قادر أن يجيب بصورة علمية محددة على أي من الأسئلة المتشابكة التالية ، وهي :

حول أية مصلحة أو هدف أو عقيدة ؟ وبين أية قوى بشرية ؟ تقوم هذه التناقضات المزعومة « بين » الكيانات ــ الأجزاء » في الوطن العربي .

ان مجرد توجيه الذهن الى ضرورة الاجابة على هذه الأسئلة لدى البحث في «مسألة التناقضات» ، ومجرد محاولة الجواب عليها جوابا علميا ، هما توجيه ومحاولة :

* لا يؤديان الى تأكيد ان القول بوجود تناقضات «بين» «الكيانات ــ الأجزاء» في الوطن العربي ــ شأن النتائج المترتبة عليه ــ هو ، بهذه الصيغة ، قول هراء وباطل ومضلل ، فحسب ؛

* وانمـــا يؤديان ، فوق ذلك ، الى تحديد معالم الموقف العلمي تجاه هذه المسألة تحديدا واضحا ، على الصورة التالية :

اولا :

إن مجرد وجود جماعة من البشر في « كيان ــ سياسي » واحد ــ دولة كان أو شبه دولة ــ لا يكوّن ، في ذاته وبالضرورة ، أساسا لقيام تناقضات بين هذه الجماعة في دولتها وبين غيرها من جماعات بشرية أخرى في دولها .. الا حيث تقوم بينهما علاقات الاستغلال أو التسلط أو كليهما ؛

وعندما تكون هذه « الكيانات ــ السياسية » مطابقة في حدودها للأمـــم وقومياتها ، قائمة في محتواها على دعامات «الاشتراكية ــ الديموقراطية » ، فان قيام هذا التناقض ينتفي من أساسه ، الا اذا قام على أساس تناقضات «عقائدية» ترفض بها بعض هذه الدول سنة «النزوع القومي» ؛ وتحاول ، تحت شعار «العالمية» ، على تعدد صوره ، ان تتحدى هذه «السنة» الأولية ، فتعتدي على حق أية أمة وارادتها في تكوين « دولتها القومية » أو تقرير مصيرها .

وعندما تكون هذه « الكيانات ــ السياسية » دول ودويلات وأشباه دول مفروضة على « أمة واحدة ذات قومية واحدة» ، فان «وجود» كل كيان منها يقيم تناقضا «في» حياة الأمة وتحديا لنزوعها القومي ؛ ولكن القول بقيام تناقضات «بينها» ، أو «بين» الجماهير فيها يصبح قولا ممعنا في الجهل والتضليل ؛ لاسيما في حالة كحالة الأمة العربية ، تتميز في هذا الصدد ، بالميزات التالية :

(١) انه على الرغم من الجهود المادية والعقلية والروحية التي بذلتها ، وتبذلها ، قوى الاستغلال والاستعمار والاقليمية التي فرضت تلك «الكيانات ــ السياسية»

والتي تسعى لحمايتها ، وعلى الرغم من الجهود العقائدية اللاقومية التي تبذلها الحركات الشيوعية والشعوبية في الوطن العربي .. على الرغم من ذلك كله فان التجزئة والاقليمية لم تتمكنا، اطلاقا،من تحقيق أي من أهدافها التالية في أي من هذه الكيانات :

أن تقتلعا أي مقوم من مقومات الوحدة القومية فيها ؛

أو أن تقتلا سنة النزوع القومي بين ظهرانيها ؛

أو أن تشلا ارادة الوحدة السياسية وتضربا النضال «الوحدوي» بين صفوف قواها العاملة ؛

أو أن تجعلا من أي كيان منها « وحدة » اقتصادية أو حضارية تقوم بذاتها؛ أو تتضارب وتتناقض المصالح الشعبية الحقيقية فيها مع المصالح الشعبية الحقيقية لأي كيان آخر ،

(٢) ان حل التناقضات القائمة في أي « كيان ــ جزء » منها حلا جذريا، هو أمر لا يتأتى ، اطلاقا ، بغير حلها على نطاق الوطن كله ، وبغير «الغاء» وجود هذه « الكيانات ــ الأجزاء » كلها ، لتقوم على أساس الغائها دولة الوحدة .

(٣) ان حركة الحياة والتاريخ على ارض الأمة العربية ــ منذ أن فرضت عليها «التجزئة» وفي وجه صور هذه التجزئة وقواها المتطورة والمتغيرة ــ كانت، دوما، حركة تنعكس فيها ، بالشكل والمحتوى ، وحدة النضال وهدف الوحدة ، بصورة لم تنقطع أو تتوقف في أية مرحلة من مراحل نضالها المتواصل .

ثانيا ــ

ان التناقضات : القائمة «بوجود» تلك الكيانات ــ الأجزاء في الوطن العربي ، والقائمة «في» هذه الكيانات ــ الأجزاء ، انما تقوم ، في الواقع ، «بين» قوى بشرية متصارعة :

كل قوة منها هي قوة قائمة «في» كل « كيان ــ جزء » منها على امتداد الوطن كلّه بغير حدود .

وكل قوة منها هي قوة «موحدة» على الصعيد القومي في «قوة واحدة» تجمعها المصلحة أو الهدف أو العقيدة كفريق أو طرف يقف في مواجهة غيره من الفرقاء أو الأطراف الموجودة «في» كل قطر عربي آخر و«الموحدة» أيضا على الصعيد القومي في «قوة واحدة» أخرى تجمعها وتوحدها مصلحة أو هدف أو عقيدة مناقضة ؛

إن هذه التناقضات والصراعات القائمة «بين» القوى البشرية «في» كل كيان — جزء من تلك الكيانات ، لا تنحصر — تاريخيا — في نطاق هذا الجزء نفسه ؛ ولا تقوم «بين» تلك الكيانات — الأجزاء كوحدات متناقضة متصادمة ، وانما هي تمتد — عبر التاريخ — امتدادا قوميا يكسر الحدود المصطنعة القائمة بين هذه الأجزاء ؛ بحيث نجدها تناقضات وصراعات قائمة على النطاق القومي العربي الشامل « بين » قوى بشرية موجودة «في» كل قطر عربي ولكنها «موحدة» على هذا النطاق القومي الشامل .

ثالثا —

إن كل ما تقدم لا يصح في نقض القول بوجود «تناقضات» أساسية بين « الكيانات — الأجزاء » القائمة في الوطن العربي فحسب ، بل انه ليصح ، أيضا ، في نقض القول بوجود تناقضات ثانوية بين هذه الكيانات أو بوجود تباينات نوعية بينها متطابقة معها كوحدات متميزة : سواء أكان ذلك في حالة الانتاج أو مستويات التقدم أو في حالة الوعي ودرجة التطور الاجتماعي .

• إن جميع تلك الأجزاء ، أقطار تعيش أوضاع التخلف في «حالة» الانتاج الزراعي ،وتتسم بصورة عامة بسمات المجتمع الزراعي على الرغم من وجود قطاعات البداوة والتجارة والصناعة الخفيفة بأحجام متباينة نسبيا فيها جميعا .

فلا توجد فروق نوعية بين مستويات المعيشة ودخول الأفراد وحالة الوعي ودرجة التطور الاجتماعي فيها كوحدات متميزة : لأن أوضاع الجماهير فيها ، من جميع هذه النواحي ، هي بصورة عامة أوضاع واحدة مماثلة على

النطاق القومي كله ، وهي أوضاع تقوم الفروق النوعية بينها من جهة وبين أوضاع الطبقات المستغلة والحاكمة المتماثلة أيضا على النطاق القومي كله من جهة أخرى .

وحتى حيث يصح القول بوجود التباين في مستوى المعيشة والدخل وحالة الوعي ودرجة التطور الاجتماعي بين قطاعات الجماهير العربية — المختلفة ، كالبدو والفلاحين والعمال والمهنيين والمثقفين الثوريين — فان ذلك التباين لا يقوم بين أي قطاع منها في قطر عربي ، وبين القطاع المماثل له في قطر آخر ؛ وانما يقوم هذا التباين بينها — كقطاعات موجودة على الصعيد القومي — بصورة محدودة في مستوى المعيشة والدخول وفي حالة الوعي ودرجة التطور الاجتماعي.

• كذلك فان جميع تلك الأجزاء — باستثناء بعض الاقطار — التي تغير فيها « اسلوب » الانتاج ، بالثورة ، تغيرا جذريا على طريق الاشتراكية — هي أقطار يقوم «اسلوب» الانتاج فيها ، بعلاقاته وأهدافه ، على الاستغلال الطبقي — الاستعماري والوطني — في أوضاع اقطاعية أو شبه اقطاعية ؛

فليس بينها قطر تسود فيه مرحلة البداوة والاقتصاد القائم على الرعي بسماتها وعلاقاتهما الانتاجية والعقلية — الروحية ، أو تسود فيه مرحلة الصناعة والاقتصاد القائم عليها بسماتها وعلاقاتهما الانتاجية والعقلية — الروحية ، وانما تسود فيها جميعها مرحلة انتاج مختلط : الزراعة هي القطاع السائد فيه ، والفلاحون هم الأكثرية الساحقة من قواه العاملة ، والطبقات الوطنية المستغلة فيه مزيج متحالف من طبقات اقطاعية اصيلة أو مستوردة ، ومن طبقات برجوازية ورأسمالية مصطنعة ومن أسر وفئات حاكمة تقع ،جميعها، في نطاق التحالف « الامبريالي — الرجعي » العالمي .

رابعا :

فاذا قيل — بعد كل ما تقدم ، وعلى الرغم منه —

• ان هناك تناقضات بين مصالح القوى الشعبية العاملة في بعض الأقطار

الصغيرة الغنية – كبعض الأقطار البترولية – وبين مصالح القوى العربية العاملة في بقية أجزاء الوطن التي تجد في الوحدة والاشتراكية الحل الوحيد لمشكلة التخلف بين ظهرانيها ؛ وأن هذه التناقضات تضع هذه القوى في مواقع التصادم بعضها مع البعض الآخر ،

• أو ان قطرا ، – انطلقت فيه الثورة السياسية ، وتدعمت ودخلت بالثورة الاجتماعية الى مرحلة التحول الاشتراكي ، فغيرت أسلوب الانتاج تغييرا جذريا ، وارتقت بحالة الانتاج فيه ارتقاء محسوسا – أصبح ، بذلك ، قطرا يتناقض أو يتباين مع الأقطار الأخرى في مستوى الوعي السائد فيه أو في مصلحته أو في مسيرة حركة التطور الثوري بين ظهرانيه .

فان الجواب على هذه «الأقوال» يمكن أن يوجز فيما يلي :

(١) ان القول الأول ينطوي على تضليل ضمني وعلى اهانة صريحة للقوى الشعبية العاملة في الأقطار الصغيرة التي ينصرف اليها :

أما التضليل الضمني فهو الزعم بأن مستوى الخدمات والرخاء الذي يتحقق للقوى الشعبية في هذه الأقطار ، مهما ارتفع أو تطور في ظل الاقليمية والسيطرة الاستعمارية الاحتكارية ، فانه قادر أن يبلغ مستوى الخدمات والرخاء الذي يمكن ، علميا وفعليا ، أن يتحقق ويضمن بصورة متزايدة ومستمرة للقوى الشعبية في دولة الوحدة العربية ذات المضمون الاشتراكي – الديموقراطي .

ان هذا الزعم كاذب تفضحه ، في يسر ، عملية تحليل اقتصادية علمية مقارنة بين مستقبل الخدمات والرخاء المتاحة للجماهير في أي قطر بترولي صغير غني ، مثلا ، يبقى مستقلا في نطاق اقتصاد السيطرة الاستعمارية واحتكاراتها وبين مستقبل تلك الخدمات وهذا الرخاء في هذا القطر ذاته عندما يذوب في دولة وحدة عربية كبيرة حرة، قادرة – بطاقات الوحدة المادية والبشرية في ظلال « الاشتراكية – الديموقراطية» وما تتيحه من امكانيات التقدم العلمي التكنيكي – أن تصنع التقدم الحديث ، خدمات عامة ورخاء شاملا إلى آفاق غير محدودة .

واما الاهانة الصريحة فهي حصر الدوافع والنوازع ، التي تحرك القوى العاملة في تلك الاقطار الصغيرة الغنية والتي تُغرر موقفها من حركة التحرر والوحدة والاشتراكية ، في تلك « المصلحة المادية » المزعومة بما يعنيه هذا من زعم مهين لهذه القوى مؤداه : انها فقدت النوازع الانسانية والقومية في طلب التحرر من الاستعمار والاستغلال والتسلط وفي طلب الوحدة وفي النضال والتضحية من اجل استرداد اجزاء الوطن السليبة مقابل الحفاظ على تلك المصالح المادية المزعومة ؛ بينما الواقع ينفي هذا الزعم نفياً صريحاً .

(٢) أن القول الثاني هو ، في جملته وتفصيله ، تضليل مخادع : وذلك للاسباب التالية :

(أ) ــ أن « التقدم » الذي يتحقق في اي قطر عربي نجحت فيه الثورة ويقيم بين هذا القطر وبين اجزاء الوطن الاخرى تباينا كيفياً في أسلوب الانتاج ، وتبايناً كمياً في حالة الانتاج . . انما هو في كل ذلك من صنع « الثورة » ؛ فلم يكن قائماً قبل انتصارها ، ومن اليسير ان يزول مع امتداد « الثورة العربية » إلى اي جزء من اجزاء الوطن .

(ب) ــ أن هذا «التقدم» لا يخلق اي تباين ، كمي محسوس أو كيفي جديد ، بين الحالة العقلية ــ الروحية والعقائدية السائدة في صفوف القوى العربية العاملة وطلائعها في ذلك القطر من جهة ، وبين الحالة العقلية ــ الروحية والعقائدية السائدة بين صفوف هذه القوى في اجزاء الوطن الاخرى .

بل ان الأمر ــ في هذا المجال على العكس تماماً ــ من حيث نجد أن التقدم في مستوى الوعي الثوري للجماهير العربية على امتداد الوطن العربي كله إنّما تحقق ، في المستوى والمحتوى وعلى طريق وحدة الفكر الثوري ، بصورة محسوسة نابعة من التفاعل القومي الجديد الشامل الذي انطلق في الوطن العربي متخطياً الحواجز الاقليمية ، والليبرالية الاقتصادية والسياسية .

(ج) ــ أن ذلك «التقدم» لا يخلق أي تناقض ــ مهما كان نوعه أو مجاله ــ

بين مصلحة القوى العربية العاملة في اي قطر عربي يعيش منجزات الثورة ، وبين « مصالح ؟ ! » القوى العربية العاملة في أي قطر عربي آخر ، أو بين تلك المصلحة في ذلك القطر وبين المصلحة القومية العربية الجماهيرية الواحدة في الوطن العربي ككل واحد .

بل ان الأمر — في هذا المجال ايضاً على النقيض تماماً — من حيث نجد ان بناء ، التقدم في اي قطر عربيّ يتخطى الاقليمية إنما يقيم بالواقع ، قاعدة يرتكز اليها نضال القوى العربية العاملة في كل قطر عربي على طريق تحقيق مصلحتها الحقيقية بالنضال التحرري الاشتراكي الوحدوي ، كما أنه فوق ذلك :

• يؤكد تأكيداً حاسماً، مدعماً بتجربة البناء التقدمي في اي قطر عربي وبمعركته ، ان « التقدم في الوطن العربي لا يمكن ان يبني على اساس التجزئة » ؛

• فيؤكد، بالنتيجة، ان المعادلات الصعبة في اي قطر عربي لا تحل بالمنطق الاقليمي ؛

• ولا يؤكد ، بذلك، عدم وجود اي تناقض بين مصلحة القوى العربية العاملة في « قطر عربي » انتصرت فيه الثورة وتقدمت على طريق اعادة صنع المجتمع وبين مصلحة هذه القوى في جميع اجزاء الوطن ، فحسب ، ولكنه يؤكد ، حسماً ، ان هذه المصلحة هي — بالتجربة والارقام — مصلحة واحدة ..

(د) — أن الصراع القاسي والحاسم، الدائر حول دعامات ذلك « التقدم » في بعض الاقطار العربية وحول حماية تطوره الاتجـــاه الثوري المتواصل ، هو صراع يكشف ، بصورة واضحة ، ان ذلك « التقـــدم » لم يُقيم تناقضاً بين القوى العربية العاملة في تلك الاقطار العربية من جهة ، وبين هذه القوى في اي جزء آخر من الوطن في جهة اخرى ؛

بل ان الامر على العكس تماماً ؛ حيث نجد أن هذه « المعركة » قد أكدت تأكيداً قاطعاً «وحدة » مصلحة القوى العربية العاملة على صعيد الوطن كله،

وتناقضها وتصادمها العدائيين الحاسميين مع مصالح قوى الاستغلال وطبقاته ونظمه ـــ الاجنبية والوطنية ـــ المتحالفة على صعيد الوطن كلمة ايضاً .

إن نضال القوى العربية العاملة ، على نطاق الوطن العربي كله ، نضالاً نابعاً من ادراك « وحدة الهدف » ، وصامداً لجميع الضغوط والاغراءات المادية واللامادية ، ومتواصلا في جميع المجالات والساحات ، من اجل حماية « التقدم » الذي يصنع « بالثورية » في بعض الاقطار العربية .

وان نضال الشعب في تلك الاقطار نضالا نابعاً من الادراك ذاته ، وصامداً لجميع الضغوط والاغراءات نفسها ، ومتواصلا على جميع المجالات والساحات ايضاً ، في سبيل وضع هذا « التقدم » في خدمة نضال القوى العربية الثورية اينما كانت من ربوع الوطن اثناء زحفها الثوري على طريق وحدة الهدف ؛ نقول : إنّ هذين النضالين هما الحقيقتان الصارختان في الواقع العربي القائم :

* اللتان ترعبان قوى الثورة المضادة ؛
* واللتان تردّان على ما نحن بصدد تفنيده من تضليل مخادع .

والخلاصة :

أن جميع التيارات والحركات والدعوات والمشاريع والخطط والمسالك التي تعبّر عن القول بأن بين « الكيانات ـــ الاجزاء » ، القائمة تمزيقاً وتفتيتاً للأمة العربية في وطنها ، تناقضات او تباينات ، على اعتبار ان كل « كيان ـــ جزء » منها « وحدة » تكون طرفا في تناقض ، او تتميز بسمات خاصة . . انما هي تيارات وحركات ودعوات جاهلة او مضللة ، تنتهي ـــ في النتيجة ، ـــ إلى نفس الموقف الذي ينكر وحدة الامة العربية وقوميتها ، حتى لو كانت تيارات وحركات ودعوات تعلن غير ذلك .

وأن الموقف العلمي تجاه هذه المسألة يرفض تلك الاقوال على انها « لغو »

ليس لها اساس او مضمون ، ليركّز الانتباه تركيزاً عامياً وحركياً على التناقضات والتباينات العلمية القائمة « بوجود » هذه الكيانات و « فيها » ، الممتدة على الصعيد القومي كله ، القائمة بين « قوى موحدة على الصعيد القومي كله ايضاً » متناقضة متباينه على أساس موقفها او موقعها المصلحي والعقائدي من حل التناقضات القائمة بالتجزئة والاستغلال والاستعمار والاغتصاب ؛ اي بموقفها من « وحدة الهدف » العربي الثوري .

* * *

(٣) التناقض القائم « بوجود » اسرائيل :

ان التناقض القائم « بوجود » اسرائيل ، والمتزايد — حدة واتساعاً — ما بقيت موجودة ، هو تناقض عدائي فريد من نوع خاص ؛ وذو تأثير فريد ، من نوع خاص،ايضاً، على مسألة التناقضات في الوطن العربي ؛ ويلقي أضواء ساطعة على هذه المسألة في كل ابعادها:

● فهو تناقض عدائي فريد من نوع خاص ، لانه بالاساس والمضمون وبالفرقاء والحل ، :

• ليس تناقضا طبقياً قائماً في دولة واحدة بين طبقات مستغَلة تصارع أخرى تستغلها ، كالتناقضات القائمة في كل دولة طبقية ، متقدمة كانت أو متخلفة ؛

• وليس تناقضاً طبقياً قائماً بين دولتين ، تجر شعوبهما للصراع : تناقضات « مادية » قائمة بين طبقات مستغِلة حاكمة فيهما ، كالتناقضات القائمة بين دولتين استعماريتين ؛ أو تناقضات « ايدولوجية » قائمة بينهما او بين الفئات الحاكمة فيهما كالتناقضات القائمة بين دولتين اشتراكيتين .

• وليس مجرد تناقض « طبقي — قومي » قائم بين دولة مستعمِرة وبين شعب تستعمره ، مهما كانت صورة هذا الاستعمار ، كالتناقضات القائمة بين

كل دولة مستعمرة وكل شعب تستعمره وتقهره .

وانما هو تناقض «طبقي – قومي – حضاري – مصيري» تقف به «اسرائيل» مع الرجعية العربية ومع الامبريالية العالمية، في حلف « استعماري – رجعي – صهيوني » واحد : يواجه القوى العربية العاملة في الوطن العربي ككل واحد ؛ ويتهددها ويتحداها في وجودها ونزوعها القوميين ، وفي تطلعها وصراعها الطبقيين الاشتراكيين ، وفي عقيدتها ورسالتها الحضاريتين أي في مصيرها كلّه.

● وهو ذو تأثير فريد من نوع خاص على مسألة التناقضات في الوطن العربي .

لانه تناقض قائم « بوجود بشري » غاز مغتصب ، متجسم في « دولة – قاعدة » يستعمله ويستعملها التحالف « الامبريالي – الرجعي – الصهيوني » في تنفيذ مخططاته بصورة متميزة غير متاحة لهذا التحالف بأسلحته وقواعده الاخرى ؛ وذلك من حيث كونه قد اضفى على هذه القاعدة صفة « الدولة » ؛ ومنحها ، على الصعيد الدولي ، حقوق الدولة ايضاً .

ولأنه ، في الوقت ذاته، تناقض ينطوي، بطبيعته وصورته المذكورتين ، على ضغط هائل متميز ، قد يضلل القوى العربية الثورية – بالسطحية الطوبائية او بالخطط المرحلية – عن حقيقة التحالف الثلاثي الرهيب المتربص بها ، القائم بين الامبريالية ممثلة في دولها ، واحتكاراتها ، وبين الصهيونية ممثلة باسرائيلها وبنفوذ اليهودية العالمية ، وبين الرجعية العربية ممثلة بطبقاتها المستغلة ونظمها الحاكمة العميلة ؛

ان وقوع « القوة العربية الثورية » فريسة لذلك التضليل لا يشل قدرتها على خوض معركة حل هذا التناقض او احراز النصر فيها فحسب ، وانما قد يشلها ، ايضاً ، عن خوض معركة حل التناقضات الاخرى وعن احراز النصر فيها ، فتسقط بهذا الشلل ضحية سطحيتها الطوبائية ؛ وخططها المرحلية .

● وهو يلقي اضواء ساطعة على مسألة التناقضات القائمة في الواقع العربي بكل ابعادها :

لأنه يقدم نموذجاً واضحاً وصارخاً للنتائج الفعلية التي تترتب على تفاعل التجزئة والاقليمية مع الاستغلال والرجعية ، في الحياةالعربية،فيؤكد « الوحدة التركيبية » للتناقضات القائمة « في » اجزاء الوطن ، ويوضح صلة « التفاعل الجدلي » القائمة بينهما في جميع أبعادها ؛ بمقدار ما يفضح سقم الحديث عن تناقضات بين القوى العربية العاملة على مدى الوطن ككل واحد، او اخرى قائمة بين القوى الرجعية ،بعضها مع البعض الاخر او بينها وبين الاستعمار والصهيونية؛ على ذلك المدى.

فهو يقدم نموذجاً متكامل الدلالات على ان القوى الاستعمارية والرجعية والصهيونية تكوّن في الوطن العربي قوة واحدة الهدف والتخطيط والمصير ، تقف في موقع التناقض العدائي الشامل والحاسم مع القوة العربية الثورية كقوة واحدة في جميع اجزاء الوطن ايضاً ،

— ١٥ —

التركيب بعد التحليل

في ضوء ما تقدم من « تحليل » موجز للتناقضات القائمة في الواقع العربي .

وعلى اساس الانطلاق من ان العرب امة واحدة ذات قومية واحدة ؛ على الرغم من وجود هذه التناقضات .

فاننا مطالبون ان نباشر ، بالمنهاج « القومي – الطبقي – الجدلي » ، عملية « التركيب » بعد « التحليل » ؛ كي نتوصل إلى الصيغة الحية للموقف العلمي من مسألة التناقضات القائمة في الواقع العربي .

ذلك انه . .

اذا كان وعي كل ظاهرة اجتماعية مركبة حية هو امر يتطلب تحليلها ؛

واذا كان كل تحليل لها يقتضي ، اولا ، تجزئتها، بالتجريد، إلى عناصرها

الاولية ، ويتطلب ، ثانيا ، دراسة هذه العناصر الأولية « المجردة بالتجزئة » من اجل اكتشاف اساس كل عنصر منها ومنشئه ومضمونه وقوانين حركته ،

اذا كان الأمر كذلك . .

فان سلامة تحليل هذه الظاهرة المركبة وعلميته : يقتضيان استمرار الوعي على ان كل عنصر من العناصر الجزئية المجردة لا يأخذ وجوده الحي الا بتفاعله المتبادل مع غيره من العناصر وفي نطاق الوحدة المركبة لتلك الظاهرة .

كما ان تحقق الوعي الشامل للظاهرة المركبة الحية نفسها وادراك حركتها الواقعية : يقتضيان — بعد التحليل الذي جزأها بالتجريد إلى عناصر أولية — العودة إلى « التركيب الجدلي » الذي يتحقق به اكتشاف أسس هذه « الظاهرة المركبة » ومضمونها ومنشئها وقوانين حركتها الواقعية ، ككل مركب واحد .

* * *

ان التناقض الحي — غير المجرد وغير المجزأ — القائم « في الحياة العربية انما هو التناقض القائم بين الواقع العربي الذي تعيشه هذه الأمة — بصورته ومحتواه وقواه — وبين الواقع المنشود الذي تطلبه القوى الجماهيرية العاملة فيها وتناضل من اجل قيامه — بصورته ومحتواه وقواه أيضاً — وهذا الواقع المنشود هو : دولة عربية واحدة، يتحرر بها وفيها المواطن والامة والوطن من الاستغلال والاستعمار ؛ تعود إليها اجزاء الوطن السليب وللشعب العامل فيه ثرواته وطاقاته ؛ تصنع التقدم بين ظهرانيها « بالاشتراكية — الديموقراطية» ، كفاية وعدلا ؛ فيتحقق بقيامها للانسان العربي — في امته وبدولته — اداء رسالة حضارية انسانية جديدة ،

ان هذا التناقض الحي — غير مجرد او مجزأ — :

• هو التناقض الذي يستوعب — في وحدته المركبة — جميع التناقضات الاخرى القائمة في الحياة العربية ، استيعاباً جدلياً ، يكون ، به ، كل تناقض منها «عنصراً» من عناصر هذا «التناقض المركب الحي» او «مظهراً» من مظاهرة ،

• فهو التناقض الذي يحدد — بوحدته المركبة ووجوده الحي — الاساس والمحتوى ، والصراعات والقوى ، والطريق والحل لكل « تناقض » من التناقضات الاخرى القائمة في الحياة العربية ، فيكون كل منها — في جميع ابعاده تلك — عنصراً من عناصره او مظهر من مظاهره .

• وهو التناقض الذي يفجر — بوحدته المركبة ووجوده الحي — الثورة العربية ويرسم طريقها كسبيل لا سبيل سواه من اجل حله ؛ فيقرر — بوحدته المركبة وبوحدة « حله » المركب — السمات الاساسية لهذه الثورة في جميع ابعادها ، من الهوية إلى الهدف إلى الاداة إلى المنهاج .

• وهو التناقض الذي ينبع عنه — في وحدته المركبة — القانون الاساسي للثورة العربية ؛ كقانون مركب يستوعب جميع قوانين العمل الثوري التي تصح في اي مجال من مجالات الحياة العربية وفي اي ساحة من ساحات الوطن ، كقوانين مشتقة وفرعية وثانوية بالنسبة له ؛

• وهو التناقض الذي يحدد — بمنطق حله المركب — منطق حل كل تناقض ، من تلك التناقضات العناصر او المظاهر فيقرر — بقانونه الاساسي — مضمون قوانين العمل الثوري الذي يتصدى لحل كل تناقض منها ،

فلا يستقيم بأية حال — وعي الاساس والمحتوى ، او الصراعات والقوى ، او الطريق والحلول ، او المناهج والقوانين الخاصة بأي تناقض من تلك التناقضات — العناصر والمظاهر — الا في نطاق وعي كل تناقض منها ، في جميع ابعاده تلك ، على انه « عنصر جزئي » — ليس اكثر — من عناصر ذلك التناقض المركب الحي الواحد ، وفي نطاق وعي ان جميع النتائج التي نتوصل اليها من تحليل اي تناقض منها — كعنصر جزئي — تبقى نتائج « مجردة وجزئية » ما لم يوضع ذلك التناقض نفسه ، وتوضع تلك النتائج ذاتها ، في نطاق التناقض « المركب » ، وفي اطار النتائج التي يتوصل اليها وعي حركته كتناقض « واحد حي » .

الخطوة الرابعة

* مواجهة « قضية الثورة » في الواقع العربي :

ان وعي « الوحدة الجدلية » للتناقض المركب القائم ، في الواقع العربي ، تناقضا حياً : غير مجرد او مجزأ ،

وان ادراك « السمات المميزة » لهذا التناقض في نطاق عصره ،

وان استيعاب النتائج الحركية التي تترتب ، بالضرورة العلمية ، على تلك الوحدة وتنبع ، بنفس الضرورة ، عن هذه السمات ،

هي الوعي والادراك والاستيعاب القادرة على التوصل إلى تحديد المعالم الرئيسية لمضمون الموقف العلمي من قضية « الثورة » التي تتمكن من « حل » ذلك التناقض المركب الحي « حلا » حتمياً وعلمياً : يتحقق به انتقال الامة العربية مما هي فيه بالفعل إلى ما تريده جماهيرها بالامل ، انتقالا مطمئن المسيرة ، ثابت الخطوات ، مضمون النتائج .

فهي الوعي والادراك والاستيعاب التي تحدد — في ضوء عقيدة الثورة — معالم الموقف تجاه المقومات الاساسية « للثورة » في الواقع العربي ، الا وهي هدفها ، وقواها ، وادواتها ومناهجها .

وهي الوعي والادراك والاستيعاب التي تحدد — في ضوء هذه العقيدة — القانون الاساسي « للثورة » في الواقع العربي ، وتحدد كذلك القوانين الفرعية النابعة من هذا القانون الاساسي ، والتي ينصرف كل قانون منها لمقوم من تلك المقومات :

ومرد ذلك :

أن « هدف » الثورة في الواقع العربي هو حل ذلك التناقض المركب الواحد، فهو « هدف مركب واحد » ؛

وأن « قوى » الثورة في الواقع العربي هي القوى صاحبة المصلحة والارادة في تحقيق هذا الحل ، وبلوغ ذلك الهدف ؛

فهي القوى التي تكون ، بالواقع أو بالامكان ، طرفاً في ذلك « التناقض المركب » متصارعاً مع جميع القوى التي تقاومه أو تعارضه — في أي عنصر من عناصره — كأطراف أخرى .

وأن « اداة » الثورة في الواقع العربي هي « الاداة » التي لا بد وان تجسم الهدف المنشود وقواه ، وذلك بوعيها وتكوينها قبل ان يتحقق الهدف ومن اجل تحقيقه :

فتكون : بالوعي والتكوين : تحديا حازماً للاوضاع المادية ، ورفضا حاسماً للرواسب العقلية والنفسية والعقائدية التي تتجسم في هذا التناقض المركب الذي تتحمل الاعباء الطليعية في حله ؛

وتكون ، بذلك الوعي والتكوين أيضاً : منفصلة عن الواقع القائم انفصال الثائر عليه بمقدار ما تكون ، بخططها ومناهجها ، ملتحمة به التحام القيادة الايجابية مع قوى الثورة فيه ، والتحام الصراع المخطّط مع القوى المعادية للثورة .

وأن « مناهج » الثورة الاساسية في الواقع العربي ، هي المناهج التي تتقرر بطبيعة ذلك التناقض المركب وسماته المميزة ، في نطاق معطيات العصر ومنطق حركة التاريخ التقدمية العامة فيه .

• • •

وغير عسير ان نقرر ، بالاستناد ، إلى ذلك الوعي والادراك والاستيعاب ، أن قانون « الثورة » الاساسي العام في الواقع العربي ، الذي تتفرع عنه جميع القوانين الفرعية الاخرى ، ولا يجوز — علمياً وحركياً — لأي قانون فرعي منها ان يتناقض معه ، هو القانون التالي :

إن « الثورة » في الواقع العربي لا يمكن ألا ان تكون « ثورة — متواصلة — واحدة » :

• فتكون ثورة متواصلة : بمعنى انها .. تحررية — اشتراكية — ديموقراطية — وحدوية ، تتلاحم فيها الثورة السياسية ، والاجتماعية ، والوحدوية ، واسترداد اجزاء الوطن السليبة ، تلاحماعضوياً ؛

• وتكون ثورة واحدة : بمعنى انها .. واحدة العقيدة والهدف والاداة والمناهج على نطاق القومي العربي الشامل ، مهما تعددت الساحات ، او تباينت المجالات بتعدد الاقطار وبتطور المعركة .

فلا يمكن ، « للثورة » في الامة العربية :
ان تكون متواصلة ، الا بأن تكون واحدة ،
وأن تكون واحدة ، الا بأن تكون متواصلة ،

ولا يمكن أن تستحق « الثورة » في الامة العربية شرف اسمها « كثورة » او ان تمتلك المقومات العلمية اللازمة «للثورة» الا بأن تكون «متواصلة — واحدة» بجميع المعاني المذكورة آنفاً .

فهذا هو « القانون الاساسي » لحركة الحياة ومسيرة التاريخ الثورية في الامة العربية في هذا العصر ، وهو الذي يحدد تحديداً علمياً مقومات الثورة العربية وسماتها ، ويؤكد تأكيداً حتمياً ضرورة ظهورها ،

ان « الثورة العربية » ، بهذا القانون الأساسي :

تشترك مع ثورات العالم الثالث في كونها ثورة « متواصلة » بالضرورة الناشئة عن طبيعة التركيب الطبقي والاستغلال الاستعماري — الوطني القائم بصورة متماثلة تماثلاً أساسياً في جميع أمم هذا العالم وشعوبه ؛

وتتميز عن تلك الثورات في كونها ثورة « واحدة » بالضرورة الناشئة عن التجزئة في ذاتها وعن اثارها المتبادلة مع التناقضات الطبقية الاخرى .

ان مخالفة هذا القانون الاساسي في اي عنصر من عناصره الاساسية المذكورة لا تؤدي، في الواقع، إلى نتيجة اقل من التردي إلى موقع « الثورة المضادة » ، ولا تنال عقوبة اقل من العقوبة التي ينالها – بحتمية التاريخ ومنطق الثورة – جميع الذين ينتهون إلى مواقع الثورة المضادة سيما اذا كانوا يرفعون اعلام « الثورة » وشعاراتها .

ان خضوع « الثورات » في بلاد العالم الثالث جميعها – ومنها الأمة العربية – للضغوط الطبقية الاستغلالية ، المادية منها والايدولوجية ، التي تستهدف ان تفقدها سمة الثورات « المتواصلة » ، بأن تثلم حدة الوعي الطبقي الاشتراكي بين صفوف قواها العاملة ليبدو ذلك الخضوع في عقائدها أو في أهدافها أو في اداتها أو في مناهجها ، هو الخطر الأساسي الذي يتهدد هذه الثورات ومنجزاتها بالهزيمة والنكسة أو بالتوقف والانحراف ،

ولكن خضوع « الثورة » في الأمة العربية، بالذات، لضغوط التجزئة والاقليمية ، المادية منها والايدولوجية ، التي تستهدف أن تفقدها سمة « الثورة الواحدة » وتحويلها إلى « ثورات » متعددة بأن تثلم حدة الوعي القومي بين صفوف قواها العاملة ، ليبدو ذلك في عقيدتها أو في أداتها أو في مناهجها هو خطر أساسي يتهدد الثورة العربية ومنجزاتها ، أيضاً ، بالهزيمة او بالتوقف والانحراف .

واذا نجحت ضغوط « التجزئة » كواقع مادي ، ورواسب « الاقليمية او « الانفعال – الاقليمي »، كحالة « عقلية – روحية » ، في ان تفرض نفسها على « الثورة » وان تخضعها لمنطق التجزئة والاقليمية في أي مقوم من مقوماتها لتصبح « ثورات » متعددة ، فان هذا الخضوع – مهما كانت مبرراته – سيؤثر تأثيراً نوعياً على مقوماتها الاخرى ؛ وسيؤدي ، حتماً ، إلى فقدان جميع هذه « الثورات المتعددة ؟ ! » سمة الثورة المتواصلة لتصبح ثورات : « غير متواصلة» و « غير واحدة » ، فتنقلب بالتالي ، إلى ثورات مضادة .

• • •

اما القوانين الفرعية التي تتفرع من هذا القانون الاساسي ، وينصرف كل منهما إلى مقوم من مقومات « الثورة » الاساسية في الواقع العربي ، فهي القوانين التالية :

١ — قانون « وحدة » العقيدة .
٢ — قانون « وحدة » الهدف
٣ — قانون « وحدة » القوى .
٤ — قانون « وحدة » الاداة .
٥ — قانون « وحدة » العمل .
٦ — قانون « الاولويات » الحركية .

١٧

١ — قانون « وحدة العقيدة » — ويمكن ان يصاغ على الشكل التالي :

ان العقيدة مقوم أساسي من مقومات الثورة ، من حيث كونها ثورة ، وهي ، في الثورة العربية ، عقيدة واحدة ، رغم تعدد عناصر الهدف ، ورغم تعدد ساحات المعركة :

● فهي العقيدة « الواحدة » :

• التي تكون ، بوحدتها ، اساس اهداف التحرر والاشتراكية والديموقراطية والوحدة واسترداد الوطن السليب ، كعناصر تكون « وحدة » الهدف العربي الثوري .

• والتي تكون ، ايضاً ، منبع المناهج الثورية العربية في جميع مراحلها ومجالاتها وساحاتها على طريق تحقيق الهدف .

ذلك أنه من السخف أن يظن أحد أو يقول بأن لكل هدف من هذه الاهداف ، او لبعضها ، عقيدة خاصة يقوم عليها أو ينبع منها سواء كان ذلك

في مضمونه او في مناهج لتحقيقه ؛ كأن يظن أحد أو يقول ، مثلا ، ان للوحدة عقيدة هي العقيدة القومية ، وللاشتراكية عقيدة اخرى هي العقيدة الاشتراكية ، وللديموقراطية عقيدة ثالثة هي العقيدة الديموقراطية ، وهكذا . .

● وهي العقيدة الواحدة التي تكون ، بوحدتها ، الاساس والمقياس :

• لتحديد الثورية والثوار والعمل الثوري على نطاق الوطن كله بلا حدود ؛

• ولتوفير وحدة الفكر الثوري بين صفوف القوى العاملة فيه وتوفرها لطلائعها الشعبية والرسمية ؛

ذلك أنه من السخف ، أن يذهب أحد أو يدعو إلى تعدد العقائد الثورية وإلى تعدد الأسس والمقايس التي تتحدد بها معاني الثورية ، وهوية الثوار ، وسمات العمل الثوري في الواقع العربي تعدداً ينبع من التجزئة ويجسمها ،

ولعله أمعن في السخف ، أو أقرب إلى التآمر ، ان يذهب احد أو يدعو إلى أمل أو عمل يستهدف « وحدة الهدف الثورة » ، وينطلق في الوقت ذاته من التسليم بتعدد « العقائد » تبعاً لتعدد ما يسمونه « بالثورات الوطنية » . . العقائدية !

● وهي العقيدة الواحدة : التي لا بد وان يلتزم بها الثوار وعملهم الثوري — في جميع مجالات العمل وفي جميع انحاء الوطن كافة — التزاماً معلنا :

• يتجسم في وحدة القيم والمبادىء والاساليب التي هي مضمون وحدة الفكر العقائدي.

• ويتجسم في وحدة الموقف خلال معركة الصراع العقائدي المتواصلة في مواجهة العقائد المناقضة والمتباينة ، على أساس الادراك العقائدي الثوري بأن معركة الصراع العقائدي لا تقبل — بطبيعتها — المهادنة أو التجميد .

فهي في مقدمة مقومات الثورة التي لا تقبل التعدد مهما قبلت التجدد ؛

وهي المقوم الاساسي الذي لا يقبل — بأية حال — المرحلية او التكتيك

في اعلان « الالتزام » به ، ولا يقبل ، في اي ظرف ، المهادنة أو التوقف أو التراجع في « الدعوة » له .

١٨

٢ – قانون « وحدة الهدف » – ويمكن أن يصاغ على الشكل التالي :

أن اهداف التحرر والوحدة والاشتراكية والديموقراطية واسترداد اجزاء الوطن السليبة ، عناصر متفاعلة مع بعضها تفاعلا مصيرياً متبادلا يتبلور في « وحدة الهدف » .

ان « وحدة الهدف » تنبع ، علمياً وحتمياً :

من طبيعة التناقض الواحد المركب القائم في الحياة العربية ،

ومن طبيعة الحل الواحد المركب لهذا التناقض الذي تنشأ الثورة العربية من ضرورات حله وتعمل هذه الثورة في سبيل تحقيق هذا الحل :

فهي وحدة « جدلية » تأبى كل تصور او مفهوم او عمل ، ميكانيكياً كان او اقليمياً ، يتصدى « لوحدة الهدف » وعناصرها حتى لو تستر وراء الزعم بانه تصور او عمل : « واقعي » او « ثوري وطني » .

ان « وحدة الهدف » تعني ، علمياً وحتمياً :

أ – ان كل عنصر من عناصر الهدف المذكورة ، يتفاعل مع العناصر الاخرى تفاعلا متبادلا ، ويرتبط بها ارتباطاً مصيرياً ، سواء أكان ذلك في المضمون أو القوى أو المعركة أو الطريق .؛

ب – ان كل عنصر من عناصر الهدف المذكورة ، هو في تحقيقه – وفي حماية ما يتحقق من مكاسب على طريق تحقيقه – في أي جزء من الوطن مرتبط ارتباطاً مصيرياً بتحقيقه – وبحماية ما يتحقق من مكاسب على طريق تحقيقه – على نطاق الوطن كله .

ج — ان كل « هدف — عنصر » منها هو غاية في ذاته،وهو وسيلة أو شرط أو ظرف لغيره أيضاً ، وهو واجب وممكن بمقدار وجوب الآخر وامكانه .

د — ان كل خطوة ثورية على طريق اي « هدف — عنصر » منها في اي جزء من اجزاء الوطن لا بد وان تكون ، في جميع ابعادها ، خطوة على طريق تحقيقها كلها ، كهدف واحد لامة واحدة ، على نطاق الوطن العربي ، كله ، كوطن واحد .

لذلك :

فانه — اولا — لا يمكن ، ولا يجوز ، الفصل بين عناصر « وحدة الهدف » في الزمان ، فصلا يبدو في تصور « وحدة الهدف » أو تصويرها او طلبها ، بصورة ميكانيكية تفتقد ادراك الصلة الجدلية بين تلك العناصر ، او تبدو في التساؤل السطحي حول اي من هذه الاهداف يتحقق اولا وثانيا وثالثاً .. وهكذا ؟

كما أنه — ثانياً — لا يمكن ، ولا يجوز ، الفصل بين عناصر وحدة الهدف في المكان ، فصلا يبدو في تصور « وحدة الهدف » او تصويرها او طلبها بمنطق اقليمي — يدعى المنطق الوطني — يفقد ادراك الصلة الجدلية بين تحقيق تلك العناصر وحمايتها « كهدف واحد » في جميع أجزاء الوطن ككل واحد ، بمنطق قومي .

فليست الصيغة العلمية والعملية لمسيرة الثورة العربية على طريق تحقيق « وحدة الهدف » هي أنها مسيرة يتحقق بها — اولا — تحرير اجزاء الوطن كلها من الاستعمار ، و — ثانياً — بناء الاشتراكية في كل جزء من هذه الاجزاء ، و — ثالثاً — اقامة الديموقراطية في هذه الاجزاء بعد بناء الاشتراكية فيها ، و — رابعاً — تحقيق الوحدة بتوحيد هذه الاجزاء الحرة الاشتراكية الديموقراطية ، و — خامساً — استرداد اجزاء الوطن السليبة ؛

واثما الصيغة العلمية والعملية لهذه المسيرة في معطيات الواقع العربي القائم ، انها انطلاق ثوري شامل :

• يجري على جبهة عريضة تشمل مجالات الحياة العربية جميعها في ساحات الوطن كله ، بمنطق الثورة « المتواصلة ـ الواحدة » .

• يكون النصر الذي يتحقق له بقيام « الثورة السياسية ، وحمايتها في أي جزء من اجزاء الوطن خطوة اكيدة على طريق امتداد دولة الوحدة النواةونحو بناء « الاشتراكية ـ الديموقراطية » العربية فيها ؛

• فتكون ، به دولة الوحدة النواة ـ منذ ميلادها واثناء امتدادها الثوري على طريق دولة الوحدة الشاملة المنشودة : ـ

خطوة ، في ذاتها ، على طريق تحقيق وحدة الهدف ؛

وقاعدة للثورة العربية في زحفها بالحركة العربية الواحدة على طريق تحقيقه،

وعاملاً ثورياً حيا :يزيد امكانيات استكمال التحرر وامتداد الوحدة ذات المحتوى « الاشتراكي ـ الديمقراطي » ، وامكانيات استرداد اجزاء الوطن السليبة زيادة هندسية متضاعفة ، ويحوّل هذه الامكانيات ، إلى واقع قائم ، تحويلا جدليا متواصلا ، يسير نحو تحقيق الهدف في وحدته .

ـ ١٩ ـ

٣ ـ قانون « وحدة القوى » ـ ويمكن ان يصاغ على الشكل التالي :

ان التصنيف الثوري الاستراتيجي للقوى المتصارعة في الواقع العربي :

• يجب ان يقوم على اساس موقفها المتكامل من التناقض المركب القائم في الحياة العربية ، وموقعها من الصراع الدائر حوله كتناقض مركب واحد ،

• فيجب ان يقوم ، بلغة اخرى ، على اساس موقفها المتكامل من « وحدة

الهدف » – بعقيدته ومضمونه ومنطقه – وليس على اساس موقفها من «عنصر» واحد من عناصر الهدف ايا كان هذا العنصر .

* ويجب ان يكون ، في الوقت نفسه ، اساس تكوين « اداة » الثورة العربية ، وأساس خططها الثورية الاستراتيجية ايضاً .

أما التصنيف التكتيكي للقوى ، فأنه قد يتباين من مرحلة إلى أخرى ومن معركة إلى أخرى من ساحة إلى أخرى ؛ فهو عملية تقع في نطاق « خطة عمل » محددة الهدف والزمان والمكان ولا تقع فيما نحن بصدده من بيان قوانين « الثورة العربية » .

ان التصنيف الثوري الاستراتيجي للقوى المتصارعة في الوطن العربي ، تصنيفاً مسئولا ، يقوم على ذلك الاساس العلمي ويعي المردود الموضوعي لنتائج مواقف هذه القوى وفعاليتها خلال مرحلة تبلغ نصف قرن تقريباً من تاريخ النضال القومي :

سيجد – اولا – ان هذه القوى تصنف إلى صنفين رئيسيين هما :

١ – قوة « وحدة الهدف » ؛

٢ – القوة « المعادية » لوحدة الهدف ؛

وسيجد – ثانيا –

ان قوة « وحدة الهدف » اي القوة القومية الثورية :

تضم – بالامكان – جميع القوى العاملة في الوطن العربي ككل واحد؛

وتضم – بالواقع – طلائعها الثورية التقدمية، الشعبية والرسمية .. التي تجسم بنضالها – على جميع ابعاده – « وحدة الهدف » عقيدة ومضموناً وتنظيماً وعملاً .

وأن القوة « المعادية » لوحدة الهدف تضم القوى الثلاث التالية، على اختلاف عقائدها ودوافعها ومناهجها :

١ — القوة الاستعمارية — الصهيونية — الرجعية ،
٢ — القوة الشيوعية ؛
٣ — القوة الانتهازية

وسيجد — ثالثاً — ان كل قوة من القوى الثلاث التالية ، وهي : القوة القومية الثورية ، والقوة « الاستعمارية — الرجعية — الصهيونية » والقوة الشيوعية ، هي « قوة واحدة » على نطاق الوطن العربي كله ؛

فليس بين هذه القوى — في منطق الواقع والصراع — قوة تنحصر بالوجود والخطط والفعاليات ، في نطاق جزء من أجزاء الوطن العربي على حدة ؛ او تتقيد ، في ذلك كله ، بالحدود القائمة بين هذه الاجزاء .

وسيجد — رابعاً —

ان قوة « وحدة الهدف » هي القوة الثورية والتقدمية في الواقع العربي ، بينما القوى المعادية هي قوى غير ثورية ورجعية مهما كان موقفها او ظهر انه تقدميّ تجاه اي « عنصر » من عناصر وحدة الهدف ،

ذلك ان الثورية والتقدمية في الواقع العربي تتقرران ، علمياً وموضوعياً، باستيعاب مسألة التناقضات ووعي قضية الثورة القادرة على حلها في هذا الواقع على الصورة التي بسطناها آنفاً : حيث دللنا — بوضوح — على ان تحقيق اي عنصر من عناصر الهدف العربي في اي جزء من اجزاء الوطن هو امر مرتبط ارتباطاً مصيرياً علمياً بتحقيق « وحدة الهدف » .

ومعنى هذا : ان تصنيف القوى في الوطن العربي ، إلى قوة ثورية تقدمية — هي قوة « وحدة الهدف » او القوة القومية الثورية ؛ وإلى قوى غير ثورية رجعية — هي جميع القوى الاخرى — ، هو التصنيف العلمي الذي يجب ان يحل نهائياً محل التصنيفات التقليدية المضللة ، كتصنيفها إلى « يسار » و « يمين »

بمنطق شيوعي يستهدف اغفال البعد القومي وضرب هدف الوحدة ؛ أو إلى قوى « قومية » واخرى « لا قومية » بمنطق رجعي يستهدف إغفال البعد الطبقي وضرب هدف الاشتراكية .

• • •

• القوة القومية الثورية

ان القوة القومية الثورية « التحررية — الاشتراكية — الديموقراطية — الوحدوية » هي قوة واحدة المصلحة والمصير على نطاق الوطن كله ؛

توحدها اليوم : ارادة نامية ووعي متزايد على تحقيق « وحدة الهدف » بحل التناقضات القائمة في الواقع العربي الحل العلمي والحتمي الذي يتبلور في وحدة الهدف .

وتوحدهــا اليوم : معركة ضارية تخوضها هــذه القوة ، في جميع المجالات وفي مختلف الساحات ، ضد القوة « الاستعمارية — الرجعية الصهيونية » التي تحاول ان تسحق الهدف العربي وقواه بأساليب ووسائل متجددة ، ومعركة أخرى تخوضها أيضاً في مواجهة القوى الشيوعية والانتهازية التي تسعى بوسائل متجددة ايضاً ، للوثوب على نضال القوة القومية الثورية خلال معركتها الضارية مع القوة « الاستعمارية — الصهيونية — الرجعية » .

إن الرواسب الناشئة عن التجزئة والاستعمار والتخلف من جهة ، وإن اساليب البطش والتضليل التي تمارسها النظم الرجعية الحاكمة في اكثر اجزاء الوطن من جهة أخرى ، وإن الضغوط العقائدية التي تقوم بها القوة الشيوعية من جهة ثــالثة ، هي عوامل مؤثرة تجعل « بعض » قطاعــات من قوى الشعب العاملة ، في اجزاء الوطن كلها ، قطاعات سلبية — غير نــاشطة وغير فعالة — في معركة القوة العربية الثورة على طريق هدفهــا ، وتضع « بعضها » الآخر — بالواقع — في صفوف تلك القوى المعادية .

ولكنه ، على الرغم من ذلك ، فمما لا شك فيه ان هذه القوى العربية الجماهير ، ذاتها ، هي قوى واقعة — بالامكان — في نطاق القوة القومية الثورية ، لان مصلحتها الحقيقية ، هي في تحقيق اهداف هذه القوة ، وارادتها الحرة ، هي في انتصارها .

وواجب القيادات في القوة القومية الثورية ، الاخذ بأسباب توعية هذه القطاعات وتنشيطها وحمايتها من الدعايات المضللة والتوجيه المعادي ،

وهو واجب عقائدي ، وتنظيمي ، ونضالي في وقت واحد :

• يفرض : استهداف فصل هذه القطاعات الشعبية ، عن أية قيادات استعمارية او عميلة او شيوعية او انتهازية ، ضللتها وغررت بها ؛

• ويقتضي : فضح هذه القيادات لانقاذ تلك القواعد الشعبية ، وتمكينها من احتلال مكانها الطبيعي ضمن القوة القومية الثورية وفي نضالها بجميع مجالاته ومستوياته .

• ويتطلب : ان يتأكد في اعماق هذه الجماهير — بالكلمة والعمل والنموذج التي تصدر عن طلائع القوة القومية الثورية — اهم معاني وحدة الامة والثورة والهدف والحركة ؛

إن قانون وحدة القوى يتبلور تجاه القوة القومية الثورية في نتيجة حاسمة مؤداها :

إن «الوحدة الوطنية» في اي جزء من الوطن لا يمكن ان تعني — عقائدياً وثوريا — غير وحدة قوى الهدف .

وإن «الوحدة الوطنية» لقوى وحدة الهدف في أي جزء من الوطن لا بد وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من « الوحدة القومية » لهذه القوى .

وإن تحقيق «الوحدة الوطنية» لقوى وحدة الهدف في أي جزء من الوطن لا يمكن أن يتحقق الا في وحدتها القومية : على أساس « وحدة العقيدة » و

« وحدة الهدف » ، وبجهد مركز مخطط تمارسه « الاداة » العقائدية الحركية القومية الواحدة التي تتولى ، بعقلية ونفسية قوميتين ثوريتين وبتخطيط ونضال قوميين ثوريين ، بناء تلك الوحدة الوطنية ، كجزء من الوحدة القومية ، بناء علمياً :

يقوم على معالجة ثورية للرواسب التي تضع بعض قطاعات من قوى وحدة الهدف خارج نطاق المد القومي العربي الثوري ؛

ويستند إلى تصفية منهجية للعقائد والمصالح والاغراض الرجعية والانتهازية والأنانية السائدة التي تفتت بعض القطاعات الطليعية من تلك القوى ، وتضلل بعض القطاعات الجماهيرية منها ؛

ان مفهوماً « للوحدة الوطنية » في أجزاء الوطن ، غير ذلك المفهوم القومي الثوري ، هو في أحسن الاحوال مفهوم طوبائي ، ولكنه في أغلبها مفهوم انتهازي ؛ وهو في الحالين مفهوم « اقليمي » – أي رجعي – حتى لو سمي « وطنياً ثورياً » ؛

وان تصورا لطريق تحقيق « الوحدة الوطنية » غير ذلك الطريق القومي الثوري هو في أحسن الاحوال تصور ميكانيكي ، ولكنه في اغلبها تصور انتهازي ، وهو في الحالين تصور اقليمي – اي رجعي – حتى لو سمي « واقعياً عملياً » .

ان امكانية وجدوى تكوين «جبهة موحدة» او «عمل موحد» تضم قوى غير القوة القومية الثورية – التي حددناها بأنها قوى وحدة الهدف – كاجراء تكتيكي مرحلي تقتضيه معركة معينة في مرحلة معينة، قطرية كانت المعركة أو قومية شاملة، انما هو اجراء جائز. ولكنه يتطلب ، أولا ، أن تكون القوة القومية الثورية ذاتها ، قوة منظمة قائمة على الصعيدين القومي والقطري ؛ وإلا فان هذا الاجراء التكتيكي لا يتحقق ، أو يتحول إلى اجراء في صالح أية قوة

أخرى « منظمة » قادرة على تحويل « الجبهة الموحدة » أو « العمل الموحد » لصالحها هي ، لا لصالح وحدة الهدف .

• القوة « الاستعمارية – الصهيونية – الرجعية » :

ان هذه القوة، هي القوة الكبرى المعادية للقوة القوميّة الثورية، المتصارعة معها صراعاً عدائياً حتّى الموت يشمل جميع مجالات الحياة في كل ارض الوطن ، ويدور على جبهة واسعة ممتدة من الكلمة إلى التجويع إلى المدفع .

ان القوة المستغِلّة – من طبقات اقطاعية او رأسمالية مصطنعة، ومن فئات حاكمة تجسم مصالح هذه الطبقات – القائمة « في » كل جزء من الوطن العربي، هي في الواقع الحي ، قوة موحدة المصالح والخطط والمسالك على نطاق الوطن كله ، تكون العنصر « العربي ! ! » من عناصر التحالف « الاستعماري – الرجعي – الصهيوني » القائم في الوطن العربي ، « كقوة واحدة » ؛ وتشاركه اهدافه وخططه المعادية عداء اساسياً لأهداف الجماهير العربية في التحرر والاشتّراكية والوحدة واستّرداد اجزاءالوطن السليبة ايضاً .

وتبدو وحدة هذه القوى والفئات الحاكمة المستغِلّة – المناهضة للهدف العربي الثوري بجميع عناصره – في صور متعددة متجددة ، تنمو بصورة مطردة مع نمو النضال القومي الثوري العربي وفي مواجهته .

(١) ان العناصر « الوطنية ! ! » المستغِلة المتحكمة « في » الاقطار العربية من عناصر تلك القوة الاستعمارية – الرجعية – الصهيونية لا تقف موقف العداء والارهاب من قوى الشعب العامل واهدافها « في » هذا القطر ذاته ، بل انّها تتعاون وتتوحد على نطاق الوطن كله – بالكلمة والتآمر والحرب – على ضرب الانطلاقات الثورية لقوى الشعب العامل اينما تفجرت في كل جزء من اجزاء الوطن ؛

(٢) ان الخلافات التي تنشأ بين النظم الحاكمة المستغِلّة العميلة في هذه

الاقطار في بعض الاحيان لا ترقى، بأية حال، إلى اقامة صدام بينها الا حيث يكون ذلك بتخطيط هادف تحرض عليه القوى الاستعمارية والاحتكارات الامبريالية ؛ وهي خلافات لا تلبث ، بعد ذلك ، ان تختفي بأمر هذه القوى والاحتكارات ، لتلتقي تلك النظم ، في اللحظات الحاسمة ، « صفاً واحداً » في مواجهة القوة القومية الثورية ، وذلك في نوع أو آخر من أنواع « الاحلاف » الاستعمارية المتجددة الاسماء والصيغ .

٣ — ان ما قد يبدو من تناقضات أو تصادمات أو خلافات بين قوى الاستغلال وفئاتها ونظمها الحاكمة في اقطار الوطن العربي وبين الاستعمار واحتكاراته من جهة او بينها وبين الصهيونية من جهة أخرى ، هي أيضاً — على الرغم من جميع تأكيدات تلك القوى والفئات والنظم وعلى الرغم من صراخها العالي — تناقضات او تصادمات او خلافات ثانوية عابرة ، بل مصطنعة في كثير من الاحيان ؛ لا تلبث ، بعد ذر الرماد في عيون الجماهير العربية ، ان تتبلور في اتفاقات ومواقف وخطط ، علنية وسرية ، تعبر عن وعي عناصر التحالف الاستعماري — الصهيوني — الرجعي — لمصالحها ومصائرها المشتركة في مواجهة حركة الثورة العربية الشاملة وقواها على نطاق الوطن العربي كله ؛

ويكفي ان تتابع تاريخ « قضية فلسطين » في نشوئها وتطورها وواقعها لتبدو لنا هذه الحقيقة — على ما قد يبدو فيها من تطرف — حقيقة جلية اقوى من كل آمال او عواطف طوباتية بأن لا يكون الأمر كذلك .

• القوة الشيوعية :

ان هذه القوة الموجودة — بأحجام متفاوتة — في كل جزء من الوطن العربي ، وهي ايضاً ، في الواقع الحي ، قوة موحدة العقيدة والاهداف والخطط على نطاق الوطن كله :

تقف ، بالعقيدة وفي قضيتي الوحدة واسترداد اجزاء الوطن السليبة ، موقفاً

موحداً معادياً لموقف القوى العربية العاملة ، بلغ حد الالتقاء مع القوة الاستعمارية – الرجعية – الصهيونية في جوهر موقفها : من قضية فلسطين ، ومن ثورة الجزائر ، ومن وحدة ١٩٥٨ ، ومن عهد قاسم ، ومن ثورات الاكراد ، على الرغم من اختلاف العقائد والدوافع والاهداف .

ان القوة الشيوعية – إلى الحد الذي تنكر فيه مبدأ القومية وسنة النزوع القومي ، وتقف فيه ضد هدف «الوحدة» واسترداد اجزاء الوطن السليبة – تعيق ، بوعي او بغير وعي ، حركة القوى العربية العامة على طريق التحرر ونحو بناء « الاشتراكية – الديموقراطية » أيضاً ، هذا على الرغم من كل اخلاص « ذاتي » لقضية مكافحة الامبريالية العالمية او بناء « الاشتراكية – البروليتارية » ، وعلى الرغم ، أيضاً ، من كل مزاعم الثورية التقدمية .

ان التصنيف التكتيكي للقوى المتصارعة في المعركة العربية ، يقتضي ادراك موقف القوة الشيوعية في الوطن العربي من الاستعمار والامبريالية والرجعية والتقاءها فيه – بصورة عامة – مع القوة القومية الثورية .

ولكن التصنيف الاستراتيجي للقوى لا بد وأن يبقى قائماً مسيطراً على التصنيف التكتيكي : بحيث يدرك دائماً ، منطق « وحدة الهدف » من جهة ، وبحيث يعي ، من جهة أخرى ، ان معركة « الصراع العقائدي » مع القوة الشيوعية لا يجوز أن تتجمد أو تتوقف في أية ظروف تكتيكية قد تجمد الصراع الحركي مع هذه القوة بالذات ، او تُقيم تعاوناً معها في معركة محددة الهدف والزمن .

• القوى الانتهازية :

لا تتكامل الصورة التي رسمناها ، للقوى المتصارعة في الوطن العربي في المعركة الحاسمة الشاملة القائمة فيه الآن ، الا اذا تحدثنا بايجاز عن القوى الانتهازية ودورها في هذه المعركة ، ذلك ان هذه القوى موجودة فعلا ، مؤثرة في المعركة ونتائجها تأثيراً لا يمكن تجاهله ولا يجوز اهماله .

لم نقل « القوة » الانتهازية لأن هذه القوى ، لا تكوّن قوة واحدة في

الوطن العربي ، وليست فريقاً واحداً في المعركة ، كالقوى الثلاث الأخرى ، وانما هي قوى تتوزع بين القوى المتصارعة وتنتقل من مكان إلى آخر أثناء عملية الصراع هذه وفقاً لمقتضيات الانتهاز ومنطقه .

وهي تعتبر النضال والدعوة للنضال ، والثورية والتفكير الثوري ، والعقيدة والالتزام العقائدي ، أكبر أعدائها ، بل أكبر أعداء القضية القومية كما تفهمها:

فنجدها ، متبرمة حانقة حاقدة ، على تلك المعاني وحملتها والداعين لها ؛

ونجدها – حيث تجبرها قوة هذه المعاني وقواها على السكوت أو المسايرة أو المهادنة أو التعاون أو الانزواء – تشن حربها المسمومة ، بوسائلها الطبيعية ، وهي وسائل الانتهاز .

بين هذه القوى الانتهازية ، فئات عملية للاستعمار رامية بمصيرها مع مصيره ، ولكنها ، انتهازاً منها ، تحاول جاهدة ان توهم الشعب حيثما وجدت ، بأنها فئات ذات « هوية خاصة » تضعها خارج نطاق القوة الاستعمارية :

فتعلن أنها تنادي بمقاومة الاستعمار والتحرر منه ، ولكنها تدعو دوما « للحكمة » و « العقل » و « الواقعية » و « الاناة » في مقاومته ومقارعته ، وتتهجم على « التطرف » و « المتطرفين » .

وتسارع دوماً لكل « حل وسط » وتروج له مهما كان مخدراً او خادعاً أو معيقاً للاهداف الكبرى .

وقد تعلن عن اشتراكها في معركة ضد الاستعمار فرضها الشعب بقيادة القوى القومية الثورية فيه ، حيث تكون المعركة حاسمة « تفضح » حقيقة الانتهازية ان هي أحجمت عن « الاعلان » عن اشتراكها في المعركة ؛

ولكنها وهي « تنشر » هذا الاعلان ، تختبيء في جحورها ، عندما تتطلب المعركة التضحية والبذل ، ولا تلبث أن تندفع من جحورها داعية – بكل وسيلة ومن أجل قطف الثمار – لقبول أو فرض حل وسط معقول ، يتحقق به شيء

من الكسب القومي ، ضمن نطاق يرضى به الاستعمار ، ويحقق ما تسعى الانتهازية له ، وهو : ان تحصل على اكبر مغنم .

فاذا كانت نتيجة المعركة نكسة وخسارة ، وطبيعي أن يحدث هذا أحياناً ، فان الانتهازية تسارع إلى التنصل من المسئولية ، لتلقيها ، أمام الشعب ، على كاهل « المتطرفين المتهورين » ، وبالاضافة إلى ذلك فانها تسارع لتقديم الاعتذارات المنافقة والابتسامات الغادرة ، تخاطب بها السلطة الاستعمارية المنتصرة ، وكأنها تقول : « لسنا منهم فدونكم اقتلوهم وشردوهم » .

أما إذا بلغت المعركة مع القوة الاستعمارية حداً فاصلاً ، وظهر أنها قد تحقق نصراً جذرياً قومياً ثوريا ، فان هذه الفئات ، لا تلبث ان ترفع القناع عن الوجوه ، فترمي بكل ثقلها ، وبأسلوب انتهازي خطير ، ضد القوة القومية الثورية ، وإلى جانب القوة الاستعمارية .

وسر مع تاريخ أمتنا في نضالها ، قديمة وحديثة ، تبرز لك وجوه ، وتجد أمامك فئات ، لعبت الدور الذي وصفناه كاملاً غير منقوص .

وبين هذه القوى الانتهازية أفراد وفئات أخرى ، يظهر انها اختارت السير في ركاب الشيوعيين وتنفيذ بعض مخططاتهم وتبنّي مواقفهم ومشاركتهم النشاط الدعائي : فهي تنهش القوة القومية الثورية بكل الاساليب ، وتحتمي ، في الوقت ذاته ، وراء التعاون مع الشيوعيين ووراء دفاع الشيوعيين عنها وعن مسالكها من أجل التدليل على « وطنيتها » وعلى « كفاحها التحرري » ، فتحقق بذلك أغراضها الانتهازية دون أن يضعها ذلك في صنف الخيانة الاستعمارية .

انهم أفراد وفئات يريدون ، على الرغم من افتقارهم كأفراد أو منظمات لجميع المقومات اللازمة ، أن يكونوا « وجهاء الحركات الوطنية » ، فيدفع الشيوعيون لهم هذا الثمن الأسمي مقابل ان يحتفظ الشيوعيون بالقيادة الفعلية والتغلغل المدروس في تلك الحركات الوطنية ، ومقابل ان يتعاون الفريقان على ما يسميه الشيوعيون (عزل القوى الاخرى ومحاولة تصفيتها) ، وهي غالباً القوى القومية الثورية .

وكلما تطورت الاحداث ، يزداد الثمن الذي لا بد وان يدفعه القادة الانتهازيون للشيوعيين ؛ وإلا فان تصفيتهم — كقادة ، بل كوطنيين — على ايدي « الرفاق » ودعايتهم ووسائلهم ، أمر ميسور .

وما هو أخطر من هذا كله ، هو الفئات « الانتهازية المتسللة » : أي التي تتسلل — عبر مراحل النضال — إلى صفوف القوة القومية الثورية تحت شعارات الثورة وباسم عقيدتها أيضاً ؛ فتصبح قادرة من المواقع التي حققتها — انتهازا — بين صفوف هذه « القوة » أن تنفث سموم الانتهاز الفكري والمسلكي والخلقي بين هذه الصفوف .

ان هذه الانتهازية المتسللة ، تضم الانتهازية التي طعنت هدف الوحدة ووحدة الهدف ، وقواه في أدق اللحظات ، وهي تضم أيضاً الانتهازية التي ترفض ، بأساليب مختلفة ، المنطق الثوري القائل بوحدة الثورة العربية ووحدة الحركة العربية الثورية .

— ٢٠ —

٤ — قانون وحدة « الاداة » : ويمكن أن يصاغ على الشكل التالي :

ان قانون وحدة « الاداة » هو القانون الحركي الذي تتبلور فيه جميع قوانين الثورة السابقة ، على صعيدي الفكر والعمل .

ان وحدة العقيدة : لا بد وأن تتجسم في وحدة « أداة » : تعبر عن الوعي الحركي لهذه العقيدة ، فتقود النضال على هديها وبمنطقها ؛ والا كانت «العقيدة» مجرد « فلسفة » تفتقد جوهرها الاساسي كعقيدة ؛ ذلك أن الفرق النوعي بين العقيدة (الايدولوجيا) وبين الفلسفة هو أن العقيدة في جوهرها ، فلسفة حركة.. تشمل عناصر التفسير والتقييم والتغيير ، فلا تقتصر على واحد منها ، وتلتزم بها قوى مؤمنة تنتظم في حركة تستهدف اعادة صنع الحياة على أساسها .

ووحدة الهدف : لا بد وأن تتجسم في وحدة « أداة » : تعبر عن وحدة « ارادة القوى » الزاحفة نحو تحقيق الهدف ، وتعبىء هذه الارادة في مسيرة علمية على طريق تحقيقه ؛ والا بقيت « وحدة الهدف » أملا حالما او شعاراً انشائياً لا يرقى إلى مستوى الهدف ؛ ذلك ان الفرق النوعي بين الهدف وبين الامل أو الشعار هو أن الهدف أمل أو شعار تحول « بالاداة » التي تقود قواه ، في الشروط العلمية المطلوبة ، إلى هدف تحدد مضمونه وطريقه فأصبح « مهمة » ممكنة التحقيق وواجبه التحقيق ، كذلك .

ووحدة القوى : لا بد وأن تتجسم في وحدة « أداة » : تتوفر بها ، لهذه القوى ، « الطليعة القائدة » :

القادرة على معالجة العوامل والرواسب التي تفتت وحدة تلك القوى حماية لهذه « الوحدة » وتدعيما لها ،

والقادرة ، أيضا ، على تحويل امكانيات «الثورة» بين صفوف هذه القوى الى « واقع » ثوري ، وعلى رفع احتمالات «الانتفاض» بالفورة بين صفوفها الى «تحرك» علمي ثوري . والا فان هذه القوى تبقى امكانيات قد تهدر ، كما أن وحدتها تبقى امكانا غير متحقق ؛ ذلك أن الفرق النوعي بين قوى ثورية تمتلك أداة طليعية ، وبين قوى ثورية لا تملك هذه الأداة هو بالضبط ، الفرق بين قوى « تنتفض وتفور » ارتجاليا ، وبين قوى « تتحرك وتثور » علميا .

لذلك ، فان قانون « وحدة الأداة» بالنسبة للثورة العربية ، يؤكد ما يلي :

أ ــ انه لا بد لهذه الثورة من «أداة» : هي حركة عقائدية ثورية طليعية ، فبغير هذه الأداة تفقد هذه الثورة مقوما أوليا من مقوماتها فتفقد سمة «الثورة» مهما حققت من مكاسب .

ب ــ أنه لا بد لهذه الحركة من أن تكون حركة «واحدة» :

• تجسم ــ في جميع مقوماتها كحركة ثورية ــ وحدة العقيدة والهدف ، والقوى الثورية العربية ،

• فتجسم بالتكوين – منذ ميلادها وخلال نموها – الوحدة «القومية الطبقية» لتلك القوى « الوحدوية – الاشتراكية – الديموقراطية » ، تجسيما علميا :

يأبى ، في هذا التكوين ، كل ميلاد قطري حتى لو أعلن انه يستهدف أن يتطور ليصبح – بالنمو – قوميا ،

ويرفض ، في هذا التكوين ، كل نهج «جبهوي» حتى لو ادعى انه يستهدف أن يتطور ليصبح – بالانصهار – حركيا .

• وتجسم بالمناهج – منذ ميلادها وخلال نضالها – العمل العقائدي الثوري الذي يتخطى تخطيا نوعيا وحاسما – في كل ابعاده : التجارب الحزبية التقليدية ، والبيروقراطية المكتبية .

— ٢١ —

٥ – قانون « وحدة العمل » : ويمكن أن يصاغ على الشكل التالي :

ان « وحدة العمل » الثوري هي التعبير الحي عن وحدة العقيدة والهدف والقوى ، وهي المقياس النهائي لوحدة «الأداة» وفعاليتها .

ان « وحدة العمل » الثوري لا بد وأن تتجسم في الثورة العربية ، بتخطيط قومي واحد : يشمل ساحات الوطن الكبير على الرغم من تعددها بالتجزئة ، ويشمل مجالات الحياة – المادية واللامادية ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، العقلية والنفسية والروحية – على الرغم من تعددها كمجالات .

ان « وحدة التخطيط » القومي الثوري التي تجسم جوهر وحدة العمل الثوري :

• تعني أن تتحكم المصلحة القومية الثورية في العمل الثوري القطري على جميع أبعاده ، هدفا وأسلوبا وعملا ؛ فيكون العمل الثوري القطري في جميع

هذه الأبعاد «تنفيذا» للخطة القومية الثورية الشاملة والواحدة ، ويكون خاضعا ، دوما ، للتقييم والتعديل والتغيير تبعا لهدف هذه الخطة ولمقتضيات تحقيق هدفها .

• وتعني أيضا، أن تضع القيادة القومية للحركة العربية الثورية الواحدة خطط النضال والبناء الاستراتيجية القومية في وعي متواصل لوحدة الهدف ومنطقه ، وفي ادراك علمي لمتطلبات المعركة في أبعادها القطرية والقومية والدولية .

ان قانون «وحدة العمل» وما يتجسم فيه من قومية التخطيط الاستراتيجي الثوري هو المقياس الحي للايمان بالبعد القومي في القضية العربية ولاستلهام منطقه الأساسي .

— ٢٢ —

٦ — قانون «الأوليات» الحركية ، ويمكن أن يصاغ على الشكل التالي :

ان قانون «الأولويات» الحركية هو القانون الذي ينبع من تعدد مجالات المعركة وساحاتها ومراحلها وصولا للهدف الكبير . وهو ينشأ عن التغير الذي يصيب هذه المجالات والساحات والمراحل بالتقدم على طريق بلوغ الهدف ويعبر عن تقدير الموقف تقديرا قوميا ثوريا متجددا بصورة مرحلية ، يشمل الصورة القومية والدولية .

ان هذا القانون :

• يؤكد ان تصنيف التناقضات تصنيفا مرحليا يحدد التناقض، أو التناقضات. المباشرة الجديرة بالأولوية النضالية هو مهمة أساسية ، لا بد وان تؤديها القوة القومية الثورة بصورة متجددة .

• ويؤكد انه لا بد من اداء هذه المهمة بمنطق «قومي» ، أي بمنطق :

يعي — أولا — ابعاد المعركة ، ومراحلها في ساحاتها المختلفة، فيحدد أشكال النضال وشعاراته ومسيرته في كل مجال وفي كل ساحة من ساحات الوطن ، حسب الأولويات التي تقتضيها المعركة القومية الشاملة ، بدون أيـــة

رواسب «قطرية» قد تبدو في العجز عن «اخضاع» تلك الاشكال والشعارات والمسيرة لمقتضيات المعركة القومية .

ويعي – ثانيا – التناقضات التي لا بد من حلها في أي قطر عربي ليدخل هذا القطر الى محراب الوحدة ، كما يعي ، أيضا ، ان ثمة تناقضات «أخرى» لا يمكن حلها الا في اطار الوحدة وبها ، بحيث لا يضيع هدف الوحدة أو يتميع بسبب العجز عن ادراك هذين النوعين من التناقضات ، أو العجز عن تقدير الأولويات الحركية في ضوئه .

ان قانون «الأولويات» الحركية هو القانون الذي يجيز التكتيك بل يفرضه في العمل الثوري . ولكنه يجيزه ويفرضه محكوما بمنطق وحدة الهدف وبمنطق الاستراتيجية النابعة عن هذه الوحدة المجسمة للقوانين الأخرى .

* * *

بما تقدم من تحليل علمي «قومي – طبقي – جدلي» للتناقضات في الواقع العربي على جميع أبعادها ،

وبما ترتب على هذا التحليل : من توضيح لأسس هذه التناقضات ومضامينها ومن بيان لحلولها الحتمية ، ومن تحديد للقوى المتصارعة حول هذه الحلول .

وبما انعكس فيه ذلك التحليل وتبلورت فيه هذه النتائج من موقف محدد المعالم تجاه «قضية الثورة» في الواقع العربي ، أكد القانون الأساسي لهذه الثورة ، واوضح ، كذلك ، قوانينها الفرعية ،

بكل ذلك ، وعلى أساسه :

يمكننا أن ننتقل نحو البحث المفصل في « مضمون القضية العربية » :

لنتناول بالبحث عناصر وحدة الهدف العربي ، وهي : « الوحدة العربية» ثم ، « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية ، ثم استرداد اجزاء الوطن السليبة ».

لننتهي ، في هذا الجزء من البيان القومي الثوري ، الى تحديد معالم « الرسالة الحضارية العربية » الجديدة .

الفصل الثالث

الوحدة العربية

الوحدة العربية

— ١ —

ان « الوحدة العربية » ..

كأمل .. يداعب خيال أجيال من الأمة العربية متعاقبة ،

وكشعار .. استشهدت تحت لوائه مواكب من شهدائها متلاحقة ،

وكحل .. حتمي وضروري ، لأعمق التناقضات القائمة في الحياة العربية والواقفة أمام اعادة صنع هذه الحياة في هذا العصر ،

وكهدف .. يتحرك نحوه ، اليوم ، المد القومي الثوري للقوى العربية العاملة ..

انما تعني «الوحدة السياسية» التي تقوم بها « الدولة العربية الكبرى المنشودة» دولة واحدة :

• تعود بالأمر الى ما هو طبيعي وحق في منطق التاريخ والحياة، والى ما

هو حتمي وضروري في منطق المصلحة والحضارة والتقدم في «امة واحدة» مزقها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها .

• تُوحِّد الأمة الواحدة في وطنها الواحد في « كيان سياسي واحد »: ذي شخصية دولية واحدة ، يملك شئون السيادة الداخلية والخارجية ، وتزول به وفيه جميع الكيانات السياسية القائمة في الوطن العربي من دول ودويلات وأشباه دول ، ومن امارات ومشيخات .

• تجسم — شكلا ومحتوى — « وحدة الأمة العربية » الممثلة في قواها العاملة وحدة قوميةٍ ومصير ، ووحدة هدف ومصلحة ، ووحدة حضارة ورسالة .

• تُحقِّق بقيامها الوضع اللازم — علميا — لامكان بناء المجتمع القومي الاشتراكي — الديموقراطي العربي المنشود وحمايته وتطوره : كمجتمع كفاية وعدل ؛ وحرية وكرامة : حر من الاستعمار والاستغلال والنفوذ والتسلط ، يتمكن المواطن به وفيه أن يحقق ذاته بأعمق ما يكون التحقيق الانساني وأكرمه؛ وتتمكن الأمة به وفيه أن تؤدي رسالتها بأسمى ما تكون الرسالة الحضارية ايجابية وانسانية .

— ٢ —

ان هذا التصور والمفهوم «للوحدة العربية» ينبعان من حقائق الحياة ومنطقها ، ومن ارادة الأحياء وتطلعاتهم على أرض الوطن العربي ، كما تبدو هذه الحقائق والمنطق والارادة والتطلعات ، وتتأكد ، بالاستقراء العلمي لحركة الحياة ومسيرة التاريخ بين ظهراني الأمة العربية في وطنها الكبير ، سواء في أمسها بتراثه التليد ، أو في يومها بمعركته الحاسمة ، أو في غدها بتطلعاته الكبار .

وبهذا التصور والمفهوم «للوحدة العربية» .. فان «الوحدة» تكون «هدفا وغاية» في ذاتها ، وتكون « ظرفا وشرطا » لمحتواها :

فهي «هدف وغاية» في حد ذاتها .. لأن نزوع الأمة الواحدة ذات القومية الواحدة لتحقيق دولتها الواحدة وحمايتها ، هو دافع انساني اجتماعي موضوعي يجسّم قوميتها ؛ وهو عامل علمي من عوامل الحركة التقدمية في التاريخ : فلا يحتاج الى تبرير أكثر منه أولية أو غائية ، ولا ينطوي تأكيده أو تأكيد هدف «الوحدة» المجسم له ، على موقف صوفي أو غيبي أو عنصري أو رجعي .. لأنه من أوليات السنن التي تؤكدها التجربة الانسانية والاجتماعية الحضارية .

وهي « ظرف وشرط » لتحقيق محتواها .. لأنه غير ممكن علميا وعمليا ، أن يتم بناء المجتمع الاشتراكي — الديموقراطي وأن تتيسر حمايته وتطويره — في هذا العصر الفريد بتناقضاته وصراعاته وقواه الدولية — في جزء من الوطن العربي ، أي جزء كان ، أو على نطاق ضيق من نطاق «الوحدة» .. بغير أن يُستوعَب ذلك البناء في القوى الدولية الكبرى أو أن يسقط أمام ضغوطها .

فبغير «الوحدة» ، كواقع يتحقق ، لا يمكن تحقيق ذلك المجتمع وحمايته وتطويره ؛

وبغير « النضال الوحدوي » ، بمنطق قومي ، لا يستقيم ، بأية حال ، النضال « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي ، ولا تتوفر لهذا النضال احتمالات النصر وامكانيات تجنب النكسات والانحرافات .

— ٣ —

وبهذا التصور والمفهوم «للوحدة العربية» فان كل بحث علمي فيها ، من جميع زوايا البحث ؛ وكل نضال جاد مخلص من أجل تحقيقها ، على جميع أبعاد النضال وأشكاله ، لا بد وأن يكونا بحثا ونضالا يتقرران بالأوليات التالية :

أولا — أساس ، الوحدة ، القومي ،

ثانيا — محتوى ، الوحدة ، الاشتراكي — الديموقراطي ،

ثالثا – طريق «الوحدة» الثوري ،

رابعا – قوى «الوحدة» العاملة ،

لا بد .. من أجل قيام «الوحدة العربية» أن تسقط – مع أعداء الوحدة الصريحين من قوى ومصالح ، ومن دعوات وحركات ، ومن رواسب ونظم لا وحدوية صريحة – جميع التصورات والمفاهيم والحركات «الوحدوية – اللاوحدوية » : التي تجهل أو تتجاهل ايا من تلك الأوليات ؛ فهي جميعها – مهما تعددت الصور أو الأشكال ومهما تباينت الدوافع أو المبررات – تصورات ومفاهيم وحركات تتبلور ، على الصعيدين النظري والتطبيقي ، في مسالك ومواقف ودعوات وتيارات ومناهج ومشاريع «لاوحدوية» ، حتى لو كان حظها من الاخلاص الذاتي «للوحدة» كبيرا ، أو كان صراخها بشعار «الوحدة» عاليا ما دامت تجهل أو تتجاهل أيا من تلك الأوليات التي تكون دعامات كل مفهوم وتصور ونضال وحدوي علمي .

• فلا بد .. من اجل قيام « الوحدة العربية » ان يسقط التصور اوالمفهوم « اللاقومي » للوحدة ، كهدف وطريق .. فهو لا وحدوي لأنه لا قومي ،

ولا يغير من هذا الحكم في شيء أن تتراوح منابع «اللاقومية» في هـذه التصورات أو المفاهيم – التي لا بد من سقوطها – ما بين الاقليمية الرجعية ، واللاقومية الشيوعية ؛ أو أن تتباين أشكال الوحدة لديها ما بين الاتحاد الكونفدرالي والوحدة الاتحادية ،

• ولا بد .. من أجل قيام « الوحدة العربية » أن يسقط التصور أو المفهوم غير « الاشتراكي – الديموقراطي » للوحدة « كمحتوى» ، فهو لا وحدوي لأنه غير « اشتراكي – ديموقراطي » .

ولا يغير من هذا الحكم في شيء أن تتراوح محتويات الوحدة في هـذه التصورات أو المفاهيم – التي لا بد من سقوطها – ما بين الرجعية الاقتصادية الاجتماعية والاشتراكية الماركسية ،

• ولا بد .. من أجل قيام «الوحدة العربية» أن تسقط جميع التصورات أو المفاهيم اللاثورية للوحدة «كطريق» ؛ فهي لا وحدوية لأنها لا ثورية .

ولا يغير من هذا الحكم في شيء أن تتراوح طريق الوحدة في هـذه التصورات أو المفاهيم – التي لا بد من سقوطها – بين تطوير العلاقات بين الدول العربية في اطار الجامعة العربية أو تطوير التضامن القائم بينها – كلها أو بعضها – خارج نطاق الجامعة .

• ولا بد .. من أجل قيام «الوحدة العربية» أن تسقط جميع التصورات أو المفاهيم الانتهازية للوحدة العربية «كقوى» ، فهي لا وحدوية لأنها انتهازية .

ولا يغير من هذا الحكم في شيء أن يتراوح تحديد قوى الوحدة في هذه التصورات أو المفاهيم – التي لا بد من سقوطها – بين الحديث عن «جميع» فئات الأمة وطبقاتها ، بما في ذلك القوى الرجعية ، كقوى وحدوية مهما اختلفت حول المحتوى والطريق ، أو بين الزعم بأن الشيوعيين العرب يصبحون من القوى الوحدوية ، بقطع النظر عن عقيدتهم أو خططهم او ارتباطاتهم اللاقومية ، اذا أعلنوا «الموافقة» على أن «الوحدة» ثمرة ستتوج انتصار الاشتراكية في الأقطار العربية .

• • •

واذا كان الاقتناع العلمي : بضرورة الوحدة العربية ضرورة حياتية ، وبحتمية قيام الوحدة حتمية تاريخية ، هو اقتناع قادر أن يدرك المسافة التي تفصل بين «واقع» الأمة العربية وبين «الوحدة» التي تريدها وتنشدها ، ادراكا موضوعيا مسئولا .. فان الايمان الثوري بالوحدة ، النابع من ذلك الاقتناع العلمي ، والمسلح بالعزم الثوري ، والمستند الى ارادة القوى العربية العاملة ومصلحتها ، هو ايمان قادر أن يتحدى ذلك « الواقع » ، ليطوي تلك المسافة طيا ثوريا :

فلا سبيل الى طي المسافة القائمة بين هذا «الواقع» وبين «الوحدة المنشودة» بالسير تطورا على طريقها ؛

ولا سبيل الى سحق القوى المرتبطة بالمحافظة على ذلك «الواقع» ارتباط مصلحة ومصير الواقفة كعقبات في طريق الوحدة ، بالتجميع الانتهازي لها في اطار المد القومي الثوري العربي ؛

فلن يصنع «الوحدة العربية» ، ويحمي كل خطوة على طريق صنعها الا القوميون الاشتراكيون — الديموقراطيون الثوريون :

الذين يتصورون «الوحدة» ويفهمونها في جميع أبعادها على أساس تلك الاوليات ، فيدركون أن «الوحدة» ليست «توحيدا» للدول العربية القائمة ، لأنها «خلق» لدولة جديدة تقوم على انقاض هذه الدول ؛

والذين ينطلقون بذلك التصور أو المفهوم وبهذا الادراك ، في حركة عربية ثورية واحدة ، تجسم — في جميع مجالات النضال والبناء — المنطق القومي الثوري : الواعي «لحتمية الوحدة» ، النابع من ادراك تلك الأوليات .

— ٤ —

ان «الأساس القومي» للوحدة العربية :

يعني — أولا — أن «دولة الوحدة الشاملة» تتقرر ، في حدودها الطبيعية والبشرية ، بحدود الأمة العربية في وطنها الكبير ؛ وتقوم ، في نطاق هذه الحدود ، كتجسيم لوحدة الأمة العربية الواحدة ، ذات القومية والارادة والمصلحة الواحدة ، وذات الهدف والمصير والرسالة الحضارية الواحدة ؛ وكتعبير عن نزوعها القومي التقدمي الحضاري .

ويعني — ثانيا — أن دولة « الوحدة — النواة » التي يتحقق ، بقيامها وامتدادها ، قيام « دولة الوحدة الشاملة» :

• لا بد وأن تكون بميلادها — منذ هذا الميلاد — وبنموها وتطورها — على جميع ابعاد النمو والتطور — تجسيما لانتصار الارادة القومية الثورية العربية

الوحدوية انتصارا واعيا يقيم هذه « الدولة ــ النواة» كخطوة نحو قيام « دولة الوحدة الشاملة المنشودة» ، وكقاعدة لحركة النضال القومي الثوري الوحدوي من أجل قيامها .

• فتكون ــ بذلك ولذلك ــ الدولة العربية «الوحيدة» التي تستحق « ولاء » القوى العربية الثورية في جميع ربوع الوطن ؛ وهي القوى التي ترفض ، بمنطقها القومي ، منح هذا الولاء لدول التجزئة ونظمها لتمنحه «لدولة الوحدة النواة» التي تجسم بالواقع وبالامكان «ارادة الوحدة وتحدي التجزئة» وتجسم ــ كذلك ومن أجل ذلك ــ ارادة الثورة ووحدة الثورة العربية :

• فتختلف ، بذلك ، اختلافا نوعيا عن أي «دولة عربية» من دول التجزئة حتى لو كانت «سياستها» وحدوية : ما دامت بالجوهر والهوية والوجود دولة تجسم التجزئة أو تعبر عن الاقليمية بأية صورة من صورها القديمة أو الجديدة ، وما دامت «الوحدة» بالنسبة لها مسألة سياسة لا قضية مصير وهوية ووجود « حتمية وآتية » .

ويعني ــ ثالثا ــ أن دولة الوحدة العربية ــ الشاملة أو النواة ــ تتميز في الشكل والمحتوى وطريق التحقيق تميزا نوعيا :

• عن توحيد أمم متعددة : ذات قوميات ومصالح وارادات ورسالات متعددة ، في حلف أو اتحاد أو حتى في دولة واحدة .. فالوحدة العربية ، بأساسها القومي ، لا تقبل المقارنة ، أصلا ومنطلقا ، بالوحدة الأفريقية ، أو الوحدة الأوروبية ، أو جامعة الشعوب البريطانية ، أو الاتحاد السوفيتي أو يوغوسلافيا أو سويسرا .

• وعن توحيد شعوب أو دول متعددة : ذات شخصيات ومصالح متعددة ، في اتحاد كونفدرالي أو فدرالي أو غيرهما من الأشكال ، حتى لو قيل ــ مع الاصرار على ذلك التعدد ــ ان العرب أمة واحدة .

فالوحدة العربية ليست ، أصلا ومنطلقا ، توحيد بعض المصالح المشتركة

لكيانات سياسية قائمة بالتجزئة ، أو توحيد شئون السيادة المتصلة بهذه المصالح المشتركة ، في حلف أو مشروع أو اتفاقية تعترف ، مع هذا التوحيد وبه ، بتلك الكيانات والمصالح «الاقليمية» ، أو تضمن «التكافؤ!؟» بينها .

ويعني — رابعا — أنه على الرغم من أن في قيام الوحدة العربية تحقيقا « لظرف وشرط» لازمين لامكان تحقيق «مصلحة» القوى العربية العاملة باقامة المجتمع الاشتراكي — الديموقراطي كمحتوى للوحدة ، فان «النهج المصلحي»، كأساس ومنطلق في تصور الوحدة العربية وفي النضال من أجل قيامها ، وفي العمل من أجل بناء محتواها الاشتراكي — الديموقراطي .. انما هو نهج عام في التفكير والتحليل يحمل بين طياته احتمالات الانقلاب على الوحدة .. تمزيقا اقليميا لها ، أو تجميدا تطوريا مساوما عليها ؛ فلا بد والأمر كذلك من تحديد «المصلحة» تحديدا قوميا ثوريا يفضح هذه الاحتمالات ويكافحها .

ان الانطلاق نحو «الوحدة العربية» — في أي بعد من أبعادها — من «النظرية المصلحية» التي تؤكد وجود مصالح «قطرية خاصة» لكل كيان من الكيانات السياسية القائمة في الوطن العربي ، أو لتشعبه ، غير المصلحة القومية العربية الواحدة — مصلحة القوى العربية العاملة ككل واحد — هو انطلاق لا قومي لا وحدوي ، مهما رفع من شعارات ، أو صاغ من مشاريع ؛

انه ، في حقيقته ، انطلاق يغالط الواقع فيما يزعمه من وجود مصالح خاصة لتلك الكيانات وشعوبها ، كما انه ، في الوقت ذاته ، انطلاق يخادع الجماهير، من حيث كونه يسمى المصالح الاقليمية — الاستعمارية الرجعية المحلية أو الفردية والعائلية والشعوبية والتنظيمية القائمة بالتجزئة — مصالح قطرية شعبية ؛ بينما الواقع والتجربة يؤكدان أن هذه المصالح «الاقليمية» ليست مصالح شعبية ، بل هي مصالح متناقضة تناقضا عدائيا مع مصلحة الشعب في كل قطر عربي ، لأن هذه المصلحة الشعبية في كل قطر عربي وفي كل مجال من مجالات الحياة — ، انما هي مصلحة قومية واحدة لا تصان الا بالوحدة .

كذلك فان الانطلاق نحو «الوحدة العربية» — في أي بعد من ابعادها — من « النظرية المصلحية » التي تؤكد المصلحة القومية العربية الشاملة الواحدة ، ولكنها تفهم هذه المصلحة القومية أو تتصورها كمجموع حسابي لمصالح اقتصادية قطرية ، هو منطلق ضيق في تعريف «المصلحة» من حيث يحصرها في «المصلحة الاقتصادية» متجاهلا أن المصلحة الاقتصادية ليست سوى عنصر واحد — مهما كان أساسيا — من عناصر «المصلحة» القومية ؛ كما انه منطلق اقليمي حسابي خيالي في تصور «وحدة المصلحة الاقتصادية القومية» ذاتها من حيث يراها جمعا حسابيا « لمصالح اقتصادية قطرية » ؛

فهو — بالنتيجة — منطلق خطير ينزل «بالوحدة» عن مستواها الحقيقي في الحياة العربية ، ولا يلبث ، بطبيعته ، كمنطق مصلحي مادي حسابي ، أن يتبلور عبثا بقضية هي ، بطبيعتها ، قضية حياتية ثورية .

ليس هذا تقليلا لأهمية المصلحة القومية الشاملة الواحدة ، كأساس هام من أسس الوحدة العربية ؛ أو تقليلا لأهمية العنصر المادي الاقتصادي كعنصر أساسي من عناصر هذه المصلحة ؛ فمثل هذا التقليل طوباثية حالمة أو تضليل رجعي : مخادع للجماهير متآمر على الوحدة لا بد من فضحه ومقاومته ؛

لكن الذي يجب أن يؤكد تجاه مسألة «المصلحية» في الوحدة العربية ، هو أن «المصلحة» كدعامة من دعامات الوحدة : يجب أن تحدد تحديدا «قوميا» يعني أنها المصلحة القومية الواحدة للقوى العربية العاملة ككل واحد : ويجب أن يحدد مضمونها تحديدا حياتيا واسعا : يشمل المصلحة الاقتصادية وغيرها من المصالح القومية كالتحرر ، والاشتراكية — الديموقراطية ، واسترداد اجزاء الوطن السليبة ، والتقدم الحضاري .

ان ادراك القوى العربية العاملة لمصلحتها القومية : وفي مقدمتها المصلحة الاقتصادية ، وادراكها أن الوحدة العربية هي الوضع الوحيد الذي تتحقق به هذه المصلحة وتصان ، هو ادراك ثوري ضروري من أجل النصر في معركة

الوحدة وحمايتها ، ولكنه لا بد وأن يكون ادراكا قوميا وحياتيا يعي أن «الوحدة العربية»ليست مجرد «سوق مشتركة» تقاس وتقيّم بمقدار ما يتحقق بها من مكاسب إقتصاديةقطرية للدول الأعضاء فيها، فتُقبل أو تُرفض أو تتقرر، في شكلها ومحتواها، بمنطق تجاري حتى لو سمي منطقا مصلحيا أو عمليا .

— ٥ —

ان المحتوى «الاشتراكي — الديموقراطي» للوحدة العربية :

يعني — أولا — أن دولة «الوحدة الشاملة المنشودة» هي دولة مجتمع اشتراكي — ديموقراطي عربي : تجسم ، بالقيم وبالعلاقات المادية واللامادية التي تقيمها وتصونها في نطاقها القومي ، والتي تسعى من أجل قيامها وصونها على النطاق العالمي الانساني ، تجسم المبادىء الكبرى للعقيدة الحركية الحياتية الانسانية في فهم الانسان والمجتمع والتاريخ ، وفي تقييم الانسان والحياة ، والحضارة ..

فاذا كان النزوع القومي لاقامة الدولة القومية الواحدة سنة انسانية حية لا تحتاج الى تبرير أكثر منها أولية أو غائية ، فان النضال الانساني ضد التخلف من أجل الكفاية ، والصراع الطبقي ضد الاستغلال من أجل العدل ، والكفاح الانساني من أجل الديموقراطية والنضال الانساني من أجل «العقلانية — العلمية» هي ، أيضا ، سنن انسانية حية أخرى تنشد المجتمع القومي « الاشتراكي — الديموقراطي — العقلاني» : كمحتوى للدولة القومية ، ولا تحتاج الى تبرير أكثر منها أولية أو غائية كذلك .

ان ادراك هذه السنن الانسانية الكبرى يتجسم ، بصورة نموذجية ، في الثورة العربية التي تناضل من أجل «الوحدة العربية» بأساسها القومي ومحتواها الاشتراكي — الديموقراطي .

ان الصلة بين «أساس» الوحدة القومي وبين «محتواها» الاشتراكي الديموقراطي هي صلة الحياة بمحتواها ، أو صلة الوجود بمضمونه :

• فلا يمكن الفصل بينهما في النظرية أو التطبيق ،

• ولا يجوز وضع أحدهما في مكان الغاية بينما الآخر في مركز أو وسيلة ،

• كما لا يصح اعتبار أحدهما — في أية مرحلة — في مكان الواجب بينما الآخر في مكان الجائز فقط ؛

وكل تصور لهذه الصلة على غير الصيغة العضوية الجدلية الحية هو تصور ينطوي ، في أحسن الفروض ، على احتمالات تكاد تبلغ مرتبة الحتمية ، في هزيمة الوحدة ، والاشتراكية — الديموقراطية ، بداية أو نهاية ، وسيلة أو غاية .

ويعني — ثانيا — أن دولة «الوحدة النواة» ، وكل «دولة — خطوة» تمتد بها هذه الدولة على طريق « الوحدة الشاملة المنشودة» لا بد وأن تكون : بالدعوة لقيامها ، ثم بقيامها ذاته ، ثم بفعالياتها ونموها واتساعها على طريق «الوحدة الشاملة» .. لا بد وأن تكون ، بكل ذلك ، دولة :

• تؤمن «بالاشتراكية — الديموقراطية» العربية ايمانا عقائديا تعلنه وتلتزم بمنطقه ؛

• تبنى «الاشتراكية — الديموقراطية» العربية وتصنع التقدم ، بين ربوعها ، بناء وصنعا علميين بمنطق قومي : مدركة أن بناء الاشتراكية — الديموقراطية وصنع التقدم على أساس التجزئة وبمنطق الاقليمية أمر غير ممكن ، وغير جائز كذلك .

فتوضع خطط «التنمية» فيها ، وتوضع خطط «امتدادها الوحدوي» على أساس الوعي والايمان : بأنها « دولة وحدة نواة » تمتد بحتمية التاريخ لتصبح « دولة الوحدة الشاملة » ذات المحتوى «الاشتراكي — الديموقراطي » العربي ؛

وبأن الخطط في الصعيدين — صعيد التنمية الاشتراكية — الديموقراطية وصعيد الامتداد الوحدوي — انما تكون خطة واحدة لهدف واحد ».

ان « الجهد الثوري الوحدوي المخطّط» مقوّم أساسي من مقومات نجاح خطة التنمية الاشتراكية — الديموقراطية في الدولة العربية لنواة ، بمقدار ما «الجهد الاشتراكي الديموقراطي المخطّط» في هذه الدولة مقوم أساسي من مقومات نجاح خطة الامتداد الوحدوي على طريق دولة الوحدة الشاملة، أي الدولة التي :

• تجسم ، في عناد ثوري ، الالتزام العقائدي بأساس الوحدة القومي وبمحتواها الاشتراكي — الديموقراطي ؛ مدركة ، في اطمئنان علمي ، أن هذا الالتزام هو الالتزام الذي يحقّق لحركة الوحدة الاشتراكية — الديموقراطية العربية أمضى الأسلحة وأقوى الدوافع وأرسخ الضمانات ؛ فلا تعاني عقد الميوعة أو التردد تجاه هذه المسألة :

خوفا من أن تخسر حركة الوحدة ، بهذا الالتزام ، قوى قومية وحدوية ولكنها ليست اشتراكية — ديموقراطية ؛

أو خوفا من أن تخسر حركة الاشتراكية — الديموقراطية ، به ، قوى اشتراكية — ديموقراطية ولكنها ليست قومية وحدوية ؛ ..

ان هذه «القوى» بصنفيها ، هي بالواقع وبالتجربة ، قوى معادية للوحدة ، وللاشتراكية الديموقراطية أيضا مهما بدا الأمر — وبالنظرة السطحية أو القصيرة المدى — مخالفا لذلك .

لقد سقطت ، بالتجربة المريرة ، جميع الدعوات والحركات والمشاريع والقوى « القومية الوحدوية غير الاشتراكية» التي تتنكر لمحتوى الوحـدة « الاشتراكي — الديموقراطي» وتقلل من أثره وأهميته في تحقيق الوحدة ، مهما كان الحاحها ، بعد ذلك — على أساس الوحدة «القومي» شديدا ، ومهما كان صراخها بالقومية والوحدة عاليا ،

فلقد كشفت التجربة جميع تلك الدعوات والحركات والمشاريع والقوى .. « القومية الوحدية غير الاشتراكية» بأنها ما بين دعوات وحركات ومشاريع مضللة وزائفة ومشبوهة .: يقبع وراءها الاستعمار والرجعية فلا يقل عداؤها للاشتراكية عن تآمرها على الوحدة ، وما بين أخرى مراهقة سطحية عجزت عن ادراك حركة الحياة ومسيرة التاريخ ومطالب الجماهير الوحدوية الاشتراكية الديموقراطية في الوطن العربي فعجزت عن تكوين تصور علمي للوحدة وللاشتراكية — الديموقراطية ، وعن وضع تخطيط لهدف كبير لا بد وأن يتقرر كل تصور له وكل تخطيط لتحقيقه بأساسه القومي ومحتواه الاشتراكي — الديموقراطي .

ولكن الأمة العربية ليست بحاجة ، كذلك ، الى تجارب مريرة جديدة لتُسقط جميع الدعوات والحركات والمشاريع والقوى « الوحدوية الاشتراكية غير القومية » التي تتنكر لأساس الوحدة القومي أو تقلل من أثره وأهميته في تحقيق الوحدة ، وفي بناء محتواها الاشتراكي الديموقراطي ، مهما كان الحاحها — بعد ذلك — على محتوى الوحدة «الاشتراكي الديموقراطي» ، شديدا . ومهما كان صراخها بأن الاشتراكيات ! الاقليمية العربية ، ستلتقي حتما لتقيم الوحدة .

• • •

ان الأساس القومي للوحدة العربية ومحتواها الاشتراكي الديموقراطي دعامتان متفاعلتان متلازمتان أساسيتان لكل تصور للوحدة ولكل نضال في سبيلها .

انهما يحددان المصالح والقوى والرواسب والعوائق التي تقف في وجه تحقيق «الوحدة» :

فيحددان ، بالمقابل ، طريق الوحدة وقواها .

ويحددان ، كذلك ، أسس صورتها الدستورية وبنيانها السياسي .

ان الكثير من الارتباكات والتساؤلات والنكسات التي تعاني منها حركة الوحدة العربية انما تعود ، في الأساس ، الى العجز عن تحديد معالم طريق الوحدة وتحديد قواها الفعلية تحديدا صارما : يمثل الايمان العلمي بحتمية قيامها ، ويجسم الادراك العلمي لأساسها القومي ، ولمحتواها الاشتراكي ـ الديموقراطي ؛ ويعبر عن الايمان الواعي بذلك الأساس وهذا المحتوى ، وبما بينهما من صلة التلازم المصيري .

— ٨ —

ان قوى «الوحدة» العاملة ، تتحدد بما سبق ، في انها القوى «القومية ـ الاشتراكية ـ الديموقراطية» العربية :

• فهي القوى القومية .. كنقيض للقوى اللاقومية : اقليمية كانت أو طائفية ، عنصرية كانت أو شعوبية ، رجعية كانت أو شيوعية .

• وهي القوى الاشتراكية ـ الديموقراطية .. كنقيض للقوى اللااشتراكية اللاديموقراطية : من طبقات وفئات مستغلة وحاكمة : مرتبطة ، في بقائها ومصائرها ومصالحها ، مع بقاء أوضاع الاستعمار والتجزئة والاستغلال والتخلف ومع نظمها القائمة في الوطن العربي .

ان القوى القومية الاشتراكية ـ الديموقراطية العربية :

• تضم ، بالمصلحة والمصير ، قوى الشعب العاملة في ربوع الوطن كله ؛

• فتضم ، بالواقع ، الطلائع والجماهير الواعية من هذه القوى الشعبية العاملة ؛

وتضم ، بالامكان ، القطاعات غير الواعية لقضيتها ومصلحتها ، أو المضلَّلة عنهما ، من هذه القوى الشعبية العاملة ، اينما كانت في ربوع الوطن .

ان الطاقات النضالية لهذه القوى الوحدوية هي الضمان لحتمية قيام « الوحدة

العربية» ، وهي قادرة ، بالأداة الحركية الثورية الواحدة ، أن تنتصر في معركة الوحدة مهما كانت ضراوتها ، ومهما تعددت أساليب القوى المعادية وأسلحتها.

ان القوى الوحدوية ـ بهذا التعريف ـ هي القوى التقدمية في الوطن العربي ، وما عداها قوى رجعية .

* * *

ان «وحدة» ١٩٥٨ ظلمت منذ أن اغتيلت بأيدي الاستعمار والرجعية فطعنتها ، في الظلام ، خناجر العملاء المأجورين بعد أن أربكت بناءها الداخلي وامتدادها الوحدوي : عقليات البيروقراطية وأساليبها من وراء المكاتب ، وطموحات الانتهازية والانحراف ، المقنعة بالعقائدية الكـاذبة ، من خلف الكواليس وفي الشوارع .

لقد ظلمت وحدة ١٩٥٨ ، وظلمت معها القوى القومية الوحدوية الشعبية على نطاق الوطن كله ؛ سواء أكان الظلم بالتفسيرات غير الوحدوية التي سيقت في تفسير قيامها واعتبرته سابقا لأوانه ؛ أو كان بالأسباب السطحية التي ذكرت في تفسير توجيه الطعنة لها والعجز عن حمايتها وأدت الى رفع شعارات : « الوحدة المدروسة » و « الوحدة الاتحادية » وما اليها .

على أن ما هو أخطر من هذا الظلم .. ان أريد به طعن هدف الوحدة في ذاته ، وارباك القوى الوحدوية عن طريقه الثوري ؛ وأن أريد به ، أيضا ، اشاعة اليأس من تحقيق هدف الوحدة في نفوس قواها ، والدفع بهذا الهدف بعيدا .. الى الوراء في خطط هذه القوى ، حتى وان بقيت «الوحدة» شعارا من شعاراتها .

ان تحليلا ، أكثر علمية وعدلا ، سيدرك : ان قيام وحدة سنة ١٩٥٨ ؛ وان حدوث مؤامرة الانفصال عليها في سنة ١٩٦١ ؛ وان العجز عن حماية الوحدة من المؤامرة ، وان ما تلا ذلك من أحداث كبرى في الوطن العربي

أبرزها عجز الانفصال بجميع صوره ومضامينه عن تحقيق الاستقرار أو كسب ولاء الجماهير العربية الوحدوية .. انما هي وقائع تتوحد ، بالتحليل الواعي :

• لتؤكد أن الوحدة واجبة وممكنة بينما الانفصال مستحيل .

• ولتؤكد أن القوى العربية العاملة الوحدوية قادرة على تحقيق الوحدة وحمايتها وتوسيع رقعتها اذا توفرت لها الأداة الثورية الطليعية القادرة على حمل مسئوليات قيادة نضال هذه القوى ، بمنطق المبدأ القومي الثوري .. «ثورة عربية واحدة – بحركة عربية ثورية واحدة» .

• ولتؤكد ، بالتالي ، حتمية قيام الوحدة وضرورة تحقيقها ، أكثر مما تدفع للتشكك في تلك الحتمية أو للتساؤل في هذه الضرورة .

ان عجز القوى الشعبية الوحدوية عن حماية وحدة سنة ١٩٥٨ ،وعجزها ، حتى اليوم ، عن اقامة «دولة الوحدة النواة» من جديد لتندفع بذلك في زحف كاسح يمتد بأرض الوحدة امتدادا متواصلا لا يقف دون حدود الوطن كله .. هذا العجز يعود لأسباب كثيرة : ليس أولها ولا أهمها ضخامة القوى المعادية ، الخارجية والداخلية ؛ وليس أهمها النقص في الطاقات النضالية الثورية لدى القوى الشعبية الوحدوية ، أو الافتقار للتضحية والفداء بين صفوفها ؛ وليس منها ، قطعا ، ان وحدة سنة ١٩٥٨ قامت قبل أوانها .

ان أهم هذه الأسباب هو افتقار القوى العربية العاملة للأداة الثورية الطليعية الواحدة ، التي تقود نضالها بمنطق الثورة العربية الواحدة .

ان رواسب الاقليمية أو السلبية أو الانتهازية أو الجهل : التي تشل بعض قطاعات من هذه القوى ؛ أو تضعها ، من حيث لا تعي أو تريد ، في صف القوى المعادية للوحدة الاشتراكية – الديموقراطية ؛ والتي تكون أهم أسلحة هذه القوى المعادية الخارجية والداخلية في ضرب الوحدة وقواها .. انما هي رواسب طارئة غير أصيلة لا تستند الى أساس حقيقي أو علمي من وعي أو مصلحة .

ان الطلائع الثورية الوحدوية الاشتراكية الديموقراطية ــ الرسمية والشعبية ــ قادرة أن تتغلب على تلك الرواسب بين صفوف القوى الشعبية الى المدى الذي تجسم هذه الطلائع ، ذاتها ، التحرر من تلك الرواسب وتمثل الثورة عليها بالقول والعمل ؛ أي الى المدى الذي تلتزم فيه هذه الطلائع بأساس الوحدة القومي ؛ وبمحتواها الاشتراكي ــ الديموقراطي ؛ وبطريقها الثوري : في جميع فعالياتها الفكرية والتنظيمية والنضالية .

ان من أول المقاييس الحاسمة لمدى تحرر هذه الطلائع ، ذاتها ، من تلك الرواسب ، ولمدى ثورتها عليها ، ولمدى قدرتها التاريخية على قيادة معركة وحدة الهدف وهدف الوحدة .. أن تتمكن هذه الطلائع ــ الواعية الملتزمة ــ من تجسيم ذلك التحرر وتلك القدرة بمباشرة مسئولياتها في اقامة « الحركة العربية الثورية الواحدة» كأداة «للثورة العربية الواحدة» ، بصورة جادة وثورية ؛ فهذه «الحركة» ، وحدها ، هي القادرة على تحرير قوى الشعب العاملة في ربوع الوطن من جميع الرواسب ، والقادرة على تفجير طاقاتها الوحدوية الاشتراكية ــ الديموقراطية الأصيلة ، وتحويلها الى زحف علمي على طريق وحدة الهدف وهدف أو حدة .

• • •

ان الذين يحاولون طعن هدف الوحدة من أساسه ، مستدلين بقيام الخلافات والصراعات بين الحكومات العربية ، ينظرون الى الأمور نظرة سطحية ومقلوبة رأسا على عقب :

• فليست «الوحدة العربية»، بشكلها أو محتواها، صورة من صور اتفاق هذه الحكومات أو تضامنها أو قيام «وحدة عمل» بينها ؛

• وليس قيام تلك الصور أو غيابها مقياسا لارادة القوى الثورية العربية الوحدوية ، أو لنضوج الأوضاع العربية لتحقيق الوحدة ، أو لمدى الانطلاق على طريقها ، أو لمقدر الاقتراب من تحقيقها .

• بل ان الأمر، في حقيقته العلمية والتاريخية على عكس ذلك تماما، : من حيث أن مدى الخلاف والصراع بين الفئات الحاكمة العميلة والرجعية والاقليمية والانتهازية من جهة وبين الفئات التي تقف في طليعة المد القومي الثوري العربي من جهة أخرى انما يدل على مدى اقتراب القوى العربية العاملة من تحقيق الوحدة بمحتواها الاشتراكي – الديموقراطي ، وعلى مدى احتدام معركة تحقيقها .

ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز ، نهائيا ، المرحلة التي كان هذا المفهوم فيها يعتبر الفئة العربية الحاكمة والطبقات المستغلة الملتفة حولها قوى وحدوية ، ويرى في التقاء هذه الفئات والطبقات ، أو في تضامنها ، مقياسا للتقدم الوحدوي ، أو خطوات على طريق الوحدة ، أو صورة من صورها .

ان المرحلة القائمة في تاريخ النضال القومي الثوري العربي قد تخطت ذلك المفهوم السطحي المضلل اللاوحدوي ، لتؤكد للوحدة العربية : أساسها القومي ، ومحتواها الاشتراكي – الديموقراطي ، وقواها الشعبية العاملة .

كذلك فان المرحلة القائمة في تاريخ النضال القومي العربي الثوري قد تخطت مجرد رفع شعار «وحدة الهدف» من قبل العهود العربية «الثورية !؟» والاكتفاء باللقاء والحوار والاتفاق والتضامن و« وحدة العمل » بين هذه العهود كصورة من صور الوحدة أو كخطوات على طريق تحقيقها .

ان « وحدة الهدف» حقيقة قائمة لدى القواعد الشعبية في الأمة العربية كلها ..

• فلا بد «لوحدة الهدف» من أن تتجسم في قيام الحركة العربية الثورية الواحدة التي تمثل وحدة العقيدة والتنظيم ، والقيادة والتخطيط ، والنضال والبناء ، لطلائع تلك القواعد الشعبية ؛

• ولا بد «لوحدة الهدف» من أن تتجسم ، كذلك ، في ميلاد دولة «الوحدة – النواة» ، التي تمثل انتصار القواعد الشعبية الحقيقي في الانطلاق على طريق تحقيق «وحدة الهدف» بالسير على طريق «هدف الوحدة» .

ان شعار «وحدة الهدف» بغير الحركة العربية الواحدة ، وبغير دولة الوحدة النواة ، يكاد يتبلور تجميدا « لهدف الوحدة» ويكاد يتحول الى اقليمية جديدة تحت أقنعة «الثورات الوطنية» ، فيكاد ينقلب الى شعار يهزم نفسه بالتناقض مع نفسه .

ان القواعد الشعبية ، المؤمنة بوحدة الهدف في الأمة العربية كلها ، أصبحت تحدد اليوم ، بصورة متعاظمة ، مقدار العلمية في ادراك مضمون وحدة الهدف وعناصر منطقة ، ومقدار الجدية في الالتزام بهذا المضمون والمنطق ، بمقاييس حاسمة : تتركز في مدى انطلاق الذين يرفعون شعار «وحدة الهدف» من القوى العربية الثورية — الشعبية والرسمية — على طريق الثورة العربية الواحدة — بالحركة العربية الواحدة ، ونحو اقامة دولة الوحدة — النواة ..

ان القواعد الشعبية المؤمنة بوحدة الهدف ، ايمان حياة ومصير ، مطالبة اليوم بأن تفرض تلك المقاييس العلمية على نفسها وعلى طلائعها الشعبية والرسمية ، وأن تبادر لأداء هذه المهمة التاريخية قبل أن تسبقها الأحداث السريعة ؛ فحتمية تحقيق وحدة الهدف وهدف الوحدة بشكل خاص ، منوطة بمدى تحمل القواعد الشعبية لمسئولياتها وأدائها لمهماتها .

— ٩ —

ان الطريق القومي الثوري لتحقيق الوحدة العربية :

يعني — أولا — الانطلاق من أن الأمة العربية — ممثلة بقواها العاملة في جميع ربوع الوطن — «مستفتاه» الارادة والمصلحة ، على هدف الوحدة ، بمقدار ما هي «مستفتاه» الارادة والمصلحة على هدفي التحرر والاشتراكية الديموقراطية ؛ فالوحدة ، اذن ، واجبة وممكنة شأنها ، في هذا ، شأن التحرر والاشتراكية — الديموقراطية ؛ بنفس المقدار ولنفس الأسباب ، بنفس القوة وبنفس الطريق .

ان المنطق العلمي الذي يدرك أن التحرر من الاستعمار والاستغلال ، وبناء المجتمع الاشتراكي — الديموقراطي هي أهداف لا تتحقق الا «بالثورة» ، فيسير على الطريق الثوري من أجل تحقيقها ، وينطلق من أن القوى العاملة : مستفتاه الارادة والمصلحة على هذين الهدفين ، متطلعة لتحقيقهما ، مناضلة من أجل ذلك ، .. هو المنطق ذاته الذي يجب أن يحدد طريق الوحدة : فيدرك أن الوحدة لا تتحقق الا «بالثورة» ، فيسير على هذا الطريق القومي الثوري من أجل تحقيقها ، وينطلق من أن القوى العربية العاملة : مستفتاه الارادة والمصلحة على هذا الهدف ، متطلعة لتحقيقه ، مناضلة من أجل ذلك .

انه يعني — بلغة أخرى — أن الأمة العربية ، ممثلة بقواها العاملة بصورة عامة ، ترفض منح «الولاء» للكيانات السياسية القائمة بتجزئة الوطن العربي وتأبى الاعتراف لها «بالشرعية» الشعبية القومية .

هذا .. لأن تلك القوى العاملة تعي أن «وجود» تلك الكيانات هو أمر مفروض على الأمة العربية خلافا لمنطق الطبيعة والتاريخ ، ولمنطق الحياة والتقدم؛ ولأنها تعتبر ، كذلك، أن « استمرار وجود» تلك الكيانات انما هو استمرار لتناقض عدائي أساسي قائم في حياة العرب، بوجود التجزئة والكيانات المجسمة لها: يتحدى الارادة الجماهيرية، ويتحدى التقدم الحياتي المادي والحضاري، فيتحدى «الشرعية» الشعبية القومية .

ان تقييما موضوعيا أمينا لموقف القوى العربية العاملة الحقيقي في ربوع الوطن كله من هذه المسألة سيجده موقفا يؤكد هذه الحقيقة تأكيدا صريحا : فمنذ أن قام في مصر ، في ٢٣ يوليو ، عهد وقيادة وجدت فيهما القوى العربية العاملة تعبيرا قوميا ثوريا عن آمالها وارادتها وهدفها — وبصورة خاصة منذ ميلاد الجمهورية العربية المتحدة « كدولة — نواة » للوحدة — وجدنا ، أن هذه القوى في جميع أجزاء الوطن قد توجهت بآمالها وولائها لذلك العهد وتلك القيادة وهذه الدولة — النواة ؛ وانها عبرت عن ذلك بصورة متواصلة

تؤكد أن الأمة العربية – ممثلة بقواها العاملة – ترفض منح الولاء للكيانات السياسية المجسمة للتجزئة وتأبى الاعتراف لها « بالشرعية » الشعبية القومية .

ويعني – ثانيا – أن طريق الوحدة : ليست محاولة جمع الكيانات السياسية العربية القائمة أو تجميعها أو تضامنها – بصورة أو بأخرى من صورة الجمع والتجميع والتضامن – على «مصلحة مشتركة» بينها ، أو في «وحدة عمل» تضمها أو على «اتفاقية» تلغي جوازات السفر وتوحد الأزياء والرتب العسكرية مثلا . بل ان طريق الوحدة ، على النقيض من ذلك ، هو صنع ، بالثورة ، لكيان سياسي جديد ، بمحتوى «اقتصادي – اجتماعي – سياسي» جديد ، يمثل انتصار قوى وقيم جديدة .

انه يعني – بلغة أخرى – أن كل طريق يبتدىء من تكريس الكيانات السياسية العربية القائمة ، والاعتراف بجواز استمرار بقائها – دع عنك العمل للمحافظة على هذه البقاء – لا يمكن أن يكون ، بأية حال ، طريقا موصلا للوحدة العربية ؛ وأكثر من هذا ، فانه طريق ينحرف بالسائرين عليها عن درب الوحدة ، ويضلل القوى العربية العاملة عن سلوك هذا الدرب .

فتصوير « جامعة الدول العربية » مثلا على أنها صورة من صور الوحدة ، أو على أنها خطوة على طريقها ، أو على أنها «واقع» يمكن أن يتطوز على طريق الوحدة بالاتفاقيات والمعاهدات والتعاون المثمر ! بين دولها ، هو تصوير خادع ومخادع . ولا يختلف عن هذا التصوير ، في شيء كثير ، كل مشروع يطرح وكل اتفاقية تعقد بين بعض الدول العربية فتأتي بالشكل والمحتوى تكريسا لكيانات هذه الدول ، وحفاظا عليها ، حتى لو سميت ، بعد ذلك ، مشاريع أو اتفاقيات اتحادية أو وحدوية .

ويعني – ثالثا – رفض جميع المفاهيم والتصورات «اللاقومية اللاثورية» لطريق الوحدة ولتحديد معالم هذا الطريق :

• فيعني : رفض المفاهيم والتصورات «الاقليمية» لطريق الوحدة ،.. حتى

لو كانت تؤمن بالثورية تجاه هدفي التحرر والاشتراكية .

• ويعني : رفض المفاهيم والتصورات «الواقعية – الانتهازية » لطريق الوحدة ، النابعة من التسليم بالمصالح والرواسب والقوى اللاوحدوية ، أو المعبرة عن الاستسلام لها ، المختفية وراء قناع «العملية» .

• ويعني : بعد هذا وعلى صعيد آخر ، تخطي المفاهيم والتصورات «الفردية» و« البيروقراطية » لطريق الوحدة ولأسلوب العمل الثوري لتحقيقها ، ليقوم مقامها التصور القومي الثوري بالأداة والنهج الحركيين العقائديين .

* * *

ان الطريق القومي الثوري في اقامة «دولة الوحدة النواة» وتحقيق امتدادها الثوري ، أيضا ، لبلوغ « الوحدة العربية الشاملة » طريق علمي :

• لا يجهل أو يتجاهل المصالح والرواسب والتناقضات والقوى القائمة في « الواقع العربي » ، والتي تقف عوائق في وجه تحقيق هدف في جلال هدف الوحدة العربية وخطورته .

• ولا يقلل من ضخامة تلك المصالح والرواسب والتناقضات والقوى ، أو من الأسلحة المتعددة التي تمتلكها ، والأساليب المتجددة القادرة على ابتكارها في محاربة قوى الوحدة وهدفها .

ولكن هذا الطريق ، بسبب ادراكه « لطبيعة » تلك المصالح والرواسب والتناقضات والقوى اللاوحدوية ، وبسبب ادراكه لتعدد وسائلها وتجدد أساليبها :

• يؤكد ، في حزم ، أن السبيل القومي الثوري – الحركي العقائدي – هو سبيل الوحدة الذي لا سبيل سواه :

• بمقدار ما يؤكد ، في وعي ، أن «التطورية» ، و «الواقعية – الانتهازية»

وما شابههما من دعوات تزعم انها طريق الوحدة العملي، وتشكك في الطريق الثوري ، انما هي تضليل رجعي لقوى الوحدة عن طريقها العلمي والعملي ؛ أو تآمر اقليمي مقنع على هدف الوحدة بالتآمر على طريقها القومي الثوري .. وأن خطرها ، اذن ، على هدف الوحدة وقواه يربو على خطر الدعوات والتيارات التي تجهر بمعارضتها للوحدة ، وتعلن عداءها لها .

* وبمقدار ما يؤكد ، بمنطق التجربة الصارخ ، أن الفردية ،والبيروقراطية — حتى لو كانت تعرف الطريق القومي الثوري أو تعلن انها تتبناه ، فانها — بالضرورة الناشئة عن واقع الفردية والنابعة عن طبيعة البيروقراطية ، لا تصلح — بأي حال — كأداة لرسم طريق الوحدة ، أو لقيادة مسيرة القوى العربية العاملة على هذا الطريق .

ان «التطورية» و «الواقعية — الانتهازية» في تصور طريق الوحدة ورسم معالم هذا الطريق تلتقي جميعها ، رغم اختلاف الدوافع أحيانا ، على مبررات مشتركة تسوقها في تبرير نفسها وفي مهاجمة الطريق القومي الثوري .

ان جميع هذه الحجج والمبررات التي تسوقها دعوات «التطورية» و « الواقعية — الانتهازية »،على تعدد الأساليب في طرحها وتجدد الظروف التي تطرح فيها، يمكن أن تُرد ، في النهاية، الى تنكّر مقنّع لواحد أو أكثر من أوليات ادراك قضية الوحدة العربية في جميع أبعادها .

* فيمكن — أولاً— أن تُرد تلك الحجج والمبررات، في أساسها ومنابعها، الى واحد أو أكثر من الأسس والمنابع التالية :

* اقليمية مقنعة ، بصورة أو أخرى من صورها القديمة والجديدة ، لا تؤمن بالأساس القومي للوحدة ، فتحاول « بالواقعية — الانتهازية » و«بالتطورية» أن تؤكد الوجود الاقليمي وتحافظ عليه وتضع «الوحدة العربية» في خدمته : فلا تكون «الواقعية» ادراكا علميا للواقع الاقليمي كعائق أمام الوحدة يجب ازالته ، ولا تكون «التطورية» دفعا بهذا «الواقع» في خطوات مدروسة على

طريق تغييره ؛ وتتحول «الوحدة» بذلك الى نقيضها تماما .. الى « لا وحدة» .

• رجعية مقنعة ، بصورة أو أخرى من صورها القديمة الجديدة ، لا تؤمن بالمحتوى الاشتراكي – الديموقراطي للوحدة العربية ولا تريده ، فتحاول «بالواقعية – الانتهازية» و «بالتطورية» أن تحمي المصالح الاستغلالية وتحافظ عليها وتضع الوحدة العربية في خدمتها .. فلا تكون «الواقعية» ادراكا علميا لواقع التناقضات الاقتصادية الاجتماعية القائمة بسيطرة الاستعمار والاستغلال وطبقاته كعائق أمام الوحدة يجب ازالته ، ولا تكون «التطورية» دفعا بهذا الواقع في خطوات علمية على طريق تغييره بحل تلك التناقضات حلا اشتراكيا – ديموقراطيا ؛ وتتحول «الوحدة» بذلك الى نقيضها تماما .. الى «لا وحدة» .

• انتهازية مراوغة ، بصورة أو أخرى من صورها المتعددة ، لا تؤمن بالوحدة أو تريدها بالشكل والمحتوى ، لا كغاية في ذاتها ولا كظرف وشرط لمحتواها ؛ فهي لا تعلن رفضها للوحدة وعداءها لها ، ولكنها تتجاهل الصلة العضوية المصيرية بين هدف الوحدة وقوى الوحدة الشعبية العاملة ، وتدعو لتحقيق الوحدة ، بالاعتماد على القوى المعادية لها ، أو بغير محاربتها على الأقل، وتضع «الوحدة» في خدمة أعداء الوحدة : فلا تكون «الواقعية» الانتهازية ادراكا للواقع يحدد القوى المعادية للوحدة كعوائق يجب تصفيتها ، ولا تكون «التطورية» دفعا بهذا الواقع في خطة علمية على طريق تغييره لشل تلك القوى وتصفيتها ؛ وتتحول «الوحدة» بذلك الى نقيضها تماما .. الى «لا وحدة» .

• ويمكن – ثانيا – أن يركز مضمون الحجج والمبررات التي تسوقها «التطورية» و «الواقعية – الانتهازية»، في تدعيم منطقها وفي شجب المنطق القومي الثوري ، تجاه تصور طريق الوحدة العلمي والعملي وبصدد رسم معالمه ، يمكن أن تركز في قولها :

« إن بين أجزاء الوطن العربي من التباين والتناقض ، وإن في كل جزء منها، كذلك ، من التباين والتناقض ، ما يفرض الأخذ «بالتطورية» و«بالواقعية»

في حل هذين الصنفين من التناقضات .. كطريق عملي لتحقيق الوحدة .

ان هذه الحجة ، على مختلف الصيغ التي تطرح بها ، حجة كاذبة وزائفة : سواء في مضمونها ونتائجها ؛ أو في تصويرها للطريق القومي الثوري بأنه خيالي ومتطرف وغير عملي ، لا يدرك الواقع ولا يعيه .

ان التناقض الأساسي الرئيسي الموجود في أي جزء من أجزاء الوطن والقائم كعائق أساسي أمام امكانية انطلاق هذا الجزء نحو «الوحدة» هو قيام ديكتاتورية التحالف الاستعماري — الرجعي في هذا الجزء ، سواء أكانت موجودة بصورها القديمة التي تتجسم في الاحتلال ؛ أو بصورها الجديدة التي تتجسم في العهود الدائرة في فلك الاستعمار ، على الرغم من مظاهر الاستقلال .

ولا يمكن ، « حل » هذا التناقض الأساسي الرئيسي في أي قطر عربي الا بالثورة . . الثورة التحررية السياسية التي تسقط ديكتاتورية ذلك التحالف لتقوم ، على أنقاضها ، ديموقراطية القوى الشعبية العاملة .

فلا مجال للتطورية أو للواقعية — الانتهازية في حل هذا التناقض .

أما التناقضات التي تبقى قائمة « في » أي جزء من اجزاء الوطن بعد انفجار الثورة التحررية السياسية وصمودها فيه ، او الفجوات التي تبقى قائمة « بينه وبين » جزء آخر قامت فيه الثورة التحررية السياسية وصمدت وانطلقت على طريق بناء الاشتراكية — الديموقراطية ، العربية فهي تناقضات وفجوات يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين :

• (١) نوع لا بد من حله « قبل » دخول هذا القطر فعلا إلى الوحدة ، وهي نوع من التناقضات لا حل لها بغير عبور الثورة التحررية السياسية المنتصرة فيه إلى مرحلة الثورة الاشتراكية — الديموقراطية .

• (٢) نوع لا يمكن حله الا « بعد » دخول هذا القطر إلى الوحدة وبها ، وحله حينئذ ، يكون بالتطور الثوري في أطار الوحدة . .

واما التباينات في مراحل التطور الاقتصاد الاجتماعي ، والفجوات التي تجسم هذه التباينات القائمة بين بعض أجزاء الوطن ـ والتي تبقى قائمة حتى بعد نجاح الثورة السياسية واستقرارها في هذه الأجزاء ـ فلا يمكن ، علميا ، أن تعالج قبل دخول ، الوحدة ، ولا يجوز ، قوميا، أن تشترط معالجتها قبل قيامها ؛

فلا مجال « للتطورية » أو « الواقعية ـ الانتهارية » في حل هذه التناقضات والتباينات كذلك .

ان النهج القومي الثوري . . الذي يدرك الواقع ويعيه ويحلّل تناقضاته من أجل تصنيفها ووضع الحلول العلمية والعملية لها ـ يقرر أن التناقضات المعيقة للوحدة لا بد وأن تحل بالثورة ؛ وان التناقضات والتباينات التي تبقى في اطار الوحدة لا بد وأن تحل بالتطور الثوري الذي تخططه وتقوده الثورة كذلك ؛ وهو . . لا غيره ، النهج العلمي والعملي الوحيد في تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وكل خطوة على طريق تحقيقها .

ـ ١٠ ـ

ان الوعي العلمي لاوليات قضية « الوحدة »، كما بسطناها، والايمان الثوري بهدف « الوحدة » كما حللناه :

• كافيان لتحديد « الخطوات العملية » التي تبتدىء من « الواقع العربي » القائم فتنطلق بها ارادة « التغيير الثوري » ، القومية على طريق تحقيق «الوحدة» .

• وكافيان لتحديد « الأسس الصحيحة » التي تقرر بها الصورة الدستورية « لدولة الوحدة الشاملة » ولكل « دولة ـ خطوة » تقوم على طريق بلوغها .

ان هذه الخطوات الثورية العلمية التي تتحقّق بها «الوحدة» توجز فيما يلي:

(١) ان ميلاد الحركة العربية الثورية الواحدة التي تجسّم وحدة الثورة

والهدف، وتجسم بصفة خاصة هدف « الوحدة »، بأساسها القومي وبمحتواها الاشتراكي – الديموقراطي».. هذا الميلاد هو الخطوة الأولى ونقطة الانطلاق الأوّلية لمباشرة السير العلمي على الطريق .

ان هذه الحركة ، لا بد وان تجسم وحدة الهدف ووحدة الثورة : بالعقيدة والتكوين ، وبالقيادة والتنظيم ، وبالتخطيط والنضال والبناء ؛ ولا بد وان تجسم ذلك كله بميلادها وفي نموها .

• فلا بد ، لهذة الحركة ، من أن تولد وتتكون وتنمو بانتماء فردي يمثل التزاماً عقائدياً مصيريا ، وليس بالتقاء جبهوي تطوري لأحزاب او كتل أو منظمات قائمة :

لقد سقط الاسلوب الحزبي الجبهوي التطوري في تكوين هذه الحركة أو الانطلاق على طريق تكوينها ؛ ولقد ثبت ، كذلك ، عقم أسلوب الالتقاء بين « التنظيمات القطرية » في تكوين تلك الحركة ، حتى لو كانت تنظيمات قائمة في أقطارها على مبدأ « التنظيم الواحد » في ظل عهود ترفع راية « الثورية » وعلَم « وحدة الهدف » .

لقد اصبح واضحاً، بالتجربة، ما كان واضحاً، بالتحليل النظري الثوري، من أن ميلاد هذه « الحركة الواحدة » يجب أن يكون في أولى حلقاته وخطواته ميلاد « حركة » واحدة العقيدة والميثاق ، قومية التكوين والقيادة والتخطيط والمسئولية ؛

• فيجب أن يأتي تكوين الفروع القطرية للحركة العربية الواحدة تابعاً لميلادها العقائدي القومي، وبتخطيط من هيئتها القومية العليا، فعكس الامر غير ممكن أو مجد .

• ولا بد ، لهذه الحركة ، من اعتبار الوطن العربي كله، بلا حدود، مسرحاً واحداً لها ، تقوم وتناضل وتبنى بين صفوف قوى الشعب العاملة في

كل جزء منه ، فلا يجوز أن تعتبر الاوضاع في أي قطر عربي مبرّراً لاخراجه من نطاق نشوء الحركة أو نشاطها .

ان علنية الوجود ، مع سرية التنظيم حيث تقتضي الاوضاع القطرية ذلك ، هي الصيغة الواجبة لضمان جماهيرية هذه الحركة ، وضمان سلامتها أيضاً .

* ولا بد ، لهذه الحركة ، من ان تجسم في تركيبها المقياس القومي والمقياس الطبقي في وقت واحد ، وفي وعي حازم : بأن « القوى اللااشتراكية » بمصالحها الطبقية لا تصلح للحركة العربية الواحدة ، حتى لو كانت هذه القوى قومية متحمسة ! ، تعلن أنها وحدوية بغير أن تكون اشتراكية ؛ وبأن « القوى اللاقومية » بفكرها وعقيدتها لا تصلح ، كذلك ، لهذه الحركة حتى لو كانت هذه القوى اشتراكية متحمسة ؛ تدعى انها وحدوية بغير أن تكون قومية .

على أن الصرامة في مراعاة هذه المقاييس ، لدى تكوين الحركة العربية الواحدة وفي تركيبها ، يجب أن تتناسب مع طبيعة ومستوى المسئوليات القيادية التي يتولاها الاعضاء فيها ؛ ويجب ان تمارس بعقلية علمية ، تعي ، بغير التواء ، الدور الطبيعي للمثقفين الثوريين ، النابعين من صفوف القوى العاملة ، في بناء الحركة وقيادة نضالها ؛ وتعي ، بغير انغلاق احتمالات التطور والتغيير نحو القومية في موقف الافراد اللاقوميين بالالتزام العقائدي ، ونحو الاشتراكية في موقف الافراد اللااشتراكيين بالمنشأ الطبقي الاجتماعي .

(٢) ان الدعوة العقائدية القومية الثورية هي الخطوة التالية ، وهي المهمة الدائمة المستمرة :

ان جهوداً عظيمة وواعية يجب أن تتجه إلى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الوحدوية الاشتراكية الديموقراطية الجديدة :

حتى تستطيع ان تحدث اثرها في مواجهة محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتيت الفكري الذي احدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف

الاول من القرن العشرين ، وما تركته دسائسها ومناوراتها من رواسب تحجب الرؤية الصافية في بعض الظروف .

وحتى تستطيع ، كذلك ، أن تحدث أثرها في مواجهة المحاولات الفكرية التي تحاول الوثوب على المنجزات الاشتراكية التي تحققت بالعمل الثوري المتواصل ؛

ان بعض هذه المحاولات تستهدف فرض « اسس نظرية » لا قومية لتلك المنجزات ، واضفاء عقائدية أممية عليها : من خلف اقنعة « العلمية » التقليدية ، وبعارات « التقدمية – اللاقومية » التي اصبحت ، اليوم ، رجعية ؛

كما ان بعضها الاخر يحاول ان يفرض « اسساً نظرية » غير اشتراكية وغير علمية على هذه المنجزات : من خلف اقنعة الاصالة ، او التراثية القومية الزائفة التي تلبسها ، في خبث ووعي ، الطبقات والمصالح الرجعية ؛ والتي تغذيها ، في الخاح ، الدوائر الاستعمارية والصهيونية والاحتكارات الامبريالية .

• ولا بد وأن تتولى تلك الدعوة وهذه الجهود ، الحركة العربية الثورية الواحدة ، بحيث تتسع الدعوة وتتعمق ، وتنمو الحركة وتشتد ، في صورة جدلية : يتبلور بها اتساع الدعوة بين صفوف القوى العربية العاملة وعيا قومياً ثورياً ، وتتحول الامكانيات الثورية بين تلك الصفوف ، بهذا الوعي ، إلى طاقات حركية معبأة منظمة .

ان دعوة لا تتجسم في حركة تمثل مبادئها وقيمها واخلاقيتها ، لا تصل ، في هذا العصر ، إلى غاية ؛ ولا تحقق الآثار الحركية المنشودة .

واذا كانت صعاب وعقبات كثيرة وكبيرة تقوم أمام ميلاد الحركة العربية الثورية الواحدة ونموها ، فان ميلادها ونموها ، في وجه هذه الصعوبات والعقبات وتحديا لها ، اصبح ، اليوم ، المقياس الحاسم لقدرة الأمة العربية – ممثلة في قواها العاملة ، بل ممثلة بصفة خاصة في طلائعها الثورية ، الواعية الملتزمة –

في الانتصار على الصعاب والعقبات التي تقوم امام وحدة الهدف ، وفي وجه كل عنصر من عناصره ، وليس امام هدف الوحدة ذاته وفي وجهه فقط .

ان الأمة العربية لن ، تتمكن من تخطي الصعاب والعقبات القائمة امام هدف الوحدة ، قفزاً من فوق الصعاب والعقبات القائمة أمام ميلاد الحركة العربية الواحدة ، وبغير ميلادها ونموها .

(٣) ان التخطيط القومي الثوري المبني على الدراسة العلمية للواقع العربي والتناقضات القائمة فيه ، وللقوى الداخلية والخارجية المعادية لوحدة الهدف وهدف الوحدة . . هذا التخطيط هو الخطوة الثالثة .

ان هذا التخطيط مطالب بصورة حاسمة ومبدأيه :

• ان يصنف التناقضات في الوطن العربي تصنيفاً علمياً ، وأن يضع الحلول العلمية لها بمنطق المبدأ « ثورة عربية واحدة — بحركة عربية ثورية واحدة » .

• فيحدد التناقضات التي لا بد من حلها في كل قطر عربي « قبل » امكانية دخوله في الوحدة؛ ويحدد التناقضات التي لا يجوز اشتراط حلها «قبل» ذلك، لأنها لا تحل إلاّ « بعد » الدخول في الوحدة . . أي في أطار الوحدة وبها .

• ويحدد الاولويات في المعارك والساحات : بمنطق قومي شامل ، وعلى هدى الهدف ، وفي ضوء الصورة العالمية وصراعاتها وتطوراتها .

• ويرسم خطط معركة النضال والبناء على نطاقها القومي وفي إطار كل ساحة حسب معطياتها ، على أساس هذا التصنيف ، وفي مرونة قادرة على مواجهة خطط الاعداء ومناوراتهم .

(٤) ان العمل الثوري ، تنفيذاً للخطط القومية والخطط القطرية النابعة منها ، هو المهمة التالية ؛

ويجب أن تتولى الحركة العربية الواحدة ، بكوادرها القيادية ، مسئوليات

قيادة القوى العربية العاملة في عملها الثوري المتواصل في ساحاته ومجالاته المختلفة بمنطق الثورة العربية الواحدة .

ان هذا العمل الثوري يتبلور ، بصورة عامة ، في دفع حركة التغيير الثوري ، التي تصنعها الارادة الثورية العربية ، دفعا علميا متواصلا :

• دفعها على طريق الثورة السياسية من أجل اسقاط ديكتاتورية التحالف الاستعماري الرجعي حيثما توجد في أجزاء الوطن: بصيغها القديمة أي صيغة الاحتلال المباشر ، او بصيغها الجديد اي صيغة التخفي في قصور العملاء ، او خلف واجهات الاستقلال الزائف ، او وراء أقنعة العقائدية ؟! الانفصالية الانتهازية .

• دفعها على طريق الثورة الاشتراكية ـ الديموقراطية نحو المزيد من الكفاية بالعدل ، ومن القوة بالتقدم ، ومن الوحدة بالامتداد الثوري .

ان « وحدة » الحركة العربية الثورية التي تتولى قيادة التخطيط والتنفيذ للعمل الثوري في ساحاته ومجالاته المختلفة بمنطق الثورة العربية الواحدة :

• هي الضمانة الأساسية في أن تكون « الثورة » ـ في أي قطر عربي ، في مرحلتها السياسية وفي مرحلتها الاشتراكية ـ الديموقراطية ، ثورة وحدوية اشتراكية ـ ديموقراطية : فهي الضمانة الأساسية لتحقيق الوحدة ، ولبناء المجتمع الاشتراكي ـ الديموقراطي العربي كمحتوى لها ؛

• وهي الضمانة الأساسية، أيضا ، في أن تدرك القوى العربية العاملة المناضلة ، في كل جزء من أجزاء الوطن ، مكان « معركتها » القطرية في اطار المعركة القومية ومكان «هدفها» القطري من وحدة الهدف القومي الكبير.

• فهي أقوى الضمانات التي تمكن الثورة العربية من ممارسة التكتيك الثوري والتخطيط المرحلي بأكثر الصور بعدا عن الاقليمية وخدمة لوحدة الهدف ، وبأقلها ارباكا للقواعد الشعبية وطلائعها .

(٥) ان قيام « دولة الوحدة النواة » هو الخطوة الوحدوية العملية الاولى على طريق الوحدة لشاملة ؛ كذلك فان اتساع رقعة هذه « الدولة – النواة » لتشمل ، بالثورة ، بقية أجزاء الوطن هو السبيل الوحيد لقيام « دولة الوحدة الشاملة » .

ان هذا التصور لقيام « دولة الوحدة الشاملة » : يجب ان يشجب ، في غير تردد ، كل تصور آخر ؛ ويجب ان يتحكم في التخطيط القومي الثوري الذي تضعه وتنفذه الحركة العربية الواحدة في العمل لقيام هذه الدولة المنشودة .

ان القول بأن قيام وحدات جزئية في الوطن العربي ، مشرقة أو مغربة ، تمثل ارادة شعوبها ، سيكون خطوات تقرب يوم الوحدة الشاملة وتمهد لها ، هو – في واقع الامة العربية القائم وفي هذه المرحلة من تاريخ الثورة العربية – قول قابل أن يتحول إلى دعوة مشحونة بالمخاطر على هدف الوحدة وقواه : وهي دعوة يمكن أن تصطنعها قوى « الثورة المضادة » فتبعث بهدف الوحدة وتزور ارادة شعوبها لتقيم ، باسم الوحدة ، وحدات جزئية تخلق سدودا جديدة على طريق الوحدة الشاملة أكثر سمكا من الحدود القائمة ، وتشق جراحا في جسم الامة العربية أعمق من هذه الحدود ؛

وهو ، فوق هذا ، قول بعيد عن النهج العلمي والعملي في تحقيق الوحدة ... فان مجرد انقاص عدد الدول والدويلات القائمة في الوطن العربي بتوحيد بعضها لا يكون – في حد ذاته وبمعزل عن وحدة الهدف وقواه وطريقه – خطوة على طريق الوحدة .

أما الدعوات الاستعمارية الرجعية التقليدية ، التي تقسم الوطن العربي إلى وحدات جغرافية او بترولية كبرى : كالهلال الخصيب ، وجزيرة العرب ، ووادي النيل ، والمغرب الكبير : والتي تحدد طريق الوحدة بأنها : اولا ، توحيد تلك الوحدات الجغرافية او البترولية ، ومن ثم التطلع لاتحاد

او لوحدة شاملة تقوم بين هذه الوحدات ... فانها في حقيقتها دعوات متآمرة خطيرة الدوافع والأهداف ، قابلة للتجدد بين الحين والآخر .

لقد طرحتها او تلقفتها ، بصور متجددة ، القوى المعادية لوحدة الهدف ولهدف الوحدة بصورة خاصة ، لتجعل منها شعارات أو مشاريع تقذف بها في وجه الوحدة وقواها . وتحاول بها سد الطريق الموصل للوحدة كلما بدأ المد الوحدوي الثوري قويا سائرا على الطريق العلمي .

انها دعوات تحاول ، في وعي يستغل عوامل الاتصال الجغرافي ، ان تفتت الارادة القومية الثورية الوحدوية ، وأن تفصل الامة والوطن في آسيا عنهما في افريقيا ، وأن تقيم في الوطن العربي اقليميات جديدة تملك من مقومات البقاء والانفصال ما لا تملكه الاقليميات القائمة .

وهي تتبلور — في النتيجة والواقع — ارباكا للنضال الثوري الوحدوي الجاد وتضليلا لقواه عن خط السير التاريخي الموصل للوحدة .

ان « الثورة العربية الواحدة » القادرة ، بالحركة العربية الثورية الواحدة ، أن تصنع دولة الوحدة النواة ؛ وأن توسع رقعتها ، بالامتداد الثوري ، لتشمل بقية أجزاء الوطن على طريق تحقيق دولة الوحدة الشاملة.. هذه الثورة العربية الواحدة تأبى أن تخضع في تصورها أو تخطيطها الوحدوي الثوري للمنطق الجغرافي او البترول الاستعماري الرجعي .

. . . .

ان « دولة الوحدة النواة » القادرة ، بالمنطق النظري والعملي :

• أن تكون خطوة انطلاق على طريق الوحدة الشاملة ،

• وان تتحمل مسئوليات «الدولة النواة» في الاتساع الثوري على طريق هذه الوحدة ،

• وان تكون، ايضا ، خطوة على طريق أحكام الطوق حول اسرائيل

التي تكوّن عائقا من أكبر العوائق أمام تحقيق الوحدة ...

هذه « الدولة النواة » يجب أن تشد — منذ البداية — جزئي الامة والوطن في اسيا اليهما في افريقيا .

ان الادراك الموضوعي للواقع العربي القائم ، ولمنطق حركة الحياة ومسيرة التاريخ فيه في هذا العصر هو ادراك قادر أن يعي ، في غير عناء ، وأن يعلن في غير التواء :

ان مسئوليات القواعد الشعبية الثورية وطلائعها ، في جميع أجزاء الوطن ، — ما كان منها سائرا بالفعل على درب الثورة ، أو ما كان يتحفز للسير عليه — في تحقيق مقومات السير بالثورة العربية على طريق وحدة الهدف وهدف الوحدة بمنطق قومي ثوري ... تبقى في كل مرحلة وكل عهد ، المسئوليات الأساسية والدائمة ؛ التي لا يغني عنها ، ولا يبرر التقاعس عن ادائها ، أي مقدار من المسئولية يقع على كاهل القيادات الحاكمة حتى لو رفعت علم الثورية .

ان القواعد الشعبية وطلائعها مسئولة دوماً عن قضيتها ... فهذا هو قانون الثورة الخالدة .

— ١١ —

ان المسيرة الثورية على طريق الوحدة العربية الشاملة مسيرة حتمية على طريق شاقة ؛

وتتقرر سرعة انطلاق الثورة العربية انطلاقا مطمئنا في تلك المسيرة على هذه الطريق بمدى ادراك القوى العربية الثورية ، بقواعدها وطلائعها — الشعبية الواعية — لأوليات مسألة « الوحدة العربية » وبمدى تجسيمها العنيد لهذا الادراك في السير على الطريق « بالخطوات » ، المذكورة آنفا ؛

ان « الصورة الدستورية » لدولة الوحدة النواة لدى ميلادها ، ولكل

« دولة – خطوة » تقوم أثناء الامتداد الثوري « للدولة الوحدة النواة » على طريق تحقيق دولة الوحدة الشاملة المنشودة ، .. هي مسألة تقبل البحث والاجتهاد لان الصورة ليست صورة دستورية جامدة لا مناص منها ،

ولكن البحث والاجتهاد في هذه المسألة لا بد ، وان يخضعها لمقاييس علمية : تستند إلى ادراك حقائق الحياة العربية وحركتها ، وتنبع من الايمان بأوليات مسألة الوحدة التي ذكرناها ، وتنشأ عن وعي لحتميتها التاريخية وضرورتها المصيرية ...

ان « الرأي » في هذه المسألة الكبرى ليس أمرا ذاتيا أو « مزاجيا » ولا يجوز – بأية حال – ان يكون أسيرا لرواسب الاقليمية ومصالحها ومنطقها .

• فلا بد من أن يسقط – نهائيا – الانطلاق في بحث تلك الصورة الدستورية وتقرير معالمها ، من الاعتراف بالكيانات السياسية القائمة أو من استهداف المحافظة عليها ، بزعم وجود مصالح او هويات او شخصيات « اقليمية » خاصة لهذه الكيانات يجب مراعاتها واخضاع صورة الوحدة الدستورية لمقتضيات الاعتراف بها والمحافظة عليها .

ان « الوحدة » في ذاتها وفي كل خطوة على طريق تحقيقها ثورة على هذا المنطق وتحدٍّ جذري له ، فلا يمكن ان تصبح في صورتها الدستورية أسيرة له .

• ان الأساس « الاقليمي السياسي » في بحث الصورة الدستورية لدولة الوحدة ، وفي تقرير معالمها أساس: غير قومي ، غير « اشتراكي – ديموقراطي » وغير ثوري ، فيجب ان يسقط نهائيا .

• ولا بد من ان يتأكد – نهائيا – الانطلاق ، في بحث تلك الصورة الدستورية وتقرير معالمها ، من ان الاصل ان تكون دولة « الوحدة – النواة » ، والشاملة وكل « دولة – خطوة » على الطريق بينهما ، ان تكون دولة « واحدة » تلغي الكيانات السياسية القائمة الغاء كاملا .

من هذا المنطلق ، تصبح العوامل العلمية : التي تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد « الصورة الدستورية » « لدولة الوحدة » منذ قيامها « دولة نواة » حتى تحققها « دولة شاملة » ، والتي لا بـــد وان تقرّر « الرأي » تجاه هذه المسألة ، هي ، بالحصر ، العوامل التالية :

(١) مقتضيات حماية دولة الوحدة ، وضمان امتدادها «الوحدوي — الثوري » .

(٢) مقتضيات قوة التخطيط المركزي وسرعة التنفيذ المحلي .

(٣) مقتضيات ديموقراطية العمل في بناء المجتمع الاشتراكي — الديموقراطي المخطط تخطيطا مركزيا .

وواضح ، في غير عناء : ان نظام « الحكم المحلي » الذي يقسم دولة الوحدة إلى وحدات ادارية غير سياسية ؛ وان الديموقراطية الشعبية التي تنمو مع نمو الاشتراكية ؛ هما الدعامتان العلميتان اللتان يتحقق بهما الاستجابة لتلك المقتضيات .

وواضح ، في يسر ، كذلك : ان « الوحدات » الادارية ، والتنفيذية ، والديموقراطية — الشعبية التي تُقسم لها دولة الوحدة بهذا المنطق **لا تطابق** علميا وموضوعيا الكيانات السياسية القائمة بالتجزئة ؛ وأكثر من هذا ، فانه لا يجوز أن تتطابق تلك « الوحدات » مع هذه الكيانات لان هذا هو السبيل القومي والعلمي لتصفية الرواسب « الاقليمية » ولحماية « الوحدة » .

إن اخضاع الصورة الدستورية في « دولة الوحدة المنشودة »، او في « الدول — الخطوات » على طريقها، للاقليمية التي تحاول ان تفرض نفسها على « الوحدة » بزعم: المحافظة على « الشخصيات » القطرية للدول الاعضاء في الوحدة ، او ضمان « المصالح » القطرية لهذه الدول ، او تأمين التكافؤ بين تلك الشخصيات والتوازن بين هذه المصالح، او بادعاء التباين بينها اوضاع لهذه « الاقطار »

او بزعم تعدد « الثورات » والحركات ، إنما هو اخضاع ، لهدف الوحدة كله – في شكله ومحتواه – لمحاولات وعقبات ومصالح وادعاءات لا وحدوية: عاجزة ، حتما ، عن صنع الوحدة ؛ او متآمرة ، قطعا ، عليها .

لقد ثبت بالتجربة المريرة ، ما هو واضح بالتحليل النظري ، من ان طرح شعار « الاتحاد » ، بهذا المنطق، في وجه شعار « الوحدة »، شأنه شأن طرح شعارات : الوحدة .. « الاتحادية » و « المتكافئة » و « المدروسة » ، انما جاء التفافا على هدف الوحدة وتآمرا على قواها ؛ وانه لا فرق بين ان تطرح تلك الشعارات « الاتحادية » القوى اللاقومية الشيوعية أو القوى الاقليمية الرجعية، او القوى القومية ؟! الانفصالية المقنعة وراء اقنعة العقائدية .

إن جميع « المشاكل » الحقيقية ، غير المفتعلة افتعالا اقليميا لا وحدويا ، التي تتطلب الاعتبار والمعالجة لدى تقرير معالم « الصورة الدستورية » للدولة الوحدة الشاملة ، او لأي « دولة – خطوة » على طريقها ، هي مشاكل يتوفر حلها العلمي باللامركزية الادارية والحكم المحلي ، في نطاق الوحدة السياسية البسيطة والكاملة .

بهذا المنطق ، في أسسه ومضامينه : يصبح شعار اللامركزية « **الادارية** » – نؤكد كلمة الادارية – أساساً لصورة الوحدة الدستورية ؛ وبه أيضا ، تسقط شعارات الاتحادية، واللامركزية والتكافؤ وما اليها من شعارات « **سياسية** » – نؤكد كلمة سياسية – التي تطرح كأساس لتلك الصورة الدستورية فتنفي عنها سمة «الوحدوية» .

– ١٢ –

إن مواجهة مسألة « الاقليات » مهمة مطلوبة منا ، في هذا البيان ، كخاتمة للبحث في « الوحدة العربية » ؛ فهي مسألة حية: لا يمكن ان نتجاهلها ، ولا يجوز ان نتجنبها ؛

وليس مطلوبا منا ، في هذا البيان ، أن نقترح « مشاريع » حلول لمشاكل محددة تقع في نطاق هذه المسألة ، ولكنه مطلوب منا ، فيه :

• ان نحدّد مسألة « الاقليات » تحديدا علميا شاملا .

• وان نحدّد، على أساس ذلك، « المشاكل » القائمة في الوطن العربي التي تقع في نطاق هذه المسألة :

• وان نضع هذه « المشاكل » في اطارها العقائدي والحركي ، الصحيح في هذا العصر ،

• وان نحدّد « الاسس » التي لا بد للثورة العربية وأن تنطلق منها : في تصور « الحلول » السليمة لهذه المشاكل ، وفي رسم معالم الطريق المؤدية إلى تحقيق هذه الحلول .

● **تحديد المسألة :**

ان « مسألة الاقليات »، بصورة عامة ، تتحدّد تحديداً عقائدياً وتاريخياً وواقعياً صارماً بأنها مسألة الاقليات « **القومية** » :

أي انها مسألة أمم — او اجزاء من أمم — مستقرة في اوطانها الاصلية تضمّها ، في هذه الاوطان ، دولة ، او دول — اخرى فتكون « اقليات » يحركها نزوعها القومي للانفصال عن هذه الدولة ، او الدول ، طلباً لتكوين دولتها القومية .

فلا يقع في نطاق « الاقليات » — بأية حال — ملل او طوائف من ابناء الأمة الواحدة تدين بغير دين الاكثرية في الدولة او تنتمي لطائفة غير الطائفة التي تنتمي لها الاكثرية .

ولا يقع في نطاق الاقليات — ايضاً — جماعات قد توجد هنا او هناك بين ظهراني أية أمة وفي دولتها ، لا تشارك هذه الأمة في مقوماتها ، بعضها أو كلها ، وذلك :

• إذا كانت هذه الجماعات غازية وافدة ،

• او اذا كانت هذه الجماعات مقيمة مستوطنة — غير غازية او وافدة

ـ ولكنها ليست اُمماً او اجزاء من امم ـ متكونة او في طريق التكون ـ فليست جماعات مستقرة في « وطنها » بصورة متواصلة بل كانت مستوعَبة ، مع وطنها ، في الدولة التي تَنزع للانفصال عنها .

ذلك ان « الدولة القومية » : لا تقوم على اسس الطائفية او العنصرية ؛ وانما تقوم على اساس تساوي المواطنين فيها تساوياً كاملاً في جميع الحقوق والواجبات بمعزل عن الدين او الطائفة او اللون او العنصر ؛ وتقوم، كذلك، على اساس « حرية » الاعتقاد والعبادة للمواطنين جميعاً ، فلا يبقى ، اذن ، اي مجال فيها للحديث عن « اقليات » او عن « مسألة اقليات » دينية او طائفية أو عنصرية او ما اليها .

* تحديد « مشاكل » الاقليات في الواقع العربي .

في ضوء التحديد المذكور «لمسألة الاقليات»، بصورة عامة، يصبح من البيِّن ان هذه المسألة لا تقوم، في الواقع العربي، الا بصدد مشكلتين، هما : مشكلة الاكراد في العراق ، ومشكلة الجنوب في السودان مع بعض التحفظات .

اما الذين يتحدثون عن « البربر » كقومية او كأقلية قومية فانهم يغالطون التاريخ والواقع والعلم ، لان البربر من صميم المركب البشري الذي تتكون منه الامة العربية .

كذلك فان الدعوات التي تقول باعتبار الغزاة المغتصبين في فلسطين او في عربستان أو الاسكندرون، او باعتبار الغزاة المتسللين إلى شواطىء الجزيرة العربية، « اقليات قومية » تقيم مشاكل تقع في نطاق « المسألة القومية » ، انما هي دعوات مضللة ؛ وهي دعوات :

لا تجد فيها الثورة العربية غير محاولات خبيثة تستهدف ان تفرض على الأمة العربية التسليم بواقع قام بالعدوان على هذه الامة في وطنها ، وان تفرض عليها ايضاً الاستسلام لنتائج هذا العدوان ؛

فترفضها الثورة العربية رفضاً قاطعاً ، يأبى التسليم بذلك الواقع ، او الاستسلام لهذه النتائج .

* * *

* وضع المشكلتين في اطارهما الحي :

ان تحليلاً موضوعياً حياً للمشكلتين المذكورتين ، يضعهما في اطارهما الحي ، في هذا العصر ، هو خطوة اولية على طريق حلهما .

ان هذا التحليل قادر ان يؤكد النقاط التالية في هذا المجال :

(١) انه على الرغم من وجود اساس موضوعي لهاتين المشكلتين ، فان القوى والمصالح والخطط والاصابع الاجنبية – الاستعمارية منها والشيوعية – تتدخل، بصورة متواصلة، في طرح المشكلتين وتحريكهما طرحاً وتحريكاً متجددين.

وهما طرح وتحريك، على اختلاف دوافع تلك القوى واهدافها منهما، فانهما :

يتناقضان مع مصالح واهداف الجماهير العربية ، ومع مصالح واهداف جماهير هاتين الاقلتين ذاتهما ،

ويلتقيان ، بصورة خاصة ، على مقاومة المد القومي الثوري العربي في تحركه نحو وحدة الهدف العربي ، ونحو هدف الوحدة العربية بشكل خاص .

(٢) ان القوى والاحزاب الرجعية (الشوفينية) او الشيوعية – العربية منها او القائمة بين صفوف هاتين الاقلتين – تعالجان المشكلتين بمنطق يكاد يكون واحداً على اختلاف الدوافع والاغراض ، ويجسّم تبعية تلك القوى والاحزاب للقوى الامبريالية او الشيوعية الدولية على التوالي .

ان هذا المنطق ، في الحالين : هو منطق متناقض مع نفسه تناقضاً مفضوحاً ، ومتصادم مع مصلحة الجماهير في المشكلتين تصادماً صريحاً ؛

وهو منطق « غير قومي » حتى لو اصر الرجعيون (الشوفينيون) من تلك القوى والاحزاب على تسميته قومياً .

وهو منطق « غير تقدمي » — غير اشتراكي وغير ديموقراطي — حتى لو اصر الشيوعيون والدائرون في فلكهم على تسميته تقدمياً او اشتراكياً او ديموقراطياً .

إن القوى والاحزاب الرجعية (الشوفينية) العربية :التي تنطلق من انكار سنة النزوع القومي للاقليات القومية حتى في المبدأ . والتي تبرر انكارها هذا وتبرر تصرفاتها المجسمة له، بزعم الحفاظ على « القومية العربية » وبزعم الحفاظ على وحدة « الدولة » الاقليمية التي تقيم فيها هذه الاقليات . . هذه القوى والاحزاب هي اكثر القوى والاحزاب تنكراً للقومية العربية ومنطقها الوحدوي : من حيث كونها القوى والاحزاب التي ترفض الوحدة العربية وتقاومها بكل الوسائل ، وتحاول أن تجعل من وجود الاقليات ومن شعار المحافظة على وحدة«الدولة»الاقليمية التي تقيم فيها حجة تتشدق بها،دوماً،في تبرير وتفسير مواقفها الانفصالية تجاه الوحدة العربية ؛ دع عنك مواقفها الرجعية تجاه «الاشتراكية — الديموقراطية » العربية .

اما القوى والاحزاب الرجعية (الشوفينية) من هذه الاقليات نفسها : التي تطالب « بالانفصال » تحت شعار النزوع القومي لهذه الاقليات وباسم حقوقها القومية ، والتي « تناضل ؟ ! » في العراق او السودان من اجل تحقيقه ، فهي قوى واحزاب : « صامتة » عن تلك المطالبة و « قاعدة » عن ذلك النضال في دول اخرى على الرغم من انها دول تضم من اوطانها اجزاء اوضح وأوسع ، وتستوعب من اخوانها اقليات اكبر تعاني في هذه الدول اوضاعاً لا تقارن اصلا بأوضاعها في تلك الدول العربية ؛ فيكون « صمت » تلك القوى والاحزاب بليغاً في تعبيره عن الاغراض المشبوهة الكامنة وراء تلك المطالب ، ويكون « قعودها » حاسماً في تحديد القوى الاجنبية المحركة لذلك النضال .

إن تلك القوى والاحزاب ، تتجاهل ، فوق ذلك ، الصلة الجدلية — الحية والحتمية — بين امكان تأمين الحقوق القومية المشروعة للاقليات من جهة ، وبين مدى انطلاق المد القومي الثوري العربي على طريق تحقيق هدفه «الوحدوي — الاشتراكي — الديموقراطي» من جهة ثانية .

فهي ، بالواقع والنتيجة ، قوى واحزاب تجعل من نفسها ، ومن مطالبها ، ومن « نضالها ! ؟ » مجرد ادوات ووسائل من ادوات الاستعمار والامبريالية ووسائلها في محاربتها لاهداف الجماهير ومصالحها وحقوقها ، في الأمة العربية وفي هذه الاقليات نفسها .

وهكذا : فان المنطق الرجعي (الشوفيني) لدى الطرفين ، يتبلور ، في النتيجة ، منطقاً متصادماً مع مصلحة الجماهير منهما ، ومتناقضاً مع نفسه ؛ ويكون منطقاً « غير تقدمي » ايضاً :

يذكيه ويدعمه الاستعمار ومصالحه والدول المجاورة الدائرة في فلكه ، من حيث يمسك الاستعمار باحدى يديه تلك القوى والاحزاب الرجعية «الشوفينية» العربية ويمسك باليد الاخرى تلك القوى والاحزاب (الشوفينية) في الاقليات فيحرك الفريقين تجاه هذه المشكلة وفقاً لمصالحه وخططه ، في حركة « تصادم » ترفع شعاراً من « القومية » الكاذبة .

* * *

أما الاحزاب الشيوعية والقوى التي تدور في فلكها من الشعوبيين او الانتهازيين — سواء اكانت بين صفوف الأمة العربية او بين صفوف تينك الاقليتين — فانها تعالج المشكلتين ايضاً بالمنطق ذاته ، وإن اختلفت منطلقاتها او أساليبها .

إن هذه الاحزاب والقوى :

ترفع شعار حق الاقليات « القومي » في الانفصال : حتى حيث هو

واضح أن رفع هذا الشعار، في هذه المرحلة، أمر عقيم يتناقض تناقضاً صريحاً مع منطق حركة الحياة ومسيرة التاريخ التقدميين في الوطن العربي كله ،

وهي تُدعّم وتُمجّد — بكل الوسائل — « نضال !؟ » هذه الاقليات تحت هذا الشعار : حتى حيث يكون ذلك « النضال ! ؟ » نضالاً تقوده القوى الرجعية الشوفينية في تلك الاقليات ، وتحركه وتدعمه وتغذيه المصالح والخطط الاستعمارية الامبريالية ، والنظم العميلة الحاكمة في الدول المجاورة .

ولكنها، في الوقت نفسه، تشجب كل رد عربي على ذلك الشعار الانفصالي في هذه المرحلة، وتُشوّه كل محاولة لضرب « النضال ؟ » المجسم له : حتى لو كان الرد تقدمياً في المبدأ ، او كانت محاولة الضرب احباطاً لخطط استعمارية صهيونية رجعية مفضوحة الغرض والهدف .

وفوق هذا ، فان هذه الاحزاب والقوى الشيوعية :

* تنكر حق الأمة العربية القومي في الوحدة، فتشجب وتشوه وتقاوم ، بكل الوسائل المتحددة ، « نضال » هذه الأمة في سبيل تأمين هذا الحق ، حتى حيث يكون نضالاً اشتراكياً — ديموقراطياً تقوده قوى عربية ثورية ، ما دام « قومياً — وحدوياً » ؛

* وتتجاهل، كذلك ، الصلة الجدلية — الحية والحتمية — بين تحقيق الحل القومي التقدمي لتينك المشكلتين من جهة، وبين مدى انتصار القوة العربية الثورية في الانطلاق على طريق تحقيق هدفها « الوحدوي — الاشتراكي — الديموقراطي » من جهة أخرى .

وهكذا .. فان المنطق الشيوعي لدى الطرفين : يتبلور في النتيجة منطقــا متصادما مع مصلحة الجماهير ومتناقضا مع نفسه ، فيكون منطقا «غير تقدمي» ايضا :

يذكيه ويدعمه التخطيط أو التكتيك الشيوعي في المنطقة : العاجز — بالعقيدة

وبالتجربة — أن يكون منطق حركة الثورة والتقدم فيها ؛ والذي يتبلور ، بهذا العجز ، عائقا لتلك الحركة وعقبة أمام هذا التقدم ، وبالتالي عائقا وعقبة أمام حل هذه المشاكل : وذلك من حيث تمسك الشيوعية الدولية بالأحزاب والقوى التابعة لها بين ظهراني كل من الفريقين «فتوحدها» في حركة «تصادم» مع القوة العربية القومية تحت شعار من «التقدمية» الزائفة .

* * *

لذلك فان إخراج هاتين المشكلتين من اطار المنطق الاستعماري (الشوفيني) «غير القومي» وقواه ، ومن اطار المنطق الشيوعي «غير التقدمي» وقواه أيضا ؛ لوضعها في اطار المنطق «القومي — التقدمي» هو خطوة أساسية لامكان السير على طريق حل هاتين المشكلتين حلا علميا عادلا ، تتحقق به أهداف الجماهير ومصالحها في الفريقين .

إن تحقيق هذه الخطوة هو من أول واجبات المد القومي الثوري العربي ، ومن أوضح التحديات التي تمتحن ثوريته العقائدية والحركية .

إن تحقيق هذه الخطوة يقتضي من الثورة العربية وقواها :

(١) أن تطرح أسسا سليمة للحل ، في مضمونه ومراحله وطريقه ؛

(٢) أن تبذل جهدا مخلصا متواصلا لاقامة قاعدة صلبة من التفاهم والتعاون على تلك الأسس مع جماهير تلك الأقليات وقواها القومية — التقدمية (غير الرجعية الشوفينية التابعة للاستعمار وغير الشيوعية والشعوبية التابعة للشيوعية الدولية) ،

ولكن تحقيق هذه الخطوة بعد توفير تلك المقتضيات ؛ وعلى أساسها ، يجيز للثورة العربية وقواها بل يفرض عليها :

(١) أن تضرب «المحاولات» — الاستعمارية الرجعية والشوفينية والمحاولات الشيوعية والشعوبية — التي تعبث بالمشكلتين عبثا غير قومي وغير تقدمي ، كاجراء

يقتضيه، ويرسم حدوده أيضا ، واجب اخراج المشكلتين من منطق تلك القوى ومن أيديها الاجنبية والمحلّية ،

(٢) أن تعتبر ضرب هذه المحاولات اجراء تقدميا تقتضيه المصلحة القومية التقدمية للجماهير في الأمة العربية وفي هذه الأقليات نفسها ، وفي السير على طريق تحقيق «الحل» السليم لهاتين المشكلتين .

* * *

* **أسس الحل القومي – التقدمي للمشكلتين :**

إن تحديد أسس الحل للمشكلتين :

* لا يعني اقتراح مشاريع حلول معينة لأي منهما ،

* ولا يعني اغفال بعض الفروق الكبيرة القائمة بينهما، والنابعة من أن مشكلة جنوب السودان ليست مشكلة «أقلية قومية متكونة» شأن الأقلية الكردية ، ولكنها مشكلة «اقلية قومية في طريق التكون» .

* ولا يعني كذلك أن تفاصيل الحل القائم على هذه الأسس أو مراحله تُغفل ذلك الفرق الكبير القائم بين المشكلتين ، أو أية فروق أخرى غيره ؛

* وانما يعني أن الاسس نفسها هي أسس واحدة في الحالين، لا بد وان تُبنى الحلول عليها وان تُراعي منطقها .

إن هذه الاسس توجز فيما يلي :

(١) أساس عقائدي شامل :

يؤمن بالحل «القومي – الاشتراكي – الديموقراطي» كحل انساني حتمي ؛

ويؤمن بالمبادىء التي يقوم عليها هذا الحل مجتمعة ؛ ومن بينها سنة التزوع القومي وما يترتب عليها من حقوق قومية لكل الامم على قدم المساواة ،

* وهو الاساس الذي يحدد مضمون حل المشكلتين تحديدا مبدأيا .

(٢) اساس تراثي «مصلحي» :

يعني ان بين الفرقاء ، في كل من المشكلتين ، روابط تراثية ومصلحية كبيرة قائمة بحكم التاريخ والجوار والهدف ، لا يمكن ، ولا يحسن ايضا ؛ انكارها او التنكر لها ؛

* وهو الاساس الذي يكوّن – بالاتفاق الحر – مصدرا لصيغ دستورية ، مرنة وممكنة ، للحل المبدأي المنشود .

(٣) أساس واقعي علمي :

يعني ان تحقيق ذلك «الحل»، بأية صيغة من صيغه التي يُتّفق عليها، هو امر مرتبط ، واقعيا وعلميا ، بمدى انتصار حركة الثورة العربية ومسيرتها على طريق تحقيق هدفها «الوحدوي – الاشتراكي – الديموقراطي» ؛ وبما يترتب على انتصار هذه الثورة من قيام شروط مادية وعقلية – روحية تجعل تحقيق ذلك الحل العقائدي امرا ممكنا وحتميا .

* وهو الاساس الذي يحدد طريق تحقيق ذلك الحل «المبدأي» ومراحله وأسلوبه تحديدا واقعيا حتميا .

* * *

ان الثورة العربية ، في نضالها لتحقيق الوحدة العربية ذات المحتوى «الاشتراكي – الديموقراطي» ولحل مشكلة الاقليات على طريق هذا التحقيق ، تقدم نموذجا حيا لقدرتها العقائدية والحركية على مواجهة التحديات الكبرى ، والانتصار عليها .

الفصل الرابع

الاشتراكية ـ الديموقراطية العربية

ان «الاشتراكية — الديموقراطية» العربية :

* كامل .. يداعب نفوس الجماهير العربية في اعادة صنع حياتها بصورة جذرية ، تسير بها على طريق التقدم : بالكفاية والعدل ، وبالمساواة في الحرية ؛

* وكشعار .. ترفعه القوى العربية العاملة ، فتتحرك ، تحت لوائه ، ارادة التغيير الثوري بين ظهرانيها ،

* وكحل .. يفرضه منطق الحياة والتاريخ حلا ، حتميا وعلميا ، للتناقضات الصارخة القائمة ، في الواقع العربي ، استغلالا بشعا مشهودا : يتجسّم في تخلف مريع وظلم فادح تعانيهما تلك الجماهير ، ويحولان دون الانطلاق الحضاري للأمة العربية ،

* هي «هدف» .. اساسي واولي من اهداف «الثورة العربية المعاصرة» ، يتفاعل مع غيره من اهدافها الاساسية والاولية الأخرى تفاعلا عضويا مصيريا متبادلا ، تتوحد به هذه الاهداف ، كلها ، كعناصر ، في «هدف مركب كبير

واحد» هو «الدولة العربية الواحدة ذات المحتوى الاشتراكي — الديموقراطي» .

إن «الاشتراكية — الديموقراطية» العربية ، كعنصر من عناصر «وحدة الهدف» العربي الثوري :

* تقوم ، مع غيرها من عناصر «وحدة الهدف» ، على اساس عقائدي ثوري واحد ، هو عقيدة الثورة العربية المعاصرة ، بما تنطوي عليه ، هذه العقيدة ، من مبادىء علمية عامة ، وقيم انسانية شاملة ،

* وتتحقق ، مع غيرها من عناصر «وحدة الهدف» ، بالنصر في معركة معقدة :

* واحدة — مهما تعددت ساحاتها بتعدد أجزاء الوطن :

* متواصلة — مهما تعددت جولاتها ومراحلها على طريق بلوغ الهدف .

* تخوضها القوى العربية العاملة ، كقوة واحدة تواجه عدوا واحدا ، من اجل تغيير الواقع العربي القائم ، تغييرا جذريا «تحرريا — اشتراكيا — ديموقراطيا — وحدويا » ؛

* وتعني — في نطاق وحدة الهدف — بناء علاقات وقيم «اقتصادية — اجتماعية — سياسية » : تلغي الاستغلال وتصفي الطبقية ، وتبني التقدم على اساس العدل والمساواة في الحرية :

وهي علاقات وقيم :

* لا بد من بنائها ، بصورة حتمية وعلمية ، كمحتوى «للدولة الوحدة العربية الشاملة » المنشودة ،

* ولا بد من مباشرة بنائها — بنفس الصورة ، وبمنطق وحدة الهدف — في كل «دولة — خطوة» على طريق قيام هذه الدولة المنشودة ايضا .

* فتقوم — بالمنطلق ومنذ البداية — على أساس الادراك «العلمي — الاشتراكي»

لدعامتين أساسيتين ، وبالاصرار «القومي ـ الثوري» عليهما ؛ وهما :

الاولى ـ انه غير ممكن ـ علميا أو عمليا ـ ان يبنى المجتمع «الاشتراكي ـ الديموقراطي» في الوطن العربي ويحمى ، وان يصنع التقدم فيه كفاية وعدلا وحرية ، على اساس التجزئة :

وان هذا القول يصح ، بصورة خاصة ، في هذا العصر :

الذي يتميز بأنه عصر «التكتلات والاسواق والصراعات والضغوط» الدولية الكبيرة ؛

والـذي لا يتـأتى فيه للأمـة العربية أن تبني المجتمع « الاشتراكي ـ الديموقراطي » ، كمجتمع يتحقق لها به اللحاق الحضاري بالامم المتقدمـة والوقوف الحر على مصاف هذه الأمم ، بغير أن تبنيه على نطاق «الوحدة» التي توفر الثروات والطاقات الطبيعية والبشرية اللازمة علميا لبنائه شامخا وراسخا على هذه الصورة .

والثانية ـ ان الثورة العربية الواحدة المتواصلة «الوحدوية ـ الاشتراكية ـ الديموقراطية» بالحركة العربية الثورية الواحدة ، هي السبيل الذي لا سبيل غيره امام القوى العربية العاملة وطلائعها من اجل تحقيق «الاشتراكية ـ الديموقراطية» العربية كمحتوى لدولة الوحدة العربية الشاملة المنشودة ، ومن اجل حماية ما يتحقق ، على طريق قيامها ، من مكاسب «اشتراكية ـ ديموقراطية» في كل «دولة ـ خطوة» تقوم على طريق هذه الدولة المنشودة ..

* * *

• بهذا التصور والمفهوم «للاشتراكية ـ الديموقراطية» العربية ، فان كل بحث علمي فيها ، من جميع زوايا البحث ، وكل نضال أو عمل علمي من أجل بنائها ، في جميع مجالات النضال والبناء ، لا بد وان تكون بحثا ونضالا وعملا تتقرر «بالاوليات» التالية :

اولاً — مضمونها «العلمي — الانساني — الثوري»

* هدفها .
* دعاماتها .
* نهجها .

ثانياً — بعدها القومي .

ثالثاً — حتميتها التاريخية .

رابعاً — «اشتراكية — ديموقراطية» عربية، وليس « تطبيقا أو طريقا عربيا للاشتراكية »

لا بد ، من أجل بناء «الاشتراكية — الديموقراطية» العربية ، من أن تسقط — مع أعدائها من قوى ومصالح وطبقات ، ومن رواسب ونظم ودعوات وحركات — جميع التصورات أو المفاهيم التي تجهل أو تتجاهل أيا من تلك الأوليات :

فهي جميعها — مهما تعددت الصور او الاشكال ، ومهما تباينت الدوافع أو المبررات — تصورات او مفاهيم تتبلور على الصعيدين النظري والتطبيقي في مسالك ومواقف ومناهج وخطط «لا اشتراكية — لا ديموقراطية» ، حتى لو كان حظها من الاخلاص الذاتي «للاشتراكية — الديموقراطية» حظا كبيرا، أو كان صراخها بشعارات «الاشتراكية» و «الديموقراطية» صراخا عاليا .. مـــا دامت تجهل أو تتجاهل أيا ممن تلك الاوليات التي تكون دعامات كل تصور ومفهوم ، وكل نضال وعمل .. «اشتراكي — ديموقراطي» عربي ؛

* وبذلك التصور والمفهوم ، وفي ضوء هذه الأوليات :

* فاننا نشير الى المعاني المتضمنة في الاصرار على مصطلح يربط «الاشتراكية» و «الديموقراطية» و «العربية» في عبارة واحدة هي : «الاشتراكيـــــة — الديموقراطية » العربية ،

* كما اننا نحسم ، بالنتيجة وبصورة علمية ، الجدل المتجدد حول أي

العبارتين أصح ؟: « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية أم « التطبيق العربي » للاشتراكية ، او «للاشتراكية — الديموقراطية» .

— ١ —

مضمون
« الاشتراكية — الديموقراطية » العربية

إن عبارة مضمون « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية تنصرف إلى ثلاثة عناصر أساسية ، هي :

- هدفها
- دعاماتها
- نهجها

إن هدف « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية هو قيام المجتمع العربي المنشود: مجتمع « كفاية بالعدل » ، و « مساواة في الحرية » كمحتوى لدولة الوحدة العربية المنشودة ايضا .

وان دعامات « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية: هي علاقات ومؤسسات اقتصادية وسياسية ، وقيم : مادية وعقلية — روحية ؛ لا بد ، بمنطق العلم وحتمية التاريخ ، من ان يقوم عليها المجتمع العربي المنشود ويصونها لكي يتحقق له الهدف المذكور .

وان نهج « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ، في اقامة تلك الدعامات وصيانة هذه القيم ، من أجل بلوغ ذلك الهدف: هو نهج عقائدي ثوري .

إن مضمون « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية — في عناصره الثلاثة — مضمون « علمي — انساني » :

ان سمتا « العلمية » و « الانسانية » لهذا المضمون تنبعان من أن أساسه العقائدي — وهو الاساس « الحركي — الحياتي — الانساني » — هو أساس « علمي — انساني » كما أوضحنا ذلك بالتفصيل في الكتاب الاول من هذا البيان » :

ان سمتا « العلمية » و « الانسانية » لهذا المضمون ، سمتان متلازمتان لان كلا منهما عنصر أساسي من مفهوم الاخرى ؛

فهو مضمون علمي لانه انساني ؛ وهو مضمون انساني لانه علمي .

ان هذا المضمون — مدعما بالتجربة الانسانية الحضارية الشاملة — يتحدى ويرفض ، أولا ، كل مفهوم « للعلمية » كسمة للاشتراكية : إذا كان مفهوما يقصّر عن ادراك سمتها الانسانية الملازمة ، من حيث يعجز عن ادراك النتائج التي تترتب ، بالضرورة ، على كون « الانسان » هو هدف « الاشتراكية — الديموقراطية » وصانعها أيضا ؛ ومن حيث يقع ، بعجزه هذا ، في خطأ وخطيئة اعطاء « العلمية » ، في هذا المجال ، مفهوم « العلمية — الطبيعية » بدلا من مفهوم « العلمية — الانسانية » ؛

ان هذا المضمون — مدعما بالتجربة الانسانية الحضارية الشاملة ايضا — يتحدى ويرفض ، ثانيا ، كل مفهوم « للانسانية » كسمة للاشتراكية : اذا كان مفهومها يقصّر عن ادراك سمتها العلمية الملازمة ، من حيث يعجز عن ادراك العلاقات « الانتاجية — الاستهلاكية » والعلاقات السياسية الحتمية التي لا بد من قيامها ، والمناهج الثورية التي لا بد من الاخذ بها لكي تقوم « الاشتراكية — الديموقراطية » وتتحقق أهدافها وتصان قيمها ، ومن حيث يقع ، بعجزه هذا ، في خطأ وخطيئة اعطاء « الانسانية » في هذا المجال معاني الطوباثية والانتهازية ، أو الاصلاحية والتطورية ، بدلا من مفهوم « الانسانية — العلمية » .

ان هذا المضمون — مدعما بالتجربة الانسانية الحضارية الشاملة كذلك —

يتحدى ويرفض ، ثالثا ، كل مضمون « للاشتراكية » أو « للديموقراطية » : يقصر عن ادراك انهما بعدان متلازمان للمجتمع «الاشتراكي — الديموقراطي» لا يقوم اي منهما بغير الآخر ؛ ويقع ، بهذا العجز ، في تصور او محاولة بناء اي منهما في اي مجتمع بغير الآخر او على حسابه ؛ أو يتجه بهذا العجز ، للفصل بين مضمون احداهما — في جميع عناصره — وبين مضمون الآخر — في جميع عناصره ايضا . .

* فاذا كانت « الاشتراكية » هي منع استغلال الانسان وتحريره نهائيا من نير الاستغلال ، و « الديموقراطية » هي منع قهر الانسان وتحريره نهائيا من نير القهر ، فانه غير مستطاع — بمنطق العلم وحتمية التاريخ — منع اي منها بغير منع الآخر ، وتحرير الانسان من نير اي منهما بغير تحريره من نير الآخر .

* واذا كانت « الاشتراكية » هي «الحرية الاجتماعية » و« الديموقراطية » هي « الحرية السياسية » ؛ فانه لا يمكن الفصل بين الاثنين ، لأنهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية ان تحلق الى آفاق الغد المرتقب .

* واذا كانت « الاشتراكيـــة » هي قيام مجتمع « الكفاية بـــالعـــدل » و « الديموقراطية » هي قيام مجتمع « المساواة في الحرية » فانه غير مستطاع ، بمنطق العلم وحتمية التاريخ — ان يقوم اي منهما الا بقيام الآخر ؛ كوجه ملازم له في مجتمع « اشتراكي — ديموقراطي » .

* واذا كانت « الاشتراكية » هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا ؛ و « الديموقراطية » هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا فان « الاشتراكية » و « الديموقراطية » ، من هذا التصور ، تكونان امتدادا واحدا للعمل الثوري .

لذلك فـان وعي هـذه الصلات المصيرية الحيـة بـين « الاشتراكية » و « الديموقراطية » وتأكيدها هما المقدمة الضرورية والاطار اللازم لكل بحث في مضمون « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ، يقف — لاغراض التحليل والتوضيح — عند كل منهما لوحدها ليبحث فيها ؛ ولكل عمل يستهدف بناء المجتمع « الاشتراكي — الديموقراطي » ، فيتصدى لاقامة العلاقات والمؤسسات ووضع الخطط والمناهج ليبنيه .

من هنا . .

فان « الاشتراكية » العربية :

هي الكيان المادي — بقيمه واهدافه وعلاقاته ومؤسساته — للمجتمع « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي المنشود ؛ فهي ، بلغة اخرى ، الجناح « الاقتصادي » « للاشتراكية — الديموقراطية » العربية .

وان « الديموقراطية » العربية :

هي الكيان السياسي — بقيمه واهدافه وعلاقاته ومؤسساته — للمجتمع « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي المنشود ؛ فهي ، بلغة اخرى ؛ الجناح « السياسي » « للاشتراكية — الديموقراطية » العربية .

أ — الهدف

• ان « هدف » الاشتراكية العربية ، هو بناء المجتمع العربي المنشود في دولة الوحدة ؛ مجتمع كفاية بالعدل :

يحل فيه « العدل » محل الاستغلال ،
ويحل به « التقدم » محل التخلف ،

وتحل به « الكفاية » محل القلة ؛

* وان « هدف » الديموقراطية العربية ، هو بناء دولة المجتمع العربي المنشود دولة « مساواة في الحرية » :

تحل فيها « المساواة في الحرية » بين المواطنين في الدولة محل التميز والقهر ؛

ويحل بها « التطابق » بين الامة في وطنها وبين الدولة في اقليمها محل عدم التطابق القائم بالتجزئة والاغتصاب .

فتقوم بها دولة الشعب العربي العامل ، دولة واحدة : تؤكد السيادة فيها للشعب وتكون كل السلطة فيها بيده ليكرسها لتحقيق اهدافه واداء رسالته ؛ فتكون ، بحق ، دولة التخطيط والخدمات ، دولة المنتجين .

* فيكون هدف « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ، اذن ، هو :

بناء المجتمع العربي المنشود مجتمعا لا طبقيا في دولة « قومية — اشتراكية — ديموقراطية » واحدة :

ب — الدعامات

(١) دعامات « الاشتراكية » العربية :

ان « الاشتراكية » العربية — من ناحية دعاماتها الاساسية — تجسم الوعي العلمي ، المدعم بمنطق التجربة والتاريخ ، لما يلي :

* ان « الكيان المادي » للمجتمع « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي المنشود ، لا بد وان يقوم على دعامات اساسية محددة : لا يمكن ، بغير قيامه عليها ، ان يتحقق « هدف » الاشتراكية في « الكفاية بالعدل » ، او ان يكون المجتمع مجتمعا اشتراكيا ، اي مجتمعا « لا طبقيا » .

* ان « العمل الثوري » على طريق اقامة ذلك « الكيان المادي » على هذه

الدعامات الاشتراكية ، لا بد وان يستهدف تلك الدعامات ويستلهم منطقها بصورة مستمرة :

ليكون قادرا على انجاز عملية « التحويل الجذري الشامل» ، التي تقيم ذلك الكيان على دعامات « الاشتراكية » وعلى انقاض الكيانات المادية القائمة حاليا ودعاماتها غير اشتراكية ؛

وليكون قادرا على حماية هذه العملية التاريخية الصعبة في جميع اطوارها ومكاسبها من اثر الضغوط والرواسب والمصالح المعادية — الداخلية والخارجية والمتحالفة — على مختلف اهدافها واساليبها ؛

* * *

ان دعامات « الاشتراكية » العربية ، ككيان مادي للمجتمع « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي المنشود ، هي قيم ومبادىء وعلاقات لا بد وان يقوم عليها ، مجتمعة ، هذا الكيان ؛ وتوجز فيما يلي :

* **الدعامة الاولى :**

(أ) ان « الانسان » هو هدف الاشتراكية وصانعها ؛

* فهو أكثر واكبر من ان يكون او يقيّم بأنه مجرد « رأس مال »؛ رخيصا كان او ثمينا .

* وهو اكثر واكبر من ان يكون او يقيّم بأنه مجرد « اداة » او « قوة » انتاج واستهلاك :

تستهلك — كأخص رأسمال — في تحقيق الأرباح للطبقات المستغِلّة .

او تستهلك — حتى كأثمن رأسمال — في صنع « الثورة » التي تقيم علاقات الانتاج والاستهلاك الاشتراكية ، أو في عملية الانتاج ذاتها ، بعد ذلك ، —

بمنطق « الحتمية الطبيعية ! » المستقلة عن ارادة البشر ووعيهم ، وبمنطق «القوانين الطبيعية » التي تكون مضمون هذه الحتمية .

• وهو اكثر واكبر من ان يكون او يقيّم بأنه مجرد كائن منتـــج — مستهلك ؛ لانه — في الوقت ذاته وبصورة اولية غير مشتقة — كائن واع مسئول : في حياته وتاريخه وحضارته قيم وفعاليات وتطلعات ، ولها ابعاد ، اساسية اولية اخرى غير القيم والفعاليات والتطلعات الانتاجيه — الاستهلاكية ، وغير البعد الانتاجي ؛ فلا يمكن — اذن ، وكما تؤكد التجربة — ان يتحقق بناء الكيان المادي للمجتمع الانساني بناء اشتراكيا بهدر تلك القيم والفعاليات والتطلعات والابعاد الاخرى او بتحديها ، او باعتبارهما مشتقة او ثانوية .

(ب) ان الطفولة هي صانعة المستقبل ، ومن واجب الاجيال العاملة ان توفر لها كل ما يمكّن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

(ح) ان المرأة لا بد وأن تتساوى بالرجل : ولا بد وأن تسقط بقايا الاغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابية في صنـــع الحياة .

(د) ان الاسرة هي الخلية الاولى للمجتمع : ولابد ان تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد القومي ؛ محددة لنسيجه ، متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال « القومي — الاشتراكي — الديموقراطي » .

• الدعامة الثانية :

ان « العمل » الانساني المنتج والخلاق ، حياة وشرف ؛

فالتقاعس عن بذله كاملا ، من القادر عليه ، هدر للانسانية في « ذاته » ، وتحد للانسانية « في مجتمعه » ، وتجرد عن « شرف » الانسان الذاتي والاجتماعي ينزل بها الانسان الى مستوى الغاء حقه في الحياة الانسانية .

وان « العمل » الانساني المنتج والخلاق ، واجب على المواطن لمجتمعه ، وحق للمواطن على مجتمعه :

فالتقاعس عن بذله كاملا من القادر عليه خيانة للواجب ،

والحصول على حصة من الثروة او الانتاج – بغير « عمل » مقابل او بنسبة اكبر من قيمة العمل المنتج – سرقة طفيلية صريحة ، او نهب استغلالي واضح.

وحرمان المواطن من « العمل » او من حقه في الحصول على حصة من الثروة او الانتاج تتناسب مع عمله المنتج ، عدوان على اول حقوقه كانسان ، وظلم يتحدى ابسط معاني العدل ، وسلب لأول مقومات الحرية .

وان « العمل » الانساني المنتج والخلاق ، هو السبيل الوحيد لكل امل تقدمي وحضاري فردي واجتماعي ، فلا سبيل غير العمل لبلوغ اي امل ؛

« فالعمل » : هو الاساس الوحيد الذي يتقرر به مكان « الامم » تحت الشمس .

و « العمل » : هو الاساس الوحيد الذي لا بد وان يتقرر به مكان « المواطن » في مجتمعه ، ومكانته في هذا المجتمع .

لذلك :

فلا بد وان تزول « طبقات العاطلين بالوراثة » التي تعيش طفيلية ، بغير عمل منتج تبذله ؛

ولا بد وان تصفى « طبقات المستغِلّين » التي تحصل ، بالنهب والاستغلال ، على فائض عمل الآخرين ،

ولا بد وان تلغى طبقات الوجهاء والحكام من اولئك العاطلين وهؤلاء المستغِلّين .

فبذلك ، فقط ؛ تختفي « طوابير العاطلين » التي تموت ، جوعا وبؤسا ،

لانها لا تجد من يشتري « عملها » المطروح ، في « سوق » الاستغلال « سلعة » يقرر مصيرها قانون العرض والطلب في مجتمع الانتاج من أجل « الربح » .

وبذلك، فقط ، تختفي « جموع المستَغَلّين » التي تذوي، انهاكا وقلة، لانها لا تحصل من قيمة عملها وانتاجها الاعلى ما يحفظ الرمق في مجتمع نهب « فائض» قيمة العمل .

* الدعامة الثالثة :

ان « الملكية العامة » لوسائل الانتاج هي الصيغة السائدة ، العلمية والحتمية لملكية هذه الوسائل، جميعها، في المجتمع «الاشتراكي ــ الديموقراطي» العربي المنشود ؛

فهي الصيغة العلمية والحتمية :

* لتجسيم « حق » كل مواطن في جزء من الثورة القومية تجسيما فعليا ؛

* ولضمان « حق » كل مواطن في فرص متكافئة مع غيره تكافؤا موضوعيا ؛

* ولإمكان ممارسة عملية تخطيط الانتاج والادخار والاستهلاك ــ في الوقت ذاته ــ تخطيطا علميا ؛

فهي ــ بالنتيجة ــ الصيغة السائدة العلمية والحتمية ، لامكان تحقيق هدف «الاشتراكية» في صنع التقدم تحقيقا للكفاية والعدل .

لذلك :

* فلا بد وان تسقط نهائيا ــ مع اسقاط الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ومع اسقاط النظم القائمة عليها والطبقات المالكة لها المسيطرة على نظمها ــ لا بد وأن تسقط جميع الافكار والمفاهيم والقيم الطبقية والاستغلالية وجميع الدعوات والتيارات والحركات المجسمة لها ، وهي الدعوات والتيارات والحركات :

التي تحاول ، كذبا وتزييفا ، ان تحيط الملكية الخاصة لوسائل الانتاج

بهالة من الازلية والقدسية ، او تدعي بأن تلك الملكية تنبع من منابع غريزية في الانسان وتعبر عن مقومات اولية من مقومات انسانيته .

والتي تحاول ، تضليلا وافتراء ، ان تشكك في الملكية العامة لوسائل الانتاج او ان تشجبها بزعم انها كافرة ملحدة ، او غير انسانية ،

* فلا بد وان تسقط — نهائيا وبصورة خاصة — تلك الافكار والمفاهيم والقيم الطبقية الاستغلالية ، وهذه الدعوات والتيارات والحركات المجسمة لها :

التي تحاول ان تتستر وراء قناع زائف من اساءة تفسير « الدين » في الدفاع عن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ونظمها وطبقاتها .

وذلك بأن تفضح لتبدو على حقيقتها الاستغلالية الطبقية ؛ من حيث كونها : تسيء ، بوعي ، تفسير الدين ؛ وتتحدى ، باصرار ، اعلى قيمه ؛ وتستغل ، بخبث ، تأثيره على الجماهير ..

ومن حيث كونها ، بذلك كله : تناقض الدين في جوهره وروحه ، فتكون ، لذلك ، جديرة بأن ترمي بالكفر والالحاد اللذين تحاول ان ترمى بهما الاشتراكية ودعاماتها وبناتها .

والتي تحاول ان تتستر وراء قناع كاذب من « العلم » في زعمها ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ونظمها وطبقاتها ، هي امر غريزي اي نابـــع من طبيعة الانسان .

وذلك بأن تفضح لتبدو على حقيقتها الاستغلالية الطبقية ، من حيث كونها : تزور ، في وعي ، وقائع التاريخ ؛ وتزيف ، في اصرار ، حقائق العلم ؛ فتسيء ، في خبث ، تحديد مقومات الانسان ؛

ومن حيث كونها — بذلك كله — تناقض « العلم » كمنطق واسلوب ونتائج وتتحدى الانسان في اهم مقوماته ؛ فتكون ، لذلك ، جديرة بأن توصم

باللاعلمية واللاانسانية اللتين تصم بهما الاشتراكية ودعاماتها وبناتها .

ب — ان الملكية العامة لوسائل الانتاج هي القانون الاساسي للملكية هذه الوسائل في المجتمع الاشتراكي ، وللعلاقات الانتاجية — الاستهلاكية فيه .

ان الخروج على هذا القانون الاساسي العام يبدو في وجود صنفين من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يختلفان عن بعضها اختلافات جوهرية ؛ وهما :

(١) الملكية الخاصة « المستغلة » ؛

(٢) الملكية الخاصة « غير المستغلة » ؛

اما الصنف الاول ، وهو « الملكية الخاصة المستغلة » لبعض وسائل الانتاج فانه يتجسم بصورة محددة في « القطاع الخاص » الذي يقوم على هذا الصنف من « الملكية » ، ويقوم الانتاج فيه على استهداف الربح ؛ وهو يشمل ملكية وسائل انتاج او ثروات يتم الانتاج منها بشراء عمل الآخرين واستخدامهم ، ويحقق المالك به « ارباحا » تتكون من فائض عمل هؤلاء العمال .

ان هذا الصنف من « الملكية الخاصة » مرفوض ، بالمبدأ وفي الاساس من قبل الاشتراكية العربية التي ترفض الاستغلال ؛

ولذلك . . فان وجود هذا الصنف من الملكية الخاصة ومن الانتاج القائم عليها في ظلال الاشتراكية العربية ، هو امر استثنائي : فهو ليس من صميمها أو من سماتها الاساسية أو المتميزة ؛ وهو أمر مرحلي مؤقت : فهو ليس ابديا أو نهائيا ، بل ان مصيره الحتمي هو الالغاء المخطط .

ان منابع هذه الاستثناءات ومبرراتها ، وان مداها ومدتها — كما تحددها الاشتراكية العربية — تقع جميعها ، على سبيل الحصر ، في نطاق مقتضيات عبور مرحلة « التحول » الى الملكية العامة الشاملة لوسائل الانتاج : بغير تعريض الانتاج الى التدهور ، أو تعريض الاقتصاد الى الانهيار ، او تعريض الثورة الى النكسة ؛ فهي منابع ثورية : انتاجية سياسية ، مرحلية ، ليس الا . . .

ولكن شرط جواز وجود هذه « الاستثناءات » التي يقوم بها « بالقطاع الخاص » — في أي مجال من مجالات الانتاج في المجتمع الاشتراكي او لأية مدة من الزمن — انما هو ضمان سيطرة الشعب على هذا القطاع سيطرة تامة واشرافه عليه اشرافا كاملا، بصورة: تضع هذا القطـاع في خدمة « الخطة » واهدافها ؛ وتحول دون التخريب ، الاقتصادي او السياسي من قبل طبقة المالكين التي تسمى ، في هذه الاحوال ، « الرأسمالية الوطنية » ؛ وتمنع اعاقة مسيره التحول الاشتراكي سيرا متواصلا منهجيا على طريق تقليص حجم هذا القطاع واثره في حياة المجتمع الاقتصادية حتى يتم الغاؤه ؛

ان رسوخ اركان الثورة: بتدعيم قبضة قوى الشعب على السلطة في الدولة، وان التقدم المادي والعقلي — الروحي في ظلال بناء الاشتراكية ووفقـا لخططها ، هما العاملان الحاسمان في تقرير مدى الاخذ بهذه الاستثناءات ومدة الاخذ بها ، فمصيرها الحتمي هو أن تلغى ؛

* * *

اما الصنف الثاني فهو الملكية الخاصة « غير المستغلة » لوسيلة انتاج ، وهو يحدد تحديدا صارما ، في المنطق الاشتراكي ، بأنه : ملكية وسيلة انتاج :

يتم الانتاج منها بعمل المالك نفسه، ليس بشراء العمل واستخدام العمال ،

لا يعطلها مالكها عن الانتاج جزئيا او كليا

إن هذا الصنف من « الملكية الخاصة » يشمل ملكيات فئات مختلفة من المنتجين في قطاعات الحرف ، وتجارة التوزيع ، وما اليها ، . . ولكن أهم وأوسع قطاع فيه هو « قطاع الزراعة » وملكية الفلاحين للارض .

إن القدرة على الصمود أمام الانتاج بالقطاع العام ، هي العامل الحاسم في تحديد مصير هذه « الملكية الخاصة » غير المستغلة في قطاعاتها المختلفة باستثناء قطاع الزراعة والفلاحين .

ان موقف « الاشتراكية » العربية من مسألة « الفلاح والارض » في هذا القطاع هو موقف خاص بمضمونه ومناهجه .

ان منابع هذا الموقف هي :

١ ـ الادراك المميز لكون صلة « الفلاح بالارض » صلة تنطوي على معان انسانية وتراثية لا تنطوي عليها صلة المنتج بوسيلة الانتاج في جميع القطاعات الاخرى ،

وهي معان ، تقع في مستوى صلة « الانسان بالوطن » فتجعل من مسألة الفلاح والارض » مسألة « انتاجية ـ اجتماعية ـ انسانية » وليس مجرد مسألة « انتاجية » فقط .

٢ ـ الوعي العميق لكون « الفلاح والارض » يكوّنان قوة الانتاج الرئيسية في الوطن العربي ، كما هو الحال في بلاد العالم الثالث عموما : فهي بلاد الفلاحين وثورات الفلاحين ، ومواطن بناء « الاشتراكية ـ الديموقراطية » في مجتمعات اكثريتها الساحقة من الفلاحين .

٣ ـ الوعي العلمي لكون طبيعة « الارض » كوسيلة انتاج ، ولكون طبيعة « العمل » فيها كفعالية منتجة لا يتغيران ويتطوران بالصورة او بالسرعة التي تتطور بها « الآلة » وتتغير طبيعة « العمل » المضاف اليها في قطاع الصناعة .

اما العناصر الاساسية لهذا الموقف فهي :

١ ـ ان الملكية الخاصة « غير المستغلة » للارض ـ اي ملكية الفلاح للأرض التي يعمل فيها ـ هي الصيغة الرئيسية للملكية في هذا القطاع ؛

٢ ـ ان « مضمون » هذه الملكية وما يبقى فيها من « حقوق التصرف » هو مضمون اشتراكي متميز ، نوعيا ، عنه في المجتمعات غير الاشتراكية ؛ وهو خاضع لاهداف التحول الاشتراكي وخططه .

ان الاشتراكية العربية ، في مجال الزراعة ، لا تؤمن بتأميم الارض كلها

وتحويلها الى مجال الملكية العامة ؛ وانما هي تؤمن – استناداً الى الدراسة والى التجربة – بالملكية الخاصة غير المستغلة للارض في نطاق التعريف السالف لهذه الملكية .

ان مساحة الملكية الخاصة في الارض ، لا تتقرر اعتباطا ؛ او بعملية حسابية بسيطة تقسم الارض القابلة للزراعة الى ملكيات متساوية المساحات تزيد او تنقص من بلد لآخر تبعا لنسبة هذه الارض الى عدد الفلاحين ؛ وانما تتقرر بتقدير علمي متطور قائم على اساس ان يضمن الانتاج منها مستوى كريما من الحياة لمالكها المنتج ؛ يتناسب مع المستوى العام للدخل في المجتمع عبر نموه وتقدمه .

ان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن في تحويل الارض الى الملكية العامة، وانما هي تستلزم: وجود الملكية الخاصة للارض وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لاكبر عدد من الأُجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعي على امتداد مراحل عملية الانتاج في الزراعة من بدايتها الى نهايتها ، ومع تدعيمها بالتنظيم الزراعي والتجميع الزراعي بصورة متطورة أيضا .

ان التعاون الزراعي ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذي لا يخرج عن حدوده المطبقة المعروفة ، وانما الآفاق التعاونية في الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها آفاق: تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعي الذي أثبتت التجارب نجاحه الكبير ؛ وتساير عملية التمويل التي تحمي الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الاكبر من ناتج عمله ؛ وتصل به الى الحد الذي يمكّنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ؛ ثم هي معه حتى التسويق الذي يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وجهده وكده المتواصل .

ان الملكية الخاصة غير المستغلة لوسائل الانتاج ، وملكية الفلاح للارض بصورة خاصة – كما يتحدد مضمونها ومداها بما تقدم – لا تقع ، بمنطق

الاشتراكية العربية ، في نطاق « القطاع الخاص » ، وانما تقع في نطاق الملكية الاجتماعية أو ملكية الشعب ؛ فهي تكون ، مع الملكية العامة المتجسمة في القطاع العام ، دعامتي هذه الملكية الشعبية الاجتماعية الاشتراكية ؛

ومرد ذلك ، ان تحديد « مضمون » هذه الملكية الخاصة « ومداها » ، على الصورة المتقدمة ، هو تحديد : يمنع الاستغلال بها ؛ ويلغي هدف « الربح » القائم على الاستغلال منها ؛ وينظم حقوق التصرف المتاحة بها تنظيما خاضعا للخطة الاشتراكية واهدافها ؛ فتصبح بذلك « ملكية خاصة » تختلف عن الملكية الخاصة في النظم الاقطاعية والرأسمالية ، اختلافا نوعيا يخرجها من نطاق القطاع الخاص ليضعها الى جانب القطاع العام كدعامة من دعامات الملكية الشعبية الاجتماعية الاشتراكية .

ان كل ما تقدم لا يعني ، بأية حال ، استبعاد الملكية العامة في قطاع الارض استبعادا تاما او مبدأيا ،

ان نشوء قطاع عام في الزراعة ، قائم على الملكية العامة في الارض ، أمر جائز ، بل هو في كثير من الاحوال لازم ، كما انه في جميع الاحوال أمر مفيد ؛

ان اقرب الامثلة مثالا على الاحوال التي يجب فيها اقامة قطاع عام في مجال الزراعة الحالتان التاليتان :

• الحالة الاولى : هي الحالة التي تكون فيها مساحة الارض القابلة للزراعة اوسع مما تستوعبه ملكية الفلاحين غير المستغلين المحددة على الاسس المذكورة آنفا .

ان ترك هذه المساحة الفائضة من الارض بيد الاقطاعيين ، او تركها بغير استغلال وانتاج ، او توزيعها على الفلاحين بمساحات تزيد عما يمكنهم استغلاله استغلالا كاملا ، امر غير جائز ؛ فيكون قيام الملكية العامة لها ، بصورة او

بأخرى من صورها، هو الحل الحتمي؛ وتدخل بذلك في نطاق القطاع العام .

• الحالة الثانية : هي الحالة التي تكون فيها بعض المزارع التي انتزعت ملكيتها من الاقطاعيين من نوع يتعرض الانتاج فيه للهبوط ، كمّاً أو نوعا، اذا وزع الى ملكيات صغيرة خاصة ؛

أما أهم الفوائد التي تتحقق بخلق قطاع عام في مجال الزراعة ، قائم على الملكية العامة للارض ، فهي بناء « نماذج » ناجحة للانتاج الزراعي الحديث يستفيد منها الفلاحون ؛ فيجب ان تُضمن لهذا القطاع ، لدى تكوينه ، المقومات اللازمة للنموذج الناجح .

وواضح مما تقدم، ان القطاع العام في مجال الزراعة لا يتكوّن، في أية حال، بانتزاع ارض الفلاح غير المستغِل وتحويل ملكيته الخاصة غير المستغِلة الى ملكية عامة بغير رضاه وحريته ، وانما يتكون أساسا من أرض انتزعت بالتأميم من الاقطاعيين، أو استصلحت مجددا أو تكوّنت بتوحيد اراضي الفلاحين باقناعهم ورضاهم .

* * *

ان « الملكية الشخصية » لا تقع في متناول قانون الملكية العامة لوسائل الانتاج في المجتمع الاشتراكي او في نطاقه ؛ وان بقاءها في المجتمع الاشتراكي لا يكوّن خروجا استثنائيا عليه ؛

وذلك لأن الملكية « الشخصية » تعني ملكية أدوات او وسائل استهلاك وخدمات شخصية ولا تعني ملكية وسائل انتاج « كالملكية الخاصة » ؛

ان « الملكية الشخصية » في الاشتراكية العربية باقية ومحترمة .

جـ ـ ان دعامة « الملكية العامة » لوسائل الانتاج ـ كدعامة أساسية من دعامـات « الاشتراكية العربية تعني ، بالمنطق وفي اساس ، ملكية القوى العربية العاملة ككل واحد ، في الامة العربية جميعها ، للثروات ووسائل الانتاج في الوطن العربي جميعه كوطن واحد ؛

فهي ، اذن ، ملكية عامة « شعبية — قومية » وليست ملكية عامة « شعبية — اقليمية ».

فلا بد وان تسقط ، نهائيا ، التيارات والدعوات « الاشتراكية — الاقليمية » التي تنطلق ، بالنظرية أو في التطبيق ، من اعتبار الثروات ووسائل الانتاج في كل قطر عربي ملكا لقوى الشعب العاملة في هذا القطر ذاته : فتفهم الملكية العامة لوسائل الانتاج أو تقييمها بمنطق الملكية « الشعبية — الاقليمية » ، وتخطط لبناء « الاشتراكية » بهذا المنطق « الاقليمي » ، الذي يتبلور ، في النتيجة ، منطقا « غير اشتراكي » مهما توهم أصحابه أو ادعوا بأنه « اشتراكي — علمي ! ! » .

* **الدعامة الرابعة :**

ان الانتاج كله للمجتمع ولاهدافه

فليس الانتاج لأفراد او فئات ، او طبقات ، من المجتمع ؛

وهو ليس « للربح » او لتوفير الرخاء، بذخا وسفها ،لافراد او فئات او طبقات من المجتمع ؛

وانما هو :

لاشباع حاجات المجتمع وتوفير الخدمات له بصورة متطورة متزايدة الى آفاق غير محدودة من الرخاء .

ولصنع التقدم بين ظهراني المجتمع بصورة متعاظمة نامية لا يضمن الرخاء المتزايد للاجيال الحاضرة فحسب ، وانما يضمنه لاجيال المستقبل ايضا .

والمجتمع ، في هذا المجال ، ليس وصفا شائعا ، لانه يعني كل مواطن قادر ينتج فيه ، وكل مواطن غير قادر على الانتاج ايضا .

لذلك :

فلا بد وان تسقط نهائيا — مع مبدأ « الانتاج من اجل الربح » ومع النظم

القائمة عليه والطبقات المستغلة المتمسكة به – لابد وأن تسقط جميع الافكار والمفاهيم والقيم الطبقية الاستغلالية ، وجميع الدعوات والتيارات والحركات المجسّمة لها التي تزعم: أن لا حافز للانسان في الانتاج غير تحقيق « الربح » او غير استغلال الآخرين . او ان هذا هو الحافز الاساسي لذلك الانسان المنتج والخلاق ؛

ولا بد وان يتأكد ، نهائيا ، – بالنتائج المادية الاشتراكية وبالوعي الاشتراكي العلمي – ان الحافز الانساني والاجتماعي لاشباع حاجات المجتمع ولصنع التقدم ، هو الحافز الاساسي الاولى للعمل والانتاج .

* **الدعامة الخامسة :**

ان توزيع الانتاج ، في ظلال الفرص المتكافئة ، يتم – في المنطق الاشتراكي – على أساس مراعاة القواعد الاولية التالية :

القاعدة الاولى .. اقتطاع جزء من الانتاج يكون بمثابة الاستثمارات تستعمل في صنع بناء مقومات التقدم المتواصل ، بما يقتضيه بناؤها من اقامة قلاع البحوث ومعامل التكنيك ، ومن بناء الصناعات الثقيلة والسدود ، وما اليها ؛

القاعدة الثانية . . اقتطاع جزء آخر من الانتاج من اجل توفير الخدمات العامة توفيرا متزايدا شاملا ؛

القاعدة الثالثة . . توزيع الفائض ، بعد ذلك ، في صورة اجور ومكافآت ، على الاسس التالية :

(١) ضمان حد ادنى من الحياة الحرة الكريمة لجميع ابناء الشعب العامل ،

(٢) حصول كل عامل منتج ، فوق ذلك ، على حصة – تناسب مع جهده – وتقيم تفاوتا ، فرديا ، في الدخول نابعا من التفاوت في الجهد المنتج بكمه او نوعه .

(٣) استهداف رفع الحد الادنى من مستوى تلك الحياة المادية الكريمة المتاحة لجميع ابناء الشعب العامل بصورة مستمرة ، واستهداف تقليل الفروق

في الدخول الفردية الناشيء عن التفاوت المذكور في الجهد ؛ وذلك تبعا للتقدم الاجتماعي : على طريق الكفاية وفرا ، وعلى طريق التقارب في الكفاءة الفردية علما وانتاجا ؛

ان مبدأ « من كل على قدر طاقته ، ولكل على قدر جهده » . – بالمضامين المذكورة كلها – هو القانون الاساسي لعملية التوزيع والاستهلاك في « الاشتراكية » العربية ؛

ان هذا المبدأ ، بتلك المضامين ، هو الصيغة العلمية والمتطورة لهذه العملية ، فهو ليس « مرحلة » على طريق الشعار « من كل على قدر طاقاته . ولكل على قدر حاجاته » ، لان هذا الشعار ، في المنطق العلمي ، ليس اكثر من شعار دعائي أو طوبائي أو فوضوي ؛

ان مبدأ : « من كل على قدر طاقته ولكل على قدر جهده » – بتلك المضامين الاشتراكية – :

* هو ، فوق ما تقدم ، الصيغة العلمية في تحديد معنى « الحوافز » الفردية وتنشيطها تحديدا وتنشيطا اشتراكيين ، يستهدفان المزيد من الانتاج ومن الابداع على طريق التقدم المتواصل ؛ وذلك بما يحققه تطبيق هذا المبدأ من المكافأة المادية والمعنوية للجهد والابداع الفرديين المنتجين المتفوقين ،وبما يربيه تطبيقه وينميه من روح « اشتراكية » تبدو ، بصورة خاصة ، في أن يكون تفوق « وحدات الانتاج » كوحدات – وليس كأفراد – وما يقتضيه تفوقها من تعاون ومسئولية مشتركة بين العاملين فيها ، هو السبيل الاساسي لحصول « العامل » فيها على المكافآت المادية والمعنوية أيضا .

* وهو ، لذلك، الصيغة العلمية التي لاتدع سبيلا للاضطراب الذي ينشأ عن التساؤل حول مكان « الحوافز الفردية » في المجتمع الاشتراكي ، وحول كيفية الاستفادة منها ؛ وهو الاضطراب الذي يتبلور في مغالطات ودعوات تنادي بضرورة الاخذ بمبدأ « الانتاج بمنطق الربح » في المجتمع الاشتراكي ، أو

تزعم بأن التجربة الاشتراكية العالمية اصبحت تتجه نحو العودة اليه .

ان استعمال مصطلح « الربح » في مجال البحث عن الاستجابة للحوافز الفردية الايجابية في النظام الاشتراكي ، خطأ ومغالطة وتضليل .

ان « الربح » غير « الحصة العادلة » التي يستحقها المنتج من انتاجه ، وغير « المكافئة » التي يستحقها بتفوقه المنتج او المبدع ؛

وان حوافز « الربح » وشروط تحقيقه ، هي حوافز وشروط رجعية غير اشتراكية ، تقوم في المجتمعات والنظم الاستغلالية ، وتختلف اختلافا نوعيا عن حوافز « التفوق » وشروط تحقيقه التقدمية الاشتراكية التي تقوم بمبدأ « من كل على قدر طاقته ولكل حسب جهده » في المجتمعات والنظم الاشتراكية .

*** الدعامة السادسة :**

ان هذه الدعامة الاجتماعية الشاملة هي « تكافؤ الفرص » ؛

ويمكن تحديد « تكافؤ الفرص » في حقوق اساسية لكل مواطن ، ينبغي تكريس الجهد لتحقيقها ، وهي :

(١) — حق كل مواطن في عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومن العلم الذي تحصل عليه .

ان العمل ، فضلا عن اهميته الاقتصادية في حياة الانسان ، هو تأكيد للوجود الانساني ذاته .

ومن المحتم في هذا المجال ان يكون هناك حد ادنى للاجور يكفله القانون ، وان يكون هنـــاك ، بحكم العدل ، حد أعلى للدخول تتكفل به الضرائب ، والقانون بعد ذلك .

(٢) — حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ؛ ان العلم هو طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ؛ كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الثوري واضافة افكار جديدة اليه ، كل يوم ، وعناصر قائدة جديدة في ميادينه المختلفة .

(٣) — حق كل مواطن في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية ، علاجا ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشترى ؛ وانما تصبح حقا مكفولا لكل مواطن في كل ركن من الوطن ، في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، غير مشروط بثمن مادي ؛ ولا بد ان تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن . ولا بد من التوسع في التأمين الصحي حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

(٤) توفير التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض وتوسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم في النضال القومي ، وجاء الوقت الذي يجب أن يضمنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان .

* * *

(٢) دعامات « الديمقراطية العربية » :

إن « الديموقراطية » العربية — من ناحية دعاماتها الاساسية — تجسم الوعي العلمي ، المدعم بمنطق العلم والتجربة ، لما يلي :

إن الكيان السياسي للمجتمع « الاشتراكي — الديموقراطي » ، أي دولته ، لا بد وأن يقوم على دعامات اساسية محددة ، لا يمكن بغير قيام ذلك الكيان عليها ان يتحقق ، له وفيه ، هدف « الديموقراطية » في بناء دولة « المساواة في الحرية » أي في بناء الدولة « الديموقراطية » .

وان العمل الثوري على طريق بناء ذلك الكيان — او تلك الدولة — على هذه الدعامات الاساسية لا بد وأن يكون عملا يستهدف هذه الدعامات ويستلهم منطقها في جميع ابعاده ومراحله :

* ليكون قادرا على انجاز عملية « التحويل السياسي الجذري» التي تقيم ذلك الكيان بدعاماته الديموقراطية على انقاض الكيانات السياسية القائمة بدعاماتها اللاديموقراطية ،

* وليكون قادرا على حماية هذه العملية التاريخية الصعبة — في جميع اطوارها

ومراحلها – من اثر المصالح والضغوط والرواسب . الخارجية والداخلية ، على مختلف اهدافها وصورها واساليبها ، في سبيل الوصول الى « الديموقراطية الحضارية » .

* **الدعامة الأولى :**

(أ) أن « الانسان » . ككائن واع ذي ارادة يعيش في مجتمع ،انما هو كائن سياسي يعسش في كيان سياسي هو « الدولة » ؛ وأن الدولة هي بـُعد أولى من ابعاد المجتمع من حيث كونه مجتمعا .

وأن « الانسان » . ككائن سياسي يعيش في كيان سياسي ، أي في دولة ، يواجه مسألة « السلطة » في الدولة على جميع ابعادها – من طبيعتها الى مداها الى هدفها ، ومن طبيعة مؤسسات ممارستها الى تكوين هذه المؤسسات الى وسائلها وأساليبها الى مراقبتها ومحاسبتها – فتنشأ عن ذلك مسائل المساواة والحرية كمضمون أساسي لمشكلة « الديموقراطية » .

(ب) أن الدولة والسطة والمساواة والحرية والديموقراطية هي ، اذن ، مسائل « انسانية – حياتية – اجتماعية » في جميع ابعادها ؛ فهي لا تقع ، بأية حال . خارج نطاق حياة « الانسان في مجتمعه » ، او فوق متناول عقله ومصلحته وارادته وتقييمه ، بل تقع في ذلك النطاق وهذا المتناول :

* فلا بد وان تسقط جميع المفاهيم الغيبية والمطلقة للدولة والسلطة والمساواة والحرية ، لتحل محلها المفاهيم العلمية « الانسانية – الحياتية – الاجتماعية » .

* ولا بد وان تسقط ، مع تلك المفاهيم الغيبية والمطلقة ، النتائج التي تقوم عليها تجاه مسألة « الديموقراطية » ، وأن تسقط ، كذلك ، النظم التي تجسم هذه النتائج :

* فيجب ان تسقط المفاهيم الغيبية والمطلقة « للدولة » في اي بعد من ابعادها، وان تسقط معها، بصفة خاصة، النظريات والنظم السياسية المجسمة لها، التي

تتصور « الدولة » او تصورها – في سلطاتها او مؤسساتها او وسائلها – على انها ممثلة لله في الارض ، نائبة عنه فيها ؛ او على انها مقدسة او مطلقة ، فتتوصل من ذلك التصور وبذلك التصوير الى القول بحقوق الهية او وراثية للملوك والحكام او بسلطات مطلقة لهم ،

* ويجب ان تسقط ، كذلك، جميع النتائج التي تبنى على هذه المفاهيم تجاه قضايا المساواة والحرية والتي تتبلور ، في النتيجة ، نفيا « للديموقراطية » وانكارا لامكانية قيامها .

* ويجب ان تسقط ، كذلك ، جميع المفاهيم الغيبية والمطلقة « للحرية السياسية » كمضمون للديموقراطية ؛ وان تسقط ، معها ، النظريات السياسية المجسمة لها ؛ وهي النظريات :

* التي تضيع باحثة عن « الحرية السياسية » في متاهات البحث عن « حرية » الانسان في الكون وفي الحياة او عن حرية الانسان أمام نفسه . . كحريته في : ان يولد او لا يولد ، ان يموت او لا يموت ، أن يكون من هو أو لا يكون ، ان يلبي حاجات مقومات وجوده الحي او لا يلبيها ،

* او التي تصور « الحرية السياسية » وتتصورها كنقيض مطلق لوجود « السلطة » في المجتمع اي لوجود الدولة ، وتطلبها « فعلا » حرا من كل قيد اجتماعي ، لا يتحقق الا بالغاء السلطة والدولة .

* فتنتهي من ذلك التصور أو بهذه التصويرات الى مفاهيم غيبية أو مطلقة « للديموقراطية » تتبلور في « الفوضوية » .

(ح) أن الدولة – ككيان سياسي للمجتمع الانساني يدور حول «السلطة» على جميع ابعادها في هذا المجتمع – هي بُعد اولى من ابعاد المجتمع من حيث كونه مجتمعا يتكون من «ذوات فردية وجودها اجتماعي» .

فالدولة وسلطتها قائمة باقية بوجود الانسان وبقائه كائنا اجتماعيا ، واعيا

ذي ارادة : مهما تغيرت المجتمعات الانسانية في هيئتها أو محتواها ، ومهما أصاب السلطة فيها ، تبعا لذلك ، من تغيرات في هدفها ومداها ومؤسساتها واجهزتها واساليبها ووسائلها ؛

وهي ، فوق ذلك ، قائمة باقية بثلاثة عناصر اساسية ، تكوّن مقومات كل دولة ؛ وهذه العناصر هي :

* شعب يتكون من الناس الذين تشملهم سلطتها ؛

* اقليم يشمل المجال الذي تمتد فيه هذه السلطة ،

* نظام سياسي يحدد طبيعة السلطة ومداها في الدولة ، ويتجسم في هدف ممارسة هذه السلطة ومؤسساتها ووسائلها واساليبها .

فليست «الدولة» شيئا طارئا او مرحليا في حياة الانسان وتاريخه ، ما دام كائنا اجتماعيا وجوده ، بطبيعته ، وجود اجتماعي .

وليست «الدولة» كذلك ، مرادفة لعنصر واحد من عناصرها الثلاثة المذكورة ؛ وهي ليست مرادفة ، بصفة خاصة ، لنظامها السياسي ، او لمؤسساته واجهزته وادواته التي تمارس الطبقات المالكة والسائدة في المجتمعات الطبقية «سلطة» الدولة بواسطتها من أجل قهر قوى الشعب العامل او ارهابها او تضليلها .

فلا بد وان يسقط المفهوم الماركسي الشيوعي «للدولة» الذي يعرفها بأنها «أداة قهر طبقي» ، فيخلط بذلك بين «الدولة» وبين مؤسسات واجهزة القهر الطبقي في الدول الطبقية ، ويزعم ان «الدولة» ستذوي حتى تندثر مع قيام المجتمعات اللاطبقية الاشتراكية ، في عصر الشيوعية .

ويجب ان يسقط المفهوم الماركسي الشيوعي «للديموقراطية» القائم على ذلك التعريف «للدولة» وعلى هذا التحديد لمصيرها التاريخي ؛ فهو مفهوم :

* يتركز في تأكيد أن «الديكتاتورية الطبقية» هي السمة الملازمة للدولة —

كل دولة في كل مجتمع – من حيث كونها «دولة» ؛

* فينفي امكانية قيام «الديموقراطية» مع وجود الدولة ، مهما كان المضمون الاقتصادي – الاجتماعي لهذه الدولة ؛

* ويقدم ، كبديل عن امكانية قيام الديموقراطية ، أملا حالما ، بقيام «حرية» طوبائية تتحقق للانسان مع اندثار الدولة ، في الغد الشيوعي المنتظر ؛

(د) ان قيام «الديموقراطية» هدف ممكن ، بل حتمي ، مع وجود «الدولة ، بل بها وفيها ؛ وذلك عندما تتوفر «للدولة» الدعامات التالية التي تكون بها دولة «ديموقراطية» حقا .

* **الدعامة الثانية :**

قيام الكيان المادي للمجتمع في الدولة على الدعامات الاشتراكية – المذكورة آنفا – بحيث يكون بحق ، مجتمعا اشتراكيا لا طبقيا .

فلا بد وان يسقط ، نهائيا ، كل زعم بأن «الديموقراطية» تقوم في دولة مجتمع طبقي غير اشتراكي ، وان تسقط ، مع هذا الزعم ، جميع اقنعة «الديموقراطية» الشكلية الزائفة وشعاراتها ودساتيرها ومؤسساتها التي تختفي وراءها «ديكتاتورية» تحالف الطبقات المالكة لوسائل الانتاج والقابضة ، بذلك ، على السلطة في دولة كل مجتمع طبقي غير اشتراكي ، لتجعل من هذه السلطة «اداة» بيدها تقهر قوى الشعب العاملة وتضللها ، وتحافظ بها على ما تتمتع به من امتيازات مادية ومعنوية .وذلك مهما كانت الصيغ والاشكال الدستورية في هذه الدول ، ومهما كان صراخ تحالف الطبقات المستغلة القابضة على السلطة فيها عاليا في تأكيدها .. انها دول ديموقراطية ، السيادة فيها للشعب ، والشعب مصدر السلطات فيها .

ويجب ان يتأكد ، نهائيا ، أن من ارسخ الحقائق التي يبرزها التحليل العلمي للمجتمعات البشرية ودولها ، عبر التاريخ ، ان «النظام السياسي» في أية دولة

مجتمعها طبقي هو نظام يعكس، الى حد كبير جدا في جميع أبعاده ، الاوضاع الاقتصادية السائدة فيه ، ويعبّر تعبيرا فعليا عن مصالح الطبقات والقوى المتحكمة في هذه الاوضاع .

* **الدعامة الثالثة :**

التطابق «القومي» بين «الدولة» ، باقليمها ومواطنيها ، وبين «الامة» بوطنها وابنائها .

* فلا بد وان يسقط ، نهائيا ، كل زعم بأن «الديموقراطية» تقوم في دولة «امبراطورية» تستوعب شعوبا او امما – أو اجزاء منها – استيعاب استغلال لهذه الشعوب او الامم او قهر لها .. تمارسهما ، في هذه الامبراطورية ، الامة الحاكمة او المسيطرة ممارسة عدوان على النزوع القومي لتلك الشعوب والامم – أو الاجزاء منها – المستوعَبة المستغَلة او المقهورة، فهو عدوان يتبلور في حرمانها من حقها الانساني الاولي في تكوين دولها القومية «بالانفصال» عن الدولة الامبراطورية والتحرر من سيطرة الامة الحاكمة فيها ، مهما كانت المبررات العقائدية او الحضارية – التي تصطنع وتساق في تبرير هذا العدوان .

ولا بد وان يسقط ، ايضا ؛ كل زعم بأن «الديموقراطية» تقوم في «دول اقليمية» تمزق امة واحدة الى عدة دول او دويلات ، تمزيق استغلال وقهر تمارسهما الفئات الحاكمة في هذه الاجزاء ممارسة عدوان على النزوع القومي لهذه الامة المجزأة ؛ فهو عدوان يتبلور في حرمانها من حقها الانساني الأولي في تكوين دولتها القومية «بالوحدة» التي تلغي تلك الدول او الدويلات الاقليمية مهما كانت المبررات – الواقعية او العلمية – التي تصطنع وتساق في تبرير هذا العدوان .

ويجب ان يتأكد ، نهائيا ، ان من ارسخ الحقائق التي يبرزها التحليل العلمي للمجتمعات البشرية ودولها ، عبر التاريخ ، ان النظام السياسي لأية دولة امبراطورية او اقليمية – بالمعنى المذكور آنفا – هو نظام يعكس هذا الواقع

الامبراطوري او الاقليمي الى حد كبير يبدو في جميع ابعاد النظام — من نظريته السياسية الى هدف السلطة فيه ومداها ومؤسساتها وفعالياتها — ويعبر عن مصالح او عقليات غير ديموقراطية الى المدى الذي لا يتوفر فيه لذلك الواقع التطابق التام بين الدولة ، باقليمها ورعاياها ، وبين الامة ، بوطنها وابنائها ؛

واضح ، في غير عناء ، ما للطبقات وللمصالح الطبقية المستغلّة ، الاستعمارية والرجعية ، من اثر كبير في قيام الدول الامبراطورية الاستعمارية او الاقليمية التابعة لها في المحافظة على هذه الدول تحديا للنزوع القومي للامم نحو تكوين دولها القومية — بالانفصال او بالوحدة — وعدوانا صارخا على جميع مقومات «الديموقراطية»، وضوحا اكيداً.. ويجب ان يكون واضحا ، أيضا ، ان جميع النظم السياسية في جميع الدول الامبراطورية التي قامت ، او تقوم ، تحت رايات لا قومية — مثالية كانت او مادية — وفي جميع الدول الاقليمية التي قامت او تقوم في اشلاء امة مجزأة ، وإنما هي ، في الواقع ، نظم غير ديموقراطية : مورست «السلطة» فيها او تمارس، فعلا، : لقهر الجماهير وكبت حريتها، وتضليلها ، مهما تباينت الرايات التي ترفعها ، الاجهزة او الكتائب التي تمارس ذلك القهر والكبت وهذا التضليل ، ومهما تطورت وأسماؤها وشعاراتها .

* **الدعامة الرابعة :**

نظام سياسي للدولة تكون معه ، بحق ، دولة العاملين المنتجين ، ودولة التخطيط والخدمات ، فتكون دولة «ديموقراطية» : الشعب فيها هو الغاية والوسيلة ، وهو الهدف والاداة ، فهو صاحب السيادة والمالك لكل السلطة ؛ كل ذلك بأن يكون هذا النظام السياسي نظاما يقوم على العناصر الاساسية التالية :

* يستند الى الدعامتين المذكورتين آنفا ، وهما دعامة اللاطبقية ، ودعامة التطابق القومي بين الدولة — باقليمها ومواطنها — وبين الامة — بوطنها وأبنائها — ؛

* ويعبر عن «المساواة» في القيمة الانسانية بين جميع المواطنين في الدولة من حيث كونهم كائنات سياسية يمارسون السلطة وتمارس السلطة عليهم في هذه الدولة ، على أن يكون تعبيراً يؤكد هذه المساواة : «مساواة شاملة مطلقة» بين جميع المواطنين .

* ويعبر عن «الحرية» لجميع المواطنين في الدولة من حيث كونهم كائنات واعية ذات ارادة ، على أن يكون تعبيرا يؤكد هذه الحرية : « حرية تفكير واعتقاد شاملة مطلقة» و «حرية تعبير وعمل» مقيدة بتلك المساواة فقط ؛

* فتتحقق به « تلك المساواة في هذه الحرية» لجميع المواطنين تجاه سلطة الدولة – على جميع أبعاد هذه السلطة – تحققا نظريا وفعليا يبدو ، بصورة أساسية ، فيما يلي :

(أ) يبدو ، نظريا ، في مضامين دستور الدولة وقوانينها ونظمها ؛

(ب) ويبدو ، واقعيا ، في ممارسة الشعب لشئون السلطة في الدولة ممارسة فعليه تشمل ، بصورة خاصة ، ما يلي :

١ – تحديد «هدف» السلطة ؛

٢ – رسم حدود السلطة ومجالاتها ، في حياة الفرد والمجتمع ، رسما نابعا من ذلك «الهدف» ومتقررا بمنطقه ؛

٣ – تكوين المؤسسات والاجهزة – الشعبية والرسمية – التي يمارس الشعب السلطة بواسطتها ، وتحديد صلاحياتها ، ومراقبتها ومحاسبتها ومعاقبتها ، وتطويرها وتغييرها ، كل ذلك على أساس حق المواطن في ملء مراكز المسئولية من تلك المؤسسات والاجهزة ، وحقه في انتخابها كذلك ؛

حـ – النهج

لئن كان جائزا لنا ، فيما تقدم ، ان نحدد «الهدف» و «الدعامات» لكل من

«الاشتراكية» و «الديمقراطية» على حدة ، فانما كان ذلك جائزا للاسباب وفي الحدود التالية :

* من أجل ابراز ان كلا من «الاشتراكية» و «الديمقراطية» تنصرف الى بعد أولي وأساسي من ابعاد المجتمع المنشود هما البعد «الانتاجي ــ الاستهلاكي» والبعد «السياسي» على التوالي ؛

* ومن أجل بلوغ الوضوح الذي يتحقق لدى معالجة اية قضية مركبة ــ مثل «الاشتراكية ــ الديمقراطية» ــ من تحليلها تحليلا يبيّن الهدف والدعامات لكل عنصر من عناصرها على حدة ؛

* وفي نطاق الوعي المتواصل : على ان «الاشتراكية» و «الديمقراطية» هما بعدان متلازمان للمجتمع «الاشتراكي ــ الديمقراطي» العربي المنشود ، وعلى ان هدف كل منهما ودعاماتها هي ، في الواقع الحي ، هدف للاخرى ودعامات لها تتوحد وتتفاعل ، جميعها ، بعضها مع البعض الآخر ، لتكون هــدف «الاشتراكية ــ الديمقراطية» العربية ودعاماتها ،

ولكنه غير جائز لنا ، فيما يلي ، ان نأخذ بالأسلوب نفسه في بحث النهج «الاشتراكي ــ الديمقراطي» العربي وتحديد اركانه واجراءاته الاساسية بحيث نتحدث عن النهج «الاشتراكي» ثم عن النهج «الديمقراطي» كل منهما على حــدة ،

إن مرد ذلك هو ان النهج الذي يتحقق به تغيير الواقع العربي القائم من أجل صنع الواقع «الاشتراكي ــ الديمقراطي» المنشود هو نهج لا يقبل ان تصنّف أركانه واجراءاته ــ ولو بالتجريد ــ الى اركان واجراءات «اشتراكية» ، واخرى «ديمقراطية» ، والافقد هذا النهج سمعته الاساسية : فكل ركن أو اجراء من اركانه أو اجراءاته هو ركن أو اجراء «اشتراكي» و «ديمقراطي» في الوقت ذاته ، سواء أكان مجاله هو البعد «الانتاجي ــ الاستهلاكي» أو البعد «السياسي» من ابعاد المجتمع .

* * *

ان اركان النهج «الاشتراكي – الديمقراطي» العربي واجراءاته الاساسية يمكن ان توجز فيما يلي :

الركن الأول – الثورة ، والثورية :

ان الثورة هي السبيل الوحيد، الذي لاسبيل سواه، أمام القوى العربية العاملة من أجل تغيير الواقع العربي «اللااشتراكي اللاديمقراطي» القائم تغييرا جذريا يقيم على انقاضه الواقع «الاشتراكي – الديمقراطي» العربي المنشود .

فلا بد وأن تسقط ، نهائيا ، جميع التيارات والدعوات التي تدعي بأنها «اشتراكية» أو «ديمقراطية» أو «اشتراكية – ديمقراطية» وترفض ، في الوقت نفسه ، الثورة والثورية كنهج حتمي لامكانية بنائها في الوطن العربي ؛

ويجب ان تسقط هذه التيارات والدعوات: سواء أكانت تزعم انـــه في الامكان مباشرة التحويل الجذري على طريق بناء «الاشتراكية – الديمقراطية» العربية في أي قطر عربي بغير انتصار الثورة وقواها الفعالة في انتزاع السلطة السياسية من قبضة التحالف «الاستعماري – الرجعي» فيه ، أو كانت تزعم ان في الامكان اقامة صرح هذه «الاشتراكية – الديمقراطية» عاليا ، بعد مباشرة بنائه ، تحت أي علم غير علم الثورة العربية أو في ظل اية سلطة غير سلطة قواها العاملة ، وذلك مهما كانت الشعارات التي قد ترفعها تلك التيارات والدعوات المعادية للثورة والرافضة لنهجها – كالتطور والاصلاح والاستقرار – ، ومهما كانت المبررات التي قد تسوقها تلك التيارات والدعوات اللاثورية – كتجنب الصراع وتجنب العنف وما اليها ؛

ولا بد وان تُفضح تلك التيارات والدعوات اللاثورية ، مع شعاراتهـــا ومبرراتها ، لتبدو على حقيقتها المعادية «للاشتراكية» الديمقراطية» العربية ، والمتآمرة عليها :

ان تلك التيارات والدعوات لا ترمي من وراء شعاراتها ومبرراتها ان تطرح

اجتهادات ومقترحات «بريئة!» بصدد النهج الذي يتحقق به اقامة «الاشتراكية — الديمقراطية» العربية . وانما هي ترمي من وراء تلك الشعارات والمبررات أن ان تضرب ، بوعي ، امكانية تحقيق هذه «الاشتراكية — الديمقراطية» وان تضرب قواها ؛ وذلك بتضليل هذه القوى عن سلوك سبيل الثورة العربية وعن الاخذ بمنطقها ، وهما الثورة والمنطق اللذان لا يمكن ، بغيرهما ، ان يتحقق التغير الجذري اللازم لبناء «الاشتراكية — الديمقراطية» العربية على دعاماتها العلمية ، وصولا الى تحقيق اهدافها وقيمها الاساسية .

ان تلك التيارات والدعوات التي تدعي بأنها «اشتراكية» أو «ديمقراطية» وترفض — في الوقت نفسه — الثورة والثورية ، كركن أساسي وأولي من اركان النهج «الاشتراكي — الديمقراطي» العربي ، هي تيارات ودعوات تكون خطرا على هذا الهدف التقدمي الكبير وعلى قواه الحقيقية أكبر من خطر التيارات والدعوات والقوى الرجعية والعملية المفضوحة التي ترفض «الاشتراكية — الديمقراطية» العربية رفضا صريحا ، وتقاوم قواها العاملة مقاومة عدائية غير مقنعـــة ،

إن القوى التي تقود هذه التيارات والدعوات في الوطن العربي — بل في بلاد العالم الثالث كلها بصورة عامة — هي الطبقات التي اصطنعها الاستعمار والتي تسمى البرجوازية أو الرأسمالية الوطنية ؛ وهي الطبقات التي تكون اداة الاستعمار الجديد في ضرب الثورة «الديمقراطية — الاشتراكية» وقواها في تلك البلاد بسياط الاصلاحية والتطورية وما اليها من عبارات وشعارات مضللة ترمي ، بوعي ، الى اشاعة البلبلة والارتباك العقائديين والحركيين بين صفوف قوى الشعب العاملة ، وتستهدف ، بتصميم ، ان تحول دون انطلاق هذه القوى العاملة نحو بنـــاء المجتمع الجديد انطلاقا علميا ، أي ثوريا .

واذا كان منطق التاريخ وتجربة العصر قد أكدا ، فوق كل تشكك ، الضرورة الحياتية لقيام «الاشتراكية — الديمقراطية» العربية والحتمية التاريخية

لانتصارها ، واذا كانا قد فرضا ، أيضا ، حتى على أعداء «الاشتراكية — الديمقراطية » ، رفع شعاراتها واعلان الايمان (الكاذب !) بقيمها وأهدافها ، فان القوى العربية العاملة — صاحبة الارادة والمصلحة في ان تنتصر «الاشتراكية — الديمقراطية» العربية — مطالبة بالحاح ، في هذا المجال ، بما يلي :

(أ) .. أن تحسم الموقف ، نهائيا ، تجاه مسألة الصلة المصيرية بين الثورة والثورية من جهة ، وبين امكانية انتصار «الاشتراكية — الديمقراطية » العربية وبنائها من جهة أخرى : بأن تؤكد — في وجه كل ادعاء أو دعوة معاكسة — ان الثورة العربية ونهجها هما السبيل والنهج اللذان لا يمكن ، بغيرهما ، أن تبدأ المسيرة العربية على طريق «الاشتراكية — الديمقراطية» العربية ، أو أن تستمر هذه المسيرة ، مطمئنة ، على هذا الطريق .

(ب) .. أن تنبذ من بين صفوفها «الاشتراكية — الديمقراطية» العربية كل دعاة اللاثورية على انهم ادعياء «الاشتراكية — الديمقراطية» العربية واعداؤها مهما كان صراخهم عاليا بتأكيد ايمانهم «بالاشتراكية» وتمسكهم «بالديمقراطية» ما داموا يرفضون الثورة والثورية العربية ؛

إن هذا الحكم الصارم الذي يؤكد ان الثورة والثورية العربيتين — كوضع وكمنطق — هما عنصر أولي وأساسي من عناصر النهج «الاشتراكي —الديمقراطي» العربي هو حكم نابع من صميم ادراك الحقائق والتناقضات والقوى والصراعات القائمة في الواقع العربي في هذا العصر بالذات ؛

انه حكم تؤكده ، كذلك : تجربة مباشرة بناء «الاشتراكية — الديمقراطية» في بعض أجزاء الوطن ؛ وتجربة معركة حماية هذا البناء ، وحل معادلاته الصعبة في هذه الاجزاء ، كما تؤكده ، بصفة خاصة ، تجربة امتداد الاشتراكية كمضمون للوحدة العربية .

لذلك .. فان هذا الحكم الصارم ، تجاه هذه المسألة ، هو حكم يبقى حاسما قائما في صرامته :

* يرفض ويفضح التيارات والدعوات التطورية والاصلاحية التي يطرحها الاستعمار الجديد بواسطة الطبقات البرجوازية والرأسمالية الوطنية المصطنعة التي خلقها الاستعمار واحتكاراته ؛

* كما يرفض ويفضح، ايضا، جميع التيارات والدعوات التي تحاول ان تنقل — بصورة مضللة — بعض اراء أو نظريات تتحدث عن امكان الوصول الى الاشتراكية بالطرق البرلمانية في ظل سلطة الرجعية ودكتاتوريتها التي تختفي وراء أقنعة «الديموقراطية» الزائفة ؛

ولكن النهج « الاشتراكي — الديمقراطي » العربي — في وعيه لكون الثورة هي الطريق الوحيد لبناء « الاشتراكية — الديمقراطية » العربية ، وفي تأكيده لسمة الثورية كسمة أساسية لكل عمل واجراء على طريق اقامةصرح هذا البناء — هو نهج يعي ويؤكد ، بنفس الصرامة ايضا ، ما سبق ان دللنا عليه تدليلا نابعا من تحليل التناقضات وصراع القوى وحركة الحياة في الوطن العربي ، الا وهو: ان قانون « الثورة العربية » الاساسي الذي يحدد مقوماتها ومنهاجها كما يحدد ، ايضا ، محتوى سمة الثورية ، تبعا لذلك ، هو : « ان الثورة العربية ثورة واحدة — متواصلة » ،

لذلك .. فان النهج « الاشتراكي — الديمقراطي » العربي ، في هذا المجال ، يأبى في عناد ، يبرره العلم وتؤكد التجربة ، ان يسمى « ثورة » اية « ثورة اقليمية ! » او أية « ثورة غير متواصلة ! » تقوم في الوطن العربي ؛ كما يرفض أن يعترف بسمة « الثورية » لاي نهج او اجراء يتناقض مع القانون الاساسي المذكور او يتناقض مع أي من القوانين الفرعية المشتقة منه ؛

ان الثورية الاقليمية — او الثورية الوطنية — أصبحت ، في هذا العصر ، نقيضا للثورية العلمية في الوطن العربي وهي الثورية القومية التي ترفض تفتيت « الثورة العربية » الواحدة إلى « ثورات » تسمى وطنية ، كما تأبى تمزيق « الاشتراكية العربية » إلى « اشتراكيات » تسمى قطرية أو تدعى «تطبيقا قطريا للاشتراكية » .

الركن الثاني – الصراع الطبقي :

إن الوعي العلمي على ان « الصراع الطبقي » حقيقة اجتماعية حركية لا يجوز انكارها ، ولا يمكن التنكر لسننها هو ركن أساسي من أركان النهج « الاشتراكي – الديمقراطي » العربي ؛ وهو ركن ذو أثر حاسم ومباشر على جميع الاجراءات الثورية « الاشتراكية – الديمقراطية » العربية التي يتحقق بها تحويل الواقع العربي القائم إلى الواقع المنشود .

إن هذا الوعي لسنه الصراع الطبقي شديد الصلة بمفهوم الثورة وبركن « الثورية » المذكور آنفا ، بحيث يكاد يصح القول بأن الافتقار إلى وعي عامل الصراع الطبقي وإلى استيعاب سنته وإلى استلهام منطقه ، في بناء « الاشتراكية الديمقراطية » العربية ، هو افتقار يسلب كل نهج واجراء في بنائها سمة الثورية ، وطابع العلمية .

لذلك ... فان التيارات والدعوات التي تدعى بانها « اشتراكية – ديمقراطية» وتزعم ، ايضا ، بأنها ثورية ثم تنكر – في الوقت ذاته – ان الصراع الطبقي حقيقة اجتماعية حركية أو تتنكر لسنة هذا الصراع ومنطقه ، انما هي في الواقع أحد نوعين من التيارات والدعوات :

أما النوع الاول : فهو تيارات ودعوات رومانسية طوبائية غير علمية : عاجزة عن تفجير الثورة التي تبنى « الاشتراكية – الديمقراطية » العربية ؛ وعاجزة ، ايضا ، عن حمايتها وعن حماية منجزاتها اذا تفجرت وباشرت عملية التحويل اللازمة لاقامة ذلك البناء ؛

وأما النوع الثاني : فهو تيارات ودعوات طبقية رجعية مستغلة متآمرة : تدرك ، بوضوح ، ان الوعي والصراع الطبقيين هما افعل أسلحة القوى الشعبية المستَغَلة في تفجير الثورة وفي بناء المجتمع « الاشتراكي – الديمقراطي » اللاطبقي ، وفي حماية الثورة ومنجزاتها من مؤامرات الطبقات المستغلة : القديمة والجديدة ، الوطنية والاجنبية المتحالفة ؛

فهي ، بالنتيجة ، تيارات ودعوات تستهدف ، بوعي متآمر ، ان

تسلب قوى الشعب هذا السلاح الماضي ، أملا منها في أن تحول دون انفجار الثورة ، وفي أن تمنع الانطلاق العلمي على طريق بناء « الاشتراكية — الديمقراطية » ؛ أو أملا منها في احداث الثورة المضادة ، وفي ضرب ما تحقق ، بالثورة ، من خطوات ومنجزات على تلك الطريق .

ولكن النهج « الاشتراكي — الديمقراطي » العربي — في وعيه الصراع الطبقي ، وفي استيعابه لسنته ، وفي استلهامه لمنطقه — انما يفعل ذلك بمنطق جديد متميز : يحدد المفهوم الحركي للطبقة وللصراع الطبقي تحديدا حياتيا — انسانيا ؛ ويدرك ، في الوقت نفسه ، السنن الاساسية الاخرى المؤثرة في حركة حياة « الانسان في مجتمعه عبر تاريخه » ، فيضع سنة الصراع الطبقي في مكانها الصحيح من هذه السنن باعتبارها واحدة منها ، ليس أكثر ؛

لذلك ... فان مفهوم الطبقة والصراع الطبقي ، وان تصنيف المجتمع إلى طبقات متصارعة ، وان تقييم دور الطبقات العاملة وثوريتها في بناء « الاشتراكية — الديمقراطية » العربية انما هي مفهوم وتصنيف وتقييم « حركية — حياتية — انسانية » : تختلف وتتميز عن المفهوم والتصنيف والتقييم الوصفي الشيوعي « المادي — الانتاجي » اختلافا جذريا وتميزا نوعيا يبدوان في سمات تميز أركان النهج « الاشتراكي — الديمقراطي » العربي واجراءاته ؛ ويبدوان ، بصورة خاصة ، في تقييم متميز لدور الفلاحين في الثورة العربية ، يرفض اعتبارهم طبقة رديف للبروليتاريا ؛ وفي تحديد متميز لمضمون الديمقراطية الثورية يرفض « ديكتاتورية الطبقة الواحدة » ؛

ان المفهوم « الحركي — الحياتي — الانساني » للطبقة وللصراع الطبقي ينبع من ادراك ان « الاستغلال » — بما يعنيه من نهب مادي لجهد الآخرين ، ومن ظلم معنوي لانسانيتهم ، ومن تجميد لحركة الحياة التقدمية — هو أساس تقسيم المجتمع إلى طبقات متصارعة ، وهو منبع الصراع الطبقي بين هذه الطبقات .

ان هذا المفهوم « الحركي — الحياتي — الانساني » : هو مفهوم :

(أ) يدرك ان المجتمع الطبقي ينقسم ، بالاستغلال ، إلى طبقة اقلية مستغِلة هي الطبقة الرجعية التي تحاول ، في كل مجتمع وفي كل عصر ، أن تجمد حركة التاريخ التقدمية وان تنكر الصراع الطبقي وتشجبه ؛ وإلى طبقة أكثرية مستغَلة هي الطبقة التقدمية التي تكوّن قوة الثورة والتغيير التقدمي في كل مجتمع وفي كل عصر ، وهي طبقة « الشعب » التي تعاني الظلم الطبقي وتدرك حقيقة الصراع الطبقي التقدمي ؛

(ب) ويدرك ان الصراع بين طبقة « الشعب » وبين الطبقة الاقلية الرجعية هو « الصراع الطبقي » المحرك للتاريخ والمفجر للثورة ، الذي تتحرك جماهير الشعب تحت لوائه بتأثير عوامل مادية ومعنوية متفاعلة تفاعلا جدليا يضفي على صراع هذه الجماهير ضد تلك الطبقة الرجعية صفة التقدمية وسمة الاخلاقية .

(ج) يرفض تقسيم طبقة « الشعب » المستغَلة ، اي قوى الشعب العاملة ، إلى طبقات متصارعة ؛ ويأبى ، كذلك ، تصنيفها إلى طبقات ثورية واخرى غير ثورية تبعا لمقياس وصفي انتاجي أصم : ينبع من طبيعة عملها المنتج كتضيفها إلى عمال يدويين وعمال فكريين ؛ او ينبع من طبيعة وسيلة الانتاج التي تضيف اليها هذا العمل ، كتصنيفها إلى طبقات البروليتارية والفلاحين ... حيث توضع هذه « الفئات » الشعبية العاملة في مواقع التصارع الطبقي بعضها مع البعض الاخر ، وحيث يعتبر بعضها ثوريا قياديا بينما يعتبر البعض الاخر رجعيا او محافظا او رديفا ، كما تفعل الماركسية مثلا .

(د) ويتجنب ، بذلك ، الضياع في متاهات المعادلات والصيغ المفتعلة والوقوع في الاجراءات التعسفية التي تنبع من الاتجاه إلى تصنيف قوى الشعب العاملة وتقييمها ذلك التصنيف والتقييم الوصفيين الانتاجيين الآصمين .

(ه) وينطلق من ادراك تاريخي واقعي لنشوء التركيب الطبقي ، ولطبيعته

القائمة ، في الواقع العربي – بل في بلاد العالم الثالث كله :

فيلاحظ الفروق النوعية بين هذا التركيب الطبقي العربي في نشوئه وتطوره وواقعه من جهة ، وبين التركيب الطبقي الاوروبي في نشوئه وتطوره وواقعه من جهة أخرى ؛

ويلاحظ ، كذلك ، الفروق النوعية في مستوى الوعي والثورية القائم بين ظهراني الجماهير في جميع الشعوب في هذا العصر وبينه قبل قرن مضى ؛

فيكون تقييمه لدور فئات « طبقة الشعب » العاملة ، من عمال أو فلاحين أو جنود أو مثقفين ثوريين ، تقييما واقعيا حيا : يرفض ، في حزم ، التصنيف والتقييم التقليديين القديمين المنقولين عن تحليل أوضاع مجتمعات غير المجتمع العربي تحليلا انتاجيا وصفيا « تم » في عصور غير هذا العصر ؛ ويرفض ، كذلك ، النتائج الاساسية المترتبة عليهما .

ان النهج « الاشتراكي – الديمقراطي » العربي الذي يعي الصراع الطبقي ويدرك سنته ويستلهم منطقه ، والذي يقدر الاثر الواقعي لهذا الصراع على مسيرة القوى العربية العاملة نحو بناء المجتمع العربي الجديد المنشود ، وعيا وتقديرا يقعان في نطاق المفهوم « الحياتي – الانساني » المذكور ، هو نهج واقعي :

(ا) يدرك ادراكا واضحا ان تحالف الطبقات المستغلة – الوطنية منها والاجنبية – لا يمكن أن تستسلم رضا أو سلاما إلى ارادة التغيير الجذري التي تريد اعادة صنع الحياة العربية لتقيمها على دعامات « الاشتراكية – الديمقراطية » في اطار الوحدة العربية ؛

(ب) فيدرك انه لا بد لقوى الشعب العاملة من الثورة التي تسقط دكتاتورية التحالف الطبقي المستغل وتنتزع السلطة من قبضته كي تتمكن هذه القوى الشعبية من احداث ذلك التغيير ومن السير ، به ، على طريق بناء المجتمع

« الاشتراكي – الديمقراطي » العربي المنشود ،

(ج) ويدرك ، ايضا ، انه لا بد وان تستمر المسيرة العربية على طريق بناء المجتمع الجديد – حتى في ظل سيطرة قوى الشعب العاملة – بمنطق التطور الثوري ؛ وهو المنطق الذي يكون ثوريا حقا بمقدار ما يعمل على تصفية الطبقات المستغلة : في وعي دائم لتطلع هذه الطبقات للانقضاض المضاد على الثورة ؛ وفي يقظة مستمرة لاحتمالات نشوء الطبقات المستغلة الجديدة ، كطبقة البيروقراطيين والتكنوقراطيين ، التي لا تلبث أن تتحالف مع بقايا الطبقات المستغلة القديمة ، وعلى الاخص مع ما يسمى « الرأسمالية الوطنية » ، لتجميد انطلاق الثورة ، ولتحويل منجزاتها إلى مكاسب خاصة بها ، وبالتالي لهزيمتها ، كل ذلك مع استعداد دائم للتعاون مع الاستعمار الجديد واحتكاراته في سبيل بلوغ هذه الغاية .

(د) ويدرك ان الانطلاق – بالتطور الثوري في ظل سلطة قوى الشعب العاملة عن طريق بناء المجتمع « الاشتراكي – الديمقراطي » العربي اللاطبقي – لا يقتضي حتما او بالضرورة ان تتحقق تصفية الاستغلال والطبقات المستغلة عن طريق العنف أو الصراع الدامي ، فيؤكد ان الحل السلمي – في ظل تلك السلطة الشعبية – أمر ممكن .

(هـ) ولكنه يدرك ، أيضا ، ان ذلك الحل السلمي لا يكون ممكنا ولا يبقى مصانا – حتى في ظل سلطة قوى الشعب العاملة – الا في نطاق استسلام الطبقات المستغلة وخضوعها – رغبة واقتناعا أو رهبة وخوفا – لارادة التغيير الثوري المتواصل بغير حدود ، على طريق المزيد من الكفاية والعدل ، حتى يقوم ، فعلا ، المجتمع المنشود ؛ الا وهو المجتمع اللاطبقي : مجتمع « من كل طاقته ، ولكن على قدر جهده » .

(و) ويؤكد : ان تمكين قبضة قوى الشعب العاملة على السلطة في الدولة ، وان نزع الاسلحة المادية والفكرية والنفسية التي كانت تمتلكها الطبقات

المستغلة ، وان عزل هذه الطبقات عن مراكز المسئولية او الحساسية في التنظيم الشعبي وفي المؤسسات السياسية وفي وحدات الانتاج ،.. هي أمور أساسية: لضمان نجاح الحل السلمي، ولتجنب احتمالات الصراع الدامي والحروب الاهلية التي تبقى امكانياتها قائمة بمقدار ما تشعر الطبقات المستغلة — ومن ورائها الاستعمار يدعمها ويشجعها — بأنها قادرة على التحرك المضاد للثورة ، وبأنها مالكة للأسلحة والمواقع التي تحفزها للامل بأن تنجح في هذا التحرك الرجعي .

لقد أثبتت التجربة انه من المحتّم ان تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أي محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

إن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والاخطار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي تواصل منها استغلال الجماهير .

إن الرجعية تملك وسائل المقاومة ، وتملك سلطة الدولة ، فاذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار .

إن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ، ولهذا فان سلمية الصراع الطبقي لا يمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية ، أولا وقبل كل شي ، من جميع أسلحتها .

إن ازالة هذا التصادم تفتح الطريق الثوري السلمي أمام المسيرة على طريق بناء المجتمع اللاطبقي .

إن ازالة هذا التصادم لا تزيد المتناقضات والرواسب الاخرى في المجتمع وانما هي تفتح المجال لامكانية حلها سلميا ، أي بوسائل العمل الديمقراطي الثوري، بينما بقاء التصادم لا يمكن ان يُحل بغير الحرب الاهلية وما تلحقه

من أضرار بالوطن في الظروف يشتد فيها الصراع الدولي وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغِل يجب أن يسقط .

ولا بد وأن ينفسح المجال ، بعد ذلك ، ديموقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة، وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون الثوريون .

ان « وحدة » هذه القوى الشعبية العاملة هي البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغِل ، وهي « الوحدة » القادرة على احلال « الديموقراطية — الثورية » محل الديموقراطية الرجعية الزائفة .

ان النهج « الاشتراكي — الديموقراطي» العربي، في وعيه للصراع الطبقي وادراكه لسنته واستلهامه لمنطقه ، بالمفهوم المذكور ، يؤكد الامتداد والنطاق « القوميين » للطبقات والطبقية ، والصراع الطبقي في الوطن العربي .

وذلك :

* من حيث يؤكد أن كلا من طبقة « الشعب » ومن طبقة « مستغلي الشعب وأعدائه » هي طبقة واحدة ، في الواقع العربي ، قائمة على امتداد الوطن كله : بغير حدود اقليمية ، وفي نطاق الحدود القومية :

*ومن حيث يؤكد، أيضا ، ان الصراع بين هاتين الطبقتين قائم ممتد كذلك على نطاق الوطن كله بغير حدود ؛

*فيكون هذا التأكيد عاملا أساسيا في تقرير النتائج الحركية التي تقوم على ذلك الوعي والادراك الطبقيين — القوميين ، وفي تمييز هذه النتائج تمييزا ، نوعيا ، عن النتائج التي تقوم على الوعي والادراك الطبقيين — اللاقوميين : الاقليميين أو الأمميين ؛

الركن الثالث — التأميم :

ان التأميم ، في حقيقته ، اجراء ثوري ، ينتزع وسيلة انتاج من نطاق

الملكية الخاصة المستغِلة ليعيدها إلى ملكية الشعب العامل بأن يضعها في نطاق الملكية العامة ؛

وهو ، في طبيعته ، اجراء « انتاجي – سياسي » ، على الرغم من أنه ينصرف ، بصورة مباشرة ، إلى اسلوب الانتاج : فيغير ملكية وسائل الانتاج وعلاقاته في المجتمع ؛ وذلك لانه بانتزاع وسائل الانتاج من نطاق الملكية الخاصة المستغلة ووضعها في نطاق الملكية العامة لا يتحقق التحول الجذري في اسلوب الانتاج فحسب ، وانما يتحقق ، في الوقت نفسه ، التحول الجذري في الكيان السياسي للمجتمع وعلاقاته ، من حيث ان التأميم يسلب الطبقات المستغِلة أهم الاسلحة التي تمتلكها وتستعملها في السيطرة على السلطة في الدولة ، وفي استعمال هذه السلطة لخدمة مصالحها وامتيازاتها واستغلالها .

وهو ، في جوهره ، اجراء أساسي وحتمي لامكان تحقيق أهداف « الاشتراكية – الديمقراطية » وقيمها ، المادية واللامادية ، من حيث كونه الاجراء الذي لا بد منه ، من أجل الغاء الاستغلال ؛ ولا بد منه ، كذلك ، لامكان صنع التقدم : كفاية تحل محل التخلف ، وعدلا يقوم على انقاض الظلم ؛ ثم لا بد منه ، ايضا ، لامكان الغاء الطبقية من أجل صنع الديمقراطية : مساواة تحل محل التمييز ، وحرية تحل محل القهر .

لذلك ... فان التأميم ، في حقيقته وجوهره وطبيعته ، هو اجراء ثوري وتقدمي وأخلاقي :

فهو اجراء ثوري ... لانه لا يمكن مباشرته ، كما تؤكد التجربة الانسانية ، بغير الثورة وقواها وتحت اعلامها ؛ ولانه ، في الوقت ذاته ، اجراء جذري حاسم يحقق تغييرا كيفيا في البعد المادي للمجتمع .

وهو اجراء تقدمي ... لانه الاجراء الاساسي الذي يفتح الابواب فسيحة أمام حركة الحياة ومسيرة التاريخ على طريق التقدم الحضاري بالسرعة اللازمة ، وذلك من حيث كونه الاجراء الذي يزيل أكبر العوائق التي تقف

أمام تلك الحرية وتقوم في وجه هذه المسيرة ، فتفرض عليهما الجمود او البطء او الانحراف .

وهو اجراء اخلاقي ... لأنه الاجراء الذي يعيد للشعب العامل وسائل الانتاج التي هي – في الاساس والنهاية – ثروات طبيعية يسيطر عليها المالكون المستغلون بغير وجه حق ؛ أو هي فائض عمل منهوب من جهد الشعب العامل ، ومتراكم ، عبر عصور نظم الاستغلال ، في صورة رأسمال سائل او في صورة وسائل انتـــاج ؛ ولانه ، فوق ذلك ، يستمد سمة « الاخلاقية » من حيث كونه وسيلة أساسية وحتمية لتحقيق هدف أخلاقي هو هدف « الاشتراكية – الديمقراطية » .

ان النهج « الاشتراكي – الديمقراطي » العربي ، الذي يؤكد ان « التأميم » ركن أساسي من أركانه واجراء أولي من اجراءاته ، هو نهج يرفض جميع التيارات والدعوات التي تقصر – بالعجز الجاهل أو بـــالتآمر الواعي – عن ادراك اي عنصر او سمة من عناصر عملية « التأميم » او سماتها المذكورة آنفا ، ويطالب بان تسقط هذه التيارات والدعوات جميعها :

فلا بد وان تسقط ، نهائيا ، جميع التيارات والدعوات التي تتجاهل ان « التأميم » اجراء « سياسي » ، وليس مجرد اجراء انتاجي فقط ، والتي تطالب ، بمنطق هذا التجاهل ، ان لا تؤمم وسائل الانتاج ، الاحيث تعطل الطبقات المالكة وسائل الانتاج التي تملكها ، او حيث تعجز عن استثمارها ، او حيث يثبت ، مسبقا ، ان عملية « التأميم » ستحقق ، مباشرة ، ارتفاعا في حجم الانتاج من الوسيلة المؤممة ؛

ولا بد وان تسقط ، بصورة خاصة ، التيارات والدعوات الرجعية التي ترتفع أصواتها في كثير من أجزاء الوطن العربي قائلة بأن « التأميم » الذي ينتزع ملكية الارض من الاقطاعيين غير جائز ولا مبرر ما دام ان هناك مساحات كبيرة من الأراضي الاميرية التي يمكن ان توزع على الفلاحين الذين لا يمتلكون : متجاهلة ، بذلك ، ان التأميم اجراء « سياسي » يستهدف ،

صراحة وفعلا ، القضاء على الاقطاع ، وتصفية الطبقة الاقطاعية والغاء سيطرتها ونفوذها السياسيين والاجتماعيين ؛ وانه ليس اجراء انتاجيا ، فقط ، ينحصر في استهداف توزيع الارض على الفلاحين غير المالكين .

ولا بد أن تسقط ، أيضا ، جميع التيارات والدعوات التي تتجاهل ان التأميم اجراء يعيد للشعب العامل حقه في ثرواته المسلوبة او في جهده المتراكم : فتطالب الشعب بأن يدفع لأصحاب وسائل الانتاج المؤممة « ثمنا » تسميه « تعويضا » وتعتبره وتقدره بمنطق من يرى ان عملية التأميم هي عملية « شراء » لتلك الوسائل الانتاجية تتم في سوق رأسمالية .

ان « التعويض » عن وسائل الانتاج المؤممة لا يقع ، اطلاقا ، وفي نطاق دفع « ثمن » مستحق على الشعب لاصحاب هذه الوسائل ، ولا يُقدّر بهذا المنطق ؛ ولكنه يقع في نطاق انساني اجتماعي آخر يستهدف به الشعب ان يتيح لأصحاب وسائل الانتاج المؤمّمة فرصة الحياة الشريفة وفرصة التحول من حياة الاستغلال إلى حياة العمل على طريق الاندماج في المجتمع الجديد ، فيتّم تقدير هذا « التعويض » بهذا المنطق وفي حدوده .

ولا بد وان تسقط ، بعد ذلك كله ، جميع التيارات والدعوات الرجعية والانتهازية التي تنادي بان « التأميم » عقوبة تحل برأس المال الخاص عندما ينحرف ؛ والتي تقول بأنه لا ينبغي ، بالتالي ، ممارسة التأميم في غير أحوال العقوبة ، متجاهلة بذلك ان عملية « التأميم » هي عملية ذات مضمون ومعنى وهدف غير مضمون العقوبة ومعناها وهدفها ، فهي أكبر كثيرا من ذلك وأهم : لانها عملية ثورية وتقدمية وأخلاقية يطلبها ويفرضها ، في حتمية تاريخية ، هدف الغاء الاستغلال ورفع الظلم ومغالبة التخلف وتحقيق المساواة والحرية ببناء المجتمع « الاشتراكي — الديمقراطي » .

ان التأميم — كركن أساسي من أركان النهج « الاشتراكي — الديموقراطي »

العربي ، او كاجراء أولي من اجراءاته في بناء المجتمع العربي اللاطبقي المنشود — هو ركن او اجراء «قومي» بالمعاني الاساسية التالية :

المعنى الاول : انه يجب ان يباشر التأميم في كل جزء من اجزاء الوطن تنتصر فيه الثورة العربية :

* فلا تنحصر ممارسته في بعض أجزاء الوطن .

* ولا يتقرر الاخذ به بالظروف «الخاصة» بأي جزء منها ؛

والمعنى الثاني : انه حيث يباشَر التأميم في أجزاء الوطن التي تنتصر فيها الثورة العربية ، او في دولة الوحدة النواة عبر امتدادها على طريق الوحدة الشاملة :

* فانه لا يباشَر ، في ذلك الجزء او في تلك الدولة ، باسم القوى العربية العاملة فيهما ، او لمصلحتهما الاقليمية فقط ، وانما يمارس باسم القوى العربية العاملة في الوطن كله ولمصلحتها القومية ؛

* كذلك فانه لا يقيم ملكية عامة « اقليمية » ، يمتلك بها الشعب العامل في ذلك الجزء ، او في تلك الدولة النواه ، الثروات ووسائل الانتاج المؤممة ؛ وانما هو يقيم ملكية عامة « قومية » لتلك الثروات ووسائل الانتاج من حيث كونه اجراء يعيدها إلى وضعها الطبيعي كملك للقوى العربية العاملة في الوطن كله ، وان كان يضعها — من الناحية الواقعية ، ولبينما تتحقق دولة الوحدة الشاملة — « تحت يد » شعب ، ذلك الجزء او تلك الدولة « كوصي » عليها « ليتصرف » بها ، استثمارا وتنمية ، لمصلحة القوى العربية العاملة كلها ، وفي سبيل تحقيق هدفها ومن أجل مستقبلها .

والمعنى الثالث : ان المعاني القومية الآنفة ، حتى لو بدت « نظرية » فان لها نتائج حركية وواقعية ، تتبلور، أساسا، في واجب وحق متلازمين ، وشاملين ، قوميا ، للقوى العربية في ربوع الوطن كله ؛

فمن واجب القوى العربية العاملة ، أينما كانت في أجزاء الوطن ، ان تعبىء نفسها للدفاع عن عملية التأميم التي تتم في أجزاء الوطن التي انتصرت

فيها الثورة العربية ، او في دولة الوحدة النواه ، دفاع المدرك لتلك المعاني القومية كلها الواعي لمنطقها ؛

ومن حق هذه القوى العربية العاملة ، أينما كانت في أجزاء الوطن ، ان تشارك في مناقشة خطط التنمية في تلك الاجزاء او في تلك الدولة ، وان تشارك في مراقبة تنفيذها ، مشاركة المدرك لتلك المعاني القومية كلها ، الواعي لمنطقها .

ان وعي هذه السمة القومية لعملية التأميم ، في نطاق الادراك لحتمية « الوحدة » العربية كدولة يتحقق ، بها وفيها ، بناء المجتمع « الاشتراكي — الديموقراطي » اللاطبقي العربي ، هو وعي ذو أثر حاسم على خطط التأميم والتنمية التي يجب أن تأخذ بها الثورة العربية حيثما ترتفع أعلامها او تمتد في الوطن كله .

* * * *

الركن الرابع : الديموقراطية — الثورية :

إن « الديموقراطية — الثورية » العربية هي ذلك الركن الاساسي من أركان النهج « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي الذي يجسم — باجراءاته ومؤسساته — وعي المبادىء الديموقراطية الاساسية التالية ، واستلهام منطقها ، خلال مرحلة التحول الثورية القومية على طريق تغيير الواقع العربي القائم من أجل بناء دولة الوحدة العربية ذات المحتوى « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي المنشود ؛ وهذه المبادىء هي :

(١) « الشعب » هو هدف « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ؛ ولكن « الشعب » هو صانعها وحاميها كذلك :

إن « الشعب » — ليس غيره — هو القوة القادرة ، بالحرية ، التي تتجسم في « الديموقراطية — الثورية » — ليس بغيرها — على بناء « الاشتراكية —

الديموقراطية » العربية ، وحمايتها ، وتطويرها ، .. وصولا إلى « الديموقراطية – الحضارية » في دولة « الوحدة » ذات المجتمع « الاشتراكي – الديموقراطي » العربي اللاطبقي المنشود ، وذلك عبر جميع مراحل المسيرة الثورية اللازمة للوصول إلى هذا الهدف الكبير ،

(٢) الحرية – كل الحرية – للشعب ؛ ولا حرية – اية حرية – لاعداء الشعب .

(٣) ان عبارتي « الشعب » و « الحرية » – في هذا الصدد – ليستا عبارتين شائعتين ، يتحدد مضمون كل منهما تحديدا ذاتيا او لفظيا ، غيبيا او رومانسيا ؛ وانما هما عبارتان يتحدد مضمونهما – بمنطق التاريخ والعلم والتجربة – تحديدا علميا موضوعيا واضحا صارما ، على الشكل التالي :

ا – الشعب :

ان « الشعب » هو القوى العربية العاملة ، غير المستغِلة ، كلها ... كقوة « واحدة » قائمة على نطاق الوطن كله بغير حدود :

فمنها، كلها، تتكون – بالامكان – «قوة الهدف» ذات المصلحة في تحقيقه وفي حماية المسيرة على طريق تحقيقه ؛

ومن بين صفوفها تتكون – في الواقع – « قوة الهدف الواعية » : القادرة – بالوعي ، وبالارادة القائمة على الوعي ، وبالحركة المنظمة المجسمة للوعي والارادة – على أن تتحمل مسئوليات قيادة نضال « الشعب » عبر مسيرته الثورية على طريق تحقيق الهدف ؛ والقادرة ، كذلك ، على حماية هذه المسيرة : متواصلة في غير جمود ، سليمة في غير انحراف ،

ان مضمون عبارة « الشعب » في هذا الصدد ، يتحدد – ، اذن ، تحديدا « طبقيا – قوميا » في وقت واحد :

فهو بالتحديد للطبقي ، يشمل جميع قوى الشعب العاملة غير المستغِلة

أو فئاته – من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ثوريين – باعتبارها طبقة واحدة : تقدمية ثورية ؛ ويعزل غيرها من القوى والفئات المستغِلة العاملة أو العاطلة – باعتبارها طبقة واحدة أيضا : رجعية معادية للشعب وللهدف وللثورة ؛

وهو ، بالتحديد القومي ، يشمل جميع تلك القوى الشعبية العاملة كقوة قومية واحدة قائمة على نطاق الوطن كله بغير حدود ، هي القوة التقدمية الثورية – أي قوة الهدف – التي تقف موقف الصراع في مواجهة تحالف الطبقات المستغِلة – العاملة أو العاطلة – كقوة قومية واحدة قائمة على نطاق الوطن كله ايضا هي القوة الرجعية – أي القوة المعادية للشعب والهدف والثورة – المتحالفة مع الاستعمار ومع الصهيونية بصورة أو أخرى من صور التحالف المتجددة ؛

ان « الشعب » – بهذا التحديد « الطبقي – القومي » :

* لا يكون « طبقة » واحدة من بين قوى الشعب العاملة او فئاته لانه يشملها جميعا على اعتبار انها « طبقة » واحدة .

* ولا يكون « شعب » قطر واحد من أقطار الوطن العربي ، لأنه يشملها كلها على اعتبار أنها « شعب » واحد ؛

* وانما هو القوى العربية العاملة – بجميع فئاتها – كطبقة حركية واحدة تكون شعبا واحدا على نطاق الوطن ، كله ، بغير حدود ؛

ب – الحرية :

ان « الحرية » ، في مجال « الديموقراطية – الثورية » العربية ، هي حقوق للشعب وواجبات عليه لا تنحصر في النطاق « السياسي » من حياة المجتمع – على مختلف مستوياته وعلى تعدد مجالاته – وانما تشمل كذلك المجالين الانتاجي والاداري كذلك ؛

ان هذه الحقوق والواجبات الشعبية تكون مضمون « الديموقراطية — الثورية ، وتمارس بواسطة منظمات ومؤسسات تكون شكل هذه الديموقراطية ؛

ان ذلك المضمون وهذا الشكل يتطوران تطورا متواصلا ، على طريق « الديموقراطية الحضارية » ، بصورة تتناسب مع مدى استقرار أركان الثورة العربية ، ومع مقدار التقدم الثوري ، « التحرري — الاشتراكي — الوحدوي » ، الذي يتحقق بمسيره هذه الثورة تحت أعلام « الديموقراطية — الثورية » العربية .

ان ذلك المضمون وهذا الشكل ، عبر تطورهما المتواصل ، يسيران على خطين متلاحمين متفاعلين هما :

* خط تصفية القوة الرجعية تصفية منهجية كقوة سياسية واجتماعية — مادية وعقلية — مع تصفيتها كقوة اقتصادية ؛

* خط توسيع مجالات ومسئوليات المباشرة الشعبية الفعلية للسلطات السياسية والانتاجية والادارية توسيعا منهجيا : يواكب التحول المنهجي الثوري في علاقات الانتاج وفي الوعي ؛ ويبدو ، بصورة خاصة ، في نقطتين :

* النقطة الاولى ... هي « توسيع » حجم الطليعة القائدة للشعب عبر مرحلة التحول الثوري ، توسيعا منهجيا يستوعب قطاعات جديدة من أبناء الشعب ، ويدرك ان « الطليعة القائدة للشعب » يجب أن تتوسع حتى تزول : بأن تصبح الطليعة مرادفة للشعب في الديموقراطية — الحضارية .

* النقطة الثانية ... هي « تقليص » حجم سلطات الطليعة القائدة للشعب عبر تلك المرحلة تقليصا منهجيا لصالح المؤسسات الشعبية والانتاجية ، يدرك ان « سلطات » الطليعة القائدة للشعب يجب أن تتقلص حتى تزول : بأن تصبح كل السلطة لكل الشعب الذي أصبح الطليعة القائدة في تلك الديموقراطية — الحضارية .

* * * *

ومن هذا المفهوم « للشعب » و « للحرية » تنبع ، بالضرورة ، النتائج التالية كعناصر أساسية في مضمون ، الاشتراكية – الديمقراطية » العربية :

العنصر الأول : ان جميع الاجراءات والمؤسسات السياسية التي تقوم بها « الديموقراطية – الثورية »، عبر مرحلة التحول الشامل على طريق تحقيق الهدف العربي الكبير – سواء كانت في المجال الشعبي أو الرسمي – ،ليست مجرد اجراءات ومؤسسات ذات قيمة سياسية ، يتحقق بها ممارسة الشعب لحقوقه ومسئو لياته في بناء المجتمع الجديد ، فحسب ؛ وانما هي – في الوقت ذاته وبالاضافة إلى سماتها السياسية – اجراءات ضرورية وحتمية ، من أجل نجاح عملية التحول الجذري الحاسم في علاقات المجتمع الانتاجية على طريق بناء الاشتراكية العربية ، ومن أجل حماية ما يتحقق من مكاسب على هذه طريق، ... كل ذلك بسبب ما يتحقق ، « بالديموقراطية – الثورية » ، من وعي وتعبئة وممارسة وسلطة شعبية : هي ، وحدها ، الكفيلة بأن تجعل الشعب مستعدا لتحمل التضحيات التي يقتضيها بالضرورة ، نجاح تلك العملية ؛ وهي ، وحدها ، الكفيلة بأن تجعل الشعب قادرا على حماية المكاسب والمنجزات والمسيرة الاشتراكية من مخاطر الجمود والانحراف .

العنصر الثاني : ان « الديموقراطية – الثورية » ترفض على صعيدي – النظرية والتطبيق – الديكتاتورية الطبقية ، الرجعية أو البروليتارية ، وترفض ، تبعا لذلك ، الاجراءات والمؤسسات التي تقوم بها هذه الديكتاتورية.

وبذلك فان « الديموقراطية – الثورية » تكون الصيغة العلمية للديموقراطية : السليمة والشعبية ؛

* فهي الديموقراطية «السليمة» : من حيث كونها ترفض وتفضح الديموقراطية الزائفة التي تتقنع بها ديكتاتورية تحالف الطبقات المستغلة – الوطنية او المتحالفة مع الاستعمار – ، والتي تختفي هذه الديكتاتورية الطبقية المستغلة وراء أشكالها المتعددة المفرغة – واقعيا – من كل محتوى ديموقراطي شعبي فعلي ؛ ومن

حيث كونها ترفض وتفضح ، بصفة خاصة ، الدعامتين الأساسيتين اللتين تقوم عليهما تلك الديموقراطية الزائفة ؛ وهما :

١ — الزعم بامكان بناء « الديموقراطية » على غير قاعدة الاشتراكية ، او بمعزل عنهما ؛

٢ — الزعم بأن النظام البرلماني الحزبي القائم على تعدد الاحزاب وصراعها وتنافسها — سواء أكانت حزبين أوأكثر — هوالصيغة العلمية للنظام الديموقراطي ؛

* وهي الديموقراطية الشعبية : من حيث كونها ترفض وتفضح الديكتاتورية الطبقية البروليتارية التي تؤكد الماركسية بأنها الصيغة العلمية للنظام السياسي الثوري عبر مرحلة التحول الاشتراكي على طريق انتصار الشيوعية ، حيث تذوي الدولة فتقوم بذلك « الحرية » ؛ ومن حيث كونها ترفض وتفضح ، بصفة خاصة ، الدعامتين الاساسيتين اللتين تقوم عليهما هذه الدكتاتورية البروليتارية ، وهما :

١ — الزعم بأن « البروليتارية » هي — دوما وبالضرورة — الطبقة الثورية القائدة لعملية التحول الاشتراكي ، من بين قوى الشعب العاملة ؛

٢ — الزعم بأن نظام ديكتاتورية الحزب الواحد الذي يكون « الكتيبة الطليعية » لطبقة البروليتارية هو الصيغة العلمية للنظام الثوري القادر على اتمام عملية التحول الاشتراكي بنجاح ؛

* انها ، إذن ، الديموقراطية السليمة والشعبية : لانها بمفهومها للشعب وللحرية وللديموقراطية ، وبرفضها لدكتاتورية الطبقة — المستغلة أو البروليتاريا — تؤكد ما يلي :

١ — ان الديموقراطية والاشتراكية وجهان لمجتمع منشود لا يبنى اي وجه منهما أو يتحقق بمعزل عن بناء الاخر وتحققه ؛

٢ — ان الشعب ، بالتعريف المذكور آنفا ، لا يُصنَّف — لاغراض أي هدف حركي تقدمي — إلى طبقات متفاوتة في الثورية ، وفي المسئولية القيادية ، ومتفاوتة ، بالتالي ، في السلطات السياسية النابعة من هذه المسئولية ؛ وذلك حيث يُبنى هذا التفاوت على كونها « طبقات » متعددة تعددا — وصفيا — بتعدد طبيعة عملها ، أو بتعدد طبيعة وسائل الانتاج التي تضيف اليها هذا العمل في عملية الانتاج ؛

٣ — ان نظام « سلطة الشعب » القائم على التنظيم الشعبي الشامل « الواحد » ذي الحركة القيادية « الواحدة » النابعة من بين صفوف الشعب بمختلف فئاته أو قواه ، هو الصيغة العلمية للثورة الاشتراكية وللديموقراطية السليمة والشعبية ، القادرتين على اتمام عملية التحول الاشتراكي — الديموقراطي بنجاح : اي بأقل مخاطر الجمود أو النكسة أو الانحراف ، وبأقل ثمن من معاناة وآلام تدفعهما قوى الشعب العاملة ، أو من تضحيات تُطالب بها أجيال اتمام تلك العملية الكبرى ، من هذه القوى .

ان الدعامات الأساسية للنظام والتنظيم السياسيين في « الديموقراطية الثورية » القائمة على نظرية « التنظيم الشعبي الواحد ذي الطليعة القيادية الواحدة » والمجسمة لتلك النظرة الجديدة ، يمكن ان توجز فيما يلي :

أولا — المنظمات والمؤسسات وتكوينها :

(١) تنظيم شعبي واحد : يضم قوى الشعب العاملة كلها ، على ما قد يكون بين طبقات هذه القوى او فئاتها من تفاوت في مستوى الحياة وتباين في مستوى الوعي ومن تناقضات ثانوية غير عدائية خلال مرحلة « التحويل » ؛ بحيث يجسم هذا التنظيم ، بتكوينه وفعالياته ، وحدة المصلحة والارادة الشعبيتين في عبور مرحلة « التحول » وحل هذه التناقضات ... بنجاح !

لذلك فلا بد من عزل الطبقات والفئات التالية عن هذا التنظيم وحرمانها من حق عضويته ، في اطار خطة عزلها عن الحياة السياسية بصورة عامة ...

أ – الطبقات المستغِلّة – من اقطاعيين ورأسماليين – بصورة عامة ، وبصفة خاصة ، أبناء هذه الطبقات الذين تصيبهم اجراءات التأميم في خطة التحويل ...

ب – الفئات التالية ، بمعزل عن منشئها او واقعها الطبقي :

* فئة البيروقراطية السياسية والادارية : التي كانت دعامة ديكتاتورية التحالف الاستعماري – الرجعي وأداته في النظام القديم الذي أسقطته الثورة ...

* فئة الحزبيين : الذين يتمسكون بانتسابهم لأحزابهم وولائهم لها فيعتبرون التنظيم الشعبي مجالا من مجالات هذا النشاط الحزبي ، ما داموا متمسكين بهذا الموقف ...

* فئة المجرحين شعبيا : بسبب ارتباطات مشبوهة أو مسالك مستنكرة تسيء لمكانة التنظيم المعنوية بين صفوف الشعب ..

(٢) تنظيم طليعي واحد ... يكون بمثابة العمود الفقري من التنظيم الشعبي الشامل الواحد ، ويكون الكادر السياسي القيادي فيه :

* يقوم على أساس التزام « عقائدي – حركي » واضح المفاهيم والهدف والمناهج والعلاقات في مستوى متميز عن مستوى الوعي الشعبي العام ؛ وإلى أبعاد متخطية مرحلة « التحول » وشعاراتها ...

ويتكوّن ، على ذلك الاساس ، بتطبيق مقاييس ، عقائدية وطبقية ومسلكية صارمة :

* يرتفع ، بها ، عن مستوى التناقضات العقائدية والصدامات المصلحية الطبقية والانحرافات الانتهازية والرواسب التقليدية ، التي تكون قائمة في المجتمع لدى مباشرة مرحلة « التحول » فيه والتي تنعكس في التنظيم الشعبي العام ، حتى مع مراعاة قواعد « العزل » .

* فيضم – في نطاق تطبيق هذه المقاييس – طلائع قوى الشعب العاملة :

سواء ما كان منها في اطار « الاداة » التي فجرت الثورة أو ما كان يناضل بوعي خارج اطار هذه الاداة ، وعلى الاخص الطلائع النابعة من طبقات الشعب الكادحة ، وفي مقدمتها الفلاحـ ن والعمال .

* ويكون — في وحدته « العقائدية — الحركية » النابعة عن ذلك الاساس وهذه المقاييس — تجسيماً علمياً للارادة والوعي الثوريين المرتفعين عن « الواقع » والمتقدمين عليه ؛

* ويكون ، بذلك كله ، قادراً على ممارسة العمل الطليعي القيادي ممارسة فعلية . . ديموقراطية شعبية ثورية . .

(٣) تنظيمات نقابية او تعاونية : تعبيء — في اطار التنظيم الشعبي الشامل ، وكقواعد منظمة فيه — الفلاحين والعمال والطلاب والمثقفين الثوريين ؛

* تطبَّق ، في تكوينها العام ، قواعد العزل ، الواردة في هذا المجال — التي تطبَّق في تكوين التنظيم الشعبي الشامل .

* يُطلب ، في قياداتها ، توفر عناصر الوعي العقائدي ، والمسلكية الثورية ، والمنبع الطبقي ، اللازمة لممارسة المسئوليات القيادية ، على مستوى يواكب المستوى المطلوب في عضوية التنظيم الطليعي الذي يكون العمود الفقري للتنظيم الشعبي الشامل والكادر السياسي القيادي فيه . .

(٤) مؤسسات شعبية تمثيلية ، مركزية ومحلية :

تتدرج من مستوى مجلس الأمة إلى مجلس القرية ، بحيث تمثل قوى الشعب العاملة ، في تحركها الثوري خلال مرحلة التحول ، تمثيلاً عادلاً وصادقاً . .

* فتطبق قواعد العزل العامة ، المذكورة آنفاً ، لدى تحديد شروط المرشح والناخب لتكوين هذه المؤسسات . .

* وتضمن للفئات والطبقات التي تتكون منها قوى الشعب العاملة النسب العددية التي تحقق التمثيل العادل والصادق . .

إن هذه التنظيمات والمؤسسات الشعبية ، مجتمعة ومتفاعلة . . تكون « الحركة الشعبية الواحدة » التي يمارس « الشعب » بفعالياتها ، في جميع مجالات حياته ، حقوقه ومسئولياته في حماية الثورة ومكاسبها ، وفي عبور مرحلة التحول بنجاح إلى مرحلة الانطلاق . .

ثانياً — الصلاحيات والعلاقات والفعاليات :

ان تكوين هذه الحركة الشعبية — بمنظماتها ومؤسساتها — على الاسس المذكورة يوفر لها ، من ناحية التكوين نفسه ، عنصري « الشعبية » و « الثورية ».

ولكن توفر « الديموقراطية — الثورية » في هذه الحركة نفسها ، وتوفر « الديموقراطية — الثورية » في الدولة التي تقوم فيها هذه الحركة ، يتطلب — بالاضافة إلى ذلك — توفر دعامات أساسية يجب أن يتم ، بالاستناد اليها ، توزيع الصلاحيات ، وتحديد العلاقات ، وبيان الفعاليات ، السياسية ؛ في الحركة الشعبية ذاتها وفي الدولة أيضاً ، خلال مرحلة التحول على طريق بلوغ مرحلة الانطلاق . .

ان هذه الدعامات الاساسية تصاغ عادة في « مبادىء » يحتويها « دستور » الدولة وأخرى تقوم عليها دساتير منظمات الحركة الشعبية ومؤسساتها ؛

ولكن تحقيق هذه المبادىء في التطبيق وصيانتها لدى الممارسة تكاد تكون أقسى محك لوعي الطلائع القيادية واخلاقيتها ؛ وأصعب امتحان لعلميتها وثوريتها أينما كانت مواقع هذه الطلائع في التنظيمات أو المؤسسات أو الاجهزة الشعبية ، او الرسمية .

ويمكن ان تصاغ هذه المبادىء ، في ايجاز ، على الشكل التالي :

أولا — تجاه طبيعة الصلات والعلاقات بين الحركة الشعبية والسلطة التنفيذية .

(١) الحركة الشعبية — بمنظماتها ومؤسساتها — والسلطة التنفيذية —

بمؤسساتها وأجهزتها – تكوّنان ، مجتمعتين متفاعلتين ، « أداة » ارادة التغيير الاجتماعية التقدمية الثورية في اعادة صنع الحياة في المجتمع لتقوم على الدعامات العلمية – المادية والعقلية والروحية – اللازمة للدخول المطمئن إلى مرحلة الانطلاق .

ولذلك فان الطبيعة الاساسية للصلات والعلاقات بين الحركة الشعبية والسلطة التنفيذية هي : « التعاون العضوي المتبادل » الذي يحكمه – في الشكل والموضوع – هدف المرحلة بما يعنيه من حل التناقضات ، ومواجهة المشاكل ، وتحقيق المنجزات التي يتطلب هذا الهدف حلها ومواجهتها وتحقيقها .

فليست طبيعة تلك الصلات والعلاقات ، اذن ، التناقض العدائي أو الصراع والتصادم المجسمين له .

(٢) وفي اطار ذلك التعاون العضوي المتبادل المحكوم بمقتضيات الهدف ، فان سلطة الحركة الشعبية – بمنظماتها ومؤسساتها – على السلطة التنفيذية بمؤسساتها وأجهزتها وفعالياتها ، لا بد وأن تتأكد تأكيداً فعالا يبدو بصورة خاصة : في مجالات تكوين هذه المؤسسات والاجهزة ، وتحديد صلاحياتها ومسئولياتها وواجباتها وحقوقها ، ثم في مراقبتها ومحاسبتها ومعاقبتها . .

ويجب أن يحقق هذا المبدأ ويضمن ثلاثة أمور رئيسية :

(أ) أن تكون السلطة التنفيذية – بمؤسساتها واجهزتها وفعالياتها على جميع المستويات – « أداة » بيد الحركة الشعبية ، تنبع عنها ، وتنفذ ارادتها في تحقيق هدف مرحلة التحول بالسرعة والحزم المطلوبين مع الادراك العميق ان الاهداف العظيمة للشعب يجب أن تتكافأ اساليبها انسانية وشرفا مع غاياتها . .

(ب) أن تتمتع السلطة التنفيذية ، بمؤسساتها واجهزتها ، – في نطاق ما تقدم وعلى أساسه – بالصلاحيات والسلطات اللازمة لاداء واجباتها ، وبالحماية والرعاية الشعبيتين اللازمتين لحفزها على تحمل المسئولية والمبادرة والابتكار . .

(ج) أن تتوفر الضمانات اللازمة لعدم نشوء « البيروقراطية » أو « التكنوقراطية » ، كعقبات ، ومناهج ، ومصالح ، تتحول إلى « طبقة جديدة » تعكس الصورة رأساً على عقب، من حيث تحوّل الثورة والحركة الشعبية والسلطة التنفيذية إلى « أدوات » بيدها . .

(د) أن تتوفر الضمانات التي تكفل قدرة الحركة الشعبية على تصحيح تلك الاتجاهات والتيارات والمصالح البيروقراطية او التكنوقراطية ، أو على سحقها حيثما تنشأ .

ثانياً – أما تجاه الحركة الشعبية ذاتها – بمنظماتها ومؤسساتها . . فيجب أن تتأكد المبادىء التالية :

(١) التنظيم الطليعي الواحد ، الذي هو بمثابة العمود الفقري للتنظيم الشعبي الشامل، هو الكادر السياسي القيادي فيه وفي المجتمع كله : الذي يجب أن يمارس مسئوليات القيادة السياسية في مستوياته المتصاعدة ممارسة فعلية ، في جميع هذه المستويات .

(٢) ان هذا التنظيم الطليعي الواحد ، يجب أن يتجه دوماً نحو الاتساع في عضويته لتشمل اجيالاً وقطاعات جديدة من بين صفوف التنظيم الشعبي الشامل، ومن بين منظمات الشباب ؛ وأن يتجه ، دوماً ، نحو تضييق مسئولياته لصالح التنظيم الشعبي الشامل كذلك ، تبعاً لخطة مدروسة تواكب التقدم في عملية التحويل .

(٣) ان القيادة – في جميع المجالات والمستويات – مسئولية فذة ، من حيث كونها علاقة انسانية تتبلور في فعاليات انسانية ، يقود بها انسان انساناً آخر ، بان يحرك فكره وارادته ويوجههما . .

ولذلك فان عنصر الاقناع القائم على المنافسة الحرة ، وعنصر ضرب المثل بالمسلك الخلقي الثوري الحي – احتراماً لفكر الانسان الآخر وارادته ، وتأكيداً

« للمساواة » بين القائد وبين الجماهير الذين يتولى قيادتهم – هما عنصران أوليان لقيادة الحركة الشعبية قيادة ايجابية ناجحة . .

(٤) ان» المساواة : في حرية ابداء الرأي ، وفي ممارسة حق النقد وواجب النقد الذاتي في وحدات التنظيم الطليعي القيادي على مستوياته المختلفة ، يجب ان تكون تامة وغير منقوصة ، كاملة غير مقيدة . .

(٥) ان القيادة ، في مستويات التنظيم المتصاعدة ، جماعية ، فيجب ان تقوم –بعد المساواة في حرية الرأي وحق الرأي وحق النقد وواجب النقد الذاتي–: على خضوع الاقلية لرأي الاكثرية وقبوله وتنفيذه ، وعلى خضوع الهيئات واللجان الادنى للهيئات واللجان الاعلى ، وعلى مسئولية كل لجنة تنفيذية أمام الهيئة التي تنبثق منها ، وعلى ان المؤتمر العام للتنظيم هو سلطته العليا في جميع المستويات التنظيمية وفي جميع المجالات التخطيطية والتنفيذية .

(٦) ان الانضباط الصارم – في حدود النظام ووفقاً لاحكامه ، وفي اطار المبادىء المذكورة ومعها – هو دعامة اساسية من دعامات التنظيم الطليعي القيادي ومقوماته ، وبصفة خاصة في مرحلة التحويل .

ثالثاً – تجاه السلطة الرسمية التنفيذية . .

ان ادراك التغيير الجذري الذي يجب أن يصيب السلطة التنفيذية – بأهدافها ومؤسساتها وأجهزتها وفعالياتها – بمجرد ان تُسقط الثورةُ ديكتاتورية تحالف الطبقات المستغِلة وسلطتها ، لا بد وان ينبع من وعي علمي لهدف الشعب العامل في مرحلة التحول ، ولنوع المهمات التي يقع على كاهل هذه السلطة الرسمية التنفيذية ان تؤديها ، باسم الشعب ، وكاداة لارادة التغيير فيه . .

ان هذا الادراك هو المنطلق الذي يقرر بصورة علمية وحتمية ضرورة واهمية اتخاذ الاجراءات التالية ، وتحقيق المبادىء الآتية في هذا الصدد :

(١) تطبيق مبادىء العزل الصارم من وظائف السلطة التنفيذية ، بمؤسساتها

وأجهزتها ، على كبار رجال البيروقراطية الادارية والتنفيذية التي كانت تقوم عليها الديكتاتورية الرجعية ونظامها اللذان أسقطتهما الثورة . .

ومضاعفة الحذر واليقظة تجاه كبار رجال السلطة التنفيذية الذين تتناقض ميولهم الانتهازية مع اهداف الثورة المادية واللامادية ، كلما تقدم الشعب ، بالثورة ، على طريق التغييرات التقدمية الجذرية .

(٢) احلال أبناء قوى الشعب العاملة في مراكز المسئولية من مؤسسات السلطة التنفيذية واجهزتها ، وفقاً لخطة تعدهم لذلك ، وتواكب التغير والتطور في تركيب المجتمع ، وفي مواقع قواه الاجتماعية تبعاً للتغييرات المادية واللامادية التي تحققها الثورة خلال مرحلة التحول .

(٣) دفع السلطة التنفيذية بمؤسساتها واجهزتها وفعالياتها — خلال مرحلة التحول — دفعاً علمياً يغير من طبيعتها ومن مكانها في المجتمع وحركته بحيث :

* تحلّ المؤسسات التي تكون وحدات ادارية مستقلة للانتاج وتوفير الخدمات محل اجهزة مركزية كانت تتولاها .

* ويحل الحكم المحلي، بما يعنيه من لامركزية في التنفيذ وفي توفير الخدمات محل اجهزة مركزية كانت تتولاها .

* وتنتقل إلى الحركة الشعبية ومنظماتها المركزية والفرعية ، السلطات السياسية ، وسلطات المراقبة والتوجيه والمحاسبة التي كانت تتولاها « الحكومة » واجهزتها التنفيذية . .

وبذلك تسير السلطة التنفيذية — بمؤسساتها واجهزتها — على طريق التحول إلى « الاداة الاجتماعية الفنية » التي تمارس ، بصورة خاصة مسئوليات التخطيط والتنسيق في عمليات الانتاج والخدمات ، في اطار التوجيه العقائدي والقيمي والسياسي العام الذي يمارسه الشعب من خلال منظماته ومؤسساته الشعبية الطليعية القيادية .

* * *

وفي نطاق هذه المؤسسات والاجراءات والفعاليات والعلاقات «الديموقراطية – الثورية » الاساسية ، لا في خارجها ، تقع المؤسسات والاجراءات التالية ، الجديرة بالتنويه في مجال البحث عن « الديموقراطية – الثورية » العربية .

أ – التسيير الذاتي :

ان « التسيير الذاتي » – كمؤسسة واجراءات وفعاليات وعلاقات – يقع في نطاق « الديموقراطية – الثورية » في مجال ادارة وحدات الانتاج بصفة خاصة .

• فهو ليس نهجاً خاصاً أو متميزاً في بناء الاشتراكية ،

• ولا يجوز أن يكون – أو أن يعتبر – تجسيماً للمفهوم الطوباني الفوضوي – التروتسكي مثلا – الذي ينطلق من أن الدولة لا بد وأن تذوي لتزول فينادي بان يكون التسيير الذاتي ، بالشكل والمضمون ، خطوة تمارس – خلال مرحلة التحول – على طريق الغاء الدولة وسلطتها المركزية ؛

ان اشتراك العاملين ، من خلال ممثليهم المنتخبين انتخاباً مباشراً ، في ادارة وحدات الانتاج التي يعملون فيها هو « جوهر » عملية التسيير الذاتي ؛

وان زيادة نسبة هؤلاء الممثلين المنتخبين في مجالس ادارة الوحدات الانتاجية ، وتوسيع سلطة هذه المجالس وصلاحياتها ، زيادة وتوسيعا مطردين ، يتحقق بهما الاستقلال التنفيذي في ادارة هذه الوحدات و « الديموقراطية » الكاملة في ادارتها كذلك ، هو الهدف الاساسي لعملية التسيير الذاتي .

ان هذه العملية – في بعديها المذكورين – وهما الاستقلال التنفيذي لوحدات الانتاج ، والادارة « الديموقراطية » لها – لا يجوز ان تسلب السلطة المركزية الثورية للمجتمع صلاحيات التخطيط والاشراف المركزيين التي لا يمكن بدونها أن تتم عملية التحويل « الاشتراكي – الديموقراطي » الشاملة .

لذلك فان التسيير الذاتي – كمؤسسة « ديموقراطية – ثورية » في مجال ادارة وحدات الانتاج – لا بد وأن تقوم ، وتنمو ، في نطاق خطة التحويل

المركزية الثورية الشاملة ، ووفقاً لمقتضياتها ، وتبعاً لمقدار ما يتحقق من تقدم في بناء « الاشتراكية ــ الديموقراطية » ، وفي ارساء الوعي والمؤسسات والعلاقات التي يقوم بها هذا البناء .

ب ــ الملكية الشعبية للصحافة :

إن ملكية الشعب للصحافة اجراء « اشتراكي ــ ديموقراطي » ينتزع للشعب اعظم ادوات حرية الرأي ، ويؤكد استقلالها ، في نفس الوقت ، عن الاجهزة الادارية للحكم ؛ ويقيم لها أقوى الضمانات على أداء رسالتها الثورية في مجالات التوعية والتوجيه والنقد ؛

إن الصحافة بملكية التنظيم الشعبي الممثل لقوى الشعب العاملة تخلص من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ؛ كذلك تخلص من تحكم رأس المال فيها، ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في مواردها . .

إن الضمان المحقق لحرية الصحافة هو ان تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتداداً لحرية الشعب .

إن نقل ملكية الصحافة إلى الملكية الشعبية، اذن، هو اجراء «ديموقراطي ــ ثوري » أكثر منه انتاجي ؛

(ج) ان المفاهيم « الديموقراطية ــ الثورية » الجديدة لا بد وان تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

إن التعليم لم تعد غايته اخراج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة. ومن هنا فان مناهج التعليم في جميع الفروع ينبغي ان تعاد دراستها ثورياً لكي يكون هدفها هو تمكين الانسان من القدرة على اعادة تشكيل الحياة ، كذلك فان القوانين لا بد ان تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديموقراطية السياسية تعبيراً عن الديموقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن . ان العدل لابد وان يصل إلى كل مواطن ولا بد ان يصل اليه من غير موانع مادية أو تعقيدات ادارية .

كذلك فان اللوائح الحكومية يجب ان تتغير تغييراً جذرياً من الاعماق ، لقد وضعت كلها أو معظمها في ظلال حكم التحالف الاستعماري — الرجعي ولا بد — بأسرع ما يمكن — من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديموقراطية الشعب كله . .

ان العمل الديموقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة حديثة : نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة في احساسها بالانسان ، صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعماقه ، خلاقة ومبدعة ، ينعكس اثرها بدوره على ممارسته للديموقراطية وفهمه لاصولها وكشفه لجوهرها الصافي النقي .

* * *

ان « الديموقراطية الثورية » ، كما يتضح مما تقدم ؛ هي الصيغة العلمية لمواجهة التحدي الكبير الذي يقابل « الثورة » في مجال النظام والتنظيم السياسيين ، منذ ميلادها وخلال الانتقال بالمجتمع عبر مرحلة « التحول » إلى مرحلة « الانطلاق » ؛ وهو التحدي الذي يتبلور — بصورة عامة — في السؤال التالي :

كيف يمكن « لأداة » الثورة — التي نجحت في اسقاط النظام السياسي القديم فقبضت على سلطة الدولة « باسم الشعب » و « من أجل هدفه » — ان تقيم النظام والتنظيم السياسيين ، بمؤسساتهما واجراءاتهما وفعالياتهما وعلاقاتهما السياسية ؟

* بحيث يتحقق « بالشعب » حماية الثورة وضمان سلامتها ؛

* وبحيث يتحقق « للشعب » ان يسير ، بالثورة ، سيراً علمياً على طريق « الهدف » ؛ في مواجهة قوى الثورة المضادة — الاجنبية والمحلية — على اختلاف

وسائلها وأساليبها وأسلحتها ؛ وفي وجه الرواسب والسلبيات الموروثة الموجودة ، بين صفوف قطاعات من « الشعب » ذاته ، القائمة : كعقبات امام التحول الثوري ، وكثغرات قد ينفذ منها اعداؤه .

* وبحيث يتحقق « للمجتمع » ان يعبر مرحلة التحول بالحزم والسرعة اللذين يتوفر معهما قيام المجتمع الجديد على قاعدة صلبة جديدة من الدعامات الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ السياسية « الاشتراكية ــ الديموقراطية » التي تكفل له الوصول ، على طريق الهدف ، إلى « مرحلة الانطلاق » .

ان هذا التحدي ليبدو ، بصورة معقدة ، وفريدة ، في بلاد العالم الثالث بالذات لدى قيام الثورات الناجحة فيها ، ولدى مباشرتها مرحلة « التحول » في هذا العصر بالذات . . حتى ليكاد يصح القول بأن « الديموقراطية الثورية » انما هي « الحل » الذي ينبع من واقع هذه البلاد ، وتتقرر دعاماته وملامحه الاساسية بتجاربها الثورية .

ان هذا التحدي يختلف في معطياته ــ حتى في بلاد العالم الثالث ــ من أمة إلى آخرى تبعاً لمضمون « الهدف الثوري الشامل» لقواها العاملة ؛ وتبعاً للتناقضات الخاصة التي لا بد من حلها ، وللمنجزات الخاصة التي لا بد من تحقيقها خلال مرحلة « التحول » ليستقيم القول بان هذه الأمة قد بلغت ، على طريق هذا الهدف ، مرحلة « الانطلاق » ؛

لذلك . . فان « الديموقراطية ــ الثورية » تكون مطالبة بان تستجيب مؤسساتها واجراءاتها وفعالياتها وعلاقاتها ــ في نطاق المنطق العام لدعاماتها الاساسية المذكورة آنفاً ــ إلى المعطيات الخاصة بالواقع القومي الذي تقوم فيه ، وإلى العناصر الخاصة في الهدف القومي الثوري للأمة التي تبنيها ،

* * *

ان أهم تلك المعطيات وهذه العناصر ، الخاصة ، التي يجب ان تستجيب

لها « [redacted]اطية ــ الثورية » العربية هي اوضاع « التجزئة » ، و « هدف الوحدة » ؛

ان « الثورة » في أمة مجزأة تملك دولتها القومية الواحدة ، لا تواجه مشكلة التجزئة ، ولا تستهدف تحقيق الوحدة ؛

وعندما تنتصر الثورة فتقبض على زمام السلطة في الدولة التي تضم الأمة كلها ، تصبح ، بذلك ، قادرة على أن تباشر ، بين ظهراني هذه الأمة وبسلطة الدولة الثورية فيها ، بناء « الديموقراطية ــ الثورية » ، بمؤسساتها واجراءاتها وفعالياتها وعلاقاتها المذكورة آنفاً .

ولكن « الثورة العربية » ، عندما تولد ، فأنّهــا ــ أولا ــ تواجه مشكلة التجزئة وتستهدف تحقيق الوحدة ، . . فلا بد وأن تكون ثورة واحدة ــ متواصلة ؛

كذلك فان « الثورة العربية » ، عندما تولد ، فأنّما ــ ثانياً ــ لا تقبض على زمام السلطة في جميع اجزاء الوطن ، لأن بعض هذه الاجزاء يقع تحت سيطرة التحالف الاستعماري ــ الرجعي بصورة أو بأخرى من صوره المتعددة والمتجددة ، وسيبقى واقعاً تحت هذه السيطرة حتى تسقط بامتداد الثورة العربية إلى هذه الاجزاء ؛

فلا يمكن ان تبنى الثورة العربية وتمارس « الديموقراطية ــ الثورية » بجميع مؤسساتها واجراءاتها وفعالياتها وعلا قاتها على نطاق قومي يشمل تلك الاجزاء من الوطن التي لم تنتصر الثورة فيها ، ولم تقبض ، بعد ، على اعنة السلطة فيها .

ولذلك . . فان الثورة العربية المطالبة بمنطق وحدة الهدف وهدف الوحدة .. ان تكون ثورة « واحدة متواصلة » ، مطالبة أيضاً ، ببناء « الديموقراطية ــ الثورية » العربية بحيث تجيب ــ بمؤسساتها واجراءاتها وفعالياتها وعلاقاتها ــ على الاسئلة التالية وتستجيب للتحدي القومي الخاص القائم بها ؛ وهذه الأسئلة هي :

(١) ما هي المؤسسات والاجراءات والفعاليات والعلاقات الديموقراطية ــ الثورية :

* التي يجب ، ويمكن ، ان تقيمها وتمارسها الثورة العربية[redacted]واحدة — المتواصلة » على النطاق القومي الشامل ، رغماً من اوضاع التجزئة ، وتحدياً لديكتاتورية التحالف الاستعماري — الرجعي القائمة في أكثر اجزاء الوطن ؛

* والتي يجب ، ويمكن ، ان تقيمها وتمارسها هذه الثورة العربية « الواحدة — المتواصلة » حيثما انتصرت وقبضت على زمام السلطة من ربوع الوطن ؛

(٢) ما هي طبيعة الصلات : بين تلك المؤسسات والاجراءات والفعاليات والعلاقات الديموقراطية — الثورية :

* التي تقوم على النطاق القومي ، من جهة ، والتي تقوم في ربوع الوطن التي انتصرت فيها الثورة وقبضت على زمام السلطة فيها من جهة أخرى ؛

ان الاجابة على تلك الاسئلة، وان الاستجابة للتحدي القائم بها، يتحققان :
* ببناء « الديموقراطية — الثورية » بجمع مؤسساتها واجراءاتها وفعالياتها وعلاقاتها المذكورة آنفاً، في الأرض العربية، التي انتصرت فيها الثورة، « الحركة
* وببناءالحركةالعربية الثورية الواحدة » كمؤسسة قومية، طليعية، قائدة واحدة.

ان الحركة العربية الثورية الواحدة : هي المؤسسة القومية الثورية الطليعية ، الواحدة والقائدة :

* التي يجب ، ويمكن ، ان تقوم على نطاق الوطن كله — رغماً عن التجزئة ، وكسراً للحدود ، وتحدياً لسيطرة ديكتاتورية التحالف الاستعماري — الرجعي القائمة في أكثر اجزاء الوطن ؛

* والتي يجب ، ويمكن ، أن يتحقق بها ، « للثورة العربية » المقومات اللازمة :

* لكي لتكون ، بهويتها ، . . « واحدة — متواصلة » ،

* ولكي لتكون ، بنهجها ، . . « ديموقراطية — ثورية » ،

* فتكون — بالهوية والنهج — قادرة على عبور مرحلة « التحول » في الحياة القومية العربية عبوراً سليماً إلى مرحلة « الانطلاق » على طريق تحقيق وحدة الهدف ، وهدف الوحدة بصورة خاصة .

ان الحركة العربية الثورية الواحدة هي المؤسسة القومية الطليعية ، الواحدة والقائدة :

* التي يجب ، ويمكن ، ان تقوم وتنمو ، على نطاق الوطن كله ، لتعبىء الطلائع الثورية العربية ، التحررية — الوحدوية — الاشتراكية ، الواعية وتنظمها في تنظيم واحد قائد ، يكون بمثابة العمود الفقري في المد القومي الثوري العربي الشامل وبمثابة الكادر السياسي القيادي فيه ،

* فيجب ، ويمكن ، ان تقوم على نطاق الوطن كله ، كحركة واحدة ، علنية الوجود والالتزام والهدف ، سرية التنظيم حيثما يقتضي الأمر ذلك :

بحيث يكون « فرعها » في أجزاء الوطن التي انتصرت فيها الثورة العربية — أي في دولة القاعدة ثم الوحدة النواة — هو بعينه ، التنظيم الكادري السياسي للتنظيم الشعبي الواحد الذي يقوم في ظل سلطة الثورة في هذا الجزء ويضم قوى الشعب كلها فيه ؛

وبحيث تكون « فروعها » في اجزاء الوطن الاخرى ، التي لم تنتصر فيها الثورة العربية ، تنظيمات كادرية سياسية تقود حركة النضال الثوري الشعبي على الرغم من عدم إمكان قيام التنظيم الشعبي الواحد الذي يضم قوى الشعب كلها في هذه الأجزاء ، بسبب عدم قيام سلطة الثورة العربية فيها ، بعد ؛

ان الحركة الثورية العربية الواحدة هي المؤسسة القومية الطليعية ، القائدة والواحدة :

* التي يجب ، ويمكن ، ان تقوم على نطاق الوطن كله ، حركة «ديموقيراطية — ثورية » واحدة : تتجسم في صلاحياتها ومسئولياتها وفي فعالياتها وعلاقاتها —

معاني الديموقراطية الثورية بأوسع وأعمق معانيها ؛

* فتقيم « العلاقات » بين الثوار العرب ، على نطاق الوطن كله ، على أسس سليمة .

* يحل بها المفهوم القومي ، والحركي ، والملتزم لهذه العلاقات محل المفاهيم الاقليمية والبيرقراطية والانتهازية ،

* وتعالج ما ينشأ عن هذه المفاهيم الخاطئة او المنحرفة من مشاكل وأزمات .

* وتحل المشاكل الأساسية التي تواجهها محاولات بناء التنظيمات الثورية الكادرة القيادية :

* سواء اكان ذلك في أرض الثورة العربية أو دولة الوحدة النواة ،

* أو كان في الأراضي العربية التي لم تمتد لها هذه الثورة لتقيم سلطة الشعب فيها .

ان المشاكل التي تواجه بناء تلك التنظيمات الكادرية القيادية في أرض الثورة العربية أو دولة الوحدة النواة تنبع ، في الاساس ، من طبيعة ظروف ميلاد الثورة العربية فيها اذ ولدت.. بغير تنظيم سياسي قائم مسبقاً ، وبغير نظرية ثورية متكاملة ؛ فأصبحت السلطة في تلك الأرض او الدولة ، رغم ذلك ، سلطة ثورية تمثل الارادة الشعبية الثورية فليس بينهـــا وبين الشعب تناقضات عدائية أو رئيسية ؛

ويترتب على هذه المنابع ، بالضرورة : أولا أن يكون بناء هذه التنظيمات الكادرية القيادية ، بناء علنياً تشترك فيه السلطة الثورية القائمة ويتم في ظلها ؛ ثانياً ان تكون طبيعة مهماتها الجوهرية هي العمل الثوري الايجابي الملتحم مع السلطة الثورية واللازم لحماية الثورة وتطويرها وليس العمل الثوري السلبي اللازم لتفجير الثورة التي يُفترض أنها تفجرت أو وُلدت .

أما المشاكل التي تواجه بناء تلك التنظيمات الكادرية القيادية في الأرض

العربية التي لم تتفجر او تولد فيها الثورة فانها تنبع ، في الأساس ، من تأثيرات الحزبيات الاقليمية او التقليدية ، ومن ضغوط القوى المعادية الحاكمة التي تملك امكانيات هائلة في تدمير تلك التنظيمات الكادرية القيادية من داخلها او من خارجها ؛

ويترتب على هذه المنابع ، بالضرورة ، ان تكون هذه التنظيمات تنظيمات سرية : تُبنى في مواجهة سلطات معادية للشعب ، وتبنى بناء تحييا ؛ وان تكون مهماتها ، الجوهرية ، هي العمل الثوري السلبي الذي يستهدف تفجير الثورة باسقاط السلطة القائمة .

لذلك . . فان الحركة العربية الثورية الواحدة ، التي تعني بناء التنظيمات الكادرية القيادية في أرض الثورة العربية ، او دولة الوحدة ، وفي خارج هذه الارض ، كتنظيم واحد قائد . . تكون الصيغة العلمية الوحيدة لامكان معالجة ومواجهة تلك المشاكل بنوعيها ؛

وذلك لان هذه الحركة من حيث تجمع وتوحد تجربة البناء «العلني–الفرقي» «والتحتي– السّري» للتنظيم الثوري، كما تجمع وتوحد تجربة العمل الثوري الايجابي والسلبي ،.. فانها ستكون قادرة – بممارسة كل من التجربتين، في وقت واحد وفي تنظيم واحد – على تلافي النقائص والفجوات والمشاكل التي تطرحها ممارسة كل منهما لوحدها ، في الواقع العربي .

ان الحركة الثورية العربية الواحدة ، هي المؤسسة القومية الثورية ، الكادرية القيادية :

• التي تقدر على أن تجعل من « الديموقراطية – الثورية » العربية ، في أرض الثورة وقاعدتها ، او في دولة الوحدة – النواة ، « نموذجاً » فعلياً « للديموقراطية– الثورية » العربية ؛

• والتي تقدر ، أيضاً ، على أن تضمن امتداد هذا « النموذج » وتطوره مع امتداد الثورة العربية ودولة الوحدة النواة على طريق الوحدة العربية الشاملة . .

ان « الديموقراطية – الثورية » العربية – ومؤسساتها واجراءاتها وفعالياتها ، وفي مقدمتها الحركة العربية الواحدة – هي السبيل العلمي الوحيد في بناء الانسان والمجتمع العربيين الجديدين :

انساناً يمارس ، بالحرية والمسئولية ، عملية صنع الحياة العربية من جديد ؛

ومجتمعاً يتحول ، بالحرية والمسئولية الشعبيتين ، تحولا متواصلا على طريق هذه الحياة القومية المنشودة ؛

* * *

الركن الخامس – التخطيط :

ان التخطيط ركن اساسي من اركان النهج « الاشتراكي – الديموقراطي » العربي في تحويله ألمجتمع الطبقي والمجزأ القائم إلى المجتمع اللاطبقي والموحد المنشود ، عبر جميع مراحل عملية التحويل هذا .

وان التخطيط ، كذلك ، عنصر اساسي في حياة المجتمع اللاطبقي المنشود عبر تطوره وتقدمه المتواصل ، بغير حدود ، إلى الآفاق الحضارية الرحبة .

ان افتقاد ركن التخطيط يفقد النهج في محاولة بناء المجتمع « الاشتراكي – الديموقراطي » سمته العلمية ، ويحوّل اية اجراءات اشتراكية او ديموقراطية إلى عمل عفوي او عشوائي غير مضمون النتائج أوالاستمرار : فيُعرِّض الهدف إلى الضياع ؛ بل يعرض الثورة ، التي تعجز عن ممارسة التخطيط ممارسة عملية مسئولة ، إلى النكسة والهزيمة مهما خلصت النوايا .

ان التخطيط أصبح ، في هذا العصر ، عنصراً أساسياً من عناصر حياة المجتمعات البشرية جميعها ، حتى المجتمعات الرأسمالية المتقدمية التي نشأت ونمت وهي ترفض التخطيط ، في المبدأ ، على صعيدي النظرية والتطبيق .

فلقد بلغت الحياة الاجتماعية الانسانية من التعقيد والتشابك ، ومن التناقض

والصراع ، ما فرض قبول مبدأ التخطيط وما يعنيه من تدخل « الدولة » تدخلاً متزايداً في رسم حركة حياة المجتمع ، كل مجتمع .

ولقد أصبح التخطيط هو المبدأ المقبول في رسم حركة حياة المجتمعات البشرية : سواء أكان الهدف هو المحافظة على الاستغلال وعلاقاته ونظمه ، كما هي الحال في المجتمعات الرجعية المتخلفة أو الاستعمارية ، او كان الهدف هو احداث التغيير لتصفية الاستغلال وعلاقاته ونظمه ، كما هي الحال في المجتمعات الاشتراكية المتخلفة او المتقدمة ؛

ولكن التخطيط ، كركن من أركان النهج « الاشتراكي — الديموقراطي العربي » ، يتميز بأهمية خاصة وبالغة : نابعة من طبيعة التناقضات التي لا بد من حلها والتحديات التي لا بد من الانتصار عليها وصولا إلى المجتمع العربي الجديد ؛ ونابعة ، أيضاً ، من ضراوة القوى المعادية الوطنية والاجنبية المتحالفة معها التي لا بد من هزيمتها واحباط مؤامراتها على طريق بناء هذا المجتمع ؛ ونابعة ، كذلك ، من ضخامة التكتلات والصراعات والضغوط الدولية التي لا بد من الصمود لها خلال معركة هذا البناء .

ان التخطيط ، كركن من اركان النهج « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي ، هو التعبير الحي عن الادراك العلمي لمسألتين أساسيتين :

المسألة الاولى : كون عملية اعادة صنع الحياة في الوطن العربي على طريق بناء المجتمع الجديد هي عملية كبيرة وخطيرة محاطة بمؤامرات القوى المعادية الوطنية والاجنبية ، ومعرضة لتأثير الرواسب المتوارثة القائمة بين صفوف القوى العربية العاملة ذاتها ؛

والمسألة الثانية : هي كون هذه العملية ، بالتالي، عملية مسئولة :تأبى الارتجال والمراهقة والمزاودة والعفوية ، فتتطلب التخطيط العلمي اللازم لحل « المعادلات الصعبة » التي لا بد من حلها وصولا إلى المجتمع العربي المنشود .

ان التخطيط ، في جوهره ، يفترض « حتمية » بلوغ نتائج محددة في مجالات حياة المجتمع المتعددة استناداً إلى مقدمات معينة من الاجراءات التي تقوم عليها الخطة ؛ فهو يفترض ، بلغة اخرى ، التسليم بوجود « سنن » اجتماعية لحركة الحياة في المجتمع ، ولعملية تحويل المجتمع الطبقي إلى مجتمع لا طبقي .

ولكن التخطيط ، في النهج « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي ، لا يقوم على افتراض ان تلك « الحتمية » وهذه « السنن » هي حتمية وقوانين طبيعية مستقلة عن وعي البشر وارادتهم ، وانما الأمر على العكس تماماً : لأن التخطيط في هذا النهج العربي الثوري يقوم على تأكيد ان تلك « الحتمية » وهذه « السنن » انما هي حتمية وسنن حياتية — انسانية تعتمد على وعي الانسان واقتناعه ، وعلى ارادته ومسئوليته وحريته ؛ فهو يقوم على ادراك ان نضال القوى الثورية ، نضالاً واعيا ومسئولا وحراً ومنظماً ، هو سبيل تحقق تلك الحتمية وهو الطريق الوحيد لبلوغ النتائج المرجوة من التخطيط .

ولذلك ، فان التخطيط ، في هذا النهج العربي الثوري ، يؤكد أهمية عنصري الوعي والديموقراطية — الثورية في نجاح التخطيط الذي يتصدى لرسم حركة التغيير والتقدم في مجالات الحياة الاخرى ؛

كذلك ، فان التخطيط ، في هذا النهج العربي الثوري لا يجسم نقلاً ببغاوياً لخطط وضعت لمجتمعات تختلف — في نشوئها وتراثها ومشاكلها وتركيبها الطبقي — عن المجتمع العربي ، حتى لو كانت هذه الخطط ناجحة في مجتمعاتها ؛ وانما يقوم على إبداع قومي أصيل يضع الخططا ناجحة يتطلبها بناء المجتمع العربي المنشود من معطيات الواقع نفسه . وذلك في قدرة على تقييم خطط الامم الاخرى التي تبنى « الاشتراكية — الديموقراطية » من معطيات واقعها أيضاً ، وفي استعداد للاستفادة من هذه الخطط.

ان « التخطيط » عملية خلق طموح : يجيب على التحديات الواقعية المتطورة التي تواجه كل مجتمع قومي أثناء مسيرته على طريق اعادة صنع حياته ؛

وليس التخطيط مجرد عملية حساب الممكن لانه عملية تحقيق الامل ؛

وليس التخطيط تطبيقاً لخطط منقولة جاهزة لانه عملية ابداع في واقع قومي محدد ؛

لذلك فان التخطيط العلمي يبتدي ، دوماً ، من ادراك هدف الحل « الاشتراكي — الديموقراطي » ودعاماته اللازمة ؛ ومن وعي واقع المجتمع القومي الذي يراد تحقيق الهدف بين ظهرانيه ؛ فيضع « الخطط » اللازمة لتغيير هذا الواقع على طريق ذلك الهدف في ضوء الادراك العلمي لحركة الحياة في هذا الواقع بطاقاته وعلاقاته وتناقضاته وقواه وصراعاته ، وفي اطار الادراك العلمي للواقع العالمي المعاصر ووعي اتجاه حركة التاريخ العامة فيه ، وفي وعي دائم لمنطق « الهدف » ذاته .

إن التخطيط العلمي لبناء « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية مطالب بان يجد الحلول لمعادلات اساسية صعبة تواجه عملية هذا البناء في أمة فرضت عليها التجزئة والاستغلال والتخلف ، يسيطر التحالف « الاستعماري — الرجعي — الصهيوني » على كثير من اجزاء وطنها وثرواته ودوله ؛ وتغتصب الصهيونية جزءاً آخر من هذا الوطن تقيم فيه قاعدة تتهدد كل تقدم « اشتراكي — ديموقراطي — وحدوي » بين ظهرانيها ، وتستنزف ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، الكثير من مواردها وطاقاتها التي هي بمسيس الحاجة إليها في بناء مجتمع التقدم « الاشتراكي — الديموقراطي » المنشود في دولة الوحدة على أنقاض الاوضاع العربية القائمة .

إن التخطيط « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي الذي يجب أن يمارس حيث تنتصر الثورة العربية ، والذي يجب ان ينمو في دولة الوحدة ومع امتدادها ، على طريق دولة الوحدة الشاملة ، مطالب بما يلي ، ليكون تخطيطاً علمياً :

١ — أن تكون خطة التحويل الانتاجي والتنمية الاقتصادية ، في الرقعة

العربية التي تقوم فيها السلطة الثورية ، جزءاً لا يتجزأ من خطة أشمل هي خطة التحويل الاجتماعي ، والتحويل الديموقراطي في تلك الرقعة ؛ وهي الخطة التي يجب أن تصيب ابعاد حياة الفرد والمجتمع كلها ، المادية منها واللامادية ، لتصنع « الانسان الجديد المجتمع الجديد .

٢ — أن تكون هذه الخطة الشاملة، نفسها ، جزءاً من خطة قومية ثورية تخطط لانتصار الثورة العربية ، وامتداد دولة الوحدة مع انتصارها : ليس على أساس أن « الوحدة » هدف ، في ذاته ، لا بد وأن توضع الخطط القومية الثورية لتحقيقه فحسب ، وانما على أساس الادراك العلمي بأن الامتداد الوحدوي نفسه ، هو في جميع الاحوال ، السبيل العلمي الاقرب منالا لحل أهم مشكلات « التنمية » ومعادلاتها الصعبة في أرض الثورة العربية ذاتها أو في دولة الوحدة النواة نفسها .

ان من أهم المعاني الثورية — التي يطالب بها الثوار العرب دوماً ، لدى وضع خطة التحويل الانتاجي والتنمية الاقتصادية ، في أرض الثورة العربية ، أو في دولة الوحدة النواة — أن يدركوا ، بصورة جدية علمية — في نطاق دراسة الجهد المادي والمعنوي اللازم لتنفيذ تلك الخطة — انّ « الامتداد الوحدوي » نفسه هو الحل الاقرب منالا والاقل كلفة والاسلم مستقبلا من أي « حل » آخر ، كالقروض الاجنبية مثلا ؛ دع عنك كونه الحل المطلوب ، كخطوة على طريق « الوحدة » ، لا بد وأن تسير مع الخطوات على طريق بناء « الاشتراكية — الديموقراطية — العربية » .

لذلك، كله ، فان « قانون التخطيط » الاساسي ، في الواقع العربي ، يمكن ان يصاغ على الشكل التالي :

(أ) ان التخطيط « الاشتراكي — الديموقراطي » لا يمكن أن يباشر ، في الواقع العربي، الا حيث تنتصر الثورة فتُسقط سلطة التحالف الاستعماري — الرجعي ، وتقيم على أنقاضها سلطة الشعب ؛ وكل « ادعاء » مخالف لهذا القول ،

انما هو ، في النتيجة ، ادعاء كاذب ، طوباثياً ثورياً كان أو رجعياً مغامراً .

(ب) انه حيثما يمارس التخطيط « الاشتراكي — الديموقراطي » في الرقعة العربية التي تحقق فيها ذلك الانتصار وقامت عليها تلك السلطة — ويجب بمنطق الثورة أن يمارس فيها — فانه لا يكون تخطيطاً علمياً — بأية حال — اذا كان مجسماً ، في أي بعد من أبعاده ، للايمان بحتمية الحل « الاشتراكي » فقط ، وكان مستلهما لمنطق هذه الحتمية فحسب ، لانه لا بد وأن يكون مجسماً للايمان بحتمية الحل « الاشتراكي — الديموقراطي — الوحدوي » ، مستلهما المنطق النابع من التفاعل الجدلي المصيري القائم بين جميع عناصره . والا فان ذلك التخطيط لا يفقد سمته العلمية أو الثورية فحسب ، وانما هو ينقلب ، بتأثير منطق « الحتمية الاشتراكية » اللاديموقراطية اللاوحدوية ، إلى تخطيط متصادم مع منطق حركة الحياة ومسيرة التاريخ في الوطن العربي ، مهما كانت طبيعة الاجراءات الانتاجية التي يقوم عليها ذلك التخطيط ، ومهما كان مدى التحول الانتاجي الذي قد ينجح في فرضه : « تحولا قسريا » ، بغير منطق الديمقراطية الثورية ، أو الذي قد ينجح في أقامته ، « تحولا اقليمياً » ، بغير منطق الوحدوية .

إن التخطيط « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي مطالب ، فوق ما تقدم وفي نطاق مراعاة قانونه الاساسي المذكور ، أن يجد الحلول للمعادلات الصعبة ، والتحديات القاسية ، التي يطرحها بناء المجتمع « الاشتراكي — الديموقراطي » في دولة الوحدة النواة عبر امتدادها على طريق الوحدة الشاملة ؛ سواء أكانت معادلات وتحديات نابعة من الرواسب القديمة المتوارثة في مجتمع هذه الدولة ، أو ناشئة عن مشاكل وضغوط جديدة تقوم مع التقدم في بناء هذا المجتمع ؛

إن مشاكل بناء « الاشتراكية — الديموقراطية » ومراحل هذا البناء — منذ أن يُباشَر ، بالثورة ، حتى يرتفع صرحه عاليا مع امتدادها الوحدوي ، ليشمل الوطن كله ، من محيطه الى خليجه — هي مشاكل ومراحل متنوعة ومتجددة ،

لا بد من مواجهتها وحلها « بالخطط » التي توضع وتنفذ على أساس تقدير موقف علمي وواقعي يدرك أركان النهج « الاشتراكي – الديموقراطي» العربي المذكورة ويراعيها ؛

إن تحديد هذه المشاكل والمراحل تحديدا تفصيليا ، وان بحث الخطط المرحلية القادرة على حل المشاكل ورسم الحدود الزمنية للمراحل مهمات تطبيقية لا تقع في نطاق هذا البيان ؛

إن العمل العام على أساس الخطة لا بد ان يكون محددا أمام وحدات الانتاج ، او كوادر النضال ، على جميع مستوياتها ؛ بل ان مسئولية كل فرد، في هذا العمل، يجب ان تكون واضحة أمامه حتى يستطيع ان يعرف، في اي وقت من الاوقات، مكانه في هذا العمل العام .

إن ذلك يقتضي ان تتحول الخطة الشاملة، في اهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون في متناول يد اجهزة الانتاج .

إن ذلك يقتضي ربط الانتاج، كمّا ونوعا، بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة على ان تتم العملية كلها في اطار الاستثمارات المخصصة .

إن الكم والنوع في عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب الزمن وحساب التكلفة .. والا أفلت التوازن الحيوي لعملية الانتاج وتعرضت للاخطار والازمة كذلك في برامج الخدمات .

إن وعي كل مواطن بمسئوليته المحددة في الخطة الشاملة وادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها هما– فضلا عن كونهما توزيعا للمسئولية على نطاق الامة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الاهداف – هما ، في الوقت ذاته ، عملية انتقال ثورية بمعنى العمل العام من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهني وعملي يربط الانسان الفرد، في نضاله اليومي، بحركة المجتمع كلها؛ ويشده في اتجاه التاريخ؛ كما انه يوجه به حركة التاريخ في نفس اللحظة .

إن تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب ان يتم عن طريق اغـــراق الجماهير في الامل . ان التغيير الكبير ، بطبيعته، يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال . لكنه من الزم الواجبات ، في تلك الفترة ، ان تتضح أمام الشعب ، بجلاء ، صعوبة الوصول الى الاهداف المرجوة . ان مجرد التغيير الثوري في أوضاع المجتمع القديم لا يحقق احلام الجماهير ولكن الجهود المتواصلة هي القادرة على الوصول الى الاحلام .

وليس من حق احد في هذه المرحلة ان يخدع الجماهير بالمنى .. وانمـــا تقتضي الامانة الثورية ان تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالهـــا .

إن ذلك أمر ينبغي وضعه موضع الاعتبار طول الوقت .. وينبغي ان يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ؛ وتقدير ، في الوقت ذاته، للروح المعنوية لدى المسئولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

الركن السادس ــ العلم والتكنيك والتصنيع :

إن العلم والتكنيك العلمي الحديث ، وبناء الصناعة ــ الخفيفة والثقيلة ــ هي الركن الذي يرتفع به النهج «الاشتراكي ــ الديموقراطي» العربي الى مستوى العصر الحديث ، وتتمكن به الامة العربية أن تلحق بالامم المتقدمة التي أصبحت تعيش عصر الفضاء والذرة في حياتها اليومية ؛

إن العمل الثوري لا بد له أن يكون عملا علميا .

إن الثورة ليست عملية هدم أنقاض الماضي ، ولكن الثورة هي عملية بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك انها مجرد انفجار عصبي تنفس به الامة عن كبتها الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها شيئا .

إن العلم هو السلاح الحقيقي للارادة الثورية ، ومن هنا يبرز الدور العظيم الذي لا

بد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به .

ان الشعب هو قائد الثورة .

والعلم وحده هو الذي يجعل المسيرة في العمل الوطني تقدما مأمونه العواقب .

وبدون العلم فان المسيرة تصبح احراءات عتبباطية قد تصيب مرة ، ولكنها تخطىء عشرات المرات .

إن مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمي في صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

إن السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة الجماهير ؛ لكنها بالعلم ، وحده ، تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست ابراجا عاجية ولكنها طلائع متقدمة ستكشف للشعب طريق الحياة .

إن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هي الطريق الوحيدة أمامنا لتعريض التخلف؛ بل ان النضال العربي، اذا ما اعتمد على العلم المتقدم، يستطيع أن يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق: تجعل التخلف السابق ميزة امام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

إن الامم التي ارغمت على التخلف اذا ما استطاعت ان تبدأ — الآن — معتمدة على العلم المتقدم ، تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التي بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ؛ ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع اشد في اللحاق بهم والسبق عليهم .

إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لا بد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمي الآن مطالبة في هذه المرحلة من النضال أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم ، للعلم في حد ذاته ، مسئولية تستطيع طاقتنا القومية أن تتحمل أعباءها بمقدار ما يتحقق من تقدم على طريق الوحدة ذات المحتوى «الاشتراكي — الديموقراطي» وما يتوفر بذلك من امكانيات تخصص لمواجهة هذه المسئوليات الحضارية .

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشر وحدها ؛ لأن ذلك يصبح تفسيرا ضيقا لرغيف الخبز الذي نريده ..

اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة ..

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء ، ولقد كلفنا هذا التخلف — مع ان ظروف القهر الاستعماري الرجعي هي التي فرضته علينا — كثيرا وما زال يكلفنا الكثير ؛ لكننا مطالبون الآن ، وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا ، أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه .

ان الطاقة الذرية من اجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة الذرية في خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات في معركة بناء « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية وصنع التقدم .

* * *

ان الصناعة هي الدعامة القوية للكيان « الاشتراكي — الديموقراطي » العربي. وهي القادرة على الوفاء بأعظم الآمال في التطوير الاقتصادي والاجتماعي .

والصناعة هي الطاقة الخلاقة التي تستطيع ان تتجاوب مع التخطيط الواعي المدروس وتفي ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ؛ ومن ثم فهي القادرة ، في اسرع وقت ، على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

إن اتجاهنا الى الصناعة يجب ان يكون واعيا؛ وأن يأخذ في اعتباره جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية في معركة التطوير الكبرى .

ينبغي ان يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم : فان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة ، وانما هو يكفل ايضا تعويضا عن التخلف ويعطي الصناعة العربية ، بالجديد الذي تأخذ به ، مركز امتياز يعوض التقدم الصناعي الذي بدأ فيه غيرنا في وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هي عليه الآن من تفوق ..

وينبغي، في هذا المجال، أن يُطرح الرأي القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار ان هذه الآلات الحديثة خصوصا بالتقدم الذي وصلت اليه لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

إن ذلك الرأي قد يكون صحيحا في المدى القريب؛ ولكن أثره يتلاشى تماما في المدى الطويل .. فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج ..

وهذا هو الذي يكفل ، بدوره ، غزو الآفاق الجديدة في التصنيع ، وبالتالي يتيح فرصا أوسع للعمالة .

إن مجالات العمل الصناعي في الوطن العربي ليست لها حدود ..

إن الصناعة العربية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق الى أقاصي الارض العربية ..

إن مصادر الثروة العربية ، الطبيعية والمعدنية ، ما زالت تحتفظ بالكثير من أسرارها ..

ولقد طال اهمال مساحات شاسعة من الارض لم تزد الجهود التي وجهت اليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها ..

إن العمل العلمي الصناعي، وحده، هو القادر على أن يجعل الارض العربية

تبوح بكل أسرارها وتفيض بما في باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية الخدمة التقدم ..

إن هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة ،بدورها، على خلق أدوات الانتاج الجديدة ؛ وان اهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعات الثقيلة فيها حتى يمكن أن يوضع الاساس الحقيقي الذي تقوم عليه الصناعة الحديثة.

إن المواد الخام من الزراعة او من المناجم لا بد لها من عمليات التصنيع المحلية التي تكسبها قيمة مضاعفة في الاسواق، وهي بذلك: تعزز قدرة الانتاج الصناعي كما أنها تفتح ابوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب ان يصل الى الصناعات الاستهلاكية .

إن هذه الصناعات ، فضلا عما تفتحه من ابواب كثيرة للعمل، تسد جزءا هاما في مطالب الاستهلاك .

والصناعات الغذائية .. في ضمن الصناعات الاستهلاكية ، تقدر اكثر من أي سبيل آخر على تدعيم اقتصاديات الريف ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق في الدول المتقدمة التي يرتفع فيها الطلب الاستهلاكي بارتفاع مستوى المعيشة فيها ..

وبصورة شاملة فان الصناعة يجب أن تضع في برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام : تصنيعا جزئيا ، او تصنيعا كاملا لأن ذلك يحقق أكبر الاهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك كما انه يفتح الفرص للايدي القادرة على العمل والتي تطلبه كحق انساني مقدس وفي نفس الوقت فهو مصدر لأنتاج الالات الجبارة الجديدة اللازمة لمواجهة المطالب المتزايدة لمعركة التطوير التقني الحديث.

إن الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الانساني الذي لا بد منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

إن الصناعة الثقيلة هي دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة، مع الاولوية المحققة التي يجب أن تمنح له، لا يجب ان يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

إن حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل ؛ ثم هو يعطل ، من غير مبرر حقيقي ، امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

إن التوسع في طاقات القوى المحركة وفي اقامة هياكل الانتاج الرئيسية هو اساس الانطلاق نحو الاهداف الجديدة للانتاج في الزراعة وفي الصناعة معا .

إن وصول القوى المحركة الى كل مكان هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذري اقتصاديا واجتماعيا من التخلف الذي كان الى التقدم الذي يتطلع اليه النضال الوطني .

إن الوطن، كله، ينبغي أن تغطيه بكفاية شبكات السكك الحديدية والطرقات والمطارات : فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع ان تقوم بالمعجزات في تحقيق الوحدة الانتاجية في الوطن ، ومن ثم تؤدي الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه وتستطيع ، قبل ذلك بعده، ان تقرّب قيام الوحدة العربية دائما .

إن اهتماما خاصا يجب ان يوجه الى الصناعات البحرية في أمة تقع في قلب العالم البحري ، وتطل على أعظم بحاره أهمية من نواحي الاقتصاد والسياسة وهي البحار : الأبيض والأحمر والخليج العربي .

لقد مضى الى غير رجعة ذلك الزمن الذي كان مصير الامة العربية وشعوبها ووطنها يتقرر في العواصم الاجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو في قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار ..

إن الانسان العربي قد استعاد حقه في صنع حياته بالثورة ..

إن الانسان العربي سوف يقرر، بنفسه، مصير أمته: على الحقول الخصبة، وفي المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة ..

إن معركة الانتاج هي التحدي الحقيقي الذي سوف يثبت فيه الانسان العربي مكانه الذي يستحقه تحت الشمس ..

إن الانتاج هو المقياس الحقيقي للقوة الذاتية العربية ، تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ، وقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرت والاعداء وقهرهم ليتحقق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

ان العلم والتكنيك والصناعة هي سبيل الثورة «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية في بناء هذا الانتاج ، وهذه القوة .

الركن السابع ــ بناء الجيش السوري :

ان بناء «القوات المسلحة» العربية بناء ثوريا صلبا هو ركن أساسي من أركان النهج «الاشتراكي ــ الديموقراطي» العربي ، يجسّم الوعي الاكيد لحقيقتين كبيرتين في هذا الصدد :

الاولى .. ان المجتمع الجديد الذي تنشده الثورة العربية وقواها ، وكل خطوة جادة نحو بنائه على دعامات الكفاية والعدل ، وعلى أسس الوحده العربية الشاملة، يحتاج الى درع واق في عالم لم تصل مبادؤه الاخلاقية الى مستوى تقدمه العقلي ؛

الثانية .. ان مهمة «القوات المسلحة» العربية هي : أن تحمي بناء المجتمع الجديد وامتداده على طريق الوحدة ضد جميع الاخطار الخارجية ، وأن تسحق كل محاولة استعمارية، أو صهيونية، أورجعية تريد ان تمنع الشعب العربي من الوصول الى آماله الكبرى واسترداد أجزاء اوطانه السليبة بشكل خاص .

إن قوى الاستعمار العالمي واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضع الارض العربية الممتدة من الخليج الى المحيط تحت سيطرتها العسكرية ؛

ولقد وصل التآمر الاستعماري الى حد انتزاع قطعة من الارض العربية في فلسطين ، قلب الوطن العربي ، واغتصابها دون ما سند من حق أو قانون لاقامة دولة أجنبية غازية فيها ؛

كما وصل الى حد اقتطاع لواء الاسكندرون ومنطقة عربستان وتسليمهما الى دول أجنبية مجاورة .

من اجل ذلك فان الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما في وضع الاستعداد وفي مكان القوة وفي الموضع الذي تتمكن منه دائما ان تخدم امانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفاني .

إن القوات المسلحة الثورية العربية يجب ان تملك تفوقا حاسما في البر والبحر والجو : يجعلها قادرة على الحركة السريعة في اطار الوطن العربي .

ولا بد في تسليحها : أن تساير التقدم العلمي الحديث ، وان تملك من الاسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان ، وما يكفل استرداد اجزاء الوطن السلبية .

وليس من شك في ان التقدم الذاتي ، في جوهره ، اعظم انواع الدفاع عن النفس ضد الاخطار المتربصة ؛ لكن علينا ان ندرك اننا نعيش في وطن مفتوح للاطماع الباغية ، وان من اول اهداف اعدائنا ان يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

ان مواصلة الزحف الشعبي نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي يجعل اقامة الجيش الثوري درعا حقيقيا للنضال وليس مجرد قشرة سطحية تغطي خطوط الحدود .

ان فاعلية الجيوش الثورية تكمن في القوة القومية الاقتصادية والاجتماعية ،

فان التقدم هو المستودع العظيم الذي يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التي تتمكن من رد التحدي واحراز النصر وتعزيزه .

ويجب ان يكون نصب أعيننا دائما ألا تطغى احتياجات الدفاع على احتياجات التنمية المادية والفكرية والمعنوية ، .

ان الدفاع ، اذا لم تعززه التنمية لايقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة.

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي القلب الذي يغذي اليد الضاربة للامة بأسباب القوة والثبات ويمكننا من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن ان الحرية للوطن وللمواطن تتوافر قبل كل شيء بالسلام العالمي القائم على الغاء الاستعمار والاستغلال والاغتصاب والتسلط .

ولكن مجتمعنا مطالب ، إلى الوقت الذي تستقر فيه مبادئه العظيمة وتسود على ذي يعيش فيه ، أن يكون مستعدا باستمرار من أجل حرية الوطن والمواطن أن دعم السلام بالقوة .

— ٢ —

الحتمية التاريخية

«للاشتراكية — الديموقراطية » العربية

إن «الاشتراكية — الديموقراطية» العربية — بأساسها العقائدي الذي شرحناه، وبمضمونها العلمي الذي بسطناه — هي الصيغة التاريخية الحتمية لمصير حركة الحياة بين ظهراني الامة العربية في وطنها الكبير ، .. فهي «الحل» التاريخي الذي تتجه حركة الحياة ومسيرة التاريخ ، بين ظهراني هذه الامة وفي هذا الوطن ، نحو تحقيقه : كحل حتمي للرواسب المتوارثة من الماضي ، وللتناقضات والتحديات

القائمة في الحاضر ، وللوفاء بالآمال والتطلعات الجماهيرية التي تكون المستقبل.

إن «منابع» الحتمية التاريخية «للاشتراكية — الديموقراطية» العربية هي — بصورة عامة واساسية— منابع الحتمية التاريخية للحل «القومي — الاشتراكي — الديموقراطي» ؛ وذلك من حيث كونه الحل الانساني الجديد: الذي يؤكد استقراء التجربة الحضارية الانسانية — بطولها عبر الزمان وبعرضها عبر المكان — بأنه الحل العلمي «الوحيد» للتناقضات التي تنشأ ، بالضرورة ، عن استغلال الانسان للانسان ، وعن تسلط أمة على أمة أخرى ؛ والتي تتجسم ، بالضرورة ايضا ، في النظم الطبقية وفي الدول اللاقومية ؛ وبأنه الحل المنتصر «حتما» على نطاق عالمي ، مهما واجه من عقبات ، مادية أو عقائدية ، تقيمها قوى الاستغلال الطبقي أو التسلط القومي ،

إن «منابع» الحتمية التاريخية لانتصار هذا «الحل» الجديد — كما بسطناها في الكتاب الاول من هذا البيان — هي منابع حياتية — انسانية ؛ تختلف بها هذه «الحتمية التاريخية» ، بمضمونها وسننها ، اختلافا نوعيا عن « الحتمية الطبيعية أو شبه الطبيعية» ، بمضمونها وقوانينها ، التي تتحدث عنها الماركسية .

إن هذا الاختلاف ينبع ، في الاساس ، من تقييم جديد ، غير ماركسي «للانسان في مجتمعه عبر تاريخه» ، ومن تحديد جديد ، غير ماركسي أيضاً ، للتناقض المحرك للتاريخ ؛ وهما تقييم وتحديد يؤكدان ، تأكيدا علميا ، ان منبع «الحتمية» في منطق التاريخ الاجتماعي الحضاري انما هو مقومات انسانية الانسان ومتطلباتها وفعالياتها ، كما يؤكدان ، ايضا ، ان وعي «الانسان« وارادته ومسئوليته ونضاله وعمله هي العوامل والفعاليات التي تصنع هذه الحتمية التاريخية » وتحققها .

إن هذا الاختلاف يبدو ، بصورة خاصة ، في تحديد جديد ، غير ماركسي ، أيضا ، لشروط ميلاد الثورة الاشتراكية ومباشرة عملية التحول «الاشتراكي — الديموقراطي» في المجتمعات البشرية ، كما يبدو ، كذلك ، في تصور جديد ،

غير ماركسي ايضا ، لمعالم طريق انتصار «الاشتراكية» على الصعيد العالمي في نطاق انتصار الحل «القومي ــ الاشتراكي ــ الديموقراطي» نفسه ، على هذا الصعيد .

إن مضمون الحتمية التاريخية «للاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية يشتمل على معان اساسية متلازمة متفاعلة لا يستقيم فهم هذه «الحتمية» أو استلهام منطقها استلهاما علميا بغير ادراكها واستلهام المنطق النابع من تلازمها وتفاعلها جميعها ؛ وهذه المعاني هي :

أولا .. أن «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية ــ بهدفها ودعاماتها ونهجها ــ ليست حلا قائما على الاختيار الذاتي أو المزاجي من بين عدة حلول ممكنـــة ؛

فهي الحل العلمي «الوحيد» ، ليس سواه من حل ، للرواسب المتوارثة من الماضي ، وللتناقضات والتحديات القائمة في الحاضر ، وللوفاء بالآمال والتطلعات الجماهيرية التي تكون المستقبل ؛

ثانيا .. ان «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية ــ بهدفها ودعاماتها ونهجها ــ ليست حلا يقوم انتصاره على الاحتمالات ، فيكون حلا قابلا للهزيمة أو الاحباط النهائيين من قبل القوى المتحالفة المعادية له ــ الاجنبية والوطنية ــ مهما بلغت قدرة هذه القوى على اعاقة انتصاره باطالة أمد معركة هذا الانتصار أو بزيادة التضحيات التي لا بد من دفعها كثمن لاحرازه ؛

فهي الحل «المنتصر» حتما بين ظهراني الامة العربية وعلى أرضها ؛

ثالثا .. ان «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية ــ بهدفها ودعاماتها ونهجها ــ هي عنصر من عناصر الهدف العربي الثوري المركب ، لا تنفصل حتميتها التاريخية عن الحتمية التاريخية لهذا الهدف في وحدته وبجميع عناصره ؛

إن حتمية انتصار الحل «الاشتراكي ــ الديموقراطي» وحتمية تحقيق «الوحدة

العربية» هما ، في منطق حركة الحياة ومسيرة التاريخ على الارض العربية ، حتمية واحدة المنابع والمضامين والقوى ، تتفرع منها ، ايضا ، حتمية استرداد اجزاء الوطن السليبة ؛

إن كل مفهوم لحتمية «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية يعزلها أو يفصلها عن حتمية وحدة الهدف العربي الثوري ــ أي عن حتمية قيام الدولة العربية الواحدة ذات المحتوى «الاشتراكي ــ الديموقراطي» العربي التي توحّد اجزاء الأمة والوطن وتسترد لهما اجزاءهما السليبة والمغتصبة ــ انما هو مفهوم لهذه «الحتمية التاريخية» غير علمي وغير واقعي ، فهو ، في النتيجة ، مفهوم سقيم :

* يقصر «حتما» ــ بالاقليمية أو بالامية ، التي ينبع منها ــ عن الارتفاع الى مستوى الامل والنضال والعمل القادرة على تحقيق حتمية قيام «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية ؛

* وينقلب «حتما» ــ رغم كل رغبة ذاتية ــ الى مفهوم معاد لحركة بناء «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية وهدفها وقواها ، أو معيق لهذه الحركة والقوى ، وهما : الحركة والقوى القومية ــ الثورية : التحررية ــ الاشتراكية ــ الديموقراطية ــ الوحدية .

إن الحتمية التاريخية لانتصار «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية مرادفة ــ في جميع الابعاد ــ لحتمية بناء التقدم ، في الواقع العربي على ، أساس الوحدة : فهي ، في معنى من أهم معانيها الاساسية ، تؤكد الحتمية التاريخية لهزيمة «الاشتراكيات» الاقليمية ، وتؤكد ان حتمية انهزام هذه الاشتراكيات مرادفة ــ في جميع الابعاد ــ لاستحالة بناء التقدم ، في الواقع العربي ، على أسس التجزئة .

رابعا .. ان مباشرة بناء الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية في الأرض التي ترتفع فوقها اعلام الثورة العربية المنتصرة، وان امتداد الواقع «الاشتراكي ــ الديموقراطي» العربي الجديد ــ امتدادا افقيا ورأسيا ــ مع امتداد الثورة العربية على طريق الوحدة ، هي الصيغة الحتمية لمسيرة القوى العربية العاملة على طريق

تحقيق الحتمية التاريخية لانتصار «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية ؛

ويترتب على تلك الصيغة الحتمية لهذه المسيرة نتيجة أولية هي عنصر أساسي من عناصر مضمونها ، الا وهي : حتمية قيام حركة عربية ثورية واحدة ، تتحقق بها الوحدة العقائدية والتنظيمية والقيادية والتخطيطية والتنفيذية للقوى العربية العاملة ولنضالها أثناء زحفها على تلك الطريق ، زحفا ثوريا متواصلا ، يحقق حتمية انتصار «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية ويصنع المستقبل العربي الذي يجسم هذا الانتصار الحتمي .

* * *

ان الادراك العلمي المطمئن لهذه المعاني الاساسية الاربعة التي تكون ، مجتمعة متفاعلة ، مضمون الحتمية التاريخية «للاشتراكية ــ الديموقراطيــة» العربية ، هو الادراك القادر على ممارسة الفعاليات ــ النظرية والعملية ــ التي يتطلبها انتصار هذه «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية ، ممارسة علمية ، ايجابية وجوابية ؛

ايجابية : تدفع الواقع العربي القائم دفعا ثوريا متواصلا على طريق هذا الانتصار ؛

وجوابية : ترد على القوى المختلفة التي تجهل أيا من تلك المعاني أو تتجاهله؛ فتفضحها وتهزمها وتسقطها ؛ على مختلف عهودها ونظمها أو دعواتها وشعاراتها أو أحزابها وحركاتها ، أو عقائدها ونظرياتها .

وبيان ذلك ، يوجز فيما يلي :

أولا :

* ان الذين ينكرون المعنى الاول من معاني «حتمية» الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية ، المذكورة آنفا ، هم ــ كلهم ــ مخادعون مضللون ؛ وذلك ؛

* من حيث كونهم ينكرون : ان «الاشتراكية – الديموقراطية» العربية – بمضمونها الذي بسطناه آنفا – هي الحل العلمي «الوحيد» – الذي لا حل سواه – لامكان صنع «التقدم» الذي يعالج الرواسب المتوارثة من الماضي ، ويحل التناقضات ، يواجه التحديات القائمة في الحاضر ، ويقدر على الوفاء بالآمال ، والتطلعات الجماهيرية التي تكون المستقبل ؛ وذلك: بأن يلغي القلة والاستغلال من الحياة العربية ليحل محلهما فيها الكفاية والعدل وبأن يغالب أوضاع التخلف الاقتصادي والاجتماعي المتحكمة في هذه الحياة فيغلبها : لتنطلق الامة العربية على طريق طي المسافات الطويلة التي تفصلها عن أوضاع الحضارة الحديثة فتلحق بالامم التقدمية المتقدمة وتبلغ آفاق هذه الحضارة الرحبة .

* ومن حيث كونهم يزعمون : ان ثمة حلولا أخرى لصنع ذلك «التقدم» اللازم لتحقيق تلك المعاني الحياتية والقادر على تحقيقها أيضا ؛

* فيدعون : بأنه في الامكان ان يصنع ذلك «التقدم» ، بين ظهراني الأمة العربية في هذا العصر ، في ظل النظم الاقطاعية ، أو الرأسمالية ، أو المختلطة منهما ؛ وبمنطق تطور هذه النظم ؛

* ويطالبون : بأن تترك «حرية العمل» لرأس المال الخاص وطبقاته ، – وبصفة خاصة لما يسمونه طبقة الرأسمالية الوطنية الناشئة الصاعدة ؟! – كي تحقق «الثورة الصناعية» ، وتبني التقدم القائم على الصناعة الحديثة ، في الوطن العربي في هذا العصر ، كما فعلت الطبقات الرأسمالية الوطنية التي نشأت ونمت في أوروبا في عصور مضت ؛

* ويحاولون ، بما يدعون وبما يطلبون ، ان يضللوا الشعب عن مفهوم «التقدم» ، وعن الطريق العلمي الوحيد لصنعه ؛

* فيعبثون ، من اجل ذلك ، بمفهوم «التقدم» ذاته .

* ويزورون ، في سبيل ذلك ، وقائع التاريخ وحقائق الحياة ،

* ويغالطون ، في النتيجة ، منطق التاريخ وحقوق الأحياء .

* إنهم ، كلهم ، مخادعون مضللون :

* يتكونون ، أساسا وغالبا ، من الطبقات والفئات العربية المستغِلة ، ومن نظمها وعهودها واحزابها الرجعية التابعة للامبريالية العالمية ودولها واحتكاراتها ورؤوس اموالها تبعية مصلحة ومصير ؛ وهي الدول والاحتكارات ورؤوس الأموال التي تبذل كل جهد ممكن ، بالتعاون مع الرجعية العربية ، لنشر ذلك العبث والتضليل والتزوير والمغالطة ، في محاولات مستمية تستهدف تشكيك الجماهير العربية في «حتمية» الاشتراكية — الديموقراطية العربية كحل علمي «وحيد» — ليس غيره من حل — قادر على صنع «التقدم» ، كفاية وعدلا وحضارة حديثة ؛

إن التحليل العلمي النظري للمصالح والدوافع والسنن التي تحكم تطور علاقات الانتاج وحالته وتتحكم في أوضاع المجتمع وقيمه ، في هذا العصر ، بين ظهراني الامة العربية — بل بين ظهراني امم العالم الثالث وشعوبه كلها — في ظل النظم الاقطاعية أو الرأسمالية الوطنية أو المختلطة منهما ، وتحت سيطرة طبقاتها وعهودها الرجعية التابعة للامبريالية العالمية والعميلة للاستعمار الجديد ؛.. ان هذا التحليل هو تحليل :

* قادر أن يفضح تضليل هذه الطبقات والنظم والعهود وعبثها ، وتزويرها ، ومغالطاتها ؛

* وقادر أن يبرر — تبريرا علميا نظريا — حتمية رفض ادعاءاتها وطلباتها ؛

* وقادر ، بالتالي ، ان يستقرىء حكم التاريخ القاضي «بحتمية» سقوطها و «بحتمية» قيام «الاشتراكية — الديموقراطية» العربية على أنقاضها ؛

كذلك فان التقييم العلمي العملي لواقع «التقدم» ومداه — الافقي او الرأسي — اللذين صنعتهما الطبقات والنظم الرجعية — الاقطاعية أو الرأسمالية أو المختلطة منهما في الوطن العربي — أو في اي بلد من العالم الثالث كلها — خلال سنوات

طويلة من عمر «الاستقلال» الذي ارتفعت به أعلام ديكتاتورية تحالف تلك الطبقات والنظم مع الاستعمار واحتكاراته ، على الرغم من «عائدات» كبيرة تحققت لبعضها ــ كالعائدات البترولية مثلا .. ان هذا التقييم :

* قادر ان يفضح تضليل تلك الطبقات والنظم والعهود وعبثها، وتزويرها ، ومغالطاتها ؛

* وقادر ، أيضا، أن يبرر ــ تبريرا علميا تؤكده التجربة ــ رفض ادعاءاتها وطلباتها ؛

* وقادر ، بالنتيجة ، أن يستقرىء حكم «التجربة» الذي يؤكد «حتمية» سقوطها و «حتمية» قيام «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية على أنقاضها ؛

١ ــ لقد انقضت الى غير رجعة ، عصور كان يمكن أن ترتفع فيها ، أصوات تدعو للجمود وتهاجم «التقدم» متسترة وراء اقنعة الرومانسية أو الاخلاقية ، التي تقول بأن «التقدم» خطر على روح الانسان وراحته ، وخطر على استقرار المجتمع وقيمه ؛

ولقد أصبحت اكثر العهود رجعية وجمودا تعترف بحتمية « التقدم » وبضرورة صنعه ؛

ولكن العبث الرجعي بمفهوم «التقدم» وبمضمونه لا يزال من أبـــرز اساليب الطبقات والنظم والعهود المستغلة الرجعية في مقاومة صنعه وفي تضليل الشعوب عن سبيل صنعه ؛

ان هذه الطبقات والنظم والعهود ــ المستغلة الرجيعة ــ اينما كانت من بلاد العالم ــ تعبث ، اليوم ، بمفهوم «التقدم» ومضمونه بأن تحصرهما في «الكفاية» وتنكر ــ صراحة او ضمنا ــ بأن «العدل» عنصر أساسي وأولي من عناصر ذلك المفهوم وهذا المضمون .

ان تلك الطبقات والنظم والعهود ــ المستغلة الرجعية ــ التي تعبث بمفهوم

«التقدم» ومضمونه فتستبعد منهما « العدل » وتحصرهما في «الكفاية» هي ، في البلاد الرأسمالية والامبريالية ، طبقات ونظم وعهود تعرف «الكفاية» وتصنعها في بلادها بصورة نشهدها في الصناعة المتقدمة وفي مستوى الحياة المرتفع ؛

ولكنها ، في بلاد العالم الثالث ، طبقات ونظم وعهود تعبث بمفهوم «الكفاية» ، بعد عبثها المذكور بمفهوم «التقدم» ذاته ؛

وذلك من حيث يحاول بعضها أن يسمي «تقدما على طريق الكفاية» مظاهر من الرخاء — حتى لو بلغت حد السفه — : تتاح لقلة صغيرة مستغِلة ، حاكمة وعاطلة غالبا :

* لا تتغير معها حالة الانتاج — دع عنك علاقاته — تغييرا محسوسا ؛

* ولا ينال الشعب منها شيئا ملموسا ؛ أو يناله منها بعض الخدمات تخديرا له وتضليلا ؛

كما هو الحال في «التقدم البترولي؟!» الذي تدعيه بعض هذه الطبقات والنظم والعهود في الوطن العربي ؛

وذلك أيضا ، من حيث يحاول بعضها الآخر ، والاوقح ، ان يسمى «تقدما على طريق «الكفاية» مظاهر متواضعة جدا من تصنيع استهلاكي محدود ، أو من تحسين في مستوى الحياة ضئيل ، تتحقق بالمعونات الاستعمارية المشروطة التي تكون ، في كثير من الأحوال ، النسبة الكبرى في موازنة الدولة ، والتي لا يقل ثمنها ، في جميع هذه الاحوال ، عن استقلال الدولة وسيادتها ؛ كما هو الحال في بلاد عربية أخرى تصنع هذا «التقدم !؟» بهذه المعونات الاستعمارية .

فلا بد وأن تفضح ، وتسقط ، الشعارات التي تطرحها الرجعية العربية ، ومن ورائها الامبريالية العالمية ، بغاية تأكيد ذلك العبث وهذا التضليل ، ومن أجل مواجهة «الاشتراكية — الديمقراطية» ؛ وفي مقدمتها شعارات : الحياة الافضل ، والعدالة الاجتماعية ، وتحسين حالة العمال ، ومغالبة الفقر والمرض

والجهل ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وما اليها من عبارات مماثلة ، تفرغها الطبقات والنظم والعهود الاستغلالية والاستعمارية من مضامينها وتجعل منها مجرد اسلحة تشهرها في مواجهة اهداف «التقدم» الحقيقي وقواه العاملة .

إن «التقدم» تطور متواصل ، يكون في احوال معينة تغيير جذري شامل ، يصيب علاقات الانتاج وحالته واوضاع المجتمع وقيمه ، على طريق الغاء القلة والاستغلال تحقيقا للكفاية والعدل ، وعلى طريق مغالبة أوضاع التخلف تحقيقا لاوضاع تقدمية ومتقدمة تتيح التطور — بسرعة العصر — الى آفاق حضارية رحبة ، بغير حدود ؛

وان هدف «التقدم» هو «الكفاية» و «العدل» ؛

وان صنع «التقدم» هو بناء المجتمع بناء علميا على الدعامات التي تضمن سيره المتواصل على طريق المزيد من الكفاية ومن العدل .

٢ — ان الرجعية العربية — بطبقاتها الاقطاعية والرأسمالية الوطنية ، وبأسرها الحاكمة ، وبنظمها وعهودها ، التي تمثل تبعية هذه الطبقات والاسر للاستعمار القديم أو الجديد وتحالفها معه — لا يمكن ان تصنع «التقدم» بين ظهراني الامة العربية في هذا العصر ؛

وهي لا يمكن ان تصنعه لا «كفاية» ولا «عدلا» دع عنك ان تصنعه «كفاية» و «عدلا» ،

* إن الرجعية العربية — أولا — لا يمكن ان تصنع التقدم «عدلا» ؛

لأن النظم الطبقية ، الاقطاعية أو الرأسمالية أو المختلطة منهما ، هي — بطبيعتها وبعقائدياتها — نظم لا تنشد «العدل» ؛ ولا تعترف به ؛ فكيف يمكن ان تصنعه ؟!

* إنها ، بطبيعتها ، نظم تقوم على الاستغلال المناقض للعدل : من حيث كونها تقوم على طلب «الربح» من عملية الانتاج ؛ وهذا «الربح» : لا يخرج ،

في الأساس ، عن كونه فائضا لجهد منهوب من الطبقات العاملة المستغلة : ولا يلبث ، في النهاية ، ان يتكدس ويتراكم بصورة وسائل انتاج أو رأسمال سائل تمتلكها الطبقات المستغلة ؛ فتنمو ، بملكيتها له ، قدرتها على المزيد من الاستغلال ؛ ويزداد بهذه الملكية جشعها في طلب المزيد من «الربح»؛ وبذلك يبتعد المجتمع الطبقي اكثر فأكثر عن كل معاني «العدل» .

* وانها ، بعقائدياتها ، نظم تسمي الاستغلال «حرية» تقوم على الكفاءة ؛ وتدعو ديكتاتورية الاستغلال «ديموقراطية» تتيح المنافسة والمبادرة ؛ ثم لا تتورع عن العبث بأقدس المفاهيم والقيم الدينية والأخلاقية والجمالية : في سبيل تدعيم هذه العقائدية الطبقية الاستغلالية ، ومن أجل تأكيد ان العلاقات والقيم المجسمة لها هي علاقات وقيم أزلية ابدية تمثل شريعة الله في أرضه أو تنبع من طبيعة الانسان وحقيقته .

إن صنع التقدم «عدلا» عملية مرادفة — في جميع ابعادها — لتصفية «الاستغلال» بطبقاته ونظمه وعلاقاته وعقائدياته ؛ فلا يمكن ، بمنطق العقل والعلم والتجربة ، أن تتولى هذه العملية الانسانية الكبرى الطبقات والنظم والعقائديات والعلاقات الاستغلالية ،

* ان الرجعية العربية — ثانيا — لا يمكن ان تصنع التقدم «كفاية» ؛ ويصح هذا الحكم على مستويين شاملين هما :

أ — المستوى الأول : انه لم يعد ممكنا ، في هذا العصر ، ان يصنع التقدم «كفاية» بغير ان يصنع — في الوقت ذاته — «عدلا»

فلا يمكن أن يتحقق التغيير الجذري في «حالة الانتاج» وصولا الى «حالة» التصنيع اللازمة ، حتما ، لبلوغ «الكفاية» بغير ان يتحقق — في الوقت ذاته — التغير الجذري في «علاقات الانتاج» وصولا الى «العلاقات» الاشتراكية — الديموقراطية اللازمة ، حتما ، لاقامة «العدل» :

لقد انقضت ، الى غير رجعة ، عهود كانت فيها تلك الطبقات المستغلة —

الاقطاعية أو الرأسمالية الوطنية او المختلطة منهما – قادرة على ان تسوق قوى الشعب العاملة نحو «الانتاج» الذي يصنع التقدم بالقسر والسُّخرة ، او بالتضليل ؛

فلقد عرفت الجماهير حقوقها ؛ واصبحت تتحدى اساليب القسر والسخرة بنضال طبقي متعدد المجالات والوسائل والاساليب؛ ومن بينها تعطيل «الانتاج» ؛

ولقد كشفت الجماهير ، ايضا ، شعارات حماية الاقتصاد الوطني ، والاكتفاء الذاتي ، وتدعيم الاستقلال «الاقليمي» ، التي ترفعها تلك الطبقات المستغلة والاسر الحاكمة ونظمها وعهودها ، فاذا بها أقنعة كاذبة يختفي خلفها تحالف استعماري – رجعي مضلل : يفرغ هذه الشعارات من محتواها ، ويدعم بها قبضته الاستغلالية الديكتاتورية ، ويقاوم بها الوعي والصراع الطبقيين ، فلا يتحقق بها ، اطلاقا ، الاستقلال السياسي أو الاكتفاء الذاتي أو الاقتصاد الوطني ، وانما يتحقق بها المحافظة على التخلف والاستغلال بالصورة التي تتطلبها مصالح ذلك التحالف الاستعماري – الرجعي ، وخططه :

لقد بلغ الوعي الجماهيري ، العلمي والطبقي – في هذا العصر – المستوى الذي يفرض بأن يكون « العدل » هدفا للتقدم يلازم هدف « الكفاية » ؛ ووصل ، كذلك ، العمق الذي يفضح ويحبط كل محاولة رجعية ، مهما كانت مرنة أو ذكية ، لتضليل قوى الشعب العاملة عن هذا المفهوم العلمي التقدمي المعاصر .

ومعنى هذا : ان الطبقات والأسر والنظم الرجعية المستغلة التي لا يمكنها ، حتما ، ان تصنع التقدم « عدلا » لا يمكنها ، حتما أيضا ، ان تصنعه « كفاية » ؛

ب – المستوى الثاني : انه حتى لدى التغاضي عما تقدم من تدليل على استحالة صنع التقدم « كفاية » بغير أن يصنع « عدلا » ، ومع افتراض امكانية بناء التقدم « كفاية بلا عدل » ، أي بالطريق الرأسمالي ، الذي يرتكز إلى ثورة صناعية تقودها الرأسمالية الوطنية ، وتغير بها حالة الانتاج المتخلفة تغيرا

نوعيا ، فان هذه الطبقات والاسر ونظمها وعهودها في الوطن العربي — وفي أي بلد من بلاد العالم الثالث — لا يمكنها ، حتما ، ان تصنع التقدم «كفاية..حتى بلا عدل» بالطريق الرأسمالي ، في هذا العصر ؛ وذلك للأسباب الجوهرية التالية :

السبب الأول :

إن التجارب الرأسمالية في صنع التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار ؛

فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي ، كلها ، إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها من مستعمراتها في آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية ؛

ولقد كانت الطاقات البشرية والثروات الطبيعية التي استهلكها ونهبها الاستعمار ، بدوله وشركاته واحتكاراته ، استهلاكا ونهبا منهجيين متواصلين هي بداية تكوين المدخرات التي استُعملت في تطوير الزراعة والصناعة في البلاد الرأسمالية المتقدمة .

فمن عرق الفلاح العربي الذي يروي مزارع القطن والكرمة والتمور والحبوب في سهول الوطن العربي ورباه الممتدة من المحيط إلى الخليج ، ومن الكنوز المعدنية والبترولية القابعة في بطون جبال الوطن العربي وصحاريه الممتدة ، كذلك ، من المحيط إلى الخليج ... ومن ذلك العرق ومن هذه الكنوز امتصت الدول الاستعمارية دماء غزيرة دفعتها ، ولا تزال تدفعها ، في شرايين اقتصادها وصناعتها ، لتقيم ، على سبيل المثال : صناعة الاقطان في انجلترا ، وصناعة الخمور في فرنسا ، وصناعة البترول ومشتقاته في الدول الاستعمارية كلها ، ومن ثم صناعة «القروض بالربا السياسي والاقتصادي الفاحش» في الولايات المتحدة الامريكية ؛

وواضح ، في غير عناء ، ان هذا «الحل» الرأسمالي الاستعماري ليس هو ، بأية حال ، الحل الذي تقدر ، او ترضى ، أن تأخذ به الامة العربية

– او أي بلد من البلدان العالم الثالث – لصنع التقدم بين ظهرانيها في هذا العصر .

• فسبيله مسدود تماما في وجهها من الناحية الواقعية ،

• وطبيعة العصر لا تسمح ، اطلاقا ، بشيء من هذا ... لأن عصور القرصنة الاستعمارية التي كان يجري فيها صنع التقدم بنهب طاقات الشعوب وثرواتها لصالح غيرها بلا وازع من قانون أو أخلاق قد مضى عهدها ، وينبغي القضاء على ما تبقى من ذكريات لها ما زالت فيها بقية من التشبث بالحياة .

السبب الثاني :

أن ثمة فروقا نوعية وأساسية – في المنشأ ، وفي التكوين ، وفي العصر – قائمة بين الطبقة « الرأسمالية الوطنية !؟ » العربية من جهة ، وبين الطبقات الرأسمالية الوطنية الاوربية التي حققت الثورة الصناعية في بلادها ، وأقامت التقدم فيها على أسس تلك الثورة ، من جهة اخرى ؛

إن هذه الفروق ، النوعية والأساسية ، كافية لفضح حجج الذين يرتكزون إلى مقارنة ساذجة أو مضللة بين تلك الطبقات العربية وبين مثيلاتها !؟ الاوربية :

• لتدعيم دعواهم الباطلة : بأن « الرأسمالية الوطنية !؟» العربية قادرة على احداث الثورة الصناعية في الوطن العربي كما فعلت مثيلاتها الاوروبية !؟

• ولتأكيد دعوتهم المضللة : بأن تترك « حرية العمل» لهذه الطبقة العربية الصاعدة !؟ كي تتولى قيادة صنع التقدم الذي يرتكز إلى تلك الثوره ؛

• أو لتبرير انكارهم المكابر لكون « الاشتراكية – الديموقراطية» العربية ، هي الحل الحتمي – الذي لا حل سواه – لصنع « التقدم » في الوطن العربي .

وهي بالنتيجة ، فروق نوعية أساسية ، كافية لرد تلك الدعوى الباطلة ولرفض هذه الدعوى المضللة ، ولاسقاط هذا الانكار المكابر ، ردا ورفضا

واسقاطا يؤكدها وعي الحقائق التالية :

١ — ان الطبقات البرجوازية والرأسمالية الاوروبية كانت ، بالمنشأ ، وليدة صراع شامل دار في بلادها ، بصورة طبيعية وأصيلة ، بين قوى التقدم — العقلي والانتاجي والاجتماعي — وبين الاقطاع الاوربي ، آنذاك ، وما كان يجسمه من رجعية وتخلف عقليين وانتاجيين واجتماعيين ؛

ولقد كان نمو هذه الطبقات تاليا لظهور عصر النهضة واكتشاف البخار .

فكانت ، بالمنشأ وبالنمو ، تجسيما طبيعا وأصيلا ، في مجتمعاتها ، لحركة تقدم شاملة نبعث ، في تلك المجتمعات ، من الصراعات التي دارت بين القديم والجديد أو بين التقدم والتخلف.

كذلك فان تلك الطبقات البورجوازية والرأسمالية الاوروبية كانت ، بالتكوين ، طبقات تمتلك صفات « المغامر » ؛ وكانت ، بواقع العصر ، تمتلك « حرية » تطوير الانتاج في بلادها بغير تبعية إلى رأسمالية احتكارية عالمية أجنبية تفرض عليها خط التقدم بمداه ونوعه وفقا لمصالحها وخططها الأجنبية المتحكمة .

والامر بصدد الطبقات التي تسمى البورجوازية والرأسمالية الوطنية العربية الصاعدة يختلف ، من هذه الزوايا ، اختلافات نوعية تحول ، حتما ، دون امكانية صنع التقدم بالثورة الصناعية في الوطن العربي على يدي هذه الطبقات ؛

•فهي ، بمنشئها ونموها ، طبقات نغل مصطنعة: لم تولد او تنمو نتيجة لحركة صراع أصيلة وتقدمية دارت بين ظهراني الأمة العربية بين الاقطاع من جهة وبين هذه الطبقات من جهة أخرى ؛ ولم تأت ، بالميلاد والنمو ، تجسيما لارادة التغيير والتقدم أو تعبيرا عن انتصارها بين ظهر اني الأمة العربية فهي هذا العصر ؛

وانما هي بالمنشأ والنمو ، طقبات صنعتها ونمتها ، إلى حد مرسوم ، قوى الاستعمار والاحتكارات وفقا لمصالح هذه القوى وخططها ؛

*وهي ، بالنفسيه والتكوين ، طبقات نابعة من بين صفوف الاقطاع الاقتصادي والسياسي ، حليفة للاقطاعية ، مرتبطة بالاستعمار ... معادية لارادة التقدم وقواها بين ظهراني الامة العربية ، تفتقر لروح المغامرة الخلاقة ، وتمثل « التبعية » للاجنبي تبعية مصلحة ومصير وتكوين نفسي — عقلي .

ب — ان « رأس المال » وطبقاته الوطنية !؟ في الوطن العربي — شأنها في بلاد العالم الثالث كله — ليست قادرة ولا حرة ولا راغبة في أن تقود عملية الانطلاق الذي يقوم على الثورة الصناعية في هذا العصر : الذي تسيطر فيه الاحتكارات الرأسمالية الاجنبية سيطرة فعلية على امكانيات هذا الانطلاق بالطريق الرأسمالي وطبقاته ؛ والذي تقف فيه الشعوب موقف التناقض العدائي والصراع الحاسم من تحالف الامبريالية العالمية والرجعيات المحلية في جميع أنحاء الأرض .

* فالرأسمالية المحلية غير قادرة على المنافسة الا من وراء أسوار حمايات جمركية عالية تدفعها الجماهير ؛ وغير قادرة ، حتى بهذه الحماية على أكثر من بناء صناعات استهلاكية وصغيرة : لا تحقق التقدم او تقيم الكفاية ؛

* والرأسمالية المحلية مرتبطة ، في بقائها ونموها ومصيرها ، بالاحتكارات العالمية كذيل لها تجر وراءها أوطانها وشعوبها إلى هاوية التبعية الشاملة ؛ وهي ملتزمة بهذا الارتباط المصيري وملزمة به ، لا تملك « حرية » صنع التقدم الفعلي تحديا لتلك الاحتكارات وفي مواجهتها :

* والرأسمالية المحلية ، بعد هذا كله ، واعية للمخاطر التي ستتعرض لها ، حتما ، اذا تحققت الثورة الصناعية ، حتى على يديها في الوطن العربي ؛ فهي غير راغبة في تحقيق هذه الثورة وفي صنع التقدم الذي يقوم عليها تجنبا لقيام تلك المخاطر .

٣ ــ بالاضافة إلى هذا ، كله ، فان اتساع مسافات التخلف بين المتقدمين السابقين وبين المتخلفين الذين يناضلون من أجل اللحاق بركب التقدم هي مسافات طويلة ، لم تعد تسمح ، في هذا العصر ، بان تُترك مقدرات صنع التقدم ومناهجه للجهود والمبادرات الفردية التي لا يحركها غير دافع « الربح » الاناني ؛ فلقد أصبحت تقتضي ، حتما ، توفير شروط أساسية لصنع « التقدم » هي كلها من صميم مضمون « الاشتراكية ــ الديموقراطية » العربية ؛ وفي مقدمتها :

* تحرير الثروات ، وتفجير الطاقات ، وتجميع الثروات والمدخرات القومية ، في عملية قومية شاملة هادفة ؛

* احلال هدف « التقدم » في عملية الانتاج محل هدف « الربح » ! ؛

* وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات صنعا للتقدم الذي يغيّر حاله الانتاج ،

* وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج والاستهلاك يتحقق به بناء هذا التقدم المنشود ؛

من كل ما تقدم يتضح ، في جلاء ، ان جميع الحجج والدعوات التي تنكر « حتمية » الاشتراكية ــ الديموقراطية العربية بالمعنى الأول ــ أي بمعنى كونها الحل العلمي الوحيد ، الذي لا حل سواه ، لصنع « التقدم في الوطن العربي في هذا العصر ، ــ انما هي حجج ودعوات يسقطها التحليل العلمي ، النظري والعملي ، كما يسقط طبقاتها ونظمها النضال الجماهيري ؛ .. لتتأكد ، « حتمية » الاشتراكية ــ الديموقراطية العربية تأكيدا يرتفع عن كل انكار أو شك او تشكيك .

ثانيا :

* ان الذين ينكرون « حتمية » « الاشتراكية ــ الديموقراطية » العربية ،

من حيث يتشككون في حتمية انتصارها المؤكد في الوطن العربي ، أو يشككون فيه ، انما هم مخطئون وواهمون كذلك ، وهم بين فريقين :

الفريق الأول ... هو الفريق الرجعي : المعادي « للاشتراكية — الديموقراطية» العربية في هدفها ودعاماتها ونهجها وقواها ، وهو في انكاره لحتميتها ، بالشك في حتمية انتصارها المؤكد ، أو بالتشكيك فيه :

* انما يخدع النفس بآمال مناقضة لمنطق الحياة وارادة الجماهير ؛

* او يمارس ، بوعي ، نوعا من أنواع الحرب النفسية المستميتة، ذات المجالات والأساليب المتعددة ، التي تشنها الامبريالية العالمية والرجعية الوطنية ، اليوم ، على قوى الشعب العاملة في الوطن العربي — وفي بلاد العالم الثالث كلها — بغاية قهر ارادتها وارباك مسيرتها الثورية ، « الاشتراكية — الديموقراطية » ، وذلك بتشكيك هذه القوى في قدرتها على أن « تنتصر » على أعدائها في معركة بناء « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ، وبتغذية جذور السلبية وبذور اليأس التي تنبت وتترعرع في أرض هذا التشكيك اذا نجح ؛

والفريق الثاني ... هو الفريق السطحي او الانهزامي :

* الذي ينساق ، في غير وعي كاف، مع دعاية التحالف الاستعماري — الرجعي المذكور . تهوله قوى هذا التحالف العالمية واستعدادها لمحاربة « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية وقواها ، فاذا به — بقلة الوعي وبالهول — يتشكك في حتمية انتصارها ؛

* أو الذي يعجز ، في غير وعي كاف ، أيضا ، عن تقدير أبعاد معركة انتصار « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ومجالاتها ، وعن تقدير مقدار التضحيات أو الاخطاء أو النكسات التي لا بد منها لاحراز هذا النصر ، فاذا به — بقلة الوعي وبالاستعجال — يتشكك في حتمية انتصارها .

ولكن التحليل العلمي النظري لحركة الحياة ومسيرة التاريخ من جهة ،

وتجربة بناء « الاشتراكية ـــ الديموقراطية» العربية، ـــ رغم الاخطاء الكثيرة التي وقعت في هذه التجربة ، ورغم مـــا تضعه الاقليمة من حدود كبيرة حاسمه على هذه التجربة ـــ هما تحليل وتجربة كافيان للرد على الفريقين اللذين ينكران حتمية انتصار «الاشتراكية ـــ الديموقراطية» العربية، في الوطن العربي ، وحتمية امتدادها ، مع امتداد الثورة العربية ، لترفع أعلامها المنتصرة على الارض العربية الموحدة كلها

لقد ولدت « الضربات الثورية العربية » بين ظهراني الامة العربية، وصمدت لاقصى أنواع الضغوط والمؤامرات والحرب ، التي امتدت من الكلمة إلى التجويع إلى المدفع ، وبلغت ذروتها بالعدوان المسلح ؛

ولقد أصبحت « الثورية العربية » وقواها ـــ على الرغم من جميع النقائص والثغرات والنكسات ـــ حقيقة فعالة في الحياة القومية العربية ، أكبر وأرسخ وأقوى من أن تنتصر عليها قوى الثورة المضادة على مختلف فئاتها وأساليبها ووسائلها المتعددة والمتجددة ... فلن يعود الجبار العربي إلى القمقم الذي كسره وانطلق حرا منه ؛

ولقد أكدت « الثورية العربية » المنتصرة ، ومعها جماهير الامة العربية الزاحفة ، هويتها وهدفها وارادتها « الاشتراكية ـــ الديموقراطية » العربية ، وباشرت ، في وجه جميع الصعوبات الماثلة وتحديا لجميع القوى ـــ العالمية والرجعية العربية ـــ المعادية ، بناء صرح المجتمع العربي الجديد وفرض ملامحه على الحياة العربية ، فتمكنت أن تسير خطوات واسعة على طريق صنع التقدم كفاية وعدلا « بالاشتراكية ـــ الديموقراطية » العربية ... ولن يعود التاريخ إلى الوراء .

لذلك فان التحليل العلمي النظري ، والتجربة العملية الواقعية ، يلتقيان ـــ في نطاق منطق حركة التاريخ على الصعيد العالمي في هذا العصر ـــ ليردا ردا حاسما على المتشككين في حتمية انتصار « الاشتراكية ـــ الديموقراطية »

العربية والمشككين فيه ، فيؤكدا هذه الحتمية ، ويؤكدا ، في الوقت نفسه ، أبعاد معركة انتصارها ومجالاتها ، ومدى المسئولية والتضحيات التي يتطلبها احراز هذا النصر ، الحتمي ، من المد القومي الثوري العربي — بجماهيره وطلائعه ، الشعبية والرسمية ؛

ثالثاً :

* أما الذين يعلنون ايمانهم بحتمية « الحل الاشتراكي » — كحل علمي وحيد لصنع التقدم كفاية وعدلا ، وكحل منتصر مهما واجه من عقبات وصعوبات ومعارك — ولكنهم ، في الوقت نفسه ، يعزلون هذه « الحتمية » في منابعها او في مضمونها او في قوى تحقيقها او في معارك احراز النصر فيها — عن حتمية الحل « الاشتراكي — الديموقراطي — الوحدوي » في الوطن العربي ، فيعزلون حتمية هدف الاشتراكية عن حتمية عناصر وحدة الهدف العربي الثوري الاخرى — وعلى الاخص عن حتمية الوحدة ، وحتمية استرداد اجزاء الوطن السليبة — فانهم أيضا ، مخطئون واهمون ؛ وهم كذلك ، بين فريقين :

الفريق الأول : هو فريق رجعي معاد للاشتراكية والديموقراطية والوحدة ، متآمر عليها : يدرك ان حتمية انتصار « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ، مرتبطة ارتباطا علميا مصيريا بحتمية انتصار الوحدة العربية ؛ فهو في وعيه المتآمر ، لا يعلن رفضه او شكه في حتمية « الحل الاشتراكي » ، ولكنه يدعو جاهدا لوضع هذه الحتمية خارج نطاق حتمية وحدة الهدف ، وهدف الوحدة ، في سعي حثيث مدروس لضرب هدفي الاشتراكية ، والوحدة ، ولمقاومة ، « وحدة الهدف » ؛

والفريق الثاني : فريق يضم ، بصورة عامة ، الشيوعيين والذين يسيرون بالمراهقة الايديولوجية او بالانتهازية المكشوفة في ركابهم : فهو يؤمن بحتمية « الحل الاشتراكي » ؛ ويسعى ، كما يظن ، لتحقيقه ؛ ولكنه ، بالايديولوجية الخاطئة ، او بالعقد التاريخية ، او بالانتهازية المريضة ، يفصل هذه الحتمية

عن حتمية وحدة الهدف وهدف الوحدة ، ليربط حتمية « الحل الاشتراكي » بحتمية « الحل الاشتراكي العالمي » الذي يقوم بانتصار الثورة البروليتارية الأممية اللاقومية ؛

ان هذا الفريق — ومعه الانتهازيون من ادعياء القومية الثورية —: يناضل مستميتا لفصل هدف الاشتراكية عن هدف الوحدة ؛ ويرفع ، جاهدا ، شعار الثورات العربية « الوطنية !؟ » المتعددة ، ولواء التطبيقات الاشتراكية « القطرية !؟ » المتعددة ، ويسعى حثيثا لتنظير المنجزات « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية تنظيرا ماركسيا أو انتهازيا تحت مزاعم « العلمية » ، ويأمل أن يتمكن ، على المدى ، من الوثوب على تلك المنجزات ، بل على السلطة؛ فيحاول ، احيانا ، أن يغازل القومية والوحدة وقواهما، غزلا تكتيكيّا مفضوحا لا يلبث أن تكشفه المواقف والخطط الاستراتيجية الأبعد مدى والاعمق دلالة .

ولقد دللنا — في كل فصل من فصول هذا الكتاب ، بدءا بفصل التناقضات في الواقع العربي ، وعبورا بفصل الوحدة العربية ، ووصولا إلى فصل — « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية — تدليلا علميا ، ونظريا ، وتاريخيا ، وواقعيا : على أن حتمية الحل الاشتراكي في الواقع العربي هي ، بكل أبعادها ، عنصر من عناصر حتمية الحل « القومي — الاشتراكي — الديموقراطي » ، أي حتمية وحدة الهدف .

لذلك فان الذين ينكرون هذا المعنى الاساسي من معاني حتمية « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ، سواء أكانوا من الفريق الاول أو من الفريق الثاني ، انما ينطحون الصخرة ليوهنوها ؛ وهم ، بالحتمية التاريخية ، فاشلون .

إن التقاء دعاة حتمية « الحل الاشتراكي » الاقليمي من الفريقين المذكورين على انكار « حتمية » وحدة الهدف ، وعلى محاربة قواها ومنطقها ، ظاهرة مشاهدة في الواقع العربي ؛ وهي ظاهرة لا بد لقوى « وحدة الهدف » الواعية لحتميتها ان تفضحها :

*بالتأكيد المتواصل على مبدأ أن التقدم في الوطن العربي لا يمكن أن يبنى على أساس التجزئة ؛

*وبالتأكيد العنيد على النتائج الاساسية التي تترتب على الوعي العلمي لهذا المبدأ ، وعلى الايمان الصادق به ؛

إن في هذا سبيل أساسي من سبل النضال ، النظري والتنظيمي والتطبيقي ، اللازم لتحقيق حتمية « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ، كعنصر من عناصر حتمية « وحدة الهدف » العربي الثوري .

رابعا :

إن الذين ينكرون المعنى الرابع من معاني مضمون حتمية الاشتراكية الديموقراطية العربية :

ا — من حيث ينكرون حتمية الثورة كسبيل لا سبيل سواه لامكانية بناء الاشتراكية — الديموقراطية العربية ؛

ب — أو من حيث ينكرون حتمية كون هذه الثورة،القادرة على تحقيق تلك الامكانية ، ثورة عربية « واحدة — متواصلة » ؛

ج — أو من حيث ينكرون حتمية قيام الحركة العربيــــة الثورية الواحدة «كأداة» — لا أداة غيرها — تقدر على قيادة الثورة العربية وقواها على طريق بناء « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية ؛

هؤلاء كلهم ، يعبرون — بانكارهم أياً من هذه الحتميات الثلاث — عن موقف المنكر ، الواعي او غير الواعي ، للمعاني الثلاثة الاخرى من معاني مضمون حتمية « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية التي بسطناها وحللناها آنفا ، وذلك لأن هذا المعنى الرابع ، بكل حتمياته ، هو نتيجة تنبع ، بالضرورة

من حتمية العناصر الثلاثة المذكورة ؛

واذا كانت « حتمية الثورة » كعنصر من عناصر مضمون حتمية — « الاشتراكية — الديموقراطية » بديهية لا يجرؤ على مناقشتها او انكارها أي منطق جدير بالالتفات اليه ، فاننا فيما تقدم من أبواب هذا الكتاب جميعها قد بسطنا وناقشنا وأسقطنا جميع الحجج والتيارات التي تعترف « بحتمية الثورة » ولكنها تنكر ، عجزا وجهلا أو تضليلا وتجاهلا ، : حتمية كون هذه الثورة ، في الوطن العربي ، ثورة « واحدة — متواصلة » ، وحتمية قيام « الحركة العربية الثورية الواحدة » كطليعة تجسم بكل مقوماتها أداة الثورة « الواحدة — المتواصلة » وطليعتها .

* * * * *

إن قوى الثورة العربية ، الجماهيرية منها والطليعية ، الشعبية منها والرسمية:

*مطالبة ، علميا ، بأن توفر لنفسها الاقتناع العميق الصلب « بحتمية» الاشتراكية — الديموقراطية العربية في معانيها الاربعة المذكورة ؛

*ومطالبة ، مصيريا ، بأن تجسم هذا الاقتناع الواعي بالنضال الثوري المتواصل الواحد الذي يعبر : بعقيدته، وهدفه ، ومناهجه، وأداته، عن ادراك المقومات اللازمة لتحقيق هذه الحتمية ،

إن تحقيق هذه الحتمية هو ، في النهاية ، مرهون بالارادة الثورية العربية ، وهو امتحان لهذه الارادة وقواها .

— ٣ —

البعد القومي

في « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية

ان « البعد القومي » بعد اولى من أبعاد « الاشتراكية — الديموقراطية »

العربية ، يقوم كعنصر أساسي من عناصر جميع أولياتها المذكورة آنفا بدون استثناء ؛ فهو عنصر أساسي من عناصر أساسها العقائدي ، ومن عناصر مضمونها – بهدفه ودعاماته ونهجه – ، ومن عناصر حتميتها التاريخية ، ومن عناصر مشاكلها ومراحلها وحلولها التطبيقية .

ذلك ان « البعد القومي » بعد أساسي أولى من ابعاد الثورة والثورية العربيتين ، ذاتهما ؛ يترتب على جهله أو تجاهله : ان يفقد الجاهلون او المتجاهلون له سمة الثورية والتقدمية واليسارية ، وان يقعوا ، حتما ، في مواقع الثورة المضادة وبين صفوف قواها .

فيقعون في موقع التصادم مع حركة التيار « الاشتراكي – الديموقراطي » في الوطن العربي ، وقواه ، مهما كانت المبررات او الشعارات التي قد يسوقها أصحاب هذا الموقف ، أو يرفعونها ، على مختلف دوافعهم وعقائدهم وأحزابهم .

إن « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية ، بالبعد القومي ، تكون « قومية – وحدوية » في جميع أولياتها : اي في عقيدتها ، ومضمونها ، وحتميتها التاريخية .

(١) ان « البعد القومي » عنصر أساسي من عناصر الاساس العقائدي « للاشتراكية – الديموقراطية » العربية ، لأن مبدأ القومية وسنة النزوع القومي هما مبدأ وسنة أساسيان وأوليان يكونان ، مع مبادىء الاشتراكية والديموقراطية والعقلانية العلمية وسننها ، مضمون النظرية « الحركية – الحياتية – الانسانية » التي تكون ذلك الاساس العقائدي .

ولانه يترتب على ذلك ، ان « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية :

* تقع في نطاق الحل « القومي – الاشتراكي – الديموقراطي » ، وترتكز إلى الاساس العقائدي الذي يجسمه هذا « الحل » الانساني الشامل الجديد ؛

* وتتميز عن غيرها من « الاشتراكيات » التي تقوم على أسس عقائدية « لا قومية » ، كالاشتراكية الماركسية بمدارسها التقليدية المختلفة ، تميزاً أساسيا يبدو في المعاني والمسالك التي بسطناها بصورة مفصلة في هذا « البيان القومي الثوري » ؛ وفي مقدمتها :

ا ــ نقض ورفض الاتجاه «اللاقومي »: الذي يعتبر « القومية » وهما برجوازيا ، ويرى في النزوع القومي نزوعا رجعيا ، والذي يؤكد ــ عقائديا وحركيا ــ ان الانتصار في معركة بناء الاشتراكية بناء علميا في أية أمة ، وعلى النطاق العالمي ، لا يتحقق الا تحت علم البروليتارية الدولية اللاقومية ، بسلاحها المجرب : في محاربة « القومية » ، وفي تحرير الطبقات العاملة من تأثيرها وتخديرها .

ج ــ نقض ورفض الاتجاه « الرجعي » : الذي يحاول أن يجعل من « القومية » سلاحا من أسلحة الطبقات المستغلة في تضايل قوى الشعب العاملة وثلم ارادتها الثورية ؛ والذي يؤكد ــ عقائديا وحركيا ــ أن القومية وسنة النزوع القومي تنكران الطبقية وترفضان الصراع الطبقي بين ظهراني الامة الواحدة ، مستهدفا من ذلك ضرب « الاشتراكية ــ الديموقراطية » كهدف قومي ثوري ، أو ضرب المنهج العلمي في تحقيقها ، وذلك باحلال القومية، الطوبائية أو الرجعية، محل القومية الثورية ؛

د ــ نقض ورفض الاتجاه « الاقليمي» الذي ينكر القومية العربية كقومية واحدة لامة واحدة ، أو يتنكر للمنطق النابع منها ، فينتهي ، بذلك الانكار أو بهذا التنكر ، إلى مفاهيم وتصورات ومناهج وخطط أقليمية تفتت هدف « الاشتراكية ــ الديموقراطية » في الوطن العربي إلى اشتراكيات أو ديمقراطيات او اشتراكيات ــ ديمقراطيات ، اقليمية ... مصرية أو سورية أو عراقية أو جزائرية ... وهكذا .

لذلك فان « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية – في أساسها العقائدي – « قومية – وحدوية » ؛

* * * *

(٢) ان « البعد القومي » عنصر أساسي من عناصر مضمون « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية ، سواء أكان ذلك في هدفها أو في دعاماتها أو في نهجها ؛

ا – فهو عنصر أساسي من عناصر هدفها ،

* لان هذا الهدف – على وجه التحديد الحتمي العلمي – هو بناء المجتمع « الاشتراكي – الديموقراطي » العربي كمحتوى لدولة الوحدة العربية ، فهو ليس أي شيء دون ذلك أو غير ذلك .

* ولأن القيم « الاشتراكية – الديموقراطية » ، والآفاق الحضارية المنشودة التي ينطوي عليها هدف « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية ، هي قيم وآفاق مطلوبة للمواطن العربي ، في وطنه الكبير كله . ولا تتوفر الامكانيات البشرية والطبيعية لتحقيقها وبلوغها ، في الواقع العربي ، في هذا العصر ، الا على نطاق « قومي » يشمل الوطن العربي كله ، ليس على أي نطاق « اقليمي » آخر ؛ . .

ب – وهو عنصر أساسي من عناصر دعاماتها – « الاشتراكية » ،و « الديموقراطية » –

* لأن كل دعامة من هذه الدعامات هي – في مضمونها وفي معركة تحقيقها وحمايتها وفي القوى المتصارعة حولها ، ثم في مصيرها – دعامة تمتد على النطاق القومي العربي بغير حدود ، وترتبط بهدف الوحدة العربية ارتباطا مصيريا متبادلا ،

ان هذا القول يصح في دعامات « الاشتراكية » العربية الستة ، وفي دعامات « الديموقراطية » العربية الخمسة كما بسطناها فيما تقدم ؛

خ – وهو عنصر اساسي من عناصر نهجها « الاشتراكي – الديموقراطي » :

* لأن هذا النهج ، في الجوهر الاساسي ، نهج « طبقي – قومي » كما أوضحنا ذلك واثبتناه : لدى تحليل التناقضات في الواقع العربي وبيان حركة الصراعات الدائرة حولها ، ولدى صياغة قوانين الثورة العربية القادرة على حل تلك التناقضات وعلى قيادة المد القومي الثوري العربي على طريق النصر في تلك الصراعات ؛

* ولأن أركان هذا النهج السبعة – من الثورة والثورية ، الى الصراع الطبقي ، الى التأميم ، الى « الديموقراطية – الثورية » : بتعريفها للشعب والحرية ، وبمؤسساتها واجراءاتها وفعاليتها وعلاقتها ، الى التخطيط ، الى العلم والتكنيك والصناعة ، الى الدفاع والجيش . . كلها أركان لا تستقيم اقامة أي منها أو ممارسته ، بصورة علمية ، الا في وعي دائم لمداه القومي العربي ولارتباطه ارتباطا حياتيا بهدف الوحدة العربية .

لذلك فان « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية – في مضمونها – « قومية – وحدوية » ؛

* * *

٣ – ان « البعد القومي » ، أخيرا ، عنصر أساسي من عناصر مضمون حتمية « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية ، بحيث لا يتحقق ادراك هذه الحتمية او تحديد القوى الصانعة لها ، ولا يمكن احراز النصر في معركة تحقيقها : بغير وعي البعد القومي فيها ، وبغير استلهام منطقه استلهاما امينا ؛

إن ادراك ان البعد القومي هو عنصر أساسي من عناصر مضمون حتمية « الاشتراكية – الديموقراطية» العربية يمثل ، في الحقيقة ، الادراك العلمي المتكامل – في هذا العصر – لمنطق الثورة العربية وقوانينها ؛ من حيث كونه الادراك الذي يقرر ، حسما ونهائيا ، :

أ ـ أنه اذا كانت « الاشتراكية ـ الديموقراطية » هي حل حتمي لصنع التقدم كفاية وعدلا في الواقع العربي القائم ، فكانت لذلك « واجبة » ، فان « الوحدة العربية » أيضا هي ظرف ـ أو شرط ـ حتمي ايضا لامكانية تحقيق هذا الحل ، وهي لذلك « واجبة » أيضا ؛

ب ـ أنه اذا كانت « الاشتراكية ـ الديموقراطية » هي محرك أساسي أولي للقوى الشعبية العاملة : يدفعها ، حتما ، لحجب « الولاء » عن كل عهد أو نظام رجعي في الوطن العربي يعادي « الاشتراكية ـ الديموقراطية » او يعيق بنائها ؛ ويدفعها ، حتما ، لمعارضته ومحاولة اسقاطه . . فان « الوحدة العربية » محرك أساسي وأولي لهذه القوى الشعبية العاملة : دفعها ، دوما ، ويدفعها ، حتما لحجب « الولاء » عن كل عهد أو نظام اقليمي او انفصالي في الوطن العربي يعادي « الوحدة العربية » أو يعيق قيامها ، ولمعارضته ومحاولة اسقاطه ؛ حتى لو كان ذلك العهد أو النظام « اشتراكيا » ، أو ادعى ، بأنه « اشتراكي » ؛

واذا كان التضليل المنهجي ، والعبث بالشعارات ، عاجزين عن فض الجماهير العربية عن النضال المتواصل طلبا « للاشتراكية ـ الديموقراطية » ، فان التضليل المنهجي والعبث بالشعارات اعجز من ان يفضا الجماهير العربية عن النضال المتواصل طلبا ثوريا « للوحدة العربية » يسقط كل أعدائها مهما كانت الاقنعة التي يلبسونها ؛

لذلك ، فان « الاشتراكية ـ الديموقراطية ـ العربية » ـ في حتميتها ـ « قومية ـ وحدوية » ؛

* * *

ان البعد القومي « للاشتراكية ـ الديموقراطية » العربية ، والبعد الاشتراكي ـ الديموقراطي « للوحدة العربية » هما في الحقيقة جوهر الثورة العربية المميز ؛ وهما جناحا الثورية العربية ، التي تتحول بفقد أي منهما الى تحرك عاجز عن الارتفاع الى مستوى آمال الجماهير العربية ونضالها وحركتها الثورية ، لا يلبث ، في عجزه ، أن يتحول الى تحرك مضاد لها .

« اشتراكية — ديموقراطية » عربية

ليس « تطبيقا » أو « طريقا » عربيا للاشتراكية

في ضوء ما تقدم من تحليل لاوليات « الاشتراكية — الديموقراطية » العربية — أوضحنا به اساسها العقائدي ، ومضمونها العلمي — الانساني، وحتميتها التاريخية ، وبعدها القومي — نصبح قادرين على حسم الموقف ، بصورة علمية مسئولة ، تجاه مسألة أصبحت ، اليوم ، مدار خلاف عقائدي صريح ، ومحور صراع حركي مقنع ، يدوران ، حولها ، بين القوى الاساسية المتصارعة بين ظهراني الأمة العربية في مرحلة التحول الثوري القائمة في حياتها .

ان هذه المسألة تصاغ وتطرح في أشكال متعددة ، أهمها الصيغة التالية : أي التعبيرات هو الصحيح علميا والمناسب حركيا . . هل هو تعبير الاشتراكية « العربية » ؟ ، أم تراه تعبيرات أخرى تطرح في مواجهته وكبديل عنه مثل تعبيرات : الاشتراكية « الرشيدة » ؛ والاشتراكية « الدستورية » ؛ و « التطبيق » أو « الطريق » العربي للاشتراكية ؟

ان هذه المسألة — في نشوئها وطرحها ، وفي حقيقتها ومحتواها ، وفي النتائج التي تترتب على الموقف منها — مسألة عقائدية — حركية ، ملحة :

• فهي ليست مسألـــة مصطنعة ، او لفظية ، أواكاديمية ، أوثانوية، أو غير ملحة ؛

• وهي لا تقبل موقفا يتجاهلها أو يتجنب مواجهتها ؛ ولا تقبل ، كذلك،

موقفا يواجهها فيستخف بها ، ويكون غير حاسم أو مسئول تجاهها ،

* * *

١ – انها ليست مسألة مصطنعة ، في نشوئها او طرحها :

فلقد نشأت وطرحت ، وكان طبيعيا ان تنشأ وتطرح ، مع مباشرة عملية التحويل الاشتراكي واتساعها ، بين ظهراني الأمة العربية في هذا العصر ؛ وذلك لما يلي :

لأن هذه العملية الجذرية بوشرت وتقدمت في اجزاء الوطن العربي التي « اعلنت » الاختيار الاشتراكي – الديموقراطي وباشرت بعض الاجراءات على طريه ، بغير نظرية متكاملة معلنة ومتبناة بصورة مسبقة ملزمة ؛

ولأن مباشرة تلك العملية وتقدمها جاء ، على تلك الصورة ، في عصر عالمي من أهم سماته المميزة ، ذات الدلالات النظرية العميقة والنتائج الحركية الشاملة – وهي كثيرة – انه العصر الذي يشهد الظاهرتين الكبيرتين المتلازمتين التاليتين ؛

الظاهرة الأولى : حصار الرأسمالية – الامبريالية والمحلية – وانحسارها ،

الظاهرة الثانيه : تعدد التجارب « الاشتراكية » تعددا يجسم تباينات جوهرية في كثير من أولياتها الاساسية ، ويكاد يواكب « التعدد القومي » للأمم التي تبني هذه التجارب ،

ويبدو هذا التعدد ، بصورة واضحة ، بالتباين الاساسي بين التجارب الاشتراكية التي تبنى في بلاد العلم الثالث من جهة وبين ما يبنى منها في الكتلة الشيوعية تحت رايات الماركسية وعلى أسس عقائديتها ومناهجها مـن جهة أخرى ؛

ولكنه تعدد يبدو ، فوق ذلك ، بالخلافات والصراعات التي نشأت ونمت ، في هذا العصر ، بين الدول والاحزاب الشيوعية في نطاق المعسكر الشيوعي

ذاته حتّى كسرت هذا النطاق الذي كان مظهرا من مظاهر وحدة « الاشتراكية العلمية ! ؟ » ؛ ففتحت ، بذلك ، أبواب المستقبل الفسيحة أمام تطور تاريخي كبير يسير على طريق تعدد « الاشتراكيات » ، حتى في هذا المعسكر ، تعددا « قوميا »، على الرغم من انها، كلها، ترفع رايات الماركسية اللينينية، وتعلن انها الاشتراكية « العلمية » ؛

ومن تفاعل هاتين الظاهرتين الكبيرتين نشأت خلافات فكرية وصراعات حركية : تدور حول أوليات الاشتراكية والمسائل التي تطرحها ؛ وتشمل العالم كله : وتتبلور ، بين ظهراني الامة العربية — في جملة ما تتبلور فيه — في الخلافات والصراعات التي تدور حول المسألة التي نحن بصددها ، كما صغناها ، آنفا ؛

انها اذن مسألة تقع ، في نشوئها وفي طرحها، ضمن نطاق «حرب المصطلحات» الدائرة على الصعيد العالمي في هذا العصر ؛ بين الحلول والقوى الرئيسية الثلاثة التالية :

١ — الحل الرأسمالي — « اللااشتراكي » — وقواه ؛

٢ — الحل الشيوعي — « اللاقومي » — وقواه ؛

٣ — الحل الثالث — « الاشتراكي — القومي » — وقواه ؛

وهي ، في الوطن العربي ، تجسم مظهرا من مظاهر الصراع بين هذه القوى وشكلا من اشكاله التي تحدد بمعطيات الواقع العربي القومية .

ب — وهي ليست مسألة « لفظية » او « اكاديمية » في حقيقتها ومحتواها :

لأن تلك التعبيرات المختلفة انما تجسم اختلافات وتباينات تصل حـد التناقضات تجاه قضية الاشتراكية في جميع اولياتها : أي تجاه أساسها العقائدي ؛ وتجاه مضمونها — كهدف ودعامات ونهج — ؛ ثم تجاه حتميتها ؛

انها اختلافات وتباينات وتناقضات يدركها الذين يصرون ، في وعي ، على

استعمال كل تعبير منها ويرفضون استعمال التعبيرات الاخرى ، وتتبلور في صراعات حركية وسياسية تدور بينهم ؛

ولكنها فوق ، ذلك ، تجسم ، في الوطن العربي بالذات ، اختلافات وتباينات تصل حد التناقضات ، وتتبلور في صراعات ، صريحة أو مقنعة ، تدور حول هدف « الوحدة » وحول نوع ومدى الصلة بين « الاشتراكية » و « الوحدة » في الواقع العربي ؛

حـ — وهي ليست مسألة ثانوية او غير ملحية :

لانها — وتلك هي ظروف نشوئها وطرحها ، وهذه هي حقيقتها ومحتواها — لا يمكن ان تعتبر ثانوية أو مؤجلة : الا حيث يُعتبر عاملا الوعي العقائدي المسئول وكسب المعارك العقائدية في مواجهة الخصوم عاملين ثانويين في احراز النصر على طريق الهدف ، وفي حماية ما يتحقق من مكاسب على طريقه ؛ أو حيث يُعتبر تحقيق الوعي العقائدي المسئول تجاه هذه المسألة بالذات وكسب المعركة الدائرة حولها أمرا ثانويا أو مؤجلا ؛

ولكن هذين الموقفين ، في اساسية المسألة والحاحها ، موقفان مردودان ؛ فأولهما انتهازي والآخر مخادع ؛

ان المسألة ، موضوع بحثنا ، أصبحت ، بين صفوف الجماهير والطلائع العربية الثورية ، مسألة حية وملحة بصورة أوضح من أن تقبل موقفا يتجنب مواجهتها بزعم انها مسألة غير ملحة ، وأعمق من ان تقبل موقفا يواجهها في استخفاف أو في غير مسئولية نظرية وحركية ، بزعم أنها مسألة ثانوية ؛

* * *

ان تحديد الموقف ، من هذه المسألة ، تحديدا علميا ، مسئولا وحاسما ، لابد وان يستند الى تطبيق معيارين :

(١) المعيار النظري : الذي يحدد الجواب المعلل على السؤال التالي :

أي التعبيرات « أصح » ، من ناحية المصطلح والمضمون . . أهو تعبير « الاشتراكية العربية » ؟ ام تراه غيره من التعبيرات ، وعلى الاخص تعبير « التطبيق أو الطريق » العربي للاشتراكية ؟

(٢) المعيار الحركي : الذي يحدد الجواب المعلل على السؤال التالي :

أي التعبيرات « أفعل » ، من ناحية دفع حركة بناء الاشتراكبة بين ظهراني الامة العربية وتعبئة قواها وتمكينها من احراز النصر ، في المعركة بنائها . . أهو تعبير « الاشتراكية العربية » ؟ أم تراه غيره من التعبيرات وعلى الاخص ، تعبير « التطبيق أو الطريق » العربي للاشتراكية .

ولسنا بحاجه للتدليل على أن الجواب على كل من السؤالين ، باستعمال كل من المعيارين،هو عنصر من عناصر الفصل فيالمسألة موضوع بحثنا لأنها مسألة نظرية ـــ حركية ؛

ولسنا بحاجة ، كذلك ، لتدليل على ان الجواب على كل من السؤالين ، باستعمال كل من المعيارين ، يؤثر في الجواب على السؤال الآخر ويتأثر به ، لأن « صحة » الموقف العقائدية ، « وفعاليته » الحركية هما سمتان متفاعلتان تفاعلا متبادلا ، لا تنفصل به أحدهما عن الاخرى ، ولا تقيـّم بمعزل عنها .

فلا يستقيم ، اذن ، تحديد الموقف من المسألة التي نحن بصددها ، بالاستناد الى واحد من ذينك المعيارين وأهمال الآخر أو بتجاهل صلة التفاعل المتبادل القائمة بينهما .

* * *

ان الارتفاع ، في بحثنا هذا ، الى المستوى الذي بلغناه ، بما تقدم ، يكفي لكي يخرج من نطاق البحث ، في مراحله التالية ، تعبيرات : الاشتراكية « الرشيدة » ، والاشتراكية « الدستورية » ، وغيرهما من تعبيرات مماثلة مطروحة ، أو قد تنحت وتطرح ، في هذا المجال ؛ وذلك :

لانها تعبيرات لا تجسم ، بأية حال ، اجتهادات مخلصة — حتى لو كانت خاطئة — تجاه قضية الاشتراكية في أية أولية من أولياتها او في اية مسألة من المسائل التي تطرحها ، كي نحاكمها بالمعيار النظري ؛

ولانها تعبيرات عاجزة — رغم جميع الجهود التي يبذلها أصحابها — عن أحداث أي تأثير حركي ملموس بين صفوف الجماهير العربية أو طلائعها المؤمنة « بالاشتراكية » والمخلصة لها والمتحركة نحو بنائها ، لكي نحاكمها بالمعيار الحركي ؛

ان « أصحاب » تلك التعبيرات ، هم عملاء الاستعمار الجديد وركائزه في الوطن العربي في هذا العصر ؛

وان « الهدف » من طرحها ، هو محاولة وقف تيار الاشتراكية الصاعد وارباك قواه بأمل ضرب احتمالات انفجار الثورة الاشتراكية وامتدادها في الوطن العربي ، وبأمل احداث الثورة المضادة لها حيثما تنفجر وتنتصر من ربوع هذا الوطن .

ثم ان « حقيقة » الاشتراكية ، التي تدعو اليها هذه التعبيرات واصحابها ، كما تبدو واقعيا في نظمهم نفسها — بعلاقاتها وقيمها الداخلية والخارجية — لا تعدو أن تكون قناعا لفظيا زائفا تحاول ان تختفي وراءه نظم طبقية استغلالية ، تابعة للاستعمار الجديد واحتكاراته ، لا تملك شيئا من دعامات النظم الاشتراكية أو اهدافها أو علاقاتها أو قيمها ، بل تجسم كل ما هو مناقض لها وما هو معاد لقواها ؛

ولذلك ، فان بحثنا في مراحله التالية :

* ينحصر في التحليل المقارن لتعبيرين فقط هما : الاشتراكية العربية ، التطبيق أو الطريق العربي للاشتراكية .

* ويستند الى تطبيق المعيارين ، النظري والحركي ، للفصل في الصراع

الدائر حول ايهما هو الاصح والافعل في الواقع العربي .

* * *

١ – المعيار النظري :

يتكون هذا المعيار من قياسين لابد من وعيهما وتطبيقهما ، مجتمعين ، للفصل في أي من التعبيرين اللذين أصبحنا بصددهما هو « الاصح » نظريا ؟ وهما : مقياس المصطلح والصياغة ، ومقياس المضمون ..

المقياس الأول : مقياس المصطلح والصياغة :

يقتضي تطبيق هذا المقياس أن ندرك ونسلم بأن مصطلح « الاشتراكية » يشتمل على اوليات محددة تحديدا تاريخيا وعلميا ؛ وبأن استعمال هذا المصطلح استعمالا صحيحا لابد وان ينطوي على موقف محدد من هذه الاوليات ومن المسائل التي تطرحها كل أولية منها ؛ وهذه الاوليات هي :

(١) اساسها العقائدي ؛

(٢) مضمونها ؛ ويشمل : هدفها : ، دعاماتها ، منهجها ؛

(٣) حتميتها ؛

وبهذا المفهوم الشامل – للاوليات والمسائل التي يشتمل مصطلح الاشتراكية عليها ، وينطوي استعماله ، بالضرورة ، على موقف منها ، وبقطع النظر عن تقييم مضمون هذا الموقف تقييما علميا ، – فان تاريخ الفكر الاشتراكي عرف – على سبيل المثال – ؛ الاشتراكية « الطوبائية » ، والاشتراكية « الفابية » والاشتراكية « الماركسية » ؛ ولم يلبث ان عرف الاشتراكيات الماركسية ؛ كالاشتراكية « التروتسكية » ، والاشتراكية « اللينينية » ؛ ثم عرف الاشتراكيات « الماركسية اللينينية » : كالاشتراكية « الروسيه » والاشتراكية » اليوغسلافية » والاشتراكية « الصينية » . . وهكذا ؛

وعلى الرغم مما بين هذه « الاشتراكيات » من تباين يبلغ حد التناقض في « مضامين » مواقفها تجاه أوليات مصطلح الاشتراكية والمسائل التي تطرحها كلها أو بعضها ، . . فأنها جميعا تستعمل هذا المصطلح استعمالا يشمل تلك الاوليات والمسائل كلها ؛ ويشتمل على موقف منها ؛

فكل استعمال لمصطلح « الاشتراكية » — في أية عبارة أو تعبير — يقصر هذا المصطلح على بعض تلك الاوليات ، أو يقصر محتواه على تحديد الموقف من هذا البعض ، مهملا أو متجاهلا الأوليات الاخرى وتحديد الموقف منها ، انما هو استعمال غير صحيح ، لا يلبث ان يفتح الأبواب واسعة أمام القوى المعادية « للاشتراكية » كي تعبث بمفهومها ، وتربك قواها وتعيق مسيرتها . .

ويترتب على وعي هذا المقياس والتسليم به النتائج التالية :

(١) ان تعبير « الاشتراكية العربية » الجاد الجدير ببحثنا هذا انما هو التعبير الذي يستعمل مصطلح « الاشتراكية » وصفة « العربية » فيه بالدلالات التي تضعه ، من ناحية الشمول ، في مستوى الاشتراكيات المعروفه — كالطوبائية ، والفابية ، والماركسية — والذي يدعى لها ، من ناحية المضمون ، العلمية المدعمة بمنطق التجارب الاشتراكية في جميع انحاء العالم في هذا العصر ؛

فيستعمل مصطلح « الاشتراكية » فيه للدلالة على ما يلي :

• على موقف شامل من اوليات الاشتراكية ووسائلها المذكورة كلها ؛

• وعلى القول بأن هذا الموقف هو الموقف العلمي الذي يؤكده استقراء التجارب الاشتراكية في هذا العصر ؛

ويستعمل صفة « العربية » فيه للدلالة على ما يلي :

• على ان الثورة العربية تقف ذلك الموقف الشامل وتجسمه بالفكر والعمل في تجربتها الاشتراكية ؛

• وعلى ان الثورة العربية وتجربتها أسهمتا — مع الثورات والتجارب

الاشتراكية الاخرى – في استقراء مضمون ذلك الموقف وتأكيده :

* وعلى ان هذا الموقف العلمي الشامل ينطوي على أضافة للفكر والممارسه الاشتراكيين ، لا تنحصر في نطاق التطبيق أو الطريق أو الاسلوب ، وانما تتخطاها كذلك : لتصيب الاساس العقائدي ، والمضمون ، في دعاماته ونهجه ، والحتمية ؛ بحيث يكون هذا الموقف في « كليته» – ليس في كل نقطة فيه – موقفا جديدا متميزا نوعيا عن غيره من المواقف المعروفة التي تقفها الاشتراكيات الاخرى ؛

* وعلى ان « البعد القومي» هو بعد أولي وأساسي من ابعاده « الاشتراكية » يبرز ويفرض ، في نطاق ما تقدم ، أن توصف« الاشتراكية » به ؛

فلا يجوز ، بأية حال ، ان نستعمل تعبير « الاشتراكية العربية » لنعني ونقول :

ان « الاشتراكية » ، في هذا المصطلح ، هي « هدف » يتركز في الغاء استغلال الانسان للانسان ؛ وانها لا تلتزم ، فيما عدا ذلك ، بموقف تجاه الاساس العقائدي أو تجاه عناصر المضمون الاخرى– كالدعامات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وكالنهج – أو تجاه الحتمية ؛

وان « العربية » ، في هذا المصطلح ، هي وصف مميِّز : يدل على موقف « عدم الالتزام » في قضية الاشتراكية بغير الهدف ، فيدل على اخراج الاساس العقائدي ، والدعامات والنهج والحتمية من نطاق الالتزام الاشتراكي ووضعها في نطاق الاجتهاد أو التجربة والخطأ :

لأننا ، بذلك ، نجعل « الاشتراكية العربية » – أردنا أم لم نرد – مرادفة تماما للانتهازية ؛ ونفتح الابواب على مصراعيها لاجتهادات – في اساسها العقائدي وفي دعاماتها ونهجها وحتميتها – تتبلور في أخطر المفاهيم عداء للاشتراكية وقواها . .

(٢) أن تعبير « التطبيق او الطريق » العربي للاشتراكية الجاد الجديد ببحثنا هذا انما هو التعبير الذي يؤدي الدلالات التالية :

أ ــ يستعمل مصطلح « الاشتراكية » فيه للدلالة على ما يلي :

* على موقف من جميع أوليات « الاشتراكية » ومسائلها باستثناء ما يقع منها في نطاق كلمتي « التطبيق أو الطريق » ، أي ما يقع في نطاق « الاسلوب » أو النهج ؛ فيشتمل على الموقف من أساسها العقائدي ، ومن مضمونها ــ كهدف ودعامات ــ ومن حتميتها ؛

* وعلى القول بأن هذا الموقف هو الموقف العلمي الذي يؤكده العلم ومنطق التاريخ ؛ وبأنه موقف « واحد » ، مهما تعددت التطبيقات أو الطرق ، وصولا اليه ؛

* وعلى أن كل « اضافة » تحققت للفكر والممارسة البشرين تجاه أوليات الاشتراكية انما تقع في نطاق التطبيق أو الطريق فقط .

* وعلى أن هذا هو موقف الثورة العربية وتجربتها الذي يبدو ــ صراحة أو ضمنا ــ ، وحاضرا أو مستقبلا ــ في فكر هذه الثورة وعملها ؛

فلا يجوز ، بأية حال ، ان نستعمل مصطلح « التطبيق أو الطريق » العربي ، للاشتراكية ، لنعني أو نقول :

ان الاشتراكية ، في هذا المصطلح ، هي « هدف » يتركز في الغاء استغلال الانسان ومنع قيام هذا الاستغلال ؛ يلتزم به الاشتراكيون اينما بنوا «الاشتراكية أو طبقوها ؛

وأن الالتزام ، بعد ذلك ، بموقف من أساسها ، ومن عناصر مضمونها الاخرى ــ أي دعاماتها ونهجها ــ ومن حتميتها ، ومن المسائل الاساسية التي تطرحها هذه العناصر ، انما يقع في نطاق الطريق أو التطبيق ؛

فنحصر ، بذلك ، مضمون مصطلح الاشتراكية ، في ذلك التعبير ، بالهدف وبالالتزام به ؛

ونوسع ، بذلك ، مضمون عبارة التطبيق أو الطريق — خلافا لما تحتمله — كي تشمل الموقف تجاه تلك العناصر والمسائل الاخرى ؛

فنلغي ، بذلك — اردنا الم لم نرد — كل معنى أو مبرر لاستعمال تعبيرات : الاشتراكية الطوبائية ، والاشتراكية الفابية ، والاشتراكية الماركسية ، بل والاشتراكية العلمية ، من الفكر الانساني ليحل محلها تعبيرات التطبيق أو الطريق الطوبائي أو الاشتراكي أو المركسي او العلمي للاشتراكية ؛ ونفتح الأبواب على مصراعيها ، لاجتهادات حول الطريق والتطبيق — بالمضمون الواسع المذكور — تتبلور في أخطر المفاهيم عداء للاشتراكية وقواها . .

ومعنى ما تقدم : أن تعبير « التطبيق أو الطريق » العربي للاشتراكية لابد وأن يكون مرادفا لتعبير « التطبيق أو الطريق » العربي للاشتراكية الماركسيه ، ليكون تعبيرا جادا بالمضامين المذكورة آنفا .

لأنه غير وارد ، أصلا ، أن يقال بأنه ذلك التعبير يعني ، لدى أصحابه ، تطبيقا اوطريقاعربيا «لاشتراكية» معروفة ، غير الماركسية : كالطوبائية أو الفابية مثلا ؛

كما أنه غير جائز ، كذلك ، أن يقال بأن ذلك التعبير يعني لدى أصحابه تطبيقا أو طريقا عربيا « لاشتراكية جديدة » — في موقفها تجاه أوليات الاشتراكية ومسائلها الاخرى التي تقع خارج نطاق الطريق والتطبيق — صاغتها وأكدتها الثورة العربية وطرحتها على أنها هي « الاشتراكية العلمية الواحدة » ، لأنه عندئذ يصبح تعبير « الاشتراكية العربية » — بالمفهوم المذكور آنفا — هو الصيغة الصحية ؛

٣ — أن الفرق الاساسي في دلالات المصطلح والصيغة بين التعبيرين — فلسنا بمعرض مضمونهما بعد — لا يكمن : في ان تعبير « الاشتراكية العربية » يسلب

الاشتراكية » سمة الشمول الانساني لمضامينها العلمية ، ويؤكد اختلاف هذه المضامين ، في كل نقطة منها ، بين أمة وأخرى أو بين اشتراكية وأخرى ، بينما تعبير « التطبيق أو الطريق » العربي للاشتراكية يُبرز ذلك الشمول ويؤكد وحدة تلك المضامين في أهم نقاطها ؛ والا لكان من الواجب ، بهذا المنطق العجيب ، ان تلغى عبارات القومية العربية والادب العربي والصناعة العربية والثورة العربية . . وهكذا ؛ ليحل محلها الطريق أو التطبيق العربي للقومية ، وللادب ، وللصناعة ، وللثورة ، وهكذا ؛

ولكن الفرق الاساسي والحقيقي يكمن : في أن تعبير «الاشتراكية العربية» يكشف عن عقلية علمية تقدمية تعني أن امكانيات التطور والتقدم في الفكر والتجارب الاشتراكية تتخطى ، وقد تخطت فعلا ، الاشتراكية الماركسية او الماركسية اللينية في مسائل كثيرة لا تقع في نطاق التطبيق أو الطريق فقط ؛ بينما التعبير الثاني يكشف عن عقلية جامدة رجعيه تأبى ان تعترف بامكانية حدوث ذلك التخطي ، أو بحدوثه فعلا ، إلاّ تجاه المسائل التي تقع في نطاق « التطبيق أو الطريق » ؛

٤ — اننا بذلك نصبح امام مهمة المقارنة بين تعبيرين فقط ، هما تعبيرا : « الاشتراكية العربية » و« التطبيق أو الطريق » العربي للاشتراكية الماركسيه ؛ لنفصل بينهما باستعمال المقياس الثاني من مقاييس المعيار النظري، وهو مقياس المضمون .

المقياس الثاني ، وهو مقياس المضمون :

يقتضي استعمال هذا المقياس ان نجيب على الاسئلة التالية حسب ترتيبها الآتي ؛ وهي :

١ — هل للثورة العربية موقف عقائدي محدد ومعلن تجاه أوليات الاشتراكية ومسائلها التي ذكرناها آنفا ، أم تراها لا تملك مثل هذا الموقف تجاه تلك الاوليات والمسائل كلها أو بعضها .

٢ ــ واذا كان للثورة العربية موقف عقائدي محدد ومعلن تجاه تلك الاوليات والمسائل ، كلها أو بعضها :

فهل هو ، بكليته واساسياته ، موقف جديد : ينطوي على « اضافة » للفكر الاشتراكي ، ويتميز « نوعيا » عن الاشتراكية الماركسية بصورها المتعددة بحيث تقتضي تلك الاضافة وهذا التميز استعمال « الاشتراكية العربية » للدلالة عليهما ، ولوضع هذه الاشتراكية من ناحية الشمول في مصاف الاشتراكية الطوباثية ، والفابية ، والماركسية ؟

أم تراه ، بكليته واساسياته ، موقفا لا ينطوي على مثل تلك الاضافة ، ولا على مثل ذلك التميز النوعي ، ولا يختلف عن الاشتراكية الماركسية ، بكليتها وأساسياتها ، الا اختلافات تفصيلية أو مرحلية أو منهجية تقع في نطاق مفهوم « التطبيق » أو « الطريق » بحيث يكون تعبير « التطبيق » أو « الطريق » العربي « للاشتراكية الماركسية » هو التعبير الاصح في الدلالة عليه .

٣ ــ واذا كان تعبير الاشتراكية العربية هو « الاصح » في الدلالة على موقف الثورة العربيه من أوليات الاشتراكية ومسائلها :

فهل هو الموقف الصحيح « علميا » بمنطق هذا العصر ؛

أم تراه موقفا ينقضه العلم ومنطق هذا العصر ، فلا بد وان يتطور ويتغير مع امتداد التجربة العربية الاشتراكية ونموها ــ أفقيا ورأسيا ــ بحيث ينتهي الى تبني الموقف الماركسي ؛ الامر الذي يفرض ضرورة استعمال تعبير « التطبيق أو الطريق » العربي للاشتراكية .

وغني عن التأكيد ، ان هذا « البيان القومي الثوري » ــ بجزأيه ــ يشتمل على اجابة علمية على هذه الاسئلة جميعها ؛ تؤكد ، بصورة حاسمة ومفصلة ومعللة ، ان تعبير « الاشتراكية العربية » هو التعبير الصحيح بمقياس « المضمون » فهو الصحيح في « الدلالة » على موقف الثورة العربية من اوليات الاشتراكية

ومسائلها ؛ وهو الصحيح « علميا » ، بمنطق هذا العصر ؛

يكفي أن نشير ، في هذا المجال ، اشارة خاصة للنقاط التالية :

(١) أنه على الرغم من أن « الاشتراكية » في الوطن العربي لا تزال فتية نامية : لم تبلغ مستوى النضج في احزاء الوطن التي باشرت عملية التحويل الاشتراكي ، ولم تمتد ، بامتداد الثورة الوحدوية ، لتشمل الوطن كله أو أكثره ، فلم تأخذ ، كذلك ، ملامحها المتكاملة كمحتوى له

فأن « الاشتراكية » في الوطن العربي :

ليست مجرد « الاجراءات » الاشتراكية التي تمت في بعض اجزاء الوطن ؛

وليست ، أيضا ، مجرد « تجربة » ممارسة تطبيق هذه الاجراءات وحمايتها وتطويرها في أي من هذه الاجزاء ،

وليست ، كذلك ، مجرد اجراءات او تجربة ، بغير أساس نظري ، تنتظر او تقبل – تراثيا وواقعيا ومصيريا – « التنظير » الماركسي ، بكليته : في أية صورة من صوره ، وبمنطق أية مدرسة من مدارسه التي اصبحت كثيرة ومتصارعة .

وانما « الاشتراكية » في الوطن العربي عنصر من عناصر « وحدة الهدف » ، يأخذ مكانه الى جانب العناصر الاخرى، ويشاركها أساسها العقائدي، ومضمونها ومنهاجها وقواها ومصيرها ؛

وفي نطاق هذا المفهوم تقع وتقيّم جميع الاجراءات والتجارب التي نشهدها في بعض اجزاء الوطن ، لانها تقع في نطاق الحل « القومي – الاشتراكي – الديموقراطي » كحل جديد : انساني شامل ؛ وعلمي ثوري .

* فالبعد القومي ، بعد اساسي من ابعاد « الاشتراكية العربية » ، : يرفض

اللاقومية – الاقليمية والأممية – ويؤكد ان الاشتراكية العربية لا تبنى على أساس التجزئة أو بالمنطق اللاقومي الاقليمي او الأممي ؛ ولا تتحقق ، بملامحها الكاملة ، الا في دولة الوحدة الشاملة ؛

* والوجه الديموقراطي ، وجه اساسي ملازم للوجه الاشتراكي في المجتمع العربي المنشود ؛ يرفض ديكتاتورية الطبقة ، حتى لو كانت طبقة البروليتاريا ؛ ويقيّم الفرد والاجيال تقييما غائيا ؛ فهي « اشتراكية – ديموقراطية » ؛

* والبعد « العقلي – الروحي » ، بعد أساسي من أبعاد الاشتراكية العربية » ، يؤكد دور العلم والعقل والقيم الروحية تأكيدا يرفض الزعم بأن العقائدية والدعوة الالحاديتين هما شرط أساسي لإمكان بناء الاشتراكية :

وبهذه الابعاد العامة ، وغيرها من نقاط اساسية محددة وردت تفصيلا فيما تقدم من عرض لاوليات الاشتراكية العربية ، فان « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية هي « الاشتراكية العلمية » في هذا العصر ؛

وبمنطق هذه « الاشتراكية – الديموقراطية » العربية ، ليس بأي منطق آخر ، تـُقيَّم « الاجراءات » الاشتراكية وتحاكم « تجربة » ممارستها القائمة في بعض اجزاء الوطن ، ويتقرر كذلك مصير هذه الاجراءات والتجارب ، ومصير العهود التي تقيمها وتمارسها ؛

(٢) ان النقاط الاساسية – العقائدية والتطبيقية – التي تفترق بها «الاشتراكية» العربية افتراقا نوعيا عن الاشتراكية – أو الاشتراكيات – الماركسية ، أو الماركسية – اللينينية ، لا تنفي النقاط الأساسية – النظرية والتطبيقية – التي تتفق فيها «الاشتراكية العربية» مع الاشتراكية أو الاشتراكيات الماركسية أو الماركسية اللينينية ؛ وهي النقاط التي بيناها ، ووضعناها في اطارها الصحيح ، عندما حللنا أوليات «الاشتراكية – الديموقراطية» العربية في هذا الفصل ؛

ولكن وعي نقاط الاختلاف والاتفاق ، وتقييمها تقييما علميا ، هما الوعي

والتقييم اللذان يقرران أن تعبير «الاشتراكية ــ الديموقراطية» العربية هو ، لا غيره ، التعبير «الصحيح» في الدلالة الصادقة على الموقف العربي ، من قضية الاشتراكية؛ وذلك لأن، نقاط الاتفاق لا تَجُبُّ نقاط الاختلاف ولا تضعها في نطاق التطبيق أو الطريق فحسب ؛

(٣) ان حكم العلم ومنطق التجارب الاشتراكية على النطاق العالمي ، في هذا العصر ، صريحان ــ صراحة واضحة لا ينكرها الا كسيح عاجز أو مغرض مكابر ــ في تأكيد الحل «الاشتراكي» كحل حتمي يقع ــ بكل أبعاده ــ في نطاق الحل «القومي ــ الاشتراكي ــ الديموقراطي» الذي يتناقض تناقضا عدائيا مع الحل الرأسمالي ويتخطى ، في الوقت نفسه ، الحل الشيوعي ، كما أوضحنا ذلك ، بالتفصيل ، في فصول مختلفة من البيان القومي الثوري .

ان المعيار النظري ــ بمقياسيه المذكورين ــ اذن ، يؤدي ، بصورة علمية وموضوعية وحاسمة ، الى تأكيد تعبير «الاشتراكية العربية» ، والى اسقاط كل تعبير غيره ، بما في ذلك تعبير «التطبيق أو الطريق» العربي للاشتراكية .

* * *

٢ ــ المعيار الحركي :

إن هذا المعيار يمكن ان يسمى المعيار السياسي ، ايضا ، ويتركز ، كما سلف ، في الجواب على السؤال : أي التعبيرين موضوع المقارنة هو «الافعل» ــ ايجابيا وجوابيا ، هجوميا ودفاعيا ــ في دفع حركة بناء الاشتراكية وتعبئة قواها وحماية منجزاتها وامتداد نطاقها ــ أفقيا ورأسيا ــ على طريق قيام المجتمع الاشتراكي ــ الديموقراطي العربي كمحتوى لدولة الوحدة المنشودة ؟؛

وغير عسير ان نقرر بأن تعبير «الاشتراكية العربية» هو التعبير الافعل حركيا ، فهو التعبير الذي يجب ان يبقى شعار الثورة العربية وقواها ؛ وذلك للاسباب التالية :

(١) ان تعبير «الاشتراكية العربية» ، من حيث كونه التعبير الأصح

والأصدق نظريا وعلميا ، كما بينا فيما تقدم فانه يكون ، الى هذا المدى ، التعبير «الأفعل» حركيا ؛

(٢) ان تعبير «الاشتراكية العربية» أقرب منالا للعقلية الجماهيرية بصفة عامة ، وأكثر ارتباطا بوجدان الجماهير العربية – القومية – وتكوينها النفسي ؛ فهو أكثر جماهيرية .

وما دام واضحا ومسلما به ، ان مجرد استعمال أي من التعبيرين لا يغني ، في ذاته – شيئا – لأغراض توعية الجماهير وتعبئتها توعية علمية وتعبئة عقلية – عن توضيح المضامين وتأكيدها ونشرها بصورة منهجية ، فان التعبير الاقرب منالا للعقلية الجماهيرية والاكثر ارتباطا بوجدان الجماهير العربية وتكوينها النفسي ، يكون ، بلا ريب ، التعبير الافعل حركيا .

(٣) ان شعور الجماهير ، المبرر علميا ، بأنها تسهم اسهام اضافة اصيلة – يرقى الى مستوى الرسالة الحضارية – في صنع حياتها بل في صنع الحياة على الارض كلها هو عامل حركي هائل ومجرب ، عبر التاريخ ، في دفع حركة جميع الامم ؛

لذلك فان حق الجماهير العربية في أن ترفع شعار «الاشتراكية العربية» وتتمسك به : تعبيرا عن شعورها المبرر ، علميا وواقعيا ، بأنها تضيف الى التجارب الاشتراكية العالمية اضافة أصيلة ترقى الى مستوى الرسالة الحضارية هو حق لا يوجد أي مبرر علمي لانكاره ؛ وهو عامل دفع حضاري لا يوجد أي مبرر حركي للتنازل عنه ؛

(٤) ان الصراع الدائر حول التعبيرين موضوع بحثنا :

* لا يقتصر على مجال الصراع حول المصطلح أو الفكر فقط ؛
* ولا يدور حول هدف الاشتراكية فحسب ؛
* ولا ينحصر في الاقطار العربية التي بوشرت فيها اجراءات التحول الاشتراكي ؛

* وانما هو مظهر من مظاهر الصراع – العقائدي – الحركي – السياسي – الشامل : الدائر في الوطن العربي كله بين القوى المتصارعة فيه حول «وحدة الهدف» بصورة عامة؛ وحول صلة «الاشتراكية» بالوحـــدة العربية، بصورة خاصة؛ بل حول «الثورة العربية»، في جميع مقوماتها وابعادها : من عقيدتها الى اهدافها الى أدائها الى نهجها ؛ ومن قواها الى قاعدتها الى قيادتها ؛ ومن هويتها الى رسالتها الى مصيرها .

وان مواقف القوى المتصارعة تجاه هذين التعبيرين توجز كما يلي :

(أ) أما القوة «الاستعمارية – الصهيونية – الرجعية» : التي تتكون من تحالف الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، والتي تحارب وحدة الهدف العربي الثوري في كل عنصر من عناصره، وتشتبك مع القوة القومية الثورية – قوة وحدة الهدف – في معركة حياة أو موت شاملة تحتدم على نطاق الوطن كله وتمتد من الكلمة الى المدفع ؛

فانهـــا تخوض معركة «الكلمة»، أي معركة الفكر العقائدي بمضمونـــه ومصطلحاته وشعاراته – في وعي حقيقي لاهميتها المصيرية، وفي خبث متعدد الاساليب ومتجدد الشعارات ؛

وهي – بعهودها وطبقاتها وقواها التي تجسم الاستعمار القديم – تخوض معركة الكلمة تحت شعارات «اللااشتراكية»، «اللاوحدة» الصريحة ؛ وتحاول ان تستغل «الدين» – خلافا لرسالته – وان تستغل القيم الروحية – خلافـــا لطبيعتها – ابشع استغلال لاحراز نصر في هذه المعركة ؛

وهي – بعهودها وطبقاتها وقواها التي تجسم الاستعمار الجديد – تدرك حتمية فشل الاستعمار القديم وشعاراته المذكورة، فتخوض معركة الكلمة تحت شعارات مزيفة جديدة : كالاشتراكية الدستورية، والاشتراكية الرشيدة، وكالوحدة الاتحادية، والوحدة المتكافئة ؛ وتحارب تعبيري الاشتراكية العربية والتطبيق أو الطريق العربي للاشتراكية ؛

ولكنها – ببعض قادتها ومنظريها وكتابها الاكثر ذكاء والاكبر خطرا – تدخل كطرف ثالث حتى في الصراع الدائر حول هذين التعبيرين ؛ فتحاول العبث بمضمون كل منهما ، عبثا يخدم خططها ومصالحها ؛ ثم تقف الى جانب تعبير «التطبيق أو الطريق» العربي للاشتراكية وضد تعبير «الاشتراكية العربية» ، ادراكا منها أن التعبير الاول أقل قدرة على تعبئة الجماهير العربية وأنه ، فوق ذلك ، يتيح لها ، بحكم صيغته ومصطلحه ، فرصا أكبر في محاربة الاشتراكية والوحدة وقواهما ، من حيث يتيح لها فرص تأكيد سمتي الاقليمية والشيوعية لهذا « التطبيق أو الطريق » ؛

ب – وأما القوة الشيوعية : التي تتكون من الاحزاب الشيوعية ومن القوى المساندة لها أيدلوجيا وحركيا في الوطن العربي ، فانها هي القوة التي بادرت الى نحت شعار التطبيق او الطريق العربي للاشتراكية ، والى طرحه في وجه شعار الاشتراكية العربية ؛ وذلك في محاولة يائسة تسابق الزمن :

تستهدف أن تؤكد «التنظير» الماركسي «للاشتراكية» في الوطن العربي ، بعد أن سحبت منها القوة الثورية العربية ، كل الاسلحة والشعارات «التحررية» والتقدمية التي كانت تخوض المعركة بزعم احتكارها ، وبعد أن وضعتها التجربة الثورية العربية ذاتها – وعلى الأخص تجربة الوحدة – في موضع الانعزال ، بل الصراع مع المد القومي الثوري العربي الذي يصنع التحرر والاشتراكية والوحدة ، ويحمي المسيرة الجماهيرية على طريق تحقيقها ؛

وتستهدف أن تستند الى هذا «التنظير العلمي ؟!» ، لتفتيت «الاشتراكية العربية» الى تطبيقات وطرق اقليمية للاشتراكية ؛ ولتفتيت «الثورة العربية» الى ثورات ؛ لتضرب بذلك ووحدة الهدف وحدة الثورة ، ووحدة الأداة ، وهدف الوحدة ؛

كل ذلك بأمل – غير واقعي وغير علمي – في ان توفر المناخ المناسب لتوجيه الثورة العربية واحراز المواقع فيها ، من أجل الوثوب عليها بعد ذلك ؛

جـ – وأما القوى الانتهازية : فان مواقفها من هذا الصراع ، تختلف من مكان لآخر ومن وقت لآخر ، تبعا لما يمليه منطق الانتهاز ؛ فهو موقف تبعي تبدو خطورته في المراحل التي تتطلب «الحسم» ؛ وفي الأحوال التي ترجح فيها كفة القوى المعادية – أو يبدو للعين الانتهازية أنها ترجح – على كفة القومية الثورية .

د – وهكذا فان «القوى» المعادية «لوحدة الهدف» ولوحدة الثورة العربية تلتقي – رغم اختلاف الدوافع والاهداف – على رفض مصطلح «الاشتراكية – العربية» وتسفيهه ، بينما تتمسك به وترفعه الجماهير والطلائع التي تتكون منها «القوة» القومية الثورية» :

وهي القوة المؤمنة بوحدة الهدف العربي الثوري ؛

والواعية لمكان الاشتراكية في وحدة الهدف كعنصر من عناصرها ، وللصلة الجدلية القائمة بين هذه العناصر ؛

والمدركة بأن الثورة العربية «الواحدة – المتواصلة» بالحركة العربية الثورية الواحدة ، هي السبيل العلمي الوحيد لبلوغ هذا الهدف المركب الواحد – بعناصره كلها في الوطن العربي كله – ولحماية ما يتحقق من مكاسب على طريق بلوغه ؛

والتي ترفع شعار «الاشتراكية» العربية وتتمسك به تعبيرا عن ذلك الايمان والوعي والادراك وتأكيدا لها ولمنطقها ؛

٥ – ان تعبير «الاشتراكية العربية» – بالمضمون العلمي الذي بسطناه :

• لا يقيم – ولا يُجسِّم رغبة في اقامة – الحواجز امام التحاق اي فرد من قوى الشعب العاملة بركب الثورة العربية وحركتها ، لمجرد انه كان ملتزما

التزاما عقائديا وحركية معينا ، اذا كان قد تخطى هذا الالتزام تخطيا فعليا ارتفع به الى التزام جديد بالعقائدية والحركية الثورية العربية .

ولكنه تعبير يقيم أحد المقاييس التي تقاس بالنسبة اليها حقيقة هذا «التخطي» وعمقه ومداه لدى كثير من القوى الحزبية السابقة التي تدعيه ، فيقيم أحد وسائل حماية «الثورة العربية» من محاولات التسلل المخادع الهادف .

* ولا يقيم — ولا يجسم رغبة في اقامة — الحواجز بين الثورة العربية وقواها ، وبين التفاعل والتعاون المتبادل مع الدول والقوى والمنظمات المكافحة للاستعمار والاستغلال والتسلط ، المناضلة من أجل انتصار الاشتراكية والمساواة القومية والسلام على نطاق العالم كله ، ومع الدول الاشتراكية أو الشيوعية بصورة خاصة ؛

ولكنه يؤكد ، في صدق ، هوية الثورة العربية ؛

لذلك ، فان الزعم بأن هذا التعبير يقيم مثل هذه الحواجز أو يفقد الثورة العربية مركزها الدولي أو تأييد الدول الشيوعية والاشتراكية بالذات :

* هو زعم مرفوض في «منطقه» الذي يمثل صورة بشعة من التبعة أو الانتهازية ؛

* وهو زعم غير صحيح «في مضمونه» ، تكذبه «التجربة» التي أكدت ان قدرة الثورة العربية على تحقيق ذلك التفاعل والتعاون المتبادل تتناسب تناسبا طرديا مع تأكيد هذه الثورة — حتى بالمصطلح والتعبير — لهويتها الحقيقية : كثورة طليعية في ثورات العالم الثالث ، وكنموذج أصيل للثورة «القومية — الاشتراكية — الديموقراطية» : الصيغة العلمية الجديدة «للثورة» في هذا العصر ؛

* * *

ان الاشتراكية ، في الثورة العربية ، «اشتراكية — ديموقراطية» عربية :

* ليست تطبيقا أو طريقا عربيا «للاشتراكية» ؛

* وليست «اشتراكيات» اقليمية ؛

* وليست تطبيقات أو طرقاً اقليمية «للاشتراكية» ؛

هذا هو منطق العلم والواقع ؛ وهذا هو حكم الجماهير والمصير ؛

الفصل الخامس

الوطن السّليبْ

الوطن السّليب

— ١ —

ان حق الأمة — كل أمة — في وطنها انما هو حق أولي من حقوق الانسان في الحياة والتّراث اللذين يصنع بهما الانسان من الأرض والبيئة — عبر التاريخ المتواصل — وطنا .

وان واجب الأمة — كل أمة — في حماية وطنها : أرضه من أن تغتصب وتمزق ، وثرواته من أن تنهب وتسرق ، وتراثه من أن يداس ويدنس ، وحرماته من أن تستباح وتنتهك ، انما هو واجب يلازم ذلك الحق ، وينبع منه ، ويطلب من الأمة في أدائه كل ارادتّها وحيويتها وطاقتها .

ولقد تعرض الوطن العربي ، في عصور قديمة — وبعد أن أصبح ، بالحياة والتّراث عبر التاريخ ، وطنا واحدا للامة العربية الواحدة — الى كثير من موجات الغزو الأجنبية التي استهدفت أن تقتلع من بعض أجزائه مقومات الوجود والحضارة العربيين ، فانحسرت وتحطمت .

ولقد تعرض الوطن العربي في العصور الحديثة — ومنذ أن بلغت الرأسمالية الأوروبية في تطورها مرحلة الاستعمار — الى محاولات استعمارية عديدة

استهدفت أن تقتطع من هذا الوطن بعض أجزائه : تغتصبها وتفصلها عن جسم الوطن ، ثم تحاول – بالغزو البشري المستورد المستوطن المدعم بالقوة وبغيرها من وسائل الاستعمار والامبريالية – أن تقيم فيها تركيبا بشريا غريبا عن جسم الامة ، لتجتث منها مقومات الوجود والحضارة القوميين العربيين .

إن بعض هذه المحاولات الاستعمارية قد فشل فتحطم على صخرة نضال الجماهير العربية التي دافعت بعناد متواصل عن وطنها وعن مقومات وجودها القومي ومعالم تراثها الحضاري كما حدث في الجزائر : حيث انحسرت عن أرضها العربية موجات الغزاة المستعمرين المستوطنين لتنكفىء منهزمة عائدة الى وطنها الأصلي بعد قرن ونيف من صراع متواصل .

كذلك فان بعض هذه المحاولات لا يزال مستمرا حتى اليوم بصور وأساليب متعددة تنذر بالخطر ، وعلى الأخص في شواطىء الجزيرة العربيـــة الشرقية والجنوبية .

ولكن أجزاء أخرى من أرض الوطن ، نجح المستعمرون والغاصبون في اقتطاعها ، لا تزال تنتظر العودة الى الوطن كانتظار أهلها الذين اخرجوا ، «بالقوة وبالباطل» ، منها أن يتوجهوا ، «بالقوة وبالحق» ، .. عائدين اليها ..

إنها اجزاء من الوطن العربي : اقتطعت منه واغتصبت واخرج منها أهلها بالقوة والتآمر والخديعة ، وبغير وجه حق من طبيعة أو تراث ، أو تاريخ أو عدل .. أو قانون ، بل لقد تم ذلك خلافا لكل هذه الحقائق والمعاني ، وفي وجه مقاومة جماهيرية تاريخية متواصلة .

إنه لا يقلل من معنى هذه المقاومة الجماهيرية المتواصلة ودلالاتها : في وصم ذلك الاغتصاب بأنه عدوان وباطل ؛ وفي تأكيد ارادة الذين وقع عليهم العدوان واغتصبت أوطانهم في أن يردوا العدوان ويستردوا الاوطان ، أن تكون هذه المقاومة الجماهيرية قد فشلت ، حتى اليوم ، في احباط التآمر وهزيمة العدوان والحفاظ على الوطن .. فلقد تضافرت على ضرب تلك المقاومة في معـــارك

متواصلة غير متكافئة قوى متحالفة ضخمة ومتفوقة ـ استعمارية صهيونية اجنبية، وعربية رجعية ـ تمكنت ، بالقوة والتآمر والخديعة والخيانة ، أن تلحق النكسة بنضال الارادة الجماهيرية العربية ، فتغتصب الارض وتخرج أهلها ؛ ولكنها عجزت ، قطعا ، عن قتل تلك الارادة المصممة على استرداد الوطن السليب ، وعن تصفية قواها .

ان هذه الأجزاء هي .. أرض فلسطين السليب ، ولواء الاسكندرون المغتصب ، ومنطقة عربستان المقتطعة .

* * *

ان الثورية العربية ، باسم القوى العربية العاملة ، ترفض ذلك السلب والاغتصاب : فلا تعترف بهما أو بأية نتائج ترتبت عليهما ؛ وتتحداهما حتى يزول «الواقع» الذي قام بهما .

ان الثورية العربية ، بذلك الرفض وهذا التحدي ، انما تؤكد حقوقا ومبادىء انسانية وقومية ، هدرها تحد بشع لأول حقوق الانسان والأمم ؛ وانما تمارس واجبا تقدميا ثوريا ، التردد في أدائه تسليم واستسلام رجعيين للتحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي في عدد من أخطر مؤامراته التاريخية ، ومن أكثرها ظلما وعدوانا .

ان التسليم «بالأمر الواقع» ، سواء كان خضوعا للاغتصاب والاستغلال ، أو كان استسلاما للقوة الغاشمة ، هو موقف :

* يتعارض ، انسانيا وأخلاقيا مع أعمق النوازع الانسانية الايجابية .

* ويتناقض ، علميا وتاريخيا ، مع أوليات الثورية والتقدمية والاشتراكية ؛

وذلك لأن تلك النوازع وهذه الأوليات انما تتجسم ، عبر التاريخ ، في التيار الحضاري الانساني الثوري الذي يرفض كل «أمر واقع» مهما بدا مستقرا ، ويتحداه مهما كان قويا ، ما دام هذا «الواقع» مناقضا لمنطق الطبيعة والحياة

والتاريخ ، متناقضا مع مصلحة الجماهير وارادتها .

وليس من «أمر الواقع» في التاريخ الحديث ، أكثر تحديا لمنطق الطبيعة والحياة والتاريخ ، وأكثر تناقضا مع مصلحة الجماهير وارادتها من اغتصاب أرض فلسطين ، وسلب لواء الاسكندرون ، واقتطاع منطقة عربستان .

— ٢ —

* ان مشكلة فلسطين لا تنشأ ، عبر الزمان ، يوم أصدر الاستعمار بلسان «بلفور» وزير خارجية بريطانيا تصريحه المعروف في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ ، فجاء وعدا ممن لا يملك بما لا يملك الى من لا يستحق .

ان للمشكلة ، قبل ذلك ، جذورا ومقدمات تفضح المصالح والأغراض الاستعمارية المبيتة التي تبلورت في ذلك التصريح ، والتي تصيب أهداف التحرر والتقدم والوحدة وقواها في الوطن العربي جميعه ؛ بل تمتد لتصيب هـذه الاهداف وقواها في آسيا وافريقيا بشكل عام .

* كذلك فان مشكلة فلسطين لم تنته ، عبر الزمان ، يوم انتزع الاستعمار بجهود «ترومان» رئيس الولايات المتحدة الامريكية — قرار الامم المتحدة المعروف في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ فجاء ، أيضا ، قرارا ممن لا يملك بما لا يملك الى من لا يستحق : يتحدى أوليات الحقوق الانسانية والقومية التي يؤكدها ميثاق هذه الهيئة ؛ كما يفضح ، أيضا ، مدى اللاأخلاقية في أساليب التهديد والضغط والاكراه والاغراء التي استعملها الاستعمار الأمريكي — باسم التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي — لفرض هذا القرار أو شرائه أو ابتزازه .

إن للمشكلة ، بعد ذلك ، اطوارا دخلت بها مرحلة جديدة وأدخلت الصراع حولها الى جولة جديدة .

* ثم ان مشكلة فلسطين لا تنحصر ، عبر المكان ، في اغتصاب جزء من

أرض أمة نابض بحياة الملايين من أبنائها ، زاخر بتراث الأجيال من تاريخها هو معظم فلسطين،لكي يُسلَّم لاشتات من غزاة غاصبين كي يقيموا فيه « وطنا قوميا» ثم «دولة عنصرية» غازية معتدية على أشلاء تلك الملايين وحقوقها وتراثها.

ان المشكلة ، عبر المكان ، هي محاولة اغتصاب بالغزو ، وامتداد بالعدوان .. لا تخفي الحركة الصهيونية واسرائيلها أن آفاقها وآمالها تمتد من الفرات الى النيل ، وأن المجال الحيوي لها يمتد عبر القارتين الكبيرتين : آسيا وأفريقيا ..

* ولكن مشكلة فلسطين ، في منطق الحياة والتاريخ والحضارة ، أكبر من هذا كله وأخطر ؛ لأنها تنشأ عن محاولة استعمارية صهيونية تهدف ، منذ البداية ، أن تقيم ، في قلب الوطن العربي وفي مكان استراتيجي متوسط في آسيا وأفريقيا ، قاعدة استعمارية رجعية . وبؤرة تخريب حضاري فاسدة وغريبة من «نوع فريد» ؛ ولقد تجلت هذه المحاولة بعد نصف قرن ، شهد أبشع الأساليب الامبريالية ــ الصهيونية ــ الرجعية المشتركة ، في «دولة ــ جسر» غازية متوسعة مضللة يقيم وجودها «تناقضا فريدا» في هذا العصر من التاريخ .

ــ ٣ ــ

ان مشكلة فلسطين تعود في نشوئها ، عبر الزمان ، الى مطلع القرن التاسع عشر ، عندما نمت الرأسمالية الاوربية ــ واليهودية العالمية عنصر أساسي فيها ــ لتصبح استغلالا بشعا للطبيعة والانسان ، وقهرا رهيبا للأمم والأوطان ، وعلى الأخص في آسيا وأفريقيا ؛ فأصبحت تواجه أثناء نموها على طريق الامبريالية العالمية الرهيبة ، مسألة الحفاظ على امبراطورياتها من احتمالات السقوط والاندثار مع تطور التاريخ ويقظة الشعوب ونضال الجماهير .

وعلى الرغم من التناقضات والصراعات التي كانت تقوم وتدور بين الدول الرأسمالية المستعمرية ، واحتكاراتها العالمية ، فانها لم تعدم التعاون وتنسيق الخطط

لمواجهة تلك الاحتمالات الثورية التحررية التي كانت ، بالطبيعة والضرورة ومنطق التاريخ ، تهدد الاستعمار والاستغلال والاحتكار في القارتين الكبيرتين .

ولقد كان من أقدم الخطط التي تعاونت على وضعها وتنفيذها الـــدول الرأسمالية واحتكاراتها العالمية،في سبيل مواجهة تلك الاحتمالات،الخطط التي تستهدف اقامة وتثبيت أوضاع ، في الوطن العربي ، تخدم تلك الأغراض وتتطور بتطورها ؛

وكانت هذه الخطط تنبع من المركز الخاص الذي يتمتع به هذا الوطن من حيث يشد القارتين الكبيرتين احداهما الى الأخرى ، وتمر منه الطرق البرية والمائية الأساسية التي تربط الدول الرأسمالية الاستعمارية بالمصالح الاستغلالية الهائلة التي أقامتها في تنيك القارتين ؛ ذلك ، بالاضافة الى ما في الوطن العربي ذاته من ثروات طبيعية وبشرية هائلة .

وفوق هذا .. فقد كانت تلك الخطط تجسم عقدا تاريخية قائمة لـــدى الدول الاستعمارية تجاه الأمة العربية وامكانياتها وحضارتها .

ولقد كان من أعرق وأخطر الاساليب والوسائل الاستعمارية التي كانت تستهدف اقامة مثل هذه الاوضاع وتثبيتها في الامة العربية ، اصطناع اسفين ، غريب وغاز ، في قلب هذه الامة : يقوم حاجزا بشريا وحضاريا يفصل امتداد الوطن ؛ ويكون قاعدة استعمارية رجعية وبؤرة تخريب حضاري يعتمد عليها الاستعمار في مواجهة احتمالات الثورات التحررية القومية ، ومواجهـــة امكانيات التقدم الحضاري ، في الوطن العربي ، وعلى نطاق آسيا وافريقيا .

من هذا كله : خدمة له وكذلك استخداما له .. نشأت «الحركة الصهيونية» حركة سياسية استعمارية غازية عدوانية ، وسلاحا خبيثا من أسلحة المصالح الاستعمارية النامية التي تملك «اليهودية العالمية» نسبا كبيرة من رؤوس أموالها وتمسك بعدد كبير من خيوط السيطرة على احتكاراتها وتوجيه دولها .

ولقد كانت الحركة الصهيونية منذ البداية وبالنشأة ، «حركة» سياسية استعمارية غازية غاصبة .. يدفع تحالف «الرأسمالية الامبريالية واليهودية العالمية» للتجمع العدواني فيها ، وتحت لوائها ، اشتاتا من الغزاة يمثلون في تكوينهم العقلي والنفسي «آثار» أجيال متعاقبة من عقد تجاه الانسان وأحقاد على الانسانية ؛

وهي آثار نسج لهم منها ذلك التحالف بعقيدة «شعب الله المختار» وبشعار «العودة الى أرض الميعاد» مضمون الحركة الصهيونية ودوافعها وأهدافها ؛ وصاغ لهم منها ، كذلك ، أساليب هذه الحركة ووسائلها ولا أخلاقيتها .

* * *

لقد جاءت الحركة الصهيونية ، منذ البداية وبالنشأة ، حركة سياسية استعمارية غازية وغاصبة :

(١) تصطنع «لليهود» ، بغير أساس علمي أو تاريخي أو واقعي ، «قومية» تتحدى كل ولاء طبيعي مطلوب للمجتمعات التي كان اليهود يعيشون مواطنين في دولها أجيالا طويلة ؛ فتبعث رواسب التمييز العنصري والتعصب الديني وتغذيها كمحتوى لهذه القومية وكأساس لحركتها .

(٢) وتسهم ، بوعي وتصميم ، في خلق وتقوية حملات الاضطهاد وموجات اللاسامية ضد اليهود في أوروبا ، بما تملكه الرأسمالية اليهودية ، وتمارسه ، من اساليب الاستغلال والوانه لشعوب الدول التي يعيش اليهود فيها ؛ وبما تقترفه من انواع التحديات والخيانات لقضايا هذه الدول في احرج معاركها ؛ حتى لقد أسهمت الحركة الصهيونية ، — كعنصر من عناصر الامبريالية العالمية — في خلق النازية ونموها ، بل وفي دفعها نحو سياستها المعروفة تجاه اليهود .

(٣) ثم تستغل ، ما أسهمت في صنعه من حملات الاضطهاد وموجات اللاسامية ، وما غذته من رد فعل صهيوني حاقد مريض للاضطهاد ، كي تخلق تيارا حركيا يخدم خططها ، وتقيم أجواء عالمية تخدم أغراضها .

(٤) وترفض ، بل تقاوم بوسائل الارهاب المادي والمعنوي — التي توجهها لمعارضيها حتى لو كانوا من بين اليهود أنفسهم — كل اقتراح أو اتجاه ايجابي علمي أو انساني لمعالجة «أزمة اليهود» ، ما دام لا يتفق مع اهدافها ودوافعها العدوانية السياسية :

* فترفض، بل تقاوم بتلك الوسائل وغيرها ، كل اقتراح او اتجاه: يدعو لتحديد الأسباب الموضوعية والتاريخية والواقعية لهذه «الأزمة» ،وينادي ، من من اجل حلها ، بوجوب اندماج اليهود في الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها ، وبضرورة الولاء لها كمواطنين فيها ، بغير عقد الانعزال والانغلاق العنصريين الدينيين ، وبغير امتهان الاستغلال والاحتكار وتجارة رأس المال كوسائل للعيش .

فلقد أعلنت الحركة الصهيونية منذ نشأتها :

* انها ترفض بل تقاوم اندماج اليهود في تلك الشعوب .

* ثم ترفض بل تقاوم ، بتلك الوسائل وغيرها :

كل اقتراح أو اتجاه: يطالب بفتح الابواب لهجرة اليهود الى الدول الاستعمارية الكبرى ، التي كانت تعلن «العطف الانساني» المصطنع عليهم وتزعم لنفسها أنها معاقل الحرية والانسانية .

وكل اقتراح أو اتجاه: يدعو لإقامة وطن قومي لليهود في غير فلسطين: يهاجرون اليه وينشئونه ، فلا تلحق هجرتهم اليه وانشاؤه الأذى البالغ بشعب مستقر في وطنه منذ عشرات الأجيال ، ولا تكون تلك الهجرة وهذا الانشاء تحديا لارادة هذا الشعب وحقوقه وعدوانا صارخا عليها .

وكل اقتراح أو اتجاه: يحذر من تحويل «اليهودية» الى حركة قومية سياسية، وينادي بأنه يكفي أن تكون فلسطين وطنا «روحيا» «لليهودية» كدين تتطلع اليه كما تتطلع الديانات الأخرى الى الأراضي المقدسة ،

فلقد أكدت الحركة الصهيونية منذ نشأتها ، وبصورة مستمرة ، أنها تريد فلسطين دولة صهيونية تطرد منها أهلها العرب لتحل محلهم فيها موجات المهاجرين الصهاينة ، وأعلنت انها لن ترضى بما هو دون ذلك بل انها تطمع فيها هو «أكثر» من ذلك .

(٥) وعلى الرغم من وضوح هذا كله – وبعضه أوضحه كتاب ساسة من اليهود غير الصهاينة ، كما كشف القناع عن بعضه الآخر كثير من زعماء الصهيونية وساسة الدول الاستعمارية ، وعدد من المعاهدات والوثائق أو المراسلات المعقودة والمتبادلة بين تلك الدول – فان الحركة الصهيونية كانت ، ولا تزال ، تحاول ان تطرح نفسها ، للعالم وللضمير الانساني :

وكأنها – أولا – حركة «انقاذ» شعب مضطهد ،

ثم كأنها – ثانيا – حركة «عودة» شعب الى وطنه ،

ثم كأنها – ثالثا – حركة «دفع تقدمي حضاري» للامة العربية ، بل لامم العالم القديم وشعوبه كلها ؛

هذا .. بينما هي – اولا – حركة «اضطهاد» لأمة أخرى – هي الأمة العربية – غير مسئولة عما اصاب اليهود من اضطهاد ، ولم يُعانِ اليهود الذين عاشوا بين ظهرانيها ، عبر التاريخ ، أي اضطهاد أو تمييز عنصري أو ديني .

وبينما هي – ثانيا – حركة «طرد» شعب آخر – هو شعب فلسطين – من وطنه الذي يعيش فيه عشرات القرون ؛ بحيث لو طبقت أسس ادعاء اليهود لهذا الوطن على نطاق عالمي : لوجب أن تمسح تلك القرون من التاريخ ؛ ولوجب أن تفقد جميع الأمم ، وبصفة خاصة الدول الاستعمارية التي تتحالف مع الصهيونية وتساندها – وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية – كل حق لها في أوطانها .

وبينما هي – ثالثا – حركة «تجميد» للتقدم واستنزاف لطاقاته في الامة العربية ، وحركة «تخريب» للحضارة وعبث بقيمها في العالم القديم النامي كله .:

وخلال ثلاثين عاما ، تمتد ما بين صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧ وصدور قرار ترومان سنة ١٩٤٧ ، : وقع على كاهل الشعب العربي الفلسطيني أن يواجه أخطر المؤامرات الاستعمارية الصهيونية التي دبرت للأمة العربية ومصيرها ؛ ونقلت الحركة الصهيونية نقطة ارتكازها داخل المعسكر الامبريالي العالمي من بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية تبعا لانتقال مركز الثقل والقيادة في هذا المعسكر ..

وبعد هذه الاعوام الثلاثين المليئة بالدروس والعبر ، تمكنت الحركة الصهيونية — « كعنصر فريد» في الامبريالية العالمية ، وبتخطيط مشترك بينهما — أن تقيم ، باسمها واسم الاستعمار ، ولأغراضها وأغراضه ، «رأس الجسر» الذي يسمونه «دولة اسرائيل» ، فأقامت به «تناقضا فريدا» في الوطن والحياة العربيين لا يعرف له التاريخ مثيلا ؛

— ٤ —

كذلك فان مشكلة فلسطين تمتد ، في ابعادها عبر المكان ، لتشمل الوطن العربي كله ؛ ثم تتخطى نطاقه لتصيب المجال الاسيوي الافريقي جميعه .. فيكون لامتداد المشكلة على هذه الابعاد ، مظاهر ، وانعكاسات ذات سمة عـــالمية .

إن هذه الابعاد التي تمتد عليها مشكلة فلسطين ، عبر المكان ، تبدو واضحة لدى تحليل الحركة الصهيونية في نشوئها وأغراضها وطبيعتها ، ولدى متابعة هذه الحركة في مسالكها وأساليبها حتى تمكنت من اقامة «دولتها الجسر» .

ولكن تلك الأبعاد تبدو بصورة أكثر وضوحا : لدى تحليل واقع «رأس الجسر» الاستعماري الصهيوني التوسعي الغازي الذي يسمونه «دولة اسرائيل» منذ أن قام ؛ ولدى ادراك تطلعاته ، ومتابعة مسالكه وفعاليته ، بعد أن قام ؛ ..

تجاه الوطن العربي وتجاه النضال الآسيوي الافريقي بل وعلى الصعيد العالمي .

بل ان هذه الابعاد لا تبدو في مداها الحقيقي الا باستيعاب ذلك الواقع وهذه التطالعات والمسالك والفعاليات استيعابا يعي مكانها من السياسة والخطط الامبريالية العالمية ، كما تبدو هذه السياسة والخطط خلال السنوات التي مرت على قيام «اسرائيل» .

فاذا كانت الحركة الصهيونية قبل قيام «الدولة — الجسر» قد حاولت في بعض الاحيان أن تخفي بعض الأبعاد التي تمتد اليها تطلعاتها عبر المكان ، فطالبت بفلسطين ، فانها بعد قيام تلك الدولة أصبحت تحدد هدفها — عبر المكان — في صراحة نقرؤها من معاني الشعار الذي نقشته على مدخل برلمانها في خريطة تؤدي هذه المعاني بالرسم وبالكلمة :

« من الفرات الى النيل ، بالقوة ، تمتد دولة اسرائيل ؛ وفي قلب آسيا وافريقيا ، بالتقدم الصناعي ، تحتل هذه الدولة مركز القاعدة الاستعمارية الصاعدة في مجال حيوي متخلف زراعي رحب » .

وبحشد الملايين من المهاجرين ، وتدعيم الامبريالية العالمية المادي والمعنوي ، وبالاعتماد على أثر المصالح والقوى والنظم الاقليمية والرجعية والعميلة في الوطن العربي ، بل في آسيا وأفريقيا كلها ، تسعى اسرائيل لبلوغ ذلك الهدف ، ولتثبيت ما تحقق لها من مكاسب على طريق بلوغه .

— ٥ —

ولكن مشكلة فلسطين — كمشكلة حياتية حضارية — أكبر وأخطر في منطق الحياة والتاريخ والحضارة ، من مضامين بعديها المذكورين عبر الزمان وعبر المكان ، على كبر تلك المضامين وخطرها ،

فلقد أصبحت المشكلة ، بقيام «اسرائيل» ، واذا بها تتجسم في تحد : بشري

غاز مغتصب ، حضاري فاسد غريب ، يواجه الأمة العربية ويواجه النضال التحرري التقدمي الآسيوي الافريقي ، بل يواجه التيار الحضاري الاشتراكي الانساني في شكل «قاعدة امبريالية بصورة دولة» تقوم اغتصابا وعدوانا في قلب الوطن العربي ، وفي مكان متوسط من آسيا وافريقيا ؛ فتمارس ، باسم التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي العالمي ولحسابه ، فعاليات متعددة المجالات والوسائل في مقاومة حركة التحرر والتقدم ، بعد أن أصبح الاستعمار عاجزا عن ممارستها بصورة «مباشرة صريحة» في هذا العصر ،

ذلك أن اسرائيل «قاعدة امبريالية في صورة دولة» : لا تملك من مبررات الوجود ومقوماته الا ما تقدم ذكره من مصالح ودوافع أمبريالية صهيونية رجعية ، وما تُوفره لها تلك المصالح والدوافع من امكانيات العدوان العسكرية ؛ فهي .. «دولة قاعدة» تستغل الامبريالية العالمية صفتَها الصورية «كدولة» من أجل ممارسة أنواع من العدوان والتخريب والتآمر ، يصعب على الدول الاستعمارية الكبرى أن تمارسها ، صراحة ومباشرة ، بسبب عداء الشعوب الصريح لتلك الأساليب ، وبسبب روح العصر ومعطياته الجديدة لهذه الدول .

إن التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي بعد أن اقام هذه «القاعدة — الدولة» يعمل على بقائها في سبيل أداء هذا الدور ويسعى لتمكينها من أدائه .

ويستعمل هذا التحالف ، من أجل ذلك ، وسائل وأساليب شتى : لا تتراوح ما بين الكلمة والمدفع فحسب ، وانما هي ، كذلك ، تبلغ الاستهتار الوقح بجميع المفاهيم العلمية والقيم الانسانية التقدمية والحضارية ، في محاولتها المتواصلة أن تخفي حقيقة اسرائيل البشعة لتصورها بأنها دولة تقدمية اشتراكية ديموقراطية تحمل رسالة سلام وتقدم وحضارة للأمة العربية ، بل للعالم الثالث ، المتخلف انتاجيا ، المتأخر حضاريا ، والذي هو بحاجة ماسة الى الافادة من «الاشتراكية الديموقراطية الامبريالية الصهيونية !؟» كما تقول اسرائيل والصهيونية والامبريالية ..

ان وقائع «محبة السلام» وخدمته ، وان حقائق «التقدمية الاشتراكيــــة الديموقراطية الحضارية» الامبريالية الصهيونية .. المتجسمة في «اسرائيل» — كواقع وكحركة — لتبدو ، منذ قيام هذه «الدولة — الجسر» ، في الوقائع والحقائق التالية :

(١) في الاضطهاد العنصري والديني الذي يعانيه «غير اليهود!» من السكان؛ وفي التمييز الذي يمتد ليصنف «اليهود» أنفسهم ما بين أوروبيين وغير أوروبيين؛ ثم يصنف الاوروبيين انفسهم الى غربيين وشرقيين .. فيتكون من هذه المعاني «مجتمع شاذ» لا تشده الى بعضه الا خيوط التعصب العرقي الديني ، وسياط الارهاب الصهيوني الغازي ، والاحكام العسكرية الدائمـــة ، والمصالح الاستعمارية الاستغلالية .

(٢) في اعتماد اقتصاد اسرائيل اعتمادا أساسيا على المساعدات الاجنبية المتعددة المصادر والاسماء ، وعلى الاملاك العربية المنهوبة المغتصبة .

(٣) في الاعتداءات المتواصلة الغادرة على مناطق (الحدود! ؟) ، كأسلوب (سلمي !) صهيوني في الضغط من أجل تحقيق الصلح : وفي الاعتداءات المتكررة على البلاد العربية المجاورة كنهج (سلمي !) صهيوني من أجل قيام السلام بفرض الاستسلام .

(٤) في الاسهام المتواصل في تنفيذ الخطط الاستعمارية الامبريالية التي تستهدف ضرب كل أمل أو عمل شعبي تقدمي في الوطن العربي ، اسهاما يبدو في تدعيم كل حكم أو حاكم رجعي عميل او انتهازي انفصالي يقف مـــع الاستعمار او الاستغلال في وجه التحرر والتقدم والوحدة العربية .

ولقد ظهر هذا الاسهام بأبشع صوره وأغراضه في العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ ، فكان حقيقة دامغة أسقطت جميع الاقنعة عن وجه اسرائيل، فبدت على حقيقتها البشعة أمام الرأي العام العالمي كله .

ثم ظهر ، بصورة لا تقل قوة في تأكيد حقيقة اسرائيل البشعة ، بموقفها

المتآمر المتواصل على ثورة الجزائر التحررية ، حتى لقد انفردت اسرائيل وحكومة جنوب أفريقيا العنصرية في التصويت ضد استقلال الجزائر في الأمم المتحدة ، بعد أن اضطرت فرنسا نفسها أن تعترف به سنة ١٩٦٢ .

(٥) في الاسهام المتآمر الخبيث ، مع الدول الاستعمارية واحتكاراتها ، لضرب الانطلاق التحرري بين شعوب آسيا وأفريقيا وغيرها من شعوب «العالم الثالث» المناضلة النامية ؛ وفي تدعيم جميع قوى الاستغلال والاستعمار والتمييز العنصري التي تغالبها هذه الشعوب .

ولقد ظهر هذا الاسهام المتآمر مفضوحا بدور اسرائيل الاستعماري الرجعي، المتعدد الصور ، في مقاومة حركات التحرر في الكونغو وقبرص وموزيمبيق وانجولا ، وتجاه مشكلة التمييز العنصري في جنوب افريقيا، وفي فعاليات اسرائيل التي يتستر وراءها الاستعمار واحتكاراته في كثير من بلاد آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية .

ان هذه الحقائق الاقتصادية الاجتماعية ، وهذه المسالك السياسية الداخلية والخارجية لتسخر من كل ادعاء يزعم لاسرائيل التقدمية والاشتراكيةوالديمقراطية والحضارية ومحبة السلام، أو يدعي أن اسرائيل قادرة ،بطبيعتها، أن تمثل شيئا من هذه القيم .

ان حقيقة اسرائيل البشعة — كواقع وحركة — لتبدو ، بهذه الحقائق والوقائع ، واضحة خلف قناع «الشكل» الاشتراكي الاسرائيلي الدعائي الذي يرتكز الى القول بأن الحكم في اسرائيل هو بيد «العمال» ، والذي يستند الى وجود بعض مستعمرات فقيرة تتناثر هنا وهناك في أرض فلسطين المحتلة وتقوم على اساس الانتاج الجماعي ، او الذي ينبع من دور «الوسيط المرابي» الذي تلعبه اسرائيل في تقديم بعض المعونات الرأسمالية الاستعمارية المالية والفنية الى بعض الدول النامية .

ان غابة من الشوك الطفيلي : الذي ينبت ، غريبا ، في أرض مرواة بالدماء ؛

ينفث السموم في الاجواء المحيطة به ، ويسقيه التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي من مياهه الآسنة ، . . لا تتحول إلى حديقة مثمرة تنتج الحياة وتبعث الاريج ، بأن تغرس فيها ، هنا وهناك ، بضعة عيدان من الزهور الاصطناعية الزائفة .

— ٦ —

ان ادراك ابعاد «مشكلة فلسطين» ، على هذه الصورة ، هو ادراك قادر ان يحدد «الحل» العلمي الوحيد لها ، ويكاد يحدد «معالم الطريق» العلمي الوحيد لبلوغ هذا الحل .

ولكن تحليلا ، وضوعيا موجزا «لمعركة فلسطين» ، منذ صدور وعد بلفور حتى اليوم ، يبرز لنا عبرا ودروسا واضحة قاسية لا بد من استعيابها من أجل تعميق الايمان بأن ذلك «الحل» وهذا «الطريق» العلميين ، هما ، ايضا ، الحل والطريق «العمليان الوحيدان» لمواجهة المشكلة ؛ وفي سبيل فضح جميع «الحلول» و «الطرق» الأخرى التي تطرح ، زيفا او تآمرا ، على انها الحلول والطرق «العملية» غير النظرية أو غير العاطفية للمشكلة .

* * *

منذ ان تكشفت المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين ، في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، هبت جماهير الشعب العربي الفلسطيني : تكافح ، بعناد وشرف ، تنفيذ المؤامرة ؛ وتصارع ، بصبر وصمود ، في معارك غير متكافئة ، القوى الاستعمارية الصهيونية التي كانت تحاول تنفيذ المؤامرة بوسائل وأساليب مختلفة : بربرية في ارهابها ، خبيثة في تآمرها وتضليلها .

ولقد قدم شعب فلسطين العربي تضحيات جسام ، وأبدى بطولات رائعة خلال ثلاثين سنة من النضال المتواصل دفاعا عن المصير القومي العربي بالدفاع

عن عروبة فلسطين وعن قضية العروبة في فلسطين ؛ وهي تضحيات وبطولات تبقى ، على الرغم من النكسة المأساة ، منارات خالدة مشرفة في النضال العربي عبر تاريخه الطويل .

ان الجماهير العربية ، في أجزاء الوطن الأخرى ، شاركت الشعب العربي الفلسطيني معركته بالعطف ، وبالتأييد المادي والمعنوي ، وبالنضال المسلح أيضا .

ولكن الظروف العالمية التي أقامها الاستعمار في اعقاب الحرب العالمية الاولى ؛ والاوضاع التي أقامها التحالف «الاستعماري – الصهيوني – الرجعي » بعد ذلك في الوطن العربي عامة ، وفي فلسطين نفسها بشكل خاص ، كانت ، بطبيعتها ، ظروفا واوضاعا فرضت على تلك المشاركة قيودا ضيقة وقاسية حدّت من اثرها ومداها ؛

فلم تصبح «قضية فلسطين» قضية قومية : تخوض جماهير الامة العربية معركتها على مستوى من الوعي والتصميم والفداء يتناسب مع الاخطار القومية الشاملة التي كانت المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على فلسطين تحملها بين طياتها .

ان الأمر لم يقف عند هذا الحد ؛ بل ان مشكلة فلسطين عندما خرجت الى النطاق العربي الرسمي ، في أعقاب الثورة الفلسطينية والاضراب العام المشهور سنة ١٩٣٦ ، وقعت في «الأيدي الأمينة ! ؟» أيدي الملوك والرؤساء العرب حينئذ ، فأصيبت بالطعنة التي تبلورت – بفعل تلك «الأيدي القذرة» ذاتها ، وبأثر مصالحها وشهواتها الاقليمية الرجعية ، ونتيجة لتبعيتها المهينة للاستعمار – واذا بها «نكسة – مأساة» قامت في سنة ١٩٤٨ «قاعدة امبريالية في صورة دولة» صهيونية ، أسموها «اسرائيل» .

ان الملوك والرؤساء الذين وجهوا الى شعب فلسطين العربية في سنة ١٩٣٧ نداء وقف الثورة وفك الاضراب اعتمادا عن حسن نوايا «صديقتهم» بريطانيا ،

هم أنفسهم الذين تولوا قيادة «معركة فلسطين» في سنة ١٩٤٨ باشراف الصديقة ذاتها ، وبالتعاون المتآمر مع الاستعمار والصهيونية .. فكانت النتيجة حلول «النكسة — المأساة» .

ان الواقع العربي الرسمي الذي كان يمثل : التجزئة ، والاستغلال ، والتخلف ، في اطار التبعية للاستعمار ، ويتجسم في العهود العربية الحاكمة هو المسئول الأول عن حلول تلك «النكسة — المأساة» .

على أن مواقف هذه الفئات العربية الحاكمة وطبقاتها المستغلة تجاه مشكلة فلسطين ، ليست امورا ذاتية : تفسر ، في الاساس ، بالعقد النفسية والطموحات الفردية ، «يتوب» عنها أصحابها فاذا هم ، «بالتوبة» ، قوى صالحة للاسهام في معركة الانقاذ ..

ان هذه المسألة ، في حقيقتها ، مسألة موضوعية علمية ذات شقين :

اولهما — أن هؤلاء الحكام والفئات والطبقات يرتبطون ارتباط مصلحة ووجود ومصير بالقوة الامبريالية العالمية ، التي صنعت اسرائيل وتسعى لبقائها وتدعم تطلعاتها ؛ كما يرتبطون الارتباط ذاته ببقاء أوضاع التجزئة والاستغلال والتخلف القائمة في الوطن العربي ، والتي تكوّن أهم دعـامة من دعامات « بقاء » اسرائيل وآمالها التوسعية .

ثانيهما — أن «حل» مشكلة فلسطين ، حلا جذريا يزيل «التناقض الفريد» القائم بوجود اسرائيل ، هو حل :

* يتطلب ، من جهة ، المواجهة القوية الحاسمة للقوة الامبريالية العالمية .

* ويؤدي ، من الجهة الاخرى ، الى وثبة عربيـة كاسحة كبرى على طريق الغاء اوضاع التجزئة والاستغلال والتخلف والتبعية للاستعمار وما تتجسم فيه هذه الاوضاع من عهود ونظم ومصالح .

والنتيجة العلمية التي تترتب على ذلك ، أنه من باب الطوبائية التي تتحدى

التجربة والعلم وتدفن الرؤوس في الرمال ، أو من باب التكتيك الذي ترجح مخاطره القوية على احتمالات نجاحه الضعيفة .. أن تظن قوى «انقاذ فلسطين» الحقيقية ، بأن أولئك الحكام والفئات والطبقات: سيتمردون على أوامر القوى الاستعمارية العالمية فيتحررون من التبعية لها ، أو سيضعون المصلحة العربية العليا في انقاذ فلسطين فوق مصالحهم ووجودهم ومصيرهم ،فيعملون من اجل حل مشكلة فلسطين حلا يعصف بتلك المصالح ويتهدد هذا الوجود والمصير .

واذا كان هؤلاء الحكام والفئات والطبقات يواجهون تناقضا نابعا من ارتباط مصالحهم ووجودهم ومصيرهم بالقوة الاستعمارية العالمية من جهة ومن شعور باحتمالات التهديد الصهيوني لهذه المصالح والوجود والمصائر أو لبعضها من جهة اخرى ، ويواجهون ، كذلك ، تناقضا نابعا عن ضغط القوة العربية الثورية النامية عليهم من جهة وعن ضغط مصالحهم الذاتية وضغوط القوة الاستعمارية الصهيونية من جهة اخرى .. اذا كان الامر كذلك :

فان منطق التجربة والعلم منطق صريح في ان «محصلة» موقف اولئك الحكام والفئات والطبقات ، في مواجهة تلك الضغوط والمتناقضات ، قد تأخذ صورا متطورة مضللة شتى ، ولكن هذه «المحصلة» لا يمكن أن تكون وقوفهم المخلص في «صف» قوى الانقاذ الحقيقية ، وفي «جانب» الحل الجذري للمشكلة الذي يزيل التناقض الفريد القائم بوجود اسرائيل فيفتح الآفاق رحبة أمام النتائج الحتمية التي تترتب على تحقيق هذا الحل وفي مقدمتها الانطلاق الثوري على طريق تصفية عهود التجزئة والاستغلال والتخلف والتبعية للاستعمار ، وفئاتها الحاكمة وطبقاتها المستغلة .

بل ان منطق التجربة والعلم منطق صريح في ان الموقف «الحقيقي» لأولئك الحكام والفئات والطبقات كان قبل قيام «اسرائيل» ، وبقي منذ ان قامت ، وسيبقى حتى تزول ، موقفا متآمرا :

• اسهم به أولئك الحكام والفئات والطبقات ، اسهاما فعليا ، في قيام «اسرائيل» ؛

• ويحافظون به ، واقعيا وسريا ، على بقائها ؛

* ويستهدفون منه ، بالتضليل والتواطؤ ، استغلال وجود «اسرائيل» وخطرها واعتداءاتها لتثبيت نظمهم في وجه منطق التاريخ ، وفي مواجهة الانطلاق العربي الثوري وقواه ، وذلك بتبرير محاولاتهم المتكررة المفضوحة ان يجروا الامة العربية نحو المزيد من التبعية للاستعمار ، والخضوع له ، وتنفيذ خططه ، وفي مقدمتها الاحلاف ؛ وبتبرير حملات الارهاب الوحشية التي تتعرض لها الجماهير وطلائعها الثورية على ايديهم .

* فليس استنتاجا قابلا للجدل أو زعما قابلا للشك : ان دعاة «حلف بغداد او «مشروع أيزنهاور» حاولوا ، بغير حياء ، أن يبرروا دعواتهم بزعم توفير القوة اللازمة لوقف خطر اسرائيل ولانقاذ فلسطين ؛ وان دعاة «الحلف الاسلامي» ، سواء كان اسمه مؤتمر قمة أو تجمعا ، انما يجددون المحاولة نفسها ، فيلجأون للتبرير الكاذب ذاته ، ويزيدون عليه الاستغلال البشع «للاسلام في تغطية اهداف هذه الدعوة المفضوحة .

* وليس تنبؤا قابلا للتكذيب ان مثل هذه المحاولات الاستعمارية — الرجعية — الصهيونية ستتكرر بصورة متجددة وبأسماء مختلفة تبلغ في استخفافها بالوعي العربي وفي عبثها بقدسية فلسطين أن تبرر ذاتها بمقتضيات وقف الخطر الصهيوني وانقاذ فلسطين ايضا بينما هي جميعها محاولات تخدم — في جملة ما تخدمه من اهداف — بقاء اسرائيل التي تشترك في تخطيط تلك المحاولات وتبارك تنفيذهـــا .

ان العبر والدروس التي تؤكدها معركة فلسطين ، قبل قيام «الدولة الجسر» وبعد قيامها كذلك ، .. توجز بشكل حاسم فيما يلي :

ان الانطلاق العلمي على طريق حل المشكلة حلا جذريا انما يتناسب تناسبا طرديا مع مقدار الانطلاق على تصفية أوضاع التجزئة والاستغلال والتخلف والتبعية للاستعمار القائمة في الوطن العربي ، بفئاتها الحاكمة وطبقاتها المستغلة ، تصفية جذرية ، كذلك ..

– ٧ –

ان «حل» مشكلة فلسطين يتقرر ، في مضمونه ، بادراك علمي لطبيعة «التناقض الفريد» الذي يتجسم في قيام اسرائيل ووجودها ؛ ويتقرر ، في طريقه وقواه ، بادراك علمي لحقيقة القوى المتصارعة حول هذا «الحل» ، وبوعي علمي للوسائل والاسلحة الفعالة في معركة المصير الدائرة حوله .

ان هذا التناقض ، كما هو واضح بالتحليل العلمي التاريخي والموضوعي والحركي ، «تناقض فريد» :

* يتميز ، كيفيا ، عن التناقضات الطبقية في دولة ما ، مهما كانت هذه التناقضات عدائية ؛

* كما يتميز ، كيفيا ايضا ، عن التناقضات المعروفة التي تقوم بين دول تتصارع على مصالح أو عقائد مهما كانت هذه التناقضات حادة ؛

* ويتميز ، كيفيا كذلك ، عن التناقضات القائمة بين الاستعمار وكل شعب يعاني وطأة الاستعمار بصوره المعروفة : القديمة منها والجديدة .

لذلك .. وبحكم طبيعة هذا «التناقض الفريد» ، فانه لا يُحَل ، كما تحل هذه التناقضات ، بثورة تعصف بطبقة مستغلة رجعية حاكمة في أمة لتقيم مجتمعا اشتراكيا جديدا ؛ أو بحرب تتصارع فيها بعض الدول وتنتهي بصلح يمليه المنتصر وتبقى به هذه الدول قائمة موجودة ، أو بنضال تحرري يتحقق به انسحاب الاستعمار بقواه وسيطرته وقواعده واستغلاله من بين ظهراني شعب

مستعمَر انتصر على الاستعمار .

إن هذا التناقض العدائي الفريد : الشامل والحاسم ، القائم في الوجود العربي بوجود اسرائيل ، هو تناقض قائم بين وجودين ومصيرين ، فلا يتحقق حله بغير تصفية أحد طرفيه جذريا ووجودا ؛ ولا يمكن ان يكون هذا الطرف : في منطق التاريخ والواقع والتقدم – دع عنك الحق والعدل – الا «اسرائيل» والحركة الصهيونية المتجسمة فيها .

إن الشعار الاستعماري الصهيوني الرجعي ، القائل : « ان اسرائيل وجدت لتبقى» انما هو ، في الواقع ، تسليم للعدوان ؛ وهو ، في منطق العلم تمكين للمعتدين ، في الظروف المناسبة ، أن يتوسع عدوانهم ويمتد ؛

ذلك لانه ، بمقاييس المقومات العلمية للدول وبقائها ، وبحكم طبيعة الصهيونية ونواياها ، لا يستقيم ذلك الشعار واقعيا وتاريخيا الا حيث يعني .. «ان اسرائيل وجدت لتبقى .. بأن تتوسع » ؛

فبغير التوسع لا يمكن ان تعيش اسرائيل او تبقى .

من هنا : فان المشاريع الاستعمارية الصهيونية الرجعية التي تتجه في «حل» مشكلة فلسطين الى «تجميد» الصراع الناشىء عن وجودها .. بتثبيت «الأمر الواقع القائم بهذا الوجود» وبحماية «التوازن» المصطنع الذي يقوم عليه هذا الواقع ، وبالحديث عن «التعايش» بين العرب وبين اسرائيل والصهيونية ، او حتى بالحديث عن تنفيذ «قرارات الامم المتحدة» وفي مقدمتها «قرار التقسيم» .. انما هي محاولات عابثة : لا تزيل التناقض ولا توقف الصراع لأنها لا تمس المشكلة في الاساس والجوهر ، وذلك لأنها تُسَلِّم «بوجود» اسرائيل ذاته ؛ وهي ، قبل ذلك ، محاولات كاذبة متآمرة : لأنها ، في النتيجة والنهاية ، انما تسهل لاسرائيل الاستعداد لحل جذري توسعي في صالحها ، وفي صالح الاستعمار والعدوان .

كذلك ، فان الدعوات اللاقومية ، المشبوهة او الطوبائية ، التي تتجه في حل

مشكلة فلسطين الى تحليل طبقي دولي بسيط وساذج ، فتعلن أن زوال التناقض القائم بوجود اسرائيل أو حل مشكلة فلسطين يتحقق بانتصار «طبقي تقدمي» في اسرائيل والوطن العربي ، وتدعو «التقدميين والاشتراكيين والشيوعيين» اليهود والعرب للتعاون من أجل حل مشكلة فلسطين بهذا المنطق الذي يسلم ببقاء «اسرائيل» .. هذه الدعوات ليست دعوات تتنكر للحقوق القومية فحسب ، وانما هي دعوات تشير الى جهل فاضح بحقيقة الصهيونية واسرائيل ، والى أمل سقيم في قيام ثورة اشتراكية أو شيوعية في اسرائيل مع بقاء اسرائيل .

ولكنها ، فوق ذلك ، دعوات تكشف عن جهل فاضح بطبيعة «التناقض العدائي الفريد» المرتبط حتما ، وبالضرورة ، بوجود اسرائيل ذاته مهما كان محتواه الاقتصادي – الاجتماعي – الطبقي ؛

فهو تناقض لا يحل ، أصلا ، بتغيير هذا المحتوى ، ما دامت اسرائيل باقية ؛ حتى لو جاز افتراض امكان حدوث هذا التغيير .

ان الاصرار العربي الثوري على أنه : لا حل لمشكلة فلسطين بغير تصفية اسرائيل وزوالها ، وبغير هزيمة الحركة الصهيونية هزيمة نهائية :

ليس اصرارا على التمسك بقيم وحقوق انسانية وقومية تجعل منه موقفا اخلاقيا وقوميا وانسانيا من العدوان والاغتصاب فحسب .

وانما هو اصرار يدرك علميا وواقعيا .. ان الحل الوحيد الذي لا حل سواه لازالة التناقض العدائي الفريد – الحياتي الحضاري – الذي يقوم في الوطن العربي بوجود اسرائيل ذاته انما هو في زوال هذا الوجود – الذي يجسم تحديا صارخا للحياة والتاريخ كحقائق راسخة في أرض فلسطين ؛ والذي يقوم حاجزا مصطنعا امام اتصال الطبيعة والتراث والتاريخ ، وامام امتداد حركة الحياة الوحدوية الاشتراكية الديموقراطية الصاعدة ، كحركة حتمية ، في ارض الوطن العربي .

— ٨ —

ان الطريق العلمي الوحيد ، لحل مشكلة فلسطين الحل الجذري الوحيد القائم على تصفية اسرائيل — هو طريق تتقرر معالمه بالأسس التالية :

* بادراك «العوامل» التي تجمعت تاريخيا ، لتكون المشكلة في «واقعها» .

* بتحليل «الواقع» الاسرائيلي الصهيوني الذي لا بد من تصفيته ، واستيعاب حركة تطور هذا الواقع .. هذا في ضوء تحليل «الواقع» العربي ، و «الواقع» العالمي كذلك وعلى ضوء استيعاب حركة تطورهما أيضا .

* بوعي الدروس والعبر التي يؤكدها ، باستمرار ، تاريخ النضال العربي ، وبصفة خاصة تاريخ مشكلة فلسطين بالذات .

* بادراك النتائج التي تترتب بالضرورة على تحقيق ذلك الحل ، سواء على الصعيد العربي الشامل ، أو على الصعيد الدولي ، ووعي ما لهذه النتائج من تأثير في موقف «القوى» العربية والدولية تجاه معركة هذا الحل .

فهذه «القوى» كلها ، تدرك النتائج فيتقرر موقفها الحقيقي في المعركة على ضوء هذا الادراك .

* * *

وغير عسير أن نؤكد ، في ضوء ما تقدم ، أن الطريق العلمي الوحيد لتحقيق حل مشكلة فلسطين بتصفية اسرائيل ، انما يرتكز الى دعامتين :

* دعامة المسئولية القومية العربية الثورية .
* دعامة القوة العربية الذاتية .

ان دعامة «المسئولية القومية العربية الثورية» .. تنبع من طبيعة المشكلة وحجمها وأبعادها ، فلا يمكن أن تحل مشكلة فلسطين بعقلية او نفسية .. اقليمية ، او باسهام واشتراك قوى ومصالح .. رجعية .

إن عقلية أو نفسية اقليمية فلسطينية : تنحو للقول بأنه لا يحل قضية فلسطين الا الفلسطينيون ، أو تتجه ، بهذه العقلية والنفسية ، نحو «جر» العرب الى معركة فلسطين و «توريطهم» فيها مهما كانت النتائج ؟! انما هي عقلية أو نفسية سطحية وغير مسئولة في احسن الاحوال ، وهي في احوال اخرى متآمرة مشبوهة .

كذلك فان عقلية او نفسية اقليمية — عربية غير فلسطينية — تواجه مشكلة فلسطين ، بمقياس المصالح والحسابات والتطلعات الاقليمية لا يمكن أن ترتفع الى مستوى القضية أو أن تقوى على خوض المعركة ،

إنه ليس أخطر على القضية في غدها ، وليس أكثر تحديا للعبر التي أكدتها المعركة في أمسها ، وليس أكثر استهتارا بالمنطق العلمي الثوري في حلها :

من شعارات — فلسطينية او غير فلسطينية — ترتفع ، بين الحين والآخر ، فتقول : « لا يحل قضية فلسطين الا الفلسطينيون » ؛ .. متجاهلة ان الفلسطينيين ، لوحدهم ، غير قادرين ، حتما ، على حل المشكلة بعد ان وصلت الى ما هي عليه.

ومن شعارات — فلسطينية او غير فلسطينية — ترتفع بين الحين والآخر لتقول « يمكن ان تسهم الرجعية العربية في حل قضية فلسطين ، او يمكن ان لا تتآمر على حلها » ،

وتمضي ، امعانا في الجهل او في التضليل او في الانتهاز او في الاستغلال ، لتقول : « يجب ان ترفع قضية فلسطين عن مستوى الخلافات العربية» :

فتدعو الى الاعتماد على جهد قد تقدمه فئات عربية حاكمة غير ثورية غير وحدوية من اجل احراز النصر في معركة فلسطين ؛

وتتجاهل ان جميع هذه الفئات هي فئات معادية للمد القومي الثوري العربي في معركته الشاملة ، وللهدف العربي الواحد على نطاقه القومي ؛ فهي ، بالنتيجة وبالضرورة ، ليست في «صف» قوى انقاذ فلسطين ؛ وليست ، كذلك ، قوى «محايدة» في معركة انقاذها ؛ وانما هي في صميم «الصف» المعادي لهذا الانقاذ ؛ ولقواه ، ولخططه .

إن مشكلة فلسطين ، في نشوئها وتطورها وما وصلت اليه بالمأساة ، وليدة المصالح الاستعمارية الصهيونية الرجعية المشتركة وخططها المنسقة الموحدة . وتلك الفئات الحاكمة والطبقات المستغلة العربية المعادية للمد الثوري العربي وهدفه جزء لا يتجزأ من التحالف «الاستعماري – الصهيوني – الرجعي» .

إن التعاون المتبادل بين «اسرائيل» والفئات العربية الحاكمة العميلة ومن حولها الطبقات الرجعية ، ضمن مخططات التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي في صوره وأشكاله المتجددة ، أمر أكدته الحقائق ، والوقائع والتجربة باستمرار ؛

إن دفاع اسرائيل ، المادي والمعنوي ، عن الكيانات الهزيلة والعروش الذليلة وعن الحكومات الرجعية والانفصالية وعن النظم والطبقات المستغلة القائمة في ربوع الوطن العربي ، والمعادية للمد القومي العربي الثوري وهدفه ، .. هذا الدفاع الاسرائيلي هو حقيقة صارخة ذات دلالات كبيرة لا يجوز للشعب العربي ، ولشعب فلسطين خاصة ، أن يتجاهلها في كل خطوة يحاول بها أن يصنع من الامل في استعادة فلسطين ، عملا .

إن الذي يسمى «خلافات عربية» هو ، في جوهره وحقيقته ، كفاح القوى العربية العاملة ، بالقوة العربية الثورية الذاتية ، من أجل تصفية المصالح والنظم والعهود المسئولة ، تاريخيا ، عن قيام اسرائيل؛والمحافظة ، واقعيا ، على بقائها . فهي «خلافات» ناشئة في احد أسسها الكبرى عن «التناقض الحقيقي» بين موقف الفرقاء فيها تجاه مشكلة فلسطين في ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

فمن العبث بمشكلة فلسطين ، ومن الاستخفاف بمصير معركتها ، الاتجاه «لفصل» المشكلة ومعركتها ومصير النصر فيها عن اسبابها وعبرها ، وعن مصير المد القومي العربي الثوري التحرري الاشتراكي الوحدوي الذي يمثّل القوة والارادة لحلها .

إن استرداد فلسطين جزء لا يتجزأ ، في مصيره وقواه وطريقه ، من «الهدف العربي الثوري الواحد» ، فلا بد وأن يكون العمل لانقاذ فلسطين عملا قومياً

ثوريا بمنطق «وحدة الهدف» ، وبالقوة العربية الذاتية الثورية التي تحمل لواءه ؛ فبهذا ، فقط ، تتحقق دعامة «المسئولية القومية العربية الثورية» التي لا بد منها للنصر في معركة فلسطين .

* * *

ان الحاجة الى دعامة «القوة العربية الذاتية» تنبع من ان القوة هي السبيل الوحيد لتصفية اسرائيل ، فهي لن تزول رضا وسلاما ؛ ومن أن هذه القوة لا بد وان تكون ذاتية تملك الارادة العربية الحرة زمامها ، فلا تتأثر في المعركة بغير هذه الارادة النابعة من المصلحة القومية العربية الثورية في احراز النصر كاملا .

ان «القوة العربية الذاتية» تقوم على ركنين ، هما :

١ — القوة ،

٢ — مواقع القوة .

* * *

١ — اما «القوة» المطلوبة لحل مشكلة فلسطين ، فهي القوة العربية الذاتية :

* العازمة على خوض معركة فلسطين : في اصرار عنيد ، على تصفية اسرائيل ، .. وهو اصرار لا بد وان ينبع من ادراك علمي لخطر وجود اسرائيل على الوجود العربي ذاته وعلى الهدف العربي في جميع مجالاته وفي جميع أجزاء الوطن ؛ ولا بد ، كذلك ، وان يجسم ارادة حقيقية في تحقيق النتائج المترتبة ، بالضرورة ، على هذا «الحل» ، وفي تحمل المسئوليات — بل وعنصر المخاطرة — اللازمة لبلوغ حل جذري في قضية مصيرية .

* القادرة بالتحرر الفعلي من أثر القوى المعادية ، على اختلاف صوره واحتمالاته ، ومن تأثير الرواسب والمصالح الاقليمية ، بجميع أشكالها ، .. أن تباشر المعركة وترمي بثقلها فيها : حرة من الضغوط المادية والمعنوية غير الذاتية ،

بل بتقدير علمي مسبق لاحتمالات هذه الضغوط وبعزم صلب على الصمود لها .

* القادرة ، أيضا ، بالكم والكيف ، أن تواجه العدو في المعركة وتنتصر عليه ، على أساس تعريف واقعي «للعدو» : يأخذ بين الاعتبار حلفاء «اسرائيل» وأساليب اسهامهم المختلفة في الانتصار لها بصفتها قاعدة استعمارية امبريالية ؛ ويدرك المعركة في أبعادها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وما يتطلبه النصر فيها من مقومات القوة المادية والمعنوية .. العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..

٢ — وأما «مواقع القوة» اللازمة لهذه القوة العربية الذاتية الثورية ، من أجل المبادرة لخوض المعركة واحراز النصر فيها ، فانها تتقرر بعوامل أساسية اربعة هي :

* طبيعة المشكلة الاساسية ، من ناحية «القوى» التي تقع في صفّ «الحل» مهما تفاوتت أو تباينت ادوارها فيه وطبيعة القوى التي تقع في الصف المعادي مهما اختلفت مواقعها فيه ،

* طبيعة المعركة الاستراتيجية ، وبصفة خاصة من ناحية وضع اسرائيل في جسم الوطن العربي .

* طبيعة الاسلحة العربية التي قد لا تكون بيد القوة العربية الذاتية الثورية الرسمية عندما تباشر المعركة ؛ والتي لا بد ، على الرغم من ذلك ، أن تضمن القوة العربية الثورية الشعبية استغلالها من أجل النصر في المعركة ، أو أن تضمن ، عل اقل تقدير ، عدم استغلالها من اجل الحاق النكسة بالقوة العربية المحاربة اثناء المعركة ؛ وأهم هذه الاسلحة سلاح البترول .

* طبيعة الخطة المرنة في خوض معركة قد تقتضي — لأغراض دولية — أن تكون المبادرة في خوضها تحت «علم فلسطين» ؛ أو قد تقتضي ، — للسبب ذاته — احراز نصر حاسم وصاعق في معركة قصيرة سريعة .

ولذلك فان هذه «المواقع» ، لا بد وان تكون ــ بالمنطق العلمي ــ «دولة عربية واحدة» ، تُحكِم الطوق حول «اسرائيل»، وتجسم القوة العربية الذاتية الثورية .

إن قيام هذه «الدولة الطوق» ، هو الشرط الموضوعي لامكان مباشرة الجولة النهائية مع اسرائيل ، وهو القاعدة اللازمة لامكان ضمان احراز النصر الحاسم في هذه الجولة ؛

ذلك .. لان قيام هذه «الدولة ــ الطوق» : لا يعني معالجة أهم عوامل النكسة في الجولة الماضية فقط ، ولا يقيم الوضع الاستراتيجي العسكري المناسب لسحق «اسرائيل» فحسب ، وانما لأنه ، فوق ذلك كله ، ذو أثر هائل في تحقيق عوامل أساسية أخرى من عوامل احراز النصر ، تشمل المجالات الرئيسية الثلاث التي تؤثر تأثيرا حاسما في نتيجة المعركة ؛ وهي المجال العربي ، والمجال الاسرائيلي ــ الصهيوني ، والمجال العالمي .

(١) أما في المجال العربي فان قيام هذه «الدولة ــ الطوق» :

يجعل القوة العربية الذاتية القوة الاولى ــ المادية والمعنوية ــ في «الوطن العربي» : القادرة على ارهاب الرجعية حتى في خارج «الدولة ــ الطوق» وعلى إرغامها على التعاون في معركة التحرير ، بل القادرة على ضرب هذه الرجعية لشلها ولمنعها في عقر دارها ، اذا احتاج الأمر ، من الاقدام على الاسهام المتآمر مع الاعداء في الحاق النكسة بمعركة الانقاذ المصيرية في أدق مراحلها ؛

ويضع القوة العربية الذاتية في مركز التحكم الفعلي في اسلحة النصر العربية وفي مقدمتها البترول، حتى لو كانت تحت سيطرة الرجعية ؛ وذلك بصورة تضمن استعمال هذه الاسلحة لاحراز النصر في المعركة ، بغير اعتماد على «نوايا» الرجعية العربية التي تمتلك هذه الاسلحة ، أو على «رغباتها» النابعة من مصالحها الخاصة .

ويلغي ، نهائيا ، المصالح والعوامل والكيانات التي تقف حائلا دون قيام

«التنظيم الفلسطيني الانقاذي» كتنظيم يعبيء الطاقة الفلسطينية الثورية ويحركها، كقوة طليعة وفداء في المعركة ، ويرفع فوق هاماتها «علم فلسطين» اذا اقتضت المعركة — في الظروف الدولية — رفع هذا العلم .

(٢) وأما في المجال «الاسرائيلي — الصهيوني» فان قيام «الدولـــة —الطوق» :

يقيم حالة من التدهور واليأس المعنويين ، ومن احتمالات الصراعــات والتناقضات الداخلية تنبع من هذه الحالة وتضعف القدرة الاسرائيلية —الصهيونية على خوض المعركة وعلى الصمود فيها اضعافا أكيدا : قد يصعب تحديد آفاقه ومداه ، ولكنه قد يصل الى حد احتمالات الاستسلام تجنبا لخوض معركة مصير محتوم .

ويجعل امكانية سحق اسرائيل في معركة صاعقة ؛ تصل الى أهدافهـــا المطلوبة قبل تبلور أية احتمالات للتدخلات الدولية ، أمرا اقرب منالا ؛

(٣) وأما في المجال العالمي ، فان قيام «الدولة — الطوق» :

يؤكد للاعداء، قبل الأصدقاء، أن الارادة العربية التحررية الاشتراكية الوحدوية منتصرة حتما .. فلا جدوى من محاولة اعاقتها بالمحافظة على بقاء اسرائيل ، ولا فائدة من معاداتها بتدعيم اسرائيل ،

ويوفر مناخا دوليا يقبل «الحل العربي» لمشكلة فلسطين ، بتصفية اسرائيل ، كحل ممكن ، وواقعي ، وحتمي ، تؤكد امكانيته وواقعيته وحتميته ، قوة الارادة الثورية العربية التي حققت قيام هذه «الدولة — الطوق» ؛

ويضع القوة الامبريالية العالمية ، بدولها واحتكاراتها ، التي تدعم اسرائيل وتحميها في «موضع» المكرَه على التفكير طويلا قبل المغامرة الشاملة بمصالحها الهائلة القائمة في الوطن العربي ، اذا هي أقدمت على التدخل العسكري المباشر لصالح «اسرائيل» في المعركة، او على مساعدتها مساعدة فعالة فيها .

إن النضال القومي العربي الثوري من اجل تحقيق ذلك الشرط باقامة هذا

الطوق ، هو في وقت واحد : نضال مباشر من اجل النصر في معركة فلسطين ؛ ونضال من أجل بلوغ الهدف العربي الثوري الكبير ..

ان الصيغة العلمية والعملية في تحديد الصلة بين الانتصار في معركة فلسطين ، وبين انتصار المد القومي الثوري العربي في معركة الهدف العربي الشامل :

هي ان هذه الصلة جدلية : فالنصر في كل من المعركتين متأثر به في الاخرى ومؤثر فيه تأثرا وتأثيرا شاملين .

وهي أن هذه الصلة الجدلية تعني أنه لا بد من تحقيق حد أدنى من انتصار المد القومي الثوري في معركة الهدف العربي الشامل، بأقامة « طوق التحرير » ، كشرط مسبق لامكان مباشرة معركة فلسطين واحراز النصر فيها ؛ وأن مباشرة معركة فلسطين واحراز النصر فيها سيفتحان بدورهما الآفاق رحبة أمام امتداد النصر القومي الثوري العربي على طريق الهدف الشامل .

ان معركة فلسطين ليست البداية ولا النهاية في معركة الهدف الكبير .

ان انتصار «الثورة العربية» في أي جزء من أجزاء الوطن العربي تحررا من الاستعمار والرجعية والاستغلال ، وانطلاقا على طريق التقدم بالاشتراكية في اطار الوحدة هو خطوة جبارة على الطريق العلمي الثوري – طريق القوة العربية الذاتية – نحو سهول فلسطين ورباها المغتصبة .

ان هذا لا يعني ، بأي حال ، تعليق معركة فلسطين على انتصار الثورة العربية في الوطن العربي بأجمعه تحريرا وتوحيدا وبناءً للمجتمع الاشتراكي الديموقراطي ؛ ولكنه يعني حتما تأكيد الصلة العملية : العضوية المصيرية بين الانتصار في معركة فلسطين ، وبين انتصار المد الثوري القومي العربي في معركة الهدف العربي الشامل ، وتأكيد الاهمية الحياتية في ضرورة النضال لاقامة «الدولة الطوق» كشرط مسبق من أجل استرداد اجزاء الوطن السليبة .

ان اثر عنصر «الزمن» في مصير مشكلة فلسطين وفي قدرة القوة العربية الذاتية على حلها «الحل» الجذري المنشود باسترداد الوطن السليب وتصفية اسرائيل ، مسألة تبرز أهمية معالجتها معالجة عامية في هذه المرحلة التي تكثر فيهـــا الاحاديث عن اثر «عنصر الزمن» في المشكلة والحل بمناسبة احتمالات احراز اسرائيل للسلاح الذري وما قد يترتب على احرازها اياه من نتائج تصيب المشكلة وتؤثر في حلها .

وتزداد أهمية معالجة هذه المسألة : عندما نجد بعض تلك الأحاديث يتبلور في تبرير معارضة نظرية «الدولة — الطوق» ومنطقها ، بحجة انها تهمل عنصر الزمن من حيث تُعلّق المعركة والحل على ظرف قد يفوتنا «الزمن» قبل تحقيقه ؛ وعندما نجد بعضها الآخر يتبلور في طرح نظريات او خطط اخرى للانقاذ تزعم انها قائمة على حساب لعنصر الزمن ، هادفة الى اختصاره ، قادرة على استباقه ، ومعتمدة في الوقت نفسه ، على دور «في هذه الخطط» تؤديه الرجعية العربية .

ان معالم الموقف العربي الثوري من مسألة عنصر الزمن وأثره في مصير المشكلة وعلى حلها ، يمكن ان تركز في النقاط الاساسية التالية :

(١) الايمان العنيد الذي لا يلين او يهتز ، ولا ييأس أو يستسلم ، بأنه لا بد من انقاذ فلسطين بتصفية اسرائيل مهما طال الزمن ؛ وهو الايمان الذي يحرك الارادة الانسانية لتفرض نفسها على «الزمن» ، اختصارا له على طريق بلوغ «الهدف» وتحديا له ان يثنيها عن بلوغه .

(٢) الاقتناع الواعي القائم على الحساب العلمي المدرك لمنطق حركة التطور ومسيرة التاريخ في الوطن العربي — بأن عنصر الزمن هو في صالح القوة العربية الذاتية الصاعدة اكثر منه في صالح اسرائيل وصالح التحالف الاستعماري — الصهيوني — الرجعي الذي يدعم بقاءها .

(٣) العمل الثوري العلمي ، المجسم لذلك الايمان والقائم على هذا الاقتناع ، الذي يسير نحو هدف الانقاذ سيرا يعي المشكلة والمعركة والحل ؛

* فيدرك ان اختصار الزمن، على طريق تحقيق الحل، انما يتناسب تناسبا طرديا مع العمل الثوري الذي يتحقق به نمو القوة العربية ، الثورية الذاتية ، وامتداد الثورة العربية لتحكم «الطوق» حول اسرائيل ؛

* ويدرك ان الدعوات المراهقة ، أو السطحية، أو اليائسة، او المشبوهة: التي ترفض منطق «الطوق» بحجة انه يعلق معركة الانقاذ على قيام ظروف قد يطول الزمن على قيامها أو قد يسبقنا الزمن قبل قيامها ؛ والتي لا تقدم ، في الوقت نفسه ، منطقا علميا وعمليا آخر — كبديل عن منطق «الطوق» يوضح كيف يتحقق به ، فعلا ، اختصار الزمن واستباقه ؛ او التي تكتفي بمجرد الصراخ الاحراجي العالي للقوة العربية الثورية الأساسية ذاتها ، صراخا يطالب هذه القوة بوجوب المبادرة لفتح الجولة المنتظرة مبادرة مغامرة لا مبـادرة احراز نصر، .. انما هي دعوات: تعبث — تحت شعار عنصر الزمن — بقضية ترفض، في خطرها، كل عبث ؛ وترفع شعار عنصر الزمن بغير جهد ثوري أو ادراك علمي لسبيل اختصار الزمن أو استباقه .

فاذا ادخلنا احتمالات احراز اسرائيل للسلاح الذري ، كعامل يعطي «عنصر الزمن» أثرا خاصة على المشكلة وحلها ، فان الوعي العلمي قادر ان يدرك بأن هذا العامل لا يغير شيئا من النقاط المذكورة آنفا ، ولكنه يزيد عليها النقاط التالية :

(١) ان من أول ما يجب ان تتنبه له الجماهير العربية وفي طليعتها الجماهير الفلسطينية ، وان يتنبه له بصفة خاصة المخلصون من دعاة حساب «عنصر الزمن» ، ان لا تتحول هذه الدعوة — بقطع النظر عن نوايا أصحابها — الى انهزامية مدمرة للقضية ، من حيث تزرع في النفوس منطقا خطيرا مؤداه :

* انه اذا احرزت اسرائيل السلاح الذري — حتى مع احراز العرب اياه — فان ذلك يلغي، نهائيا، احتمالات استرداد أجزاء الوطن السليبة بتصفية اسرائيل، من حيث يلغي امكانيات استعمال القوة التي هي السبيل الوحيد لاسترداده بتصفيتها ،

* وان اسرائيل محرزة هذا السلاح خلال سنوات قليلة قد تكون سنتين مثلا .

* وانه ، اذن ، اذا لم يتحقق الانقاذ خلال هذه المدة — مبادرة من العرب او مغامرة — فقد فاتنا الزمن نهائيا والى الابد .

(٢) ان منع اسرائيل من احراز هذا السلاح مهما كانت وسائله — ومنها الحرب الوقائية او الاستباقية — ، وان احراز القوة العربية الثورية لهذا السلاح مهما كانت اساليبه — ومنها صناعة هذا السلاح — ، هما مهمتان متشابكتان تتحمل القوى العربية الثورية مسئوليات أدائهما .

ولذلك فان العمل الثوري المستميت استباقا للزمن : من اجل اقامة «الدولة — الطوق» ، وفي سبيل هزيمة الرجعية العربية في أي قطر عربي ، يبقى هو السبيل العلمي الوحيد للاسهام العربي الثوري في مواجهة «عنصر الزمن» سواء أتصورنا هذه المواجهة بمنطق التدمير الفدائي للمنشئات الذرية في اسرائيل ، أو بمنطق الحرب الوقائية أو الاستباقية ، أو بمنطق احراز السلاح الذري في مواجهة احتمالات احراز اسرائيل له .

(٣) أنه حتى في حالة دخول «السلاح الذري» كعامل في المشكلة والمعركة تحرزه اسرائيل وبعض الدول العربية ، فان امكانيات حل المشكلة بتصفية اسرائيل — سواء بتحييد السلاح الذري أو باحتمال استعماله — تبقى امكانيات متوقفة ، بصفة خاصة، على نمو القوة العربية الذاتية، وعلى امتداد الثورة العربية لتقيم «الدولة — الطوق» حول اسرائيل ؛ لأن ذلك النمو وهذا الامتداد هما : اقوى الوسائل في «تحييد» السلاح الذري ، وافعل عوامل العودة للسلاح التقليدي الذي هو في صالح

العرب ؛ كما أنهما ، أيضا ، أفعل مقومات الاقدام العربي على المعركة وضمان النصر فيها حتّى مع افتراض احتمال استعمال السلاح الذري .

إن اثر احراز اسرائيل للسلاح الذري على المشكلة والحل – سواء اكان ذلك باستغلالها اياه لألغــاء احتمالات المعركة معها ، أو باستعمالها اياه استعمال اليائس أو المؤمل في نصر – انما هو اثر يتناسب تناسبا عكسيا ، حتّى ليكاد يتضاءل ، مع نموه القوة العربية الذاتية نموا مطردا : لا تحرز به السلاح الذري فحسب ، وانما تتمكن به من إقامة الاوضاع العربية الثورية التي تتبلور اساسا في قيام « الدولة – الطوق » ، والتي يصبح « بقاء » اسرائيل، معها ، غير ممكن علميا وعمليا .

فالخلاصة اذن :

إن ادراك أهمية «عنصر الزمن» في مشكلة فلسطين وحلها ، يجب ان يتجسم بالعمل الثوري العلمي :

* المدرك لابعاد المعركة ومجالاتها وشروطها،والقادرة بذلك على اختصار الزمن على طريق النصر فيها ؛

* والمدرك، أيضا، ان سلاح العزم العنيد، المدعم بالعمل الثوري ، على ابقاء القضية حية مهما تجددت محاولات تصفيتها وعلى انقاذ فلسطين بمنطق «الطوق» هو أمضى «الاسلحة العربية» في تحقيق الانقاذ ؛ وفي حساب عنصر الزمن : اختصارا له ، وتحكما فيه .

– ١٠ –

إن جماهير شعب فلسطين ، أينما كانوا في الارض ، يكونوّن ، في هذا المنطق ، قوة طليعية أساسية في القوة العربية الذاتية المسئولة تاريخيا وقوميا عن

انقاذ فلسطين ، كما أن الطلائع الثورية لهذا الشعب جزء لا يتجزأ من الطلائع القومية الثورية .

وان مسئولية شعب فلسطين في معركة الانقاذ جزء من مسئولية تلك القوة العربية الذاتية .

وان دور شعب فلسطين في المعركة لا بد وأن يتقرر بالمعالم الرئيسية للطريق العلمي الثوري في حلها ، وفي اطار خطة قومية عربية ثورية لتحقيق هذا الحل .

إن مسئولية شعب فلسطين ودوره في معركتها : لا ينبعان من مسئولية خاصة في حدوث المأساة ، أو من مصلحة خاصة في احراز النصر ، بقدر ما ينبعان ، في المنطق القومي الثوري ، من أن هذا الشعب مؤهل بحكم طبيعية المشكلة والحل والمعركة لواجب خاص فيها يؤديه ، ولدور طليعي فيها يقوم به ،

إن شعب فلسطين العربي الذي يصمد ، في أقسى الظروف وأصعبها ، لجميع المحاولات المتواصلة ، المفضوحة والمقنعة : الرامية لتصفية قضية فلسطين ، فيحبطها ؛ والرامية للنيل من تمسكه بالحل الجذري الوحيد لمشكلة فلسطين بتصفية اسرائيل ، فيهزمها .. هذا الشعب العربي الفلسطيني ، فوق هذا ، مطالب مصيريا وتاريخيا .. بالمهمات التالية :

(أولا) بتكوين وفرض .. «تصوّر» قومي ثوري لمعركة انقاذ فلسطين و«تخطيط» علمي لاحراز النصر فيها؛ وهما تصور وتخطيط لا بد وأن يجسما وعيا عنيدا : لعبر المشكلة ودروسها في أمسها ، ولأبعاد المعركة ومجالاتها في يومها ، ولنتائج احراز النصر في غدها ، فيجسما تقييما علميا للقوى الفلسطينية والعربية التي يجوز أن تحسب في اطار قوى الانقاذ الحقيقية ، ويتبلورا موقفا ثوريا تجاه هذه القوى ينبع من هذا التقييم .

(ثانيا) بالاسهام المباشر في تحقيق الدولة العربية الثورية الطوق ، كشرط موضوعي لمباشرة معركة الانقاذ ؛ وكخطوة لازمة على طريق النصر في معركته .

(ثالثا) بالاسهام الفدائي البطولي في معركة الانقاذ ، وضمن الخطة القومية الثورية : فتحا للمعركة وضمانا لاستمرارها حتّى احراز النصر .

* * *

ان تنظيم الشعب العربي الفلسطيني «تنظيما ثوريا» يتمكن به أن يؤدي واجبه ويقوم بدوره في المعركة ، ضرورة قصوى ؛

ولا بد وأن يجسم هذا التنظيم في جميع أبعاده : بالشكل والمحتوى ، والقيادات والقوى ، والخطط والوسائل .. وعيا للقضية في جميع أبعادها المذكورة ، وادراكا لدروسها في جميع أطوارها المعروفة .

ان هذا التنظيم ، في هذا المنطق ، يجب ان ينشأ وينمو نشأة ونموا ثوريين ؛

فهو لا يمكن ان يكون ، بالنشأة وبالنمو : «منحة» تعطيها العهود الرسمية الرجعية لشعب فلسطين في اي ظرف ،

وهو لا يمكن ان يكون ، كذلك «تجسيما» لاعتراف هذه النظم اعترافا لفظيا مخادعا «بالكيان الفلسطيني» أو «بالشخصية الفلسطينية» في ظرف «تضامن او تهادن» رسمي بين الحكومات العربية» و«تنفيذا» لخطط يضعها «تضامن» هذه الحكومات او «اتفاقها» مع بعضها ، بل مع الامبريالية العالية والصهيونية واسرائيل.

وهو لا يمكن ان يكون ، بالتكوين والمناهج ، «تجميعا جبهويا» للفلسطينيين — كأفراد او كمنظمات — يلتقون به في «جبهة» ، تتكون على أساس «شعار» التحرير بمعزل تام عن كل وعي قومي أو منبع طبقي ؛ ومع وجود التناقضات ، العقائدية او الحركية ، فيها : حول تصور أبعاد المعركة وقواها الحقيقية ، او حول ادراك طريق الانقاذ الثورية وشروطه الموضوعية ، او حول مكان هدف الانقاذ من وحدة الهدف العربي الثوري :

كما انه لا يمكن ان يكون ، كذلك ، بالواقع التنظيمي والحركي ، تظيماً

فلسيطنياً اقليمياً : منعزلا او منفصلا عن الحركة العربية الثورية الواحدة ، حتّى لو توفرت له جميع «المقومات» اللازمة الاخرى .

ان هذا التنظيم ، في هذا المنطق ، لا بد وان يكون – منذ نشأته وأثناء نموه ونضاله – «تنظيما قطريا» في الحركة العربية الثورية الواحدة :

ففي نطاق هذه «الحركة الواحدة» يتحقق المفهوم الثوري الانقاذي «للكيان الفلسطيني » ،

وفي نطاق خططها وفعالياتها يقع الجهد الثوري الانقاذي الفلسطيني في جميع مجالاته ؛

ويتحقق ذلك ، كله ، بأن يكون هذا «التنظيم الفلسطيني» ؛ في تلك الحركة العربية ، تنظيما قطريا :

يمارس جميع الصلاحيات والمسئوليات التي يمارسها كل تنظيم قطري آخر – لبلد عربي غير مغتصب الارض أو ممزق الشعب – وفقا لاحكام النظام الداخلي لتلك الحركة :

فينتسب له الفلسطينيون الثوريون ، ويخضعون لقيادته ، اينما كانوا من أرجاء الوطن العربي أو في الارض المحتلة ؛

ويستمر ، قائما ، كتنظيم قطري في تلك الحركة ، حتى يتحقق انقاذ فلسطين ودخولها في دولة الوحدة : حيث ينصهر في التنظيم القائم في هذه الدولة ، كما ينصهر كل تنظيم قطري آخر مع امتداد هذه الدولة ، بالثورة ، على طريق دولة الوحدة الشاملة .

إن مهمات هذا «التنظيم» ونضاله التي تتقرر بمسئوليته ودوره لا بد وأن تكون ضمن نطاق التخطيط القومي الثوري العام وخطة الإعداد لمعركة فلسطين في معالمها الرئيسية .

إن اسهام «التنظيم الفلسطيني الثوري» ضمن نطاق «الحركة العربية الثورية

الواحدة»، في إحكام «طوق القوة العربية الذاتية» حول «اسرائيل» انما هو اسهام مباشر في معركة فلسطين وانقاذها .

إن «التنظيم الفلسطيني الثوري» يجب أن ينفذ الى قلب أرض الوطن المحتلة ليعبىء الشعب العربي فيها وينظمه.

إن «التنظيم الفلسطيني الثوري» المجسم «للكيان الفلسطيني الانقاذي» يصبح ، بقيام «الدولة – الطوق» ، قادرا بصورة جدية فعالة ، ووفق خطة عربية ثورية ، أن يرفع «علم فلسطين» على ترابها ، وفوق هامات قوات الانقاذ الفلسطينية .. ليعلن بدء الجولة المنتظرة ، أو ليفرض اعلانها – اذا اقتضى الامر – فيباشر «تمزيق» اسرائيل تمهيدا «لتصفيتها» بالقوة العربية الذاتية او بالاستناد اليها .

إن التاريخ الذي امتحن شعب فلسطين بأقسى امتحان ، ليكاد يضع على هذا الشعب وطلائعه ، أقدس الواجبات ، في أقسى الظروف ، فيطالبه «بواجبات فريدة» لحل «تناقض فريد» ، ويطالب «طلائعه» الواعية الثورية «بمهام فريدة» :

* في تصور ابعاد المعركة وطريقها ومراحل السير العلمي على هذه الطريق.

* وفي بناء التنظيم الفلسطيني الثوري الذي يمثل الاداة العلمية للعمل الفلسطيني الثوري وفقا لمنطق ذلك التصور ومقتضياته ،

* وفي فرض هذا التصور ، على الصعيدين الفلسطيني والعربي ، بكل ما يقتضيه فرضه من كفاءة وعمق ، ومن عناد وايمان .. في كل مرحلة من مراحل الطريق .

* وفي بذل كل تضحية في اداء الواجبات التي يتطلبها فرض التصور العلمي لابعاد معركة الانقاذ وطريقها ومراحلها ، والتي تتطلبها المعركة ذاتها بعد ذلك.

بهذا ، ليس بغيره ، تتحدد معالم طريق العودة ؛ وعلى هذه الطريق، ليس على غيرها ، لا بد وأن يسير «العائدون» .

الفصل السّادس

الرسالة الحضارية العربيّة

الرسالة الحضارية العربية

— ١ —

إن امتنا العربية :

* التي تتحرك قواها العاملة في ربوع الوطن كله — من محيطه إلى خليجه — وعلى مجالات الحياة جميعها — المادية منها واللامادية — في مسيرة ثورية شاملة :

* انما تعيد ، « بالثورة » ، صنع الحياة على أرضها ؛ وتسهم ، بذلك وكذلك ، في اعادة صنع الحياة على الارض كلها : كفاية وعدلا ، حرية وكرامة ، تقدما وسلاما ؛ —

* وانما يحفزها ، في هذه المسيرة الثورية ، « تطلع » قومي حضاري انساني جديد :

* بعين الامل الانساني تراه ،
* بعزم الارادة القومية الثورية ترعاه ،
* بنور العلم وطاقات العمل تصنعه ،

* بمنطق الحياة وبإرادة الأحياء ، ــ أي بحتمية التاريخ ــ تؤمن بتحققه ،

* فيتبلور هذا التطلع ــ بالامل وبالعزم ، بالعلم وبالعمل ، بالطريق وبالتحقيق ــ في « رسالة » قومية حضارية انسانية جديدة تؤديها ، هذه الامة : حقا لها تجاه نفسها ، وواجبا عليها تجاه الانسانية جمعاء ؛

ــ ٢ ــ

إن امتنا العربية :

* التي تتحرك قواها العاملة في مسيرة ثورية شاملة معاصرة على طريق تحقيق ذلك التطلع واداء هذه الرسالة :

* تتكون من طاقات بشرية كبيرة ونشيطة ، وتملك ثروات طبيعية هائلة ومتنوعة ،

* تتمتع بموقع حضاري ، متميز وممتاز ؛

* تستند إلى تراث حضاري تليد ومجيد ؛

* تصدر عن تجربة معاناة قاسية وطويلة ؛

* تنطلق من « واقع قومي » مركب التناقضات والقوى والصراعات متميز التراث والسمات .

* تتفتح ، بايجابية واصالة ، على منجزات العصر وتجاربه ، وعلى منطق حركة التاريخ فيه ،

* تنشد دولة عربية « قومية ــ اشتراكية ــ ديموقراطية » واحدة في اسرة دولية : انسانية القيم ، قومية العلاقات ؛

* تنتهج مسلكا دوليا واضح الاخلاقية والسياسات !

* فتصوغ ، من ذلك كله ، مضمون « رسالة » قومية حضارية انسانية جديدة ، تحملها ، اليوم ، للانسانية جمعاء : قيما انسانية ، ومبادىء علمية ، وعلاقات حياتية .. وتتجسم وتتوحد في الحل الانساني الجديد : الحل « القومي – الاشتراكي – الديموقراطي » .

– ٣ –

إن امتنا العربية :

* تتكون من مركب بشري ضخم يضم مئة مليون نسمة :

* يكونون ، بالكم ، طاقة انتاج واستهلاك بشري ضخمة ، ولا يتطلب ادراك ضخامتها اي اثبات او دليل .

* ويكونون ، بالكيف ، طاقة حضارة وتقدم مادية وعقلية – روحية هائلة ، اثبتت التجربة التاريخية الطويلة قدراتها على الخلق الحضاري ايجابا وابداعا ؛ وعلى التفاعل الانساني أخذا وعطاء ؛ وعلى الصمود القومي اصالة ودفاعا ؛

* وتمتلك وطنا زاخرا بالثروات الطبيعية المتنوعة :

* فيه المروج والسفوح ، والربى والجبال ، والصحاري والرمال ، الصالحة بالمناخات المتنوعة ، ايضا ، لانتاج جميع أنواع المنتجات الزراعية ، والحيوانية بكميات وفيرة وبأصناف متميزة .

* وفيه المواد الخام الاساسية والطاقات البترولية والغازية والكهربائية اللازمة والكافية لاقامة أضخم الصناعات الاساسية والاستهلاكية ،

حتى ليقدر ما هو مكتشف معلن عنه من احتياطي تلك المواد الخام والطاقات في أرض الوطن العربي وبحاره بنسبة مئوية عالية من الاحتياطي العالمي كله ؛

* فهي ، بالتكوين ، ليست أمة « عرقية او عنصرية » ؛ وانما هي « مركب بشري » انصهرت فيه نهائيا جميع عناصره وأصوله .

* وهي ، بالطاقات البشرية والثروات الطبيعية، وحدة اقتصادية هائلة ومتكاملة :

* قادرة — بالوحدة والاشتراكية — الديموقراطية ، وبالتخطيط والتكنيك — ان تحقق ، مع الاكتفاء الذاتي ، مستويات من التقدم ارفع مما يبلغه أي تصور متفائل لمستويات التقدم الممكنة في أي بلد عربي لوحده ، ولا تقل عما يمكن تحقيقه لاغنى الامم وأكثرها تقدما ؛

* وقادرة — بها أيضا — أن تسهم في تقدم امم صديقة بأكثر وأكرم مما تسهم به أية دولة غنية متقدمة ،

يكفي الامة العربية ، حارسا يمنع احتمالات نشوء النزعات العنصرية فيها ، ويمنع ظهور التطلعات والنوازع الاستغلالية أو الاستعمارية بين ظهرانيها ، تجاه غيرها من الشعوب والامم :

* أن تكون « مركبا بشريا » يفخر بجميع « العناصر » التي تفاعلت وانصهرت لتكون « امة واحدة » منذ مئات السنين

* وان تمتلك تلك الطاقات البشرية والطبيعية التي تكفي لصنع التقدم والرخاء بين ظهرانيها على أعلى مستوياتهما .

— ٤ —

إن امتنا العربية :

* تتمتع بموقع حضاري متميز وممتاز :

* فهي ، بهذا الموقع ، قسم من اسيا وقطعة من افريقيا ، تصل بين القارتين الكبيرتين وتنتمي اليهما ؛

* وهي ، بهذا الموقع ، واقفة على أهم المداخل بين اسيا وافريقيا واوربا ، مالكة لأهم الممرات بينها جيئة وذهابا ، برا وبحرا وجوا ؛

* وهي ، بهذا الواقع ، واقعة من العالم القديم في قلبه : حيث نشأت وانطلقت ، او مرت وتفاعلت ، منذ أقدم العصور حتى اليوم ، شرايين الحياة العالمية : تفاعلا حضاريا ، وتبادلا تجاريا ، وصراعا حياتيا ؛ فكان نبض هذه الحياة ، بين ظهراني الامة العربية وفي وطنها ، على أعلاه وعلى أغناه .

* وهي ، بهذا الواقع ، واقعة من العالم القديم في مركز الحساسية الاستراتيجية منه ؛ حيث تكون القوة المتحكمة في وطنها متحكمة ، إلى حد كبير ، في أكثر المواقع والمداخل والممرات الاستراتيجية تأثيرا وأثرا على نتائج الصراعات العالمية الكبرى .

* ولقد كانت ، من هذا الموقع ، ولا تزال منشأ أو منفى لمدارس الفكر ومواكب الحضارة ، ومصدرا وممرا لاساطيل التبادل وقوافل التجارة ، وهدفا مغريا لموجات الغزو وتطلعات الغزاة :

* فنمت وتفاعلت وازدهرت ، مدارس الفكر ومواكب الحضارة بين ظهرانيها ،

* وبقيت أساطيل التبادل وقوافل التجارة تمر ، في أرضها وبحرها وسمائها تحت حمايتها وفي رعايتها .

* وتكسرت وانحسرت موجات الغزو وتطلعات الغزاة القديمة والحديثة على صخور نضالها وصمودها ، ولا يزال بعضها ينتظر ان يتكسر وينحسر ،

يكفي الامة العربية ، حارسا من العزلة او الانغلاق القوميين ، ان تكون ، بهذا الموقع الحضاري المتميز والممتاز ، أكثر الامم عددا بجوارها من أمم وشعوب أخرى ، ومن أكثر الامم اتصالا وتفاعلا مع غيرها من الامم والشعوب غير المجاورة أيضا .

— ٥ —

إن امتنا العربية :

* تستند إلى تراث حضاري انساني تليد ومجيد :

* في أرضها — مهد الحضارات القديمة ومهبط الرسالات السماوية — بنته صرحا شامخ البنيان عميق الجذور ؛

* وإلى أرض غيرها — من أمم وشعوب أقدم منها وأحدث — نقلته قيما انسانية ، ومعارف علمية ، ومنجزات حضارية ؛

* استوعبت في بنائه — بتفتح حضاري فتي — خير ما بلغته حضارات قديمة سبقتها ؛

* اودعت في صراحة — بعبقرية قومية خلاقة — اضافات ابداعها ، وطابع شخصيتها ؛

* أسلمت ثمراته وكنوزه — في تواضع انساني مهيب — إلى أمم صاعدة وحضارات جديدة ؛

* فكان ، هذا التّراث ، ويبقى ، صفحات مشرقات في سفر التّراث الحضاري الانساني الشامل المتواصل ؛

* تصل الصفحات القديمة من هذا السفر بأخرى حديثة ؛

* وتسجل ومضات عبقرية ، ومنجزات حضارية ، أرسلت أشعة النور لتبدد الظلام في عصور سادتّها ظلمة الجهل مع ظلم موجات البرابرة الغزاة ، في بعض أنحاء العالم « المتقدّم » اليوم .

* فلا يحط من قدرها — كصفحات مشرقات في ذلك السفر العظيم — تقييمات متحيزة ، ومزاعم مغرضة ودت — بالغرض والتحيز — أن تنتزع

هذه الصفحات من ذلك السفر الخالد ، أو أن تطمس كل ما فيها مما هو أصيل مضاف .

* ولا يحط من قدر الامة التي صنعته – في مرحلة انطلاق حضاري فذ – أن أصابها الخمول والجمود والتخلف عصورا طويلة ، عجزت – على طولها وثقلها وقسوتها – أن تنسى هذه الامة هويتها وتراثها ، أو أن تقتل فيها امكانيات الانطلاق الحضاري الجديد .

يكفي الامة العربية شرفا « تراثيا » حضاريا روحيا :

ان تكون الامة التي أنجبت نبي « التوحيد » ورسول « كرامة الانسان » ؛

* وان تكون ، كذلك ، الامة التي حملت هذه الرسالة للانسانية جميعا ، لتعلن للانسانية ، وتؤكد ، بحملها اياها :

أن لا اله الا الله ؛

وان لا سلطان على الانسان لغير الله .

وان لا فرق – بغير « العمل الصالح – بين انسان وانسان ، أمام الناس وأمام الله .

ويكفي الامة العربية فخرا « تراثيا » حضاريا علميا :

* أن تكون الامة التي أنجبت عددا من أفذاذ رواد العلوم والفنون والفلسفة ، في جميع مجالاتها ؛ فأنجبت الخوارزمي ، وابن الهيثم ، وابن سينا ، وجابر بن حيان ، والرازي ؛ وانجبت ابن خلدون ، وابن رشد ، والغزالي ، والكندي ، وابن عباد ، وابن العربي ؛ وأنجبت ، كذلك ، ابو ذر الغفاري .

* وان تكون الامة التي أسهمت اسهاما مبدعا في جميع تلك المجالات : شمل جميع فروع الرياضيات (الحساب والجبر والهندسة) والفيزياء والكيمياء والفلك ، وشمل الفلاحة والصناعة ، وشمل الادب ، والاجتماع ، وشمل التصوف والفلسفة .

فيكفي الامة العربية حارسا من مزالق الانحدار إلى مهاوي الانغلاق او التعصب ، أو إلى مواقع مركبات التعالى وعقد النقص .

ان تكون – بالتراث الحضاري العربي الاسلامي ، في منابعه ، – وارثة عدة حضارات ، قديمة ومجيدة ، قامت في أرض وطنها الكبير ؛ وباعثة حضارة اخرى ، قديمة ومجيدة ، قامت خارج نطاق هذا الوطن ،

وان تكون – بالتراث الحضاري العربي الاسلامي ، في مضمونه – اشمل ثورة انسانية على معاني الانغلاق والتعصب ، وعلى مركبات التعالي وعقد النقص ، وأعمق تحد لها :

وان تكون – بهذا التراث ، في صنعه – واحدة من شعوب وأمم عديدة أسهمت معها في صنع هذا التراث وفي بناء صرحه وفي الدفاع عن مضمونه .

– ٦ –

إن امتنا العربية :

* تصدر عن تجربة معاناة وممارسة : قاسية غنية وطويلة عميقة ؛

* عاشتها الامة العربية ، أجيالا طويلة : كفاحا مجيدا في الدفاع عن ذاتها ووطنها وتراثها بل عن الحضارة والانسانية ، أمام موجات الغزو الاوروبية التي انطلقت من الغرب ترفع رايات الصليب والمسيحية ، والمسيح منها براء ؛ وأمام موجات الغزو المغولية التي انطلقت من الشرق تجر الدمار والخراب .

* عاشتها الامة العربية ، منذ السيطرة العثمانية ، استغلالا واستعبادا طبقيين ، وتسلطا واستعمارا قوميين فرضهما الاستعمار التركي تحت أعلام الخلافة وباسم الاسلام ، والاسلام منها براء .

* عاشتها جماهير الامة العربية ، منذ ظهور الرأسمالية الاوروبية وبنموها ، غزوا استغلاليا استعماريا جشعا وبشعا : متطور المظاهر والاساليب ؛ بدأ مع مطلع القرن التاسع ، ولا يزال قائما ، في بعض أجزائها ، بصورة أو بأخرى من صوره المتجددة حتى اليوم ؛

* فعاشتها ، منذ مطلع ذلك القرن ، غزوا استغلاليا استعماريا واقتصاديا شمل جميع أجزاء الوطن وتبلور في اتفاقيات ومعاهدات مفروضة وغير متكافئة ،

* وعاشتها ، بعد ذلك ، غزوا استغلاليا استعماريا عسكريا محتلا لبعض أجزاء الوطن ، جاء تحت أقنعة زائفة وحجج كاذبة من الدفاع عن تلك الاتفاقيات والمعاهدات ، وعن حماية الحقوق المكتسبة بها ؛ أو من الدفاع عن حقوق الاقليات وحماية طرق التجارة والمواصلات ؛ أو من الدفاع عن حقوق « السلطان » وحماية الرجل المريض في بابه العالي .

* وعاشتها ، أيضا وفوق ذلك ، غزوا استغلاليا استعماريا بشريا مستوطنا تعرضت له بعض أجزاء الوطن الاخرى ، حاولت به « موجات » مستوردة من أبناء الدول الاستعمارية أو غيرهم من المرتزقة ، أن تستقر في هذه « الاجزاء » تحت حماية الاستعمار ، باحتكاراته وجيوشه ، لتنزع الناس من الارض ولتعبث بالتركيب البشري فيها ، لعلها تفصل هذهالاجزاء عن جسم الامة والوطن بصورة نهائية ؛

* وعاشتها ، منذ نهاية الحرب العالمية الاولى :

تمزيقا شاملا للامة والوطن ،

واستغلالا بشعا للثروات والطاقات البشرية والطبيعية ،

وعبثا مخططا بالمقومات القومية ، وتخريبا حاقدا للحياة « العقلية — الروحية »

واقتطاعا غاصبا لاجزاء من الوطن ، اختيرت بغير وجه حق من قانون أو تاريخ أو تراث لكي تكون بالقوة وبالخديعة « وطنا » قوميا وقاعدة استعمارية

معتدية لأشتات من الغزاة الصهيونيين ، او لتسلم لدول أخرى مجاورة .

وارهابا قاسيا للجماهير ، ولجميع امكانيات التفتح التقدمي بين ظهرانيها ،

* وعاشتها ، منذ الحرب العالمية الثانية :

تنفيذا استعماريا – صهيونيا – رجعيا لأخطر مؤامرة تعرضت لها أية أمة في العصور الحديثة ، تبلورت بقيام « اسرائيل » ؛

وتخطيطا استعماريا – صهيونيا – رجعيا – متعدد المجالات والساحات ، متجدد الوسائل والاساليب لضرب انطلاقها الثوري في جميع ابعاده التحررية والوحدوية والاشتراكية :

سواء أكان ذلك تحت أعلام الاستقلالات القطرية وما تجسمه ، شكلا ومحتوى ، من معاني التجزئة والاقليمية ، والرجعية والتبعية ،

او كان ذلك تحت شعارات حماية المنطقة من « الشيوعية » بالاحلاف الاستعمارية ، وتدعيم النظم العميلة والانفصالية والرجعية ،

وسواء أكان ذلك بالضغط والاعتداءات الصهيونية المتكررة ،

او كان ذلك بالعدوان المسلح الصريح : الاستعماري – الصهيوني الرجعي على « الثورة العربية الام » في مصر .

او كان ذلك بالتآمر الاستعماري – الصهيوني – الرجعي على دولة « الوحدة – النواة » الاولى أكبر منجزات الثورة العربية في العصور الحديثة من التاريخ ،

او كان ذلك بالحرب الاقتصادية والنفسية الاستعمارية – الصهيونية – الرجعية المفتوحة على « الاشتراكية » العربية : التي تكون المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للهدف الثوري العربي المعاصر وتكون الحل « الحتمي » لمواجهة أوضاع الاستغلال والتخلف المفروضة على جماهير هذه الامة وحياتها .

أو كان ذلك بحملات التضليل العقائدي والارهاب المادي المتواصلة التي تتعرض لها قوى الثورة العربية – التحررية الاشتراكية الوحدوية – في أجزاء الوطن التي تعيش في ظل ديكتاتورية التحالف الاستعماري – الصهيوني – الرجعي المفضوحة أو المقنعة .

* ولقد عاشت جماهير الامة العربية ، في جميع أجزاء الوطن ، هذه التجربة المتواصلة الطويلة :

* معاناة انسانية شاملة : للسخرة والاستغلال ، وللتمزيق والتفتيت ، وللقهر والاستعمار ، وللركود والتخلف ؛

* وتمردا فرديا ، يرفض تلك الاوضاع ، والمعاني السائدة بها ، ويبلغ حد الاستشهاد في رفضها ؛

* ونضالا « طبقيا – قوميا » متواصلا متجددا : يقاوم تلك الاوضاع ؛ ويصارع القوى – الاجنبية او الوطنية او المتحالفة – الصانعة لها ، والمحافظة عليها ؛ ويتحدى المصالح والرواسب المادية والعقلية – الروحية القائمة بتلك الاوضاع والمدعمة لها .

* وممارسة عميقة – من خلال النضال المتواصل – لنشوة النصر وحلاوة الاستشهاد في مواجهة عدو صريح مكشوف ؛ ولمذلة الهزيمة ومرارة الطعن في الظهر من عدو متستر متسلل إلى الصفوف ؛

* واستقراء علميا لعوامل النصر وقواه ، ولأسباب النكسة وقواها ، تبلور – بعد العذاب الطويل – في تأكيد التحرر والاشتراكية والوحدة كعناصر « لهدف واحد » كبير منشود ، وفي تأكيد ان الثورة « المتواصلة – الواحدة » بالحركة الثورية الواحدة هي السبيل الوحيد لبلوغ هذا الهدف ، ولتحقيق كل عنصر من عناصره .

* ومباشرة جريئة مبدعة لصنع ثورة عربية معاصرة ، تأتي – بتفاعل

تلك المعاني جميعها مع واقع الامة العربية ومع معطيات هذا العصر العالمي ، — نموذجا لثورة طليعية جديدة .

يكفي الامة العربية حاميا من أية تطلعات استعمارية او استغلالية ، تجاه غيرها من الشعوب ، ومن أية اتجاهات شوفينية ، تنكر حقوق « الامم » الاخرى ، ومن أية دعوات أممية تتنكر لنزوعها القومي :

ان تكون قد عاشت تجربة معاناة هذه المعاني اللاانسانية على الصورة الشاملة الطويلة المذكورة .

وأن تكون قد دخلت إلى مرحلة التحول الثوري الجديد في حياتها من خلال ممارسة النضال المرير ضد تلك المعاني وفي مواجهة القوى والرواسب التي تصنعها وتحافظ عليها .

ويكفي الامة العربية حارسا من محاولات تضليلها عن سبيلها التاريخي ، في مكافحة الاستعمار حتى ينهار :

* أن تكون الامة التي كشفت الاستعمار العثماني وقاومته وحاربته برغم تحايله عليها بأستار الخلافة الاسلامية :

فمنعته أن يمتد إلى بعض أجزاء وطنها ، ولم تلبث أن حطمت قبضته العقلية عن بعضها الاخر ، ثم كسرت نيره عن ما بقي تحت هذا النير من أجزاء مجاورة لمركز الخلافة .

* وأن تكون الامة التي واجهت الاستعمار الرأسمالي والامبريالي في صوره المتعددة والمتحددة ، وحاربته في جميع هذه الصور ، وهزمته ، بصورته القديمة ، في أكثر الساحات والمعارك ولا تزال ماضية في محاربته ، بصورته الجديدة ، بكل عناد حتى تتطهر الارض العربية ، بل كل أرض ، من « وجوده » الصريح او المقنع ، القديم او الجديد ؛

ويكفي الامة العربية حارسا من التضليل عن سبيلها الثوري النموذجي ،

وحاميا من محاولات الانحراف بها عن حلها « القومي ــ الاشتراكي ــ الديموقراطي » :

* ان تكون الامة التي كشفت في سياق نضالها المتواصل حقيقة « الطبقات » المستغلة ، الاقطاعية والبرجوازية والرأسمالية المصطنعة الجديدة ، وخبرت حقيقتها كطبقات معادية لقوى الشعب العاملة متحالفة مع الاستعمار واحتكاراته ، متواطئة مع الصهيونية ومؤامراتها ، فكشفت هذا « التحالف » الاستعماري ــ الرجعي ــ الصهيوني وحاربته حتى حيث تخفى في قصور العملاء متسترا وراء أقنعة الاستقلال الزائف ، او تقنع بدعوات التقدم بقيادة الطبقات البرجوازية او الرأسمالية الوطنية ؟! او تستر وراء مزاعم مقاومة الشيوعية الدولية او خلف دعوات الاحلاف الدينية ؛

* وان تكون الامة التي انطلقت ــ بممارسة النضال ضد جميع هذه القوى ، وفي جميع تلك المعارك ــ لتفجر ، في هذا العصر ثورة نموذجية :

تحارب الاستعمار حتى يندثر ، والاستغلال حتى يزول ؛ وترفض ، بنجاح في الوقت نفسه ، الانضواء في مناطق النفوذ وما يحمله من معاني « التبعية » الحركية ،

وتبني « الاشتراكية ــ الديموقراطية » منطلقة من « واقع » موضوعي عجزت الماركسية ــ كنظرية ثورية تقليدية ــ عن مجرد تصور امكان انفجار الثورة الاشتراكية فيه وانطلاقها لاعادة صنعه ؛ وفي عصر جديد وضع « الماركسية » موضع تساؤل يصيب أهم أسسها ومضامينها ؛ وترفض ، بنجاح في الوقت نفسه ، كل معاني « التبعية » العقائدية ؛

ــ ٧ ــ

إن امتنا العربية :

* تنطلق من « واقع قومي » متميز التناقضات والسمات :

* فهي ، في واقعها ، امة واحدة ذات قومية واحدة ؛ ولكنها في

الوقت نفسه ، امة مقسمة إلى عدة دول ودويلات وأشباه دول ؛ وتعاني آثار التجزئة ورواسب الاقليمية ... فهي تناضل ، بالثورة ، كي تقيم « الوحدة » ؛

* وهي ، في واقعها ، أمة تملك وطنا عاشت فيه ، بغير انقطاع ، مئات السنين ؛ ولكنها في الوقت نفسه أمة تجد أجزاء من وطنها مغتصبة مسلوبة ... فهي تناضل ، بالثورة ، كي تستعيد « الوطن السليب » ؛

* وهي ، في واقعها ، امة كبيرة وعريقة ناضلت ضد الاستعمار نضالا بطوليا متواصلا ، ولكن الاستعمار لا يزال قائما ، حتى اليوم ، في كثير من أجزاء وطنها بصورة او بأخرى من صوره القديمة والجديدة ، فهي تكافح جاهدة كي تستكمل ، بالثورة ، تحررها من الاستعمار او قواعده او نفوذه او استغلاله أينما كان في أرضها ؛

* وهي ، في واقعها ، أمة غنية بطاقاتها البشرية وثرواتها الطبيعية وتراثها الحضاري ؛ ولكنها ، في الوقت نفسه ، امة تعاني حالة من التخلف المادي والعلمي والثقافي الشامل ، لا تتناسب ، بأية حال ، مع تلك الطاقات والثروات وهذا التراث ... فهي تناضل ، بالثورة ، كي تغالب التخلف وتلحق بركب الامم المتقدمة ؛

* وهي ، في واقعها ، امة تعيش ، بصورة عامة ، مرحلة الزراعة المتخلفة ؛ فالاكثرية الساحقة من قواها العاملة تتكون من « الفلاحين » ، ولا تكاد توجد فيها طبقة البروليتاريا التي تنشأ بالصناعة المتقدمة ، والطبقات البرجوازية والرأسمالية الوطنية !؟ فيها طبقات مصطنعة واقعة بالنشأة والمصالح والمصير في اطار القوة الرأسمالية الامبريالية العالمية مرتبطة بدولها واحتكاراتها ، ولكنها ، في الوقت ذاته ، أمة تنطلق قواها العاملة لتبني ، بالثورة المجتمع الاشتراكي — الديموقراطي ، مجتمعا جديدا يضع التقدم فيه ، تحت أعلام الاشتراكية الديموقراطية وعلى أسسها ؛ علما وصناعة ، كفاية وعدلا ، ...

فهي تضع نموذجا جديدا « للثورة تقدم به « حلا » جديدا تضعه أمام الانسان ؛

* فهي ، في واقعها ، نموذج حي لأمم العالم الثالث وشعوبه فيما تعانيه من تناقضات ورواسب قائمة بالاستعمار والاستغلال والتخلف ، وفيما تتطلع اليه بالامل من أهداف تقدمية وما تحاول صنعه بالثورة — المتواصلة من حلول اشتراكية ؛

ولكنها تتميز عن هذه الامم والشعوب بما تعانيه من تناقضات خاصة ائمة بالتجزئة ووجود اسرائيل واغتصاب بعض أجزاء وطنها الاخرى . بما تتعرض له — بحكم تراثها وموقعها وثرواتها وامكانياتها — من حقد ستعماري تقليدي متواصل ومن ضغوط دولية كبرى .

فهي تناضل ، بالثورة المتواصلة — الوحدة ، كي تحل تناقضات مركبة وكي تواجه تحديات قاسية متميزة .

يكفي الامة العربية ، حارسا من الوقوع في شباك التطورية والاصلاحية ، ما تعانيه من تناقضات أساسية وعدائية لا يتأتى حلها ، في هذا العصر ، بغير الثورة « المتواصلة — الواحدة » .

ويكفي الامة العربية ، حارسا من الوقوع في « مراهقة » التبسيط او « تبعية » النقل ، ما يتميز به واقعها من تناقضات وسمات مميزة ، تطلب مقدارا من الابداع والاصالة يرفضان المراهقة والتبعية بمقدار رفضهما للتبسيط والنقل .

— ٨ —

إن امتنا العربية :

* تتفتح في ايجابية على منجزات العصر العلمية وفي أصالة على تجاربه الاشتراكية ، وفي وعي على تناقضاته ومشاكله الأساسية الجديدة .

* فهي تعي الفجوة المذهلة القائمة بين ما هي فيه وبين ما تجد فيه غيرها من الامم المتقدمة في ميادين العلم والتكنيك والصناعة ؛

* وهي تعي البون الشاسع القائم بين ما هي عليه وبين ما تجد عليه غيرها من الامم التقدمية في مجالات البناء الاشتراكي .

* وهي تدرك : ان العلم — كمعارف وأسلوب وعقلية ، وكمنجزات والات وتكنيك — ، وان « الاشتراكية — الديموقراطية » — كعلاقات انتاجية وسياسية — هما جناحا انطلاقها على طريق التقدم انطلاقاً ثوريا تتمكن به أن تطوي مسافات التخلف الحضاري — المادي والعلمي والاجتماعي — التي تفصل بينها وبين غيرها من الامم التقدمية والمتقدمة والتي تفصل بينها وبين ما تريده جماهيريا وتناضل ، بعناد ، من أجله .

فتقبل على العلم اقبالا شديدا عازما على شد تلك الفجوة بكل السرعة الممكنة انسانيا وثوريا ؛ وتنهل العلم من معاهده ومراكزه اينما كانت من أرجاء العالم ... لا يصدها عن اقبالها الشديد على « العلم » بغير حدود ، أصوات جاهلة او مضللة تحاول أن تضع هذه الاقبال في موقع التصادم مع « القيم » الروحية الدينية او في موقع الخطر على القيم الانسانية البديعية .

وتقبل على التجارب الاشتراكية — اقبالا ايجابيا عازما على طي ذلك البون بكل السرعة الممكنة انسانيا وثوريا ، وتستفيد من هذه التجارب المتعددة أينما كانت من ربوع العالم الاشتراكي ... لا يصدها عن هذا الاقبال الايجابي دعوات جاهلة او مضللة تحاول أن تصف هذه الاقبال — بأنه خطر على « الاصالة » واستيراد « للمبادىء » .

ولكنها ، في الوقت نفسه ؛

تعي الاحتمالات الفعلية في أن يصبح « الانسان » عبدا للآلة وأسيرا للتكنيك ؛

وتعي ، الامثلة الواقعية على ما عاناه الانسان – العامل ذاته – من أساليب تطبيق « الاشتراكية » بمنطق « القوانين الطبيعية » وبمنطق « الديكتاتورية الطبقية » ؛

كما تعي العبر العملية والدلالات العقائدية لتلك الاحتمالات وهذه الأمثلة .

• فتكون ، في اقبالها الشديد : على العلم – كآلة وتكنيك – ، وعلى التجارب الاشتراكية – كعقائد ومناهج – ، تكون في موقف الواعي المقيم ، وليس في موقف الناقل المقلد .

يكفي الامة العربية ، حارسا من مخاطر الانغلاق على منجزات عصرها وتجاربه ، ومن مخاطر النقل غير المقيم ،

ان ترى ما وصل اليه المتقدمون التقدميون بالعلم وبالاشتراكية من مستويات التقدم وسرعته ، وما أطلوا عليه من آفاقه الرحبة ،

وان ترى ، في الوقت نفسه ، ما دفعه « الانسان » من ثمن ليس من الحتمي أن يدفعه من أجل تحقيق ذلك التقدم وتلك التقدمية ،

فترى – ان مشعل الحضارة انتقل من بلد إلى بلد ، لكنه في كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوي به ضوءه على امتداد الزمان – وان التجارب الاجتماعية لا تعيش في عزلة عن بعضها ، وانما هي – كجزء من الحضارة الانسانية – تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق ؛ فهي قابلة للانتقال ، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل ؛ وهي قابلة للدراسة المفيدة ، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار .

– ٩ –

ان امتنا العربية :

• تنشد دولة عربية « قومية – اشتراكية – ديموقراطية » في أسرة انسانية صريحة القيم والعلاقات :

• انها « دولة عربية » تطلبها القوى العربية العاملة وتناضل ، بالثورة ، كي تقيمها ؛ دولة حديثة :

قومية : تضم أشتات أمة مزقت ، وأجزاء وطن قطعت أوصاله واغتصبت بعض أجزائه ؛ فتمتد ، في غير انقطاع ، من المحيط إلى الخليج ،

اشتراكية – ديموقراطية : تبنى الحياة فيها – بأبعادها المادية واللامادية – بمنطق رفض استغلال الانسان الانسان ، وما يتطلبه هذا الرفض – بصورة علمية – من تصفية للطبقية بأسسها الانتاجية ورواسبها العقلية والنفسية ، على أساس تقييم « للانسان » يعي مقوماته ، ومتطلباته وتطلعاته وفعالياته ، المادية منها و « العقلية – الروحية » ويحترمها ، فيعي ان الانسان في « الحياة » هو غايتها وأداتها ومقيمها ، وان الانسان في « التاريخ » هو صانعه المسئول عن حركة التقدم فيه ، وانه ، بعد ذلك كله ، يحيا حياته بينما هو يتطلع إلى ما بعد حياته طلبا للخلود .

• وانها اسرة انسانية تطلبها القوى العربية العاملة وتناضل ، بالدعوة ، كي تقيمها أسرة انسانية :

تتكون من دول « قومية – اشتراكية – ديموقراطية » ؛

تجسم ، كل دولة فيها ، التطابق بين الدول في أقاليمها ورعاياها وبين الامم في أوطانها وأبنائها ، كما تجسم التساوي في الحقوق بين هذه الامم ودولها ، فيقوم التعاون بينها تعاونا قوميا ايجابيا متكافئا ، حرا من كل أشكال الاستعمار او التسلط ... كل ذلك في سبيل حرية الانسان وكرامته وسعادته ؛ ومن أجل دفع عجلة الحضارة والتقدم الانسانيين إلى آفاق غير محدودة ، وفي سبيل تثبيت دعائم السلم العالمي القائم على العدل الانساني والتكافؤ القومي .

• فهما دولة عربية وأسرة انسانية تطلبهما القوى العربية العاملة وتناضل من أجل قيامهما :

« كتجسيم حي ، في جميع الابعاد ، للحل « القومي — الاشتراكي الديموقراطي » بأسسه العقائدية ، ومضامينه القيمية ، وعلاقاته الحياتية القومية والدولية ،

يكفي الامة العربية مناعة ضد جميع الدعوات والضغوط والمحاولات التي تستهدف أن تنحرف بها عن هذا « الحل » في أي عنصر من عناصره :

انها تشهد في هذا العصر ، ما تؤكده عصور سابقة ، من أن الوجود القومي وسنة النزوع القومي ، يفرضان نفسهما على جميع الدول والنظم ، والدعوات والحركات ، حتى التي نشأت ونمت وهي ترفع علم الاممية اللاقومية ؛

وانها تشهد في هذا العصر ، ما يؤكده منطق التاريخ كله ، من ان « الاشتراكية » سائرة حتما على طريق النصر لترتفع أعلامها فوق أنقاض النظم الاستغلالية وعلى نطاق العالم كله مهما بدا من قدره هذا النظم الاستغلالية وقواها الرجعية على وضع العقبات أمام تلك المسيرة او من الحاق النكسات المؤقتة في بعض ساحات معركتها ؛

وانها تشهد في هذا العصر ، ما أكدته « الاشتراكية » ذاتها عندما أصبحت حقيقة منتصرة وتجارب متحققة ، من ان « الديموقراطية » تفرض ذاتها هدفا انسانيا اوليا ، واضح الدعامات والنهج :

يمزق قناع الديموقراطية الزائفة الذي تختفي وراءه ديكتاتورية الطبقات المستغلة في دولها وامبراطورياتها ؛

ويرفض ، كذلك ، دعوى ديكتاتورية البروليتاريا التي تزعم انه لا سبيل لبناء « الاشتراكية » وانتصارها الا في ظل هذه الديكتاتورية ؛

ويؤكد ، نهائيا ، ان الاشتراكية والديموقراطية وجهان لحقيقة اجتماعية حية واحدة ، فكل منهما دعامة للاخرى وشرط لقيامها .

ويكفي الامة العربية حافزا للنضال الثوري المتواصل والعنيد طلبا لهدف الوحدة ذات المحتوى الاشتراكي ــ الديموقراطي :

انها تدرك بأن حقائق هذا العصر صارخة ومنطق حركته واضح في أن تمتعها الفعلي بالحرية الفردية والقومية لا يتحقق بغير اللحاق الحضاري الشامل بالامم المتقدمة التقدمية الكبرى ،

فتدرك : ان ما يتطلبه اللحاق بهذه الامم من قوى بشرية ومن طاقات وثروات طبيعية لا يتوفر لها ، اطلاقا ، بغير « الوحدة » ؛

وتدرك ، ان ما يتطلبه اللحاق بهذه الامم من قفزات كبرى تختصر الزمن والمسافات لا يتأتى بغير الثورة التي تبني التقدم والتقدمية « بالاشتراكية ــ الديموقراطية » .

فتصمد ، بالنتيجة لكل ضغط ، وترفض كل منطق ، يحاولان الانحراف بمسيرتها الثورية عن « دولة الوحدة ذات المحتوى الاشتراكي ــ الديموقراطي » .

ــ ١٠ ــ

ان امتنا العربية :

* تسلك ، بثورتها المعاصرة ، مسلكا دوليا واضح الاخلاقية والسياسات :
* فهي بهذا المسلك ، في أهدافه ووسائله :
* تؤكد مبادىء أساسية وقيما حياتية ومثلا انسانية صريحة ، تجد ان في تأكيدها وفي التمسك بها خير السبل العلمية والعملية لخدمة قضية التحرر والتقدم والحضارة ؛ ولدفع حركة نضال الشعوب والامم المكافحة من أجل التحرر والتقدم ، والمحبة للسلام ، على طريق تحقيق أهدافها ؛ وذلك في أوضاع عالمنا المعاصر الذي يتحرك بالسرعة الكبيرة التي نشهدها ، ويعاني

التناقضات والضغوط الماثلة التي نلمسها ، ويملك وسائل التقدم السريع وأدوات الدمار الشامل التي نعرفها ،

وتدعو جميع هذه الشعوب والامم أن تأخذ بتلك السبل على الصعيد الدولي كي تتحقق آمالها وأمانيها بأقل ما يمكن من المخاطر التي قد تتعرض لها او من المآسي التي قد تصيبها ، بل التي قد تتعرض لها الانسانية جميعها فتصيبها كلها .

* فتؤكد ، في غير مناورة او رياء ، انها بتلك الاخلاقية والسياسات ، تخدم قضيتها القومية وهدفها الثوري ومصلحتها الجماهيرية التقدمية ؛

* وتؤكد ، في اقتناع علمي عميق ، ان هذه المصلحة لا تتصادم او تتعارض ، مع القضايا القومية والاهداف الثورية والمصالح التقدمية كغيرها من الامم والشعوب ،

* بل تؤكد ، ان القضايا القومية لجميع الامم والشعوب عندما تعني مصالح الجماهير فيها ، والاماني التقدمية لهذه الجماهير ، فانها لا تتناقض او تتصادم بل انها تلتقي وتتوحد في قضية انسانية عالمية كبرى تتحقق بانتصار الحل « القومي — الاشتراكي — الديموقراطي » كحل شامل ، وانها تلتقي وتتوحد ، في هذه المرحلة التاريخية ، على الاهداف الكبرى التالية :

١ — تصفية الاستعمار ، بجميع صوره وأشكاله — القديمة منها والجديدة — في جميع أنحاء العالم ، باعتبار انه جريمة بشعة يقترفها المستعمرون واحتكاراتهم ونظمهم ضد الانسانية وان استمراره في أي مكان من العالم ، تحت أي ستار ، انما هو ، اهانة للانسان في جميع أجزاء العالم .

٢ — الحفاظ على « السلام العالمي » ، والعمل لتثبيت دعائمه ، كهدف انساني في ذاته يكاد يتوقف مصير الانسانية بل بقاؤها في هذا العصر على حمايته وتثبيت دعائمه ، وكجو مناسب — بل لازم — تتمكن الامم والشعوب

المستعمرة او المتخلفة ان تحقق في ظلاله أهدافها في التحرر والتقدم : هزيمة للاستعمار ، ومغالبة للتخلف ، وصمودا للضغوط .

٣ — تنمية « التعاون الدولي » المتكافىء الذي يستهدف الحرية والرخاء للامم ، في ادراك علمي لأهمية هذا التعاون ولضرورة توسيع آفاقه ومجالاته من أجل تحقيق هذه الحرية ، وتوفير هذا الرخاء ، كهدفين انسانيين قوميين تتطلع لهما امم العالم وشعوبه كلها .

٤ — رفض السيطرة او التسلط القوميين ومقاومتهما ، بجميع صورها وأشكالها ، ومهما كانت المبررات العقائدية او الحركية التي تساق في تبريرهما ،

* وهي بهذا المسلك ، في أهدافه ووسائله ؛

* تعلن « الحياد الايجابي وعدم الانحياز » كسياسة دولية عامة تقوم على تلك العناصر الاربعة ، وتعبر عن « التفاعل — المتبادل » بينها ؛

* فتؤكد ، بذلك الاعلان ، وبالمسالك الدولية المعبرة عنه :

ان « الحياد الايجابي وعدم الانحياز » ليس مجرد « سياسة قومية » نابعة من الظروف الخاصة بالامة العربية ومقتضيات هدفها ؛

وان « الحياد الايجابي وعدم الانحياز » ليس « سياسة انتهازية » تضع أصحابها ، بغير أساس عقائدي ومبدأي وانساني شامل ، في نقطة الالتقاء مع هذه القوة الدولية او استرضائها حينا ، وفي نقطة الالتقاء مع القوة الدولية الاخرى واسترضائها حينا آخر ،

وان « الحياد الايجابي وعدم الانحياز » ليس « سياسة وسط » يبحث بها أصحابها عن مواقف وحلول « وسط » بين القوى الدولية الكبرى المتصارعة ، بمعزل عن أهداف وقيم ومبادىء تنبع منها المواقف والحلول سوى ان تكون « وسطا » بين هذين الطرفين .

وانما « الحياد الايجابي وعدم الانحياز » كصيغة عامة لسياسة دولية ثورية

– تلك هي مضامينها الأساسية الاربعة – انما هي سياسة :

تنبع من موقف عقائدي – حركي محدد المبادىء والقيم ،

وتستهدف وضعا دوليا محدد التكوين والعلاقات ؛

وتجسم ، بصورة خاصة ، ارادة الجماهير في أمم العالم الثالث وشعوبه والسياسة الدولية للحكومات الثورية التقدمية فيه ؛

وتتجاوب ، بعناصرها الاربعة ، مع مصلحة الجماهير في جميع أنحاء العالم ؛ وتعبر ، بصورة عامة ، عن الضمير التقدمي لهذه الجماهير .

وتتبلور في مسالك ومواقف وحلول دولية تجسم ذلك الموقف وهذا الهدف .

فترفض «الاحراج الثنائي» – العقائدي والحركي – الذي تحاول القوى العالمية الكبرى ان تضع الانسان والانسانية أمامه .. بمنطق «معنا او ضدنا» ، وتتحداه .

وتكون ، بالنتيجة ، السياسة الدولية للقوى الصادرة عن الايمان بالحل «القومي – الاشتراكي – الديموقراطي» كحل انساني جديد يقوم على ذلك الموقف العقائدي الحركي ويعبر عن هذا الهدف الدولي ..

* * *

ولقد جسمت الثورية العربية – باسم القوى العربية العاملة في ربوع الوطن كله ، – ذلك المسلك الدولي الواضح الاخلاقية والسياسات ، الذي يتبلور في سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز في كل دعامة من دعاماتها الاربعة المذكورة ، تجسيما واعيا : عنيدا ومشرفا ؛ وهي ماضية في تأكيد هذه السياسة بدعاماتها كلها ، وفي الدفاع عنها في مواجهة جميع القوى والضغوط التي تحاول انتنسفها وأن تنسف معها كل ما يعنيه «العالم الثالث» من معان وقيم عقائدية – حركية وما

يلعبه من دور تقدمي – ثوري قائم على رفض منطق «الاحراج الثنائي» وعلى اسقاطه :

اولا – ان الثورية العربية في مجال مكافحة الاستعمار القديم والجديد ، تمكنت :

(١) ان تفضح أخطر خطط الاستعمار الامبريالي الجديد وان تدمرها ، عندما اسقطت حلف بغداد ، ومشروع ايزنهاور ، وغيرهما من خطط ومشاريع تجسمت فيها ، بأخبث الصور ، محاولات اعداء الشعوب والحريـة والتقدم والسلام ان يوقفوا حركة التاريخ التقدمية بزعم مقاومة الشيوعية ، وتحت شعار الدفاع عن «عالم» يسمونه «حرا» وهو بقيمه ونظمه ومسالكه واخلاقيته أخطر تحد للحرية وابشع عدوان عليها .

(٢) وأن تنهي المغامرات الاستعمارية المسلحة ، وان تفتح عهدا جديدا في تاريخ كفاح الشعوب المناضلة من اجل التحرر والتقدم ، عندما تحطمت على صخرة الصمود الثوري العربي حملة العدوان الثلاثي .

فجاء النصر في بور سعيد ، نقطة فاصلة في تاريخ حركات التحرر ، يؤكد ان تلك الشعوب قادرة على الصمود للامبريالية ، وعلى هزيمتها وعلى احراز النصر ساحقا ضد قواها .

ولم تعد الشعوب الصغيرة وحيدة في مواجهة الطغاة الكبار ، بل ان الموقف انقلب رأسا على عقب حيث وجد الذين تجمعوا ضد الثورة العربية ومن اجل العدوان عليها انهم في عزلة قاتلة عن الضمير العالمي التقدمي كله ، وفي موقع التصادم مع قواه الجماهيرية جميعها .

(٣) وأن تسهم ، في تدعيم حركات التحرر ونضال الشعوب أينما كانت من أنحاء العالم اسهاما مشرفا يدرك ان الحرية في جميع انحاء العالم لا تتجزأ ، وأن جبهة مكافحة الاستعمار والامبريالية يجب ان تتدعم .

ثانيا ــ ان الثورية العربية، في مجال الحفاظ على السلام ، العالمي ، تمكنت :

(١) ان تؤكد بأن السلام لا يعني الاستسلام ، وبأن النضال الثوري والحروب التحررية انما هي تأكيد للعدل كأساس للسلام . فتمكنت ان تسحب من بين يدي أعداء حقوق الشعوب وحريتها ، شعار السلام الذي يريدونه تأكيد لأمر واقع قائم على العدوان على تلك الحقوق وعلى هدر حريتها ، لتؤكد ان الايمان بالسلام انما يصدر عن ايمان عميق بالحياة ، وعن تمسك عنيد بقيمها ، وعن وعي عميق لكون السلام هو الضمان الاكيد لقدرة الانسان والشعوب على تحقيق النصر في معركة الحياة بالحرية والتقدم .

(٢) وان تسهم في جميع المعارك التي خاضتها الشعوب والدول المحبة للسلام تدعيما له وتثبيتا لأركانه ، فشاركت في الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، والمتجهة لنزع السلاح وأسهمت في الجهود الثورية المكرسة لهزيمة أعداء السلام وأنصار الحروب .

ثالثا ــ ان الثورية العربية ، في مجال التعاون الدولي ، تمكنت :

(١) ان تحدد :

بأن التعاون الدولي من اجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعي ضد الاستعمار .. ضد الاستغلال ، وهو استطراد منطقي للعمل من أجل السلام توفيرا للجو الامثل اللازم لتحرر الشعوب وتقدمها وتطورها .

(٢) ان توضح :

بأن الرخاء لا يتجزأ وان التعاون الدولي من اجل الرخاء هو اقوى ضمانات السلام العالمي .

وان السلام لا يمكن ان يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا ، . وان السلام لا يمكن ان يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الامم المتقدمة والامم التي فرض عليها التخلف .

وان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثاني الذي يهدد السلام العالمي بعد الخطر الاول الذي يكمن في نشوب حرب ذرية مفاجئة .

وان التعاون الدولي من اجل الرخاء هو الامل الوحيد في تطور سلمي يقارب ما بين مستويات الامم ويزرع المحبة بينها بديلا عن سموم الكراهية .

وان التعاون الدولي من اجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الانساني الذي يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعماري .

وان التعاون الدولي يمتد على جبهة عريضة تحاول الثورية العربية ان تتحرك عليهـــا .

وانه يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

وأن يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع ان تخدم قضية التطوير وتضيء جوانب التخلف المظلم .

وانه يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التي توجه الى صنع الاسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من ان تترصد لها وتتربص بها .

وانه يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لاتستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من اجل التقدم .

رابعا — ان الثورية العربية ، في مجال رفض السيطرة او التسلط القوميين ، بجميع صورهما واشكالهما ومهما كانت المبررات — العقائدية او الحركية — التي تساق في تبريرهما ، تمكنت :

(١) ان تقدم حلا جذريا جديدا في عقائديته ، وفي مضمونه ، وفي منهاجه : يسقط الحل الاستغلالي — الاقطاعي أو الرأسمالي — بعقائدياته ومضامينه ومناهجه ، ويتخطى الحل الشيوعي ايضا في هذه الابعاد كلها .

(٢) ان تسقط ، بذلك الحل ، «الاحراج الثنائي» العقائدي أو الحركي الذي كان يساق في معرض تفسير او تبرير السيطرة أو التسلط القوميين ، سواء أكان ذلك تحت شعارات الاستعمار في «تحضير الامم» ، أو تحت شعارات الاممية البروليتارية ، وما عنهما من دعوات تنكر القومية وتتنكر لسنة النزاع القومي .

(٣) ان تحقق من هذا الموقع — الايجابي والجوابي — أحدى معاني التعاون الفعال في مكافحة الاستعمار والامبريالية والرجعية وفي دفع حركة انتصار الاشتراكية الديموقراطية على الصعيد العالمي .

(٤) ان تسهم اسهاما رائدا في «مؤتمر باندونج» وما تلاه من مؤتمرات آسيوية وافريقية ، ارست معالم سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، فلقد تكلمت فيها الثورية العربية مع غيرها من دول آسيا وافريقيا نفس اللغة التي تتكلم بها امام الكبار الاقوياء في الامم المتحدة ، وفي غيرها من المحافل والندوات الدوليـــة .

يكفي الثورية العربية وقواها المناضلة، على صعيد الوطن كله ، دافعــا للتمسك العنيد بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، وحافزا للدفاع المتواصل عن العالم الثالث الذي نبعت منه هذه السياسة وتجسمت في مسالك ثوراته ؛

• ان تجد بأن هذه السياسة وما تجسمه من مبادىء وقيم وما يتجسم فيه من مواقف ومسالك قد فرضت نفسها وأكدت جدواها على نطاق عالمي ، فارتفعت رايتها اليوم راية رسمية على كثير من دول العالم الثالث في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بل في اوروبا ذاتها ، وراية جماهيرية تعبر ، بصورة نامية ، عن الضمير الانساني التقدمي للجماهير في كافة انحاء العالم .

• ان تكون بهذه السياسة ايضا قد شقت طريقا ثالثا في الامم المتحـــدة وخارجها ، دفاعا عن المبادىء الانسانية السامية الواردة في ميثاق هذه الهيئة ،

الذي اسهمت امتنا العربية ، مع غيرها من الامم ، في كتابة كثير من فقراته بدمائهـــا .

– ١١ –

* ان امتنا العربية – ممثلة في وحدة قواها العاملة ، على نطاق الوطن الكبير كلـــه :

* تملك من ايمانها بالله وبالانسان ، ومن ثقتها بنفسها ، ما يمكنها من فرض ارادتها على الحياة ؛

* وتدرك ان شعور الامة – والفرد في أمته – بأن لهما «رسالة» في الحياة يؤديانها هو وازع انساني وقومي خلاق يعطي «الحياة» اسمى مضامينها ، ويزود الأمم – والافراد في أممهم – بأكبر القدرات الروحية اللازمة لفرض ارادتهم على «الحياة» :

* وتعي أن «العلم» – كعقلية واسلوب ومنجزات وتكنيك – هو سبيل الانسان الوحيد «للمعرفة» : التي تمكنه من التحكم في ثروات الطبيعة وطاقاتها ليضعها في خدمة حياته ؛ والتي ، تزوده ، فوق ذلك ، بأمضى الاسلحة اللازمة لفرض ارادته على مسيرة هذه «الحياة» ؛

* ان امتنا العربية – ممثلة في وحدة قواها العاملة على نطاق الوطن الكبير كله – وهي مسلحة ، عقليا ونفسيا ، بذلك الايمان وتلك الثقة ، وبذلك الادراك وهذا الوعي – قد عبأت ، فيها ، الارادة ؛ وقد عقدت ، منها ، العزم :

* على أن تعيد – بالثورة العربية «المتواصلة – الواحدة» صنع الحياة على أرضها .. لتصوغها ، من جديد ، تحقيقا لامانيها القومية وأداء لرسالتهـــا الحضارية ؛

• وعلى أن تسهم — بالنموذج ، والدعوة ، والتعاون المتبادل الشامل مع جميع الأمم والشعوب ، ممثلة في قواها العاملة — في اعادة صنع الحياة على الارض كلها : لصياغتها ، من جديد ، تحقيقا للاماني القومية لجميع هذه الأمم والشعوب ، وتمكينا لها من اداء رسالاتها الحضارية ؛

• وعلى أن تواصل المسيرة الثورية — الحضارية ، جيلا بعد جيل حتى يتحقق — على الارض العربية الموحدة — بل على الارض كلها — ارتفاع أعلام الحرية والمساواة ، والكفاية والعدل ؛ واستقرار قيم المحبة والخير والجمال ؛ على قاعدة صلبة من الاخاء الانساني — الفردي والقومي — وفي ظلال السلام العالمي ؛

محتويات الكتاب